



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أمّ القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية

## دراسة وتحقيق كتاب الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني

من أول المجلد الأول إلى نهاية رسالة إرشاد الأعيان إلى تصحيح ما في عقد الجمان

٠٠١٦٤٦

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية فرع الفقه

٨ ٧ ٣

إعداد

الطالب / صالح بن أحمد بن محمد الغزالي

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد الهادي أبو الأجفان

المجلد الثاني

الفصل الأول

١٤٢١

## ملخص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عبده ورسوله الأمين ، وآله وأصحابه أجمعين وبعد ؛  
فإن الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ - يرحمه الله - أحد علماء الاجتهاد ، وصاحب  
التصانيف السائرة المفيدة ، وقد اشتمل هذا البحث لادراسة وتحقيق ( الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني من  
أول المجلد الأول إلى نهاية رسالة إرشاد الأعيان إلى تصحيح ما في عقد الجمان ) .

وتضمن البحث قسمين أساسين : الدراسة والتحقيق ، ومكملات البحث من مقدمة وملاحق ومراجع  
وفهارس . فالقسم الدراسي أبنت فيه عصر المؤلف وحياته العلمية والعملية ومصنفاته ، وتوصلت إلى أنه من  
العلماء العاملين ، الداعين إلى الكتاب والسنة .

والباب الثاني شمل دراسة الكتاب ، أبنت فيه أصله وأهميته ، ومنهج المؤلف ، ومصادره في عرضها ، ثم  
الملحوظات على الكتاب ، وظهر أنه صحيح النسبة إلى مؤلفه ، وقد التزم بالمنهج العلمي في أبحاثه وترجيحاته من  
غير تقييد بمذهب معين .

وشمل التحقيق ثمان وعشرين رسالة في المسائل التالية : فوائد حديث ابن عباس ، ومسألة وجود الحائل بين  
الإمام والمؤتم ، واللمعة في الاعتداد بإدراك الركعة من الجمعة ، وحديث ذي الدين ، وبحث في تحريم الزكاة على  
الهاشمي ، وفي المحارِب ، وفي الاستبراء ، وفي العمل بالرقومات ، وفي أحكام الخيارات ، وفي حُكْم  
الاستمنا ، وفي امتناع الزوجة حتى يُسمّى المهر ، وفي نفقة الزوجات ، وفي الطلاق المشروط ، وفي حديث  
الصوم لي وأنا أجزي به ، وفي اختلاف النقد المتعامل به ، وبحث في مسائل العارية والشركة والتأجير  
والرهان ، وبحث في بيع المشاع من غير تعيين ، وفي مَنْ وقف على أولاده دون زوجته ، وفي جواز الوصية  
للوارث ، وفي المخابرة ، وبحث في تفضيل بعض الأولاد في العطية ، وفي الشركة العُرفية ، وفي حدود البلدان .  
وظهر من خلال هذه الرسائل : عناية المؤلف بتحرير الأدلة ثبوتاً واستدلالاً ، وتركيزه على توسيع دلالات  
النصوص ، واستصحاب البراءة الأصلية ، وغالب ترجيحاته في الحقيقة وسط بين الأقوال والمذاهب ، ولم يخرج في  
شيء منها عن إجماع المسلمين .

وقد اجتهدت في تحقيق النصّ بما يتوافق مع قواعد التحقيق ، والتعليق على مسائله بما يحصل به إثراء المسائل  
وتوضيحها ، والاستدراك في بعض المواضع بما اعتقد صوابه .

وختمت البحث بذكر ملحقين أولهما : قائمة بأسماء كتب الشوكاني المطبوعة والمخطوطة . والثاني : المؤلفات  
التي كُتبت عن الشوكاني من رسائل علمية وغيرها ، ثم سرد مراجع البحث ، وفهارس مُفصلة . والله الموفق

عميد الكلية

المشرف :

الطالب :

الاسم : ..... د. محمد بن عبد الله

الاسم : ..... د. محمد بن عبد الله

الاسم : ..... صالح بن أحمد بن محمد الغزالي

التوقيع : .....

التوقيع : .....

التوقيع : .....

# إيضاح الدلالات على أحكام الخيارات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين ، وآله

الطاهرين ، وبعد ؛

فإنه ورد هذا السؤال من - سيدي<sup>(١)</sup> العلامة المفضل ، حسنة الآل بقية  
أرباب الزهد والحلال إسماعيل بن أحمد بن محمد الكبسي<sup>(٢)</sup> - كثر الله  
فوائده ، ومدّ على الطلاب موائده - وهذا لفظه :

من حسنات علماء الإسلام - كثر وجودهم الملك العلام - حلّ ما أشكل  
في خيار<sup>(٣)</sup> المغالبة<sup>(٤)</sup> ، وإيضاح المرام<sup>(٥)</sup> هل له حكم خيار الإجازة<sup>(٦)</sup> ؟ كما  
قاله ابن بهران<sup>(٧)</sup> - رحمه الله تعالى - ، ناقلاً عن الغيث أنه في التحقيق يرجع إلى

(١) يُنظر التعليق على لفظ ( سيدي ) ص ٣٣٢ هامش ٥٣ .

(٢) ولد تقريباً بعد سنة ١١٥٠ ، وهو أحد علماء صنعاء المعاصرين للشوكاني ، وصفه الشوكاني  
بالعرفان بعلوم النحو والبيان وعلم الفقه ، وبالإلمام بأصول الدين ( علم الكلام ) ونعته بالزهد  
والعناية بقول الحق ، وقال : وله إلى سؤالات . توفي في الروضة سنة ١٢٣٣ .

( البدر الطالع ١/١٤٠ ، نيل الوطر ٢/٢٦١ ) .

(٣) الخيار في البيع هو : حق التعاقد في فسخ العقد أو امضائه ، إما بسبب حكم الشرع أو بمقتضى  
اتفاق عقدي . ( يُنظر : بدائع الصنائع ٧/٢٣١ ، الخرشي على الخليل ٥/٤٥٣ ، مواهب  
الجليل ٦/٣٠١ ، الموسوعة الفقهية ٤١/٢٠ ) .

(٤) المغالبة : مفاعلة من الغبن بالتسكين ، وهو في البيع الخداع ( الصحاح ٦/٢١٧٢ ) .

وعند الفقهاء : النقص في الثمن في البيع أو الشراء ( رد المحتار ١/١٥٩ ) .

(٥) المطلب ، يُقال : هو ثبت المقام بعيد المرام ( القاموس ١٤٤١ مادة ( ر و م ) ، تاج العروس  
٣٠٦/١٦ ، ٣٠٨ مادة ( ر و م ) ) .

(٦) خيار الإجازة هو أن يوجد من المشتري عبارة تدل على إمضاء العقد أو تصرف في المبيع بعد  
رؤيته تدل على الرضى به . ( بدائع الصنائع ٧/٣٠٠ ، شرح فتح القدير ٤/٥٨٨ ، ٦/٣١٣ ) .  
ويسميه الفقهاء كذلك العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة ( سبل السلام ٣/٥٨ ) .

(٧) سبق ترجمته ص ٣٢٩ .



خيار الإجازة<sup>(٨)</sup> ، فمع هذا إن كان المتبقي باقياً على صفته من غير زيادة ولا نقص . فلا إشكال في أن الحكم الرّد بالخيار ، أو الإمضاء ، وإن كان قد زاد أو نقص فما الحكم ؟

هل يمتنع الرد ويلزم ما بين الثمن والقيمة<sup>(٩)</sup> ؟ كما نرى عليه الحُكّام في العصر إذا ادّعى مدّع الغبن فيما باعه عنه غيره أنهم يأمرّون من أول الأمر بتقويم عدلين<sup>(١٠)</sup> ، ويُلزمون المشتري ما نقص عن القيمة ؟ أم لا يمتنع الرد مطلقاً ؟ فالكل مشكل !!

أو لخيار المغابنة حكم خيار العيب ؟ وهو به أشبه من حيث أن كلّ واحد منهما واقع مع التزام العقد فيتمشى عمل الحُكّام ، لكنه لم يظهر مأخذه من كلام أهل المذهب الشريف وغيرهم ، ولا من نصّ عليه من أهل العلم . وبقي إشكال آخر في إلزام الحُكّام للبائع المدعي للغبن بتقويم عدلين من أول الأمر ، وجعل أجره العدلين بينهما نصفين ، وتقويمهما هو بينة تلزم المدعي ، وكان الظاهر إلزام مدعي الغبن البينة ، والمشتري اليمين .

(٨) المنتزع المختار ٣ / ٨٩ .

(٩) الثمن : اسم لما يأخذه البائع في مقابلة البيع ، ويقع به التراضي ، ولو زاد أو نقص عن الواقع ، فهو بديل المبيع . ( القاموس ١٥٩٢ ، بدائع الصنائع ٢٦٦/٧ ، مغني المحتاج ٢/٢ ) .  
والقيمة : اسم لما يقوم به الشيء ، فهو بمثلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان .  
( القاموس ١٤٨٧ ، رد المختار ٤ / ٧٥ ) .

والفرق بينهما : أن القيمة عبارة عن ثمن المثل ، والثمن التراضي عليه قد يساوي القيمة أو يزيد أو ينقص ( حاشية ابن عابدين ٥٧٥/٤ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٤٠ ) .  
(١٠) العدالة : صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يُخل بالمروءة عادة ظاهرة ( المصباح المنير ٢٠٦ ) .

فأفيدوا في الأطراف كلها - أحيا الله بوجودكم الشريعة الغراء ، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وآله الكرام - . انتهى السؤال (★) .

وقد أجاب عليه ثلاثة من علماء الإسلام ، هم في كل فنٍ راسخو الأقدام ، بل هم ورابعهم السائل - كثر الله فوائده - :

أربعةٌ عندي هم ما هم أعلم من يهدي طريق الصواب<sup>(١٠)</sup>

فمن رام<sup>(١١)</sup> الوقوف على تحقيق الحق في هذه المسألة فليضم ما حرروه إلى ما أحرره - إن شاء الله - هنا (★★) . فأقول - مستعيناً بالله ومتكلاً عليه - :

إن الخيارات (★★★) الثلاثة عشر المعدودة في كتب الفقه ، كل واحد منها لا يخلو عن نوع من أنواع الغرر ، فهو العلة المقتضية للفسخ في

بدء  
الجواب

(★) نصّ السؤال في نسخة ( هـ ) هكذا : سؤال عن حُكم خيار المغابنة . هل له حُكم خيار الإجارة أم لا ؟ ثم ذكّر السائل ما أشكل عليه في ذلك .

(١٠) جرت عادة المؤلف - رحمه الله - بإطلاق ألفاظ كبيرة في الثناء على المخاطبين ، وذلك إما أن يكون على جهة التأليف والإيناس للمخاطبين ، أو بحكم العادة والبيئة التي عاش فيها الشيخ ، وهي بيئة قد طغى فيها أسلوب السجع والتكلف في العبارة ( يُنظر : ص ٧١ ) .  
(١١) الروم : الطلب كالمرام ، وقد رامه يرومه روماً ومراماً طلبه ( تاج العروس ٣٠٦/١٦ ، ٣٠٨ مادة ( روم ) ) .

(★★) ليس في نسخة ( هـ ) : وقد أجاب إلى قوله : .... هنا .

(★★★) في نسخة ( هـ ) : اعلم أن الخيارات .

جميعها ، ورجوع بعضها إليه ظاهر لا يخفى ، ورجوع البعض الآخر فيه بعض خفا يزول بالبيان<sup>(١٤)</sup> .

رجوع  
علل الخيار  
إلى علة  
الغرر

ونحن الآن نُبين لك ذلك لتعلم<sup>(\*)</sup> صحة ما ذكرناه فنقول :

الأنواع التي ترجع إلى الغرر رجوعاً واضحاً هي تسعة :

الأول : خيار فقد الصفقة<sup>(١٥)</sup> ، فإنه إنما ثبت الفسخ به<sup>(١٦)</sup> لكون المشتري لما فقد الصفقة التي اعتقد وجودها في المبيع كان مغروراً في الجملة ، وإن لم يكن

(١٤) السيل الجرار ٩١/٣ . ويُعرض عليه بأمرين :

الأول : أن الفقهاء في كتبهم قد قسموا الخيار إلى أنواع معددة ، وأقسام متميزة ، وجعلوا للخيار عدة منازع وعلل لا مترعاً واحداً ، وعلة فريدة .

الثاني : أن الغرر لو فرض إن يوصف به كل بيع لحقه الخيار فلا يلزم أن تكون العلة فيه الخيار ، فالوصف يتبع أقوى العلل في المسألة لا أي علة ؛ لأنه الحكم الأغلب ، وإذا صح أن يكون الغرر هو الوصف الأغلب في بعضها فلا يمكن أن يكون كذلك في جميعها .

(★) في نسخة ( هـ ) : ليعلم .

(١٥) ويُسمى ( خيار خُلِف الصفقة ) أو ( خيار الخلف ) وقد اختلفوا في موضع عدّه ، فألحقه خليل في المختصر والنووي في المجموع بخيار العيب ، وألحقه صاحب الهداية الحنفي بخيار الشرط ، ووجه الأول : إن خيار فقد الصفقة عيب ، وإن كان عيباً منصوباً على نفيه . وأما وجه إلحاقه بخيار الشرط : فظاهر من جهة أن البائع قد اشترط نفيه ( الدسوقي على الشرح الكبير ١٠٨/٣ ، تكملة المجموع ١٦٧/١٢ ، نهاية المحتاج ٢٧/٤ ) .

ورجح الشوكاني في السيل ما رجحه هاهنا وهو كونه من خيار الغرر وقال : لأن المشتري لم يقف على حقيقة المبيع كما ينبغي مع مزيد الغرر باشرطه لتلك الصفقة في المبيع ، وانكشف عدمها ، فلا وجه لعدّه خياراً مستقلاً ( السيل الجرار ٩٢/٣ ) .

(١٦) عند الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح والحنابلة . ( بدائع الصنائع ٣٤٨/٧ ، الدسوقي على الشرح الكبير ١٠٨/٣ ، المجموع ١٦٧/١٢ ، نهاية المحتاج ٢٥/٤ وما بعدها المغني ١٠٧/٤ ) . وعند الزيدية كذلك . ( البحر الزخار ٣٥٤/٣ ) =

للبائع عناية في ذلك إذ المراد وجود الغرر ، فإن الباعث على البيع هو كون المشتري اعتقد المبيع متصفاً بتلك الصفة ، هذا على فرض أنها لم تكن مشروطة ، ولكنه قد حصل العلم بأن المشتري كان عند العقد معتقداً لوجودها ، أما إذا كانت مشروطة فالأمر أوضح<sup>(١٥)</sup> .

الثاني : خيار الخيانة<sup>(١٦)</sup> في المراجعة<sup>(١٧)</sup> ، والتولية<sup>(١٨)</sup> ، فإن الغرر فيه في غاية

- = وخالف في ذلك الظاهرية فقالوا : يفسد البيع باعتبار أن الوصف في المبيع جعله عيناً غير العين التي وقع عليها البيع ( المحلى ٣١٤/٨ ) .
- (١٥) إن لم يكن شرطاً لوجودها أو متفقاً عليه بالعرف فإن الأمر مشكل حقاً وليس بواضح !! وهو مدعاة لفسخ كل عقد بحجة أن المشتري قد كان يعتقد صفةً في المبيع ما لم يكن فيه ، ولا أعلم قائلاً بهذا الإطلاق في كتب المذاهب بعد البحث ، والموجود في كتبهم هو النص على الاشتراط أو كونه عرفاً معلوماً .
- ( حاشية ابن عابدين ٥٦٥/٤ ، الخرشي على خليل ٤٥٤/٥ ، المجموع ١٢/١٦٧ ، المغني ٤/٢٧٧ ، مطالب أولي النهى ٣/١٣٧ ) .
- (١٦) من البائع ، وهو وصف وليس اسم . أي : خيار بسبب الخيانة في المراجعة أو التولية .
- ( يُنظر : البحر الرائق ١٨٣/٦ )
- (١٧) بيع الشيء بثمنه وربح معلوم .
- ( المصباح المنير ١١٣ ، ردّ المختار ١٣٢/٥ ، الفروع ٨٩/٤ ) .
- وصورة الخيانة فيه أن يقول البائع - مثلاً - : أبيعك كذا بشرط أن تُرجيني كذا عن الثمن ، ثم يتبين خيانة البائع في ملابسات الثمن من صفة أو أجل أو عدد .
- ( بدائع الصنائع ١٨٥/٧ ، بداية المجتهد ٤١١/٣ ) .
- (١٨) بيع الشيء بمثل الثمن الأول .
- ( القاموس ١٧٣٢ مادة ( و ل ي ) ، بدائع الصنائع ١٧٧/٧ ، البحر الرائق ١٧٧/٦ ، نهاية المحتاج ١٠٦/٤ ) .

الوضوح ، بل هو أظهر أنواع الغرر ؛ لأن الخيانة فيهما غرر صادر من جهة البائع بلا شك ولا شبهة<sup>(21)</sup> .

الثالث : خيار الصُّبْرَة<sup>(22)</sup> التي عَلم قدرها البائع فقط ، فإن إقدام المشتري على شراء ما لم يعلم بقدره إقدامٌ على جهالة ، وذلك غرر من غير نظر إلى كون سكوت البائع عن بيان القدر تغريرا .

والرابع : خيار المُغَابَنَة<sup>(23)</sup> ، فإن شراء الشيء أو بيعه بغبنٍ غرر ؛ لأنه لو علم بذلك لم يقدم عليه ، أما إذا كان الغبن بسبب من البائع أو المشتري من رفع أو وضع غير مطابقين للخارج<sup>(24)</sup> فالأمر ظاهر ، وأما إذا كان لا بذلك السبب بل بسبب كون المغبون لا يدري بأنه مغبون فقد حصل الغرر في الجملة .

الخامس ، والسادس ، والسابع : خيار جهل قدر الثمن ، أو المبيع ، أو تعيينه<sup>(25)</sup> ، فإن لم يعلم بمقدار ثمن ما شراه أو باعه أو لم يعلم بمقدار ما باعه أو ما شراه ، أو لم يعلم بأن ما باعه أو ما شراه هو هذا الشيء بعينه دون غيره ، فلا شك ولا ريب أنه قد أقدم على هذه الأمور وهو مغرور في الجملة ؛ لأنه خاطر بماله وغرر به ، وهو لا يدري بأنه غابن أو مغبون أو لا غابن ولا مغبون .

(٢١) السيل الجرار ٩١/٣ .

(٢٢) بالضم : ما جُمع من الطعام بلا كيل ولا وزن بعضه فوق بعض .

(الصحاح ٢٠٧/٢ ، النهاية في غريب الحديث ٩/٣) .

(٢٣) سبق التعريف به ص ٥٠٤ .

(٢٤) الحاصل بإحدى الحواس الخمس ( تاج العروس ٣٤٥/٣ ) .

(٢٥) السيل الجرار ٩١/٣ .

والثامن : خيار الرؤية<sup>(٢٤)</sup> فإن من اشترى ما لم يره ولا عرفه قد وقع في أعظم أنواع الغرر<sup>(٢٥)</sup> .

والتاسع : خيار العيب<sup>(٢٦)</sup> ، فإن من اشترى شيئاً انكشف له أن به عيباً من قبل العقد مغرور في الجملة ؛ لأنه لو علم بذلك لم يقدم على الشراء بلا شك .  
فهذه تسعة خيارات من الخيارات المحدودة في كتب الفقه قد رجعت إلى الخيار العاشر منها ، وهو الخيار المسمى بخيار الغرر كبيع المصراة<sup>(٢٧)</sup> ، وبقيت ثلاثة أنواع ربما يخفى رجوعها إلى الغرر ، ولكنه يرتفع الحفاء بالإيضاح لوجه الرجوع : -

الأول من الثلاثة : كون العقد موقوفاً<sup>(٢٨)</sup> ، فإن العاقد إنما أقدم على العقد لترتب عليه آثاره ، والعقد الموقوف قد صار المعقود عليه فيه في حكم

(٢٤) هو : حق يثبت به للمتملك الفسخ أو الإمضاء عند رؤية محل العقد المعين الذي عُقد عليه ولم يره . ( بدائع الصنائع ٣٤٦/٧ ، شرح فتح القدير ٣٣٥/٦ ) .

(٢٥) قال الشوكاني بعد إيراد حديث : ( مَنْ اشترى ما لم يره ... ) ومثل هذا لا تقوم به الحجة ، ولكن الخيار في الغالب يُمكن الاستدلال عليه بأحاديث النهي عن الغرر ، فإن ما لم يقف الإنسان على حقيقته لا يخلو عن نوع غرر سواء كان يعلمه البائع أم لا ؟ ( الدراري المضية ٩٧/٢ - ٩٨ ) .

(٢٦) كل وصف مذموم اقتضى العرف سلامة المبيع منه غالباً ( الوجيز ١٤٢/٢ ، مواهب الجليل ٣٢٤/٦ ) .

( بدائع الصنائع ٣١٠/٧ ، نهاية المحتاج ٣٣/٤ ، الفروع ٧٦/٤ ) .

(٢٧) من التصرية وهي : ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها ( النهاية في غريب الحديث ٢٧/٣ ، نيل الأوطار ٢٧٧/٥ ) .

(٢٨) سبل السلام ٥٨/٣ .

المحبوس ، فجميع آثاره غير مترتبة عليه ، فالعاقد قد وقع بعقده (★) في نوع من أنواع الغرر ، فله التخلص مما وقع فيه (٢٩) .

والثاني : خيار تعذر تسليم المبيع ، فإن المشتري لو علم بأن العين التي اشتراها متعذر تسليمها لم يعقد عليها ، وذلك غرر فله التخلص عنه بالفسخ (٣٠) .

والثالث : خيار الشرط (٣١) ، فإن المشتري أو البائع لو كان على بصيرة من نفسه ، ولم يكن عنده جهالة تستلزم الغرر في الجملة لم يشرط لنفسه أجلاً ، فلما شرطه كان متمكناً من التخلص عنه قبل أن تلزم الصفقة ويتم البيع (٣٢) .



٨٣٧٣

(★) في نسخة ( هـ ) : بعقد .

(٢٩) اعترض في السيل - وهو من آخر مؤلفات الشوكاني - على عد ذلك خياراً . قال الشوكاني - رحمه الله - : قوله - أي قول صاحب الأزهار - : وبكونه موقوفاً . أقول : قد عرفناك فيما سبق أن عقد الفضولي لا حكم له ، ولا اعتبار به ، بل أجازته المالك كان البيع الشرعي بها ، لأن التراضي المعتبر لم يحصل إلا عندها ، وإن لم يجزه كان وجوده كعدمه ، فليس هذا من بيع الخيار في شيء ( السيل الجرار ٩٧/٣ ) .

(٣٠) نيل الأوطار ١٩٣/٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ .

(٣١) هو : ما ثبت بالاشتراط لأحد المتعاقدين من الاختيار أو الإمضاء والفسخ .

( حاشية رد المحتار ٥٦٥/٤ ، شرح الخرشي على خليل ١٩/٤ ، مواهب الجليل ٣٠٢/٦ ) .

(٣٢) نيل الأوطار ٢٣٩/٥ .

فهذه ثلاثة عشر خياراً وهي المعدودة في كتب الفقه<sup>(٣٥)</sup> قد رجع اثنا عشر منها إلى واحد ، وهو خيار الغرر على ما بيناه<sup>(٣٦)</sup> .

(٣٥) قال المصنف في السيل : قوله - أي صاحب الأزهار - : باب الخيارات ، هي ثلاث عشرة نوعاً . أقول : قد بلغ استقراء المصنف لأسباب الخيارات إلى هذا المقدار ، وليس مراده إلا أن الخيار له أسباب يضاف إلى كل واحد منها .  
( السيل الجرار ٩١/٣ ) .

(٣٦) للفقهاء في تقسيم الخيار وذكر أنواعه مسالك متنوعة ، أشهرها اثنان :  
الأول : التقسيم باعتبار منشأ الخيار وسببه ، وهو ينقسم إلى قسمين :  
١- ما ثبت بمجرد حكم الشرع ولا يتوقف ثبوته على إرادة أحد المتبايعين ، بل متى ما وقعت أسبابه حصل بها الخيار ، ومن أمثلته خيار العيب ، وخيار الرؤية ، ويُسمى هذا الخيار ( الخيار الحكمي ) .

٢- والثاني : ( هو الخيار الإرادي ) وهو الذي ينشأ بسبب إرادة أحد المتبايعين ، ومن أوضح من أمثلته خيار الشرط .

( بدائع الصنائع ٢٧١/٧ ، الخرشي على خليل ٤٥٣/٥ ، مواهب الجليل ٣٠١/٦-٣٠٢ ) .  
الثاني : التقسيم باعتبار الغاية من الخيار ، وهو نوعان :

١- نوع شُرِع لجلب مصلحة لأحد المتعاقدين .  
٢- ونوع شُرِع لدفع الضرر عنه .  
يقول الغزالي - رحمه الله - : ينقسم الخيار إلى خيار التروي ، وإلى خيار النقيصة .  
وخيار التروي : ما لا يتوقف على فوات وصف ، وله سببان : أحدهما المجلس ، والثاني الشرط .

وأما خيار النقيصة وهو : ما ثبت بفوات أمر مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرعي أو قضاء عرفي أو تغير فعلي .

( الوجيز ١٤١/١ ، مواهب الجليل ٣٠٢/٦ ، نهاية المحتاج ٢٥/٤ ) .



رجوع  
الأدلة  
الواردة في  
الخيارات  
إلى معنى  
الغرر

وإذا تقرر لك هذا في الأنواع المحدودة في كتب الفقه فاعلم أن الأدلة الواردة في الخيار هي جميعها راجعة إلى الغرر لا تخرج عنه ، وبيان ذلك أن جملة الأدلة المثبتة للخيار ستة<sup>(٣٥)</sup> :-

الأول : بيع المصرة فإنه ثبت في الصحيح بألفاظ ، منها :  
بلفظ<sup>(٣٦)</sup> " لا تُصَرُّوا<sup>(٣٧)</sup> الإبل والغنم<sup>(٣٨)</sup> فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر " وسائر الألفاظ تؤدي هذا المعنى وتفيد هذا المفاد<sup>(٣٩)</sup> . ومعلوم أن العلة التي ثبت الفسخ

(٣٥) أي : أصولها . كما يمكن أن يلحق بها غيرها ، مثل :

(١) أن يلحق بأحاديث النهي عن بيع الحاضر للبادي ، أحاديث النهي عن تلقي الركبان ، فهما من باب واحد ( نيل الأوطار ٥/٢١٣ ، ٢١٧ ) .

(٢) أن يلحق بحديث خيار المجلس ، ما رواه الترمذي بسنده عن جابر رضي الله عنه : أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خير أعرابياً في البيع . فهذا من التفسير لخيار المجلس . ( المجموع ٩/٢٢٠ ) .

(٣٦) البخاري : ( ١٠٢/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ٦٤ ) باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم ( ٢١٤٨ ) .

مسلم : ( ١١٥٩/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ٧ ) باب حكم بيع المصرة ( ١٥٢٤ ) .  
(٣٧) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تُزَكُّوا ، يُقال صَرَّيْتُ يُصَرِّيْ تصرية ( فتح الباري ٤/٤٢٤ ، نيل الأوطار ٥/٢٧٧ ) .

(٣٨) ولم يرد في هذه الأحاديث لفظ ( البقر ) قال في النيل : وإنما اقتصر على ذكر الإبل والغنم دون البقر لأن غالب مواشيهم كانت من الإبل والغنم ، والحكم واحد خلافاً لداود ( نيل الأوطار ٥/٣٧٨ ) .

(٣٩) كلفظ : " مَنْ اشترى مُصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام " عند مسلم وعند البخاري معلقاً .  
وكلفظ : " مَنْ ابتاع مُحَفَّلَة ( مجتمعة اللبن ) فهو بالخيار ثلاثة أيام " رواه أبو داود وابن ماجة ( تلخيص الحبير ٣/٥٤ - ٥٦ ) .

لأجلها هي ما وقع فيه المشتري من الغرر بسبب التصرية التي كانت سببا لاعتقاد أنها تُحلب في العادة ، مثل تلك الحلبة الواقعة عقب التصرية<sup>(٤٠)</sup> .

الدليل الثاني : حديث حَبَّان بن مُنْقَذ<sup>(٤١)</sup> الذي كان يُخدع في البيوع ، وكان في عقله ضعف ، وكان لا يصبر عن البيع ، فإنه لما نهاه النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - عن البيع فقال<sup>(٤٢)</sup> : " يا بني الله لا أصبر عن البيع " .

(٤٠) نيل الأوطار ٢٨٣/٥ .

(٤١) حَبَّان - بفتح أوله وتشديد الموحدة - ابن منقذ من بني مازن بن النجار الأنصاري الخزرجي ، له ولأبيه صحبة ، شهد أحد وما بعدها ، تزوج أروى الصغرى بنت ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب وهي الهاشمية التي ذكرها مالك في الموطأ فولدت له يحيى بن حبان وواسع بن حبان ، وهو جد محمد بن يحيى بن حبان شيخ مالك ، روي من طريق ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ، كان حبان بن مُنْقَذ رجلاً ضعيفاً وكان قد سُقِع في رأسه مأمومة فجعل النبي الله صلى الله عليه وسلم له الخيار في ما اشترى ثلاثاً ، وروي عن أبيه مثل ذلك ، توفي في خلافة عثمان - رضي الله تعالى عنه - .

( الاستيعاب ٣٧٩/١ ت : ٤٨٢ ، الإصابة ١٠/٢ ت : ١٥٥٩ ) .

(٤٢) أحمد : ( ٨٤/٢ ) ( ٥٥٦٢ ) .

أبو داود : ( ٧٦٧/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإجازات ( ٦٨ ) باب في الرجل يقول في البيع : لا خلافة ( ٣٥٠١ ) .

النسائي : ( ٢٨٩/٧ ) ( ٤٤ ) كتاب البيوع ( ١٢ ) باب الخديعة في البيع ( ٤٤٩٧ ) .

الترمذي : ( ٥٤٣/٣ ) ( ١٢ ) كتاب البيوع ( ٢٨ ) باب ما جاء فيمن يُخدع في البيع ( ١٢٥٠ ) .

ابن ماجه : ( ٧٨٨/٢ ) ( ١٣ ) كتاب الأحكام ( ٢٤ ) باب الحجر على من يُفسد ماله ( ٢٣٥٤ ) .

وله طرق وألفاظ في الصحيحين وغيرهما ، منها في الصحيحين بلفظ<sup>(٤٣)</sup> :  
 " إذا بايعت فقل لا خلافة " وفي بعض ألفاظه أنه جعل له الخيار ثلاثاً<sup>(٤٤)</sup> .  
 ولفظ البخاري<sup>(٤٥)</sup> : " إذا أنت بايعت فقل : لا خلافة ، ثم أنت في كل سلعة  
 ابتعتها بالخيار ثلاث ليال إن رضيت فأمسك ، وأن سخطت فارددها على  
 صاحبها " ولا شك ولا ريب أن العلة في هذا هي الغرر الحاصل بالخدع .  
 الدليل الثالث : حديث النهي عن تلقي الجلب<sup>(٤٦)</sup> .

وله ألفاظ منها في الصحيح وغيره بلفظ<sup>(٤٧)</sup> : " فإن تلقاه إنسان فابتاعه  
 فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا وردت السوق " ولا ريب أن العلة في الخيار إذ

(٤٣) البخاري ( ٩٤/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ٤٨ ) باب ما يُكره من الخداع في البيع  
 . ( ٢١١٧ )

مسلم : ( ١١٦٥/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٢ ) باب من يخدع في البيع ( ١٥٣٣ ) .  
 (٤٤) ابن ماجه : ( ٧٨٨/٢ ) ( ١٣ ) كتاب الأحكام ( ٢٤ ) باب الحجر على من يفسد ماله  
 ( ٢٣٥٤ ) . عن محمد بن حبان مرسلًا .

البيهقي : ( ١٤٩/٤ ) كتاب البيوع ( ٩ ) باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار في البيع  
 أكثر من ثلاثة أيام . ( ١٠٤٥٩ ، ١٠٤٦٠ ) .

(٤٥) البخاري : برقم ( ٢١١٧ ، ٣٤٠٧ ، ٢٤١٤ ، ٦٩٦٤ ) وهي بلفظ : " إذا أنت بايعت  
 فقل : لا خلافة ) دون زيادة : " ثم أنت في كل سلعة ... الخ " . لكن هذا اللفظ الذي  
 ذكره المؤلف - رحمه الله - ليس في كتاب الصحيح ، إنما هو في كتابه التاريخ ، كما نبه  
 عليه الحافظ في التلخيص ٥٠/٣ ، ولعل المؤلف - رحمه الله - قد ذكر ذلك من استحضار  
 الذاكرة كما صرح بذلك عقب الانتهاء من سرد الأحاديث ( ص ٥١٩ ) .

(٤٦) الجلب والأحلاب : الذين يجلبون الإبل والغنم للبيع .

( الصحاح ١٠١/١ ، النهاية في غريب الحديث ٢٨٢/١ ) .

(٤٧) البخاري ( ١٠٥/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ٧١ ) باب النهي عن تلقي الركبان ( ٢١٦٢ ) .

مسلم : ( ١١٥٧/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ٥ ) باب تحريم تلقي الركبان ( ١٥١٩ ) .

ذاك هي أنه قد وقع عليه الغرر قبل ورود السوق فباع بضمن دون الثمن الذي تباع به في السوق فثبت له الخيار لبيعها بالثمن الذي يدفع فيها في السوق .  
الدليل الرابع : دليل خيار المجلس<sup>(٤٨)</sup> .

وله طرق وألفاظ منها في الصحيحين بلفظ<sup>(٤٩)</sup> : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " . وفي لفظ<sup>(٥٠)</sup> : " حتى يتفرقا " . وفي لفظ<sup>(٥١)</sup> : " المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار " ، فأثبت - صلى الله عليه وآله وسلم - الخيار قبل التفرق ؛ لأنه مظنة التأمل والتدبر للمبيع وعدم الإحاطة بجميع أوصافه والجهل لشيء منها ، فهو قبل التفرق إذا وجد ما لا يرتضيه كان له أن يفسخ به ؛ لأنه إذ ذاك واقع في الغرر بالعقد الذي عقده قبل الإطلاع على هذا الأمر الذي كان سببا للفسخ ، فهو قبل التفرق متمكن من التخلص عن عهدة العقد وقادر على الخروج مما دخل فيه من الغرر ، فإذا فارق المجلس فقد اختار المبيع وفرغ من تدبر أوصافه ورضي بما رآه .

(٤٨) هو : خيار إمضاء العقد أو فسخه لكلا العاقلين إلى حصول التفريق من مجلس العقد أو التباير فيه .

( يُنظر فتح الباري ٤/١٢ ، نيل الأوطار ٥/٢٤١ ، نهاية المحتاج ٤/٣ ، ٨ ، مطالب أولي النهى ٣/٨٥ ) .

(٤٩) البخاري ( ٩٢/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ٤٤ ) باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . ( ٢١١١ ) .

(٥٠) مسلم : ( ١١٦٣/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٠ ) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين . ( ١٥٣١ ) .

(٥١) البخاري ( ٩٢/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ٤٤ ) باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . ( ٢١١١ ) .

الدليل الخامس : دليل خيار العيب . وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه<sup>(٥٤)</sup> ، وأيضاً صححه ابن حبان<sup>(٥٥)</sup> وابن الجارود<sup>(٥٦)</sup> والحاكم<sup>(٥٧)</sup> وابن القطان<sup>(٥٨)</sup> ، واختلفت الرواية عن ابن خزيمة في تصحيحه<sup>(٥٩)</sup> .

(٥٤) أحمد : ( ٢٣٧/٦ ) ( ١٧٣١/٢٥٧٣٣ ) .

أبو داود : ( ٧٧٩/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع (٧٣) باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله فوجد به عيباً (٣٥٠٨) .

النسائي : ( ٢٩٢/٧ ) ( ٤٤ ) كتاب البيوع (١٥) باب أن الخراج بالضمان (٤٥٠٢) .  
الترمذي : ( ٥٧٣/٣ ) ( ١٢ ) كتاب البيوع (٥٣) باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويتعمله ثم يجد به عيباً (١٢٨٥ ، ١٢٨٦) وصححه .

ابن ماجه : ( ٧٥٤/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات (٤٣) باب الخراج بالضمان (٢٢٤٣) .  
من طرق عن مخلد بن خُفاف ، وثقه ابن حبان ( تهذيب الكمال ٣٣٧/٢٧ ) ، وقال ابن حجر في التقريب : مقبول من الثالثة ( التقريب ت/٦٥٨٠ ) وهو يصلح أن يكون متابعاً يقوى ويُحتج به الحديث .

(٥٥) صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان ٢٩٨/١١ .

(٥٦) في المنتقى رقم (٦٢٧) .

(٥٧) في المستدرک : ( ١٥/٢ ) ووافقه الذهبي .

(٥٨) نقله ابن حجر في تلخيص الخبير ٥١/٣ .

(٥٩) الدرر البهية ٩٤/٢ .

وله ألفاظ منها : أن رجلاً ابتاع غلاماً فأشغله ، ثم وجد به عيباً فردّه بالعيب فقال البائع : غلّة عبدي ، فقال النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " الغلّة <sup>(٦٠)</sup> بالضمان <sup>(٦١)</sup> . وفي لفظ : " قضى أن الخراج <sup>(٦٢)</sup> بالضمان <sup>(٦٣)</sup> ، فأثبت للمشتري الفسخ ؛ لأنه لما وجد العيب كان عقده الواقع على العبد معه زيّد جهل هذا العيب من الغرر وهذا ظاهر لا سترة به .

(٦٠) الغلّة : الدخل الذي يحصل من الزرع والثمر ، واللبن والإجارة ونحو ذلك ( القاموس ١٣٤٣ مادة ( غ ل ل ) ، النهاية في غريب الحديث ٣/٣٨٩ ) . وهو في الحديث بمعنى الخراج الآتي ذكره .

(٦١) أحمد : ( ٦٠/٦ ) ، ( ٢٤٢١٧ / ٢١٥ ) .

أبو داود : ( ٧٨٠/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع ( ٧٣ ) باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً ( ٣٥١٠ ) .

ابن ماجه : ( ٧٥٤/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات ( ٤٣ ) باب الخراج بالضمان ( ٢٢٤٣ ) .  
من طرق عن مسلم بن خالد الزنجي به ، وهو ضعيف ، ضعفه علي بن المديني والبخاري والنسائي وغيرهم قال الحافظ : فقيه صدوق كثير الأوهام من الثامنة د ت ق ( التقريب ٩١٤ ت : ٦٦٦٩ ، تهذيب الكمال ٥١٢/٢٧ ) لكن له متابعة تقويه وهو الحديث الآتي بعده ، وبقيّة رجاله ثقات . فهو حسن لغيره . ( الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٢٩٩/١١ ، إرواء الغليل ١٥٩/٥ ) .

(٦٢) قال البغوي : المراد بالخراج : الدخل والمنفعة ، ومعنى الحديث : أن من اشترى شيئاً فأشغله بأن كان عبداً فأخذ كسبه ، أو داراً فسكنها أو أجراً فأخذ غلتها ، أو دابة فركبها أو أكرهاها فأخذ الكراء ، ثم وجد فيها عيباً قديماً ، فله أن يردها إلى بائعها ، وتكون الغلّة للمشتري ؛ لأن المبيع كان مضموناً عليه فقوله : الخراج بالضمان ، أي : ملك الخراج بضمان الأصل ( شرح السنة ١٦٣/٨ - ١٦٤ ، يُنظر : سنن الترمذي ٥٧٣/٣ ) .

(٦٣) أحمد : ( ٢٣٧/٦ ) ( ٢٥٧٣٣ / ١٧٣١ ) .

أبو داود : ( ٧٧٩/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع ( ٧٣ ) باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله فوجد به عيباً ( ٣٥٠٨ ) .

النسائي : ( ٢٩٢/٧ ) ( ٤٤ ) كتاب البيوع ( ١٥ ) باب أن الخراج بالضمان ( ٤٥٠٢ ) . =

الدليل السادس : دليل خيار الرؤية . وهو حديث : " من اشترى ما لم يره  
فله الخيار إذا رآه " أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة<sup>(٦٢)</sup> وفي  
إسناده من لا تقوم به الحجة<sup>(٦٣)</sup> ، وله شواهد غير خالية عن المقال<sup>(٦٤)</sup> ، فأثبت  
الخيار لمن اشترى ما لم يره إذا رآه ؛ لأنه أوقع العقد على ما لا يعلمه ، وذلك  
غرر بلا شك .

فهذا ما أمكن استحضاره عند تحرير هذا الجواب من الأدلة الدالة على ثبوت  
الخيار ، وقد أوضحنا أن العلة في جميع ذلك هو الغرر كما تقتضيه مسالك العلة  
المدونة في الأصول ، وكذلك أوضحنا فيما سلف من أنواع الخيارات المدونة في

---

= الترمذي : ( ٥٧٣/٣ ) ( ١٢ ) كتاب البيوع ( ٥٣ ) باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويتعلمه ثم  
يجد به عيباً ( ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ) وصححه .

ابن ماجه : ( ٧٥٤/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات ( ٤٣ ) باب الخراج بالضمان ( ٢٢٤٣ ) .  
البيهقي : ( ٥٢٥/٥ ) كتاب البيوع ( ٦٠ ) باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً وقد استعمله  
زماناً ( ١٠٧٣٩ ) .

من طرق عن مَخلد بن خُفاف ، وثقه ابن حبان ( تهذيب الكمال ٣٣٧/٢٧ ) ، وقال ابن  
حجر في التقريب : مقبول من الثالثة . ( التقريب ٩٢٧ ت : ٦٥٨٠ ) وهو يصلح أن يكون  
متابعاً يقوى ويحتج به الحديث .

( ٦٢ ) الدارقطني ( ٤٠٥/٣ ) .

البيهقي : ( ٤٣٩/٥ ) كتاب البيوع ( ٦ ) باب من قال يجوز بيع العين الغائبة ( ١٠٤٢٥ ) .  
( ٦٣ ) أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي ، ابن عم الوليد بن سفيان ، ضعّفوه ، وله  
علم وديانة ، توفي سنة ١٥٦ د ت ق ( الكاشف ٤١١/٢ ت : ٦٥٢٦ ) ، تهذيب الكمال  
١٠٨/٣٣ ت : ٧٢٤١ .  
( ٦٤ ) سنن البيهقي ٤٤٠/٥ .

كتب الفقه أن العلة هي الغرر كما تقتضيه أيضا مسالك العلة العشرة المقررة في علم الأصول<sup>(٦٥)</sup>.

وإذا تقرر هذا علم السائل - كثر الله فوائده - أن خيار المغابنة الذي وقع السؤال عنه هو لاحق بخيار الغرر<sup>(٦٦)</sup>، وله حكمه إجمالا وتفصيلا؛ لأن خيار الغرر هو الأصل الذي رجعت إليه أنواع الخيارات كما أسلفنا.

وأما القول بأنه كخيار الإجازة فلا أدري بأي مسلك من المسالك المقبولة ثبت ذلك؟ فإن إلحاق الشيء بالشيء<sup>(٦٧)</sup> لا بد فيه من وجود الأركان الأربعة. أي: الأصل بعد ثبوت كونه أصلا بالبرهان، والفرع بعد ثبوت كونه فرعاً بالبرهان، والعلة بعد ثبوت كونها علة بمسلك مقبول، والحكم - الذي هو ثمرة الإلحاق - وفائده<sup>(٦٨)</sup>.

ومن قام في مقام منع كون خيار الإجازة أصلا، وخيار المغابنة فرعاً فقد قام مقاماً لا يزحزحه عنه إلا البرهان المقبول، هذا على فرض عدم وجود الفارق<sup>(٦٩)</sup>، فكيف والفارق هاهنا موجود؟ فإن العقد الموقوف غير ناجز<sup>(٧٠)</sup> فلم تترتب عليه أحكامه بخلاف العقد مع الغبن فإنه ناجز تترتب عليه أحكامه.

وإذا تقرر ما قدمنا من إلحاق خيار المغابنة بخيار الغرر للعلة الجامعة بينهما فقد حكم الشارع في خيار الغرر في المصرة بأنه يرد المشتري قيمة ما استهلكه

قياس حكم  
المُصرّة  
على سائر  
أنواع  
الخيارات

(٦٥) إرشاد الفحول ٧٠٩/٣ وما بعدها.

(٦٦) بداية المجتهد ٢٨٥/٣.

(٦٧) على وجه القياس عند الأصوليين.

(٦٨) إرشاد الفحول ٦٩٤/٣ وما بعدها.

(٦٩) إذا لم يكن بينهما فارق وكانا متمثلين، فما وجه المنع السابق؟

(٧٠) نَجَزَ، كَفَرِحَ: انقضى، وَنَجَزَ حاجته: قضاه (القاموس ٦٧٧).



من درّها<sup>(٧٣)</sup> ، فليُثبت مثل ذلك في الفرع وهو سائر الخيارات ، فمن فسّخ ما اشتراه بنوع من أنواع الخيارات كان عليه إرجاع ما هو باق لديه من فوائده وضمان قيمة ما استهلكه ، كما يقتضيه القياس الصحيح بالجامع الذي كررنا ذكره<sup>(٧٤)</sup> .

فإن قلت : لا عموم في حديث المصرة حتى يستدل به على سائر أنواع الخيارات .

قلت : الأمر كذلك ولم ندّع أنه عام ، بل قلنا إنه حكم الأصل فكان للفرع مثله ، ولو كان الدليل عاما لم يُحتج إلى القياس لشموله للفرع بنفسه من دون واسطة فيكون هذا الحكم الثابت في المصرة ثابتا في جميع الفروع ، وهي سائر الخيارات ، إلا ما دل الدليل على أن لفوائده حكما غير حكم الأصل ، وهو خيار العيب فإن الشارع قد أثبت فيه أن الخراج بالضمان فيكون ذلك خاصا به ؛ لأنه فرع من فروع الغرر فلا يُرد إليه ما هو مماثل له في الفرعية ، بل يُرد إلى الأصل الجامع ويثبت له حكمه<sup>(٧٥)</sup> ، ويكون ذلك الفرع

(٧٣) يعني صاعاً من تمر ، وسمّاها قيمة باعتبار جعل الشارع له عوضاً في مقابل ما استهلكه من درّها .

( نيل الأوطار ٢٧٨/٥ ، ٢٨٢ ) .

(٧٤) ص ٥١٨ .

(٧٥) يعني : حكم الشرع في خيار المصرة بتضمين المشتري قيمة ما استهلكه ، وسمّاه أصلاً باعتبار أن العلة المنصوص عليه فيها هي الغرر ، باعتبار أن الغرر هو أصل كل خيار كما مرّ ص ٥١٣ .

الذي ورد في فوائده دليل يخصه خارجاً عن حكم الأصل في مورد الدليل ؛ لأن القياس حينئذ مصادماً للنص<sup>(٧٤)</sup> ، وهو فاسد الاعتبار ، ولا يوجب هذا الدليل الوارد في بعض تفاصيل فرع من الفروع أن يكون ذلك الفرع خارجاً عن كونه فرعاً في غير مورد الدليل ، فتحرر من هذا أن الفوائد في كل نوع من أنواع الخيار تكون للبائع من غير فرق بين الأصلية والفرعية ، فما كان منها باقياً رجع بعينه ، وما كان تالفاً فقيمه .

ثبوت خيار  
المُغَابَنَةِ  
لغير صبي  
ونحوه

فإن قلتَ : إذا كان الأمر كما ذكرته من أن العلة الغرر في كل نوع من أنواع الخيارات فهل يثبت خيار المغابنة لغير صبي ، ومن له حكمه ، ومتصرف عن الغير ؟

قلتُ : نعم يثبت ، كما ثبت خيار الغرر في المصرة لكل متصرف عن نفسه أو عن غيره ، وكما ثبت لرب السلعة في تلقي الجلب الخيار إذا وصل السوق سواءً كان متصرفاً عن نفسه بعد تكليفه أو عن غيره<sup>(٧٥)</sup> ، وليس في حديث

(٧٤) الدليل هنا هو : عدم تضمين المشتري ما استهلكه في خيار العيب بنص حديث : ( الخراج بالضمان ) والقياس هنا هو تضمينه إلحاقاً له بتضمين المشتري قيمة ما استهلكه في خيار المصرة .

ويمكن أن يُقلب الاستدلال فيجعل حديث : " الخراج بالضمان " هو الأصل الذي يرجع إليه ، وحديث المصرة هو المستثنى من هذا الأصل .

(٧٥) نقل في النيل آراء أهل العلم في المسألة ( النيل الأوطار ٢٣٩/٥ ) .

حَبَّان بن مُنْقِذ ما ينفي ثبوت الخيار لغير من كان مماثلاً له في نقص العقل<sup>(٧٦)</sup> ، بل غاية ما هناك أنه أثبت الخيار لرجل يخدع في البيوع غير كامل الرجولية<sup>(٧٧)</sup> ، وثبت الخيار لغيره من المتصرفين عن أنفسهم أو عن غيرهم بدليل الأصل وهو حديث المصراة ، وبما ثبت في خيار تلقي الجلب بعلقة الغرر .

وليس في قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لحبان : " فقل لا خلافة " ما يخالف ما قررنا ، أو ما يقتضي أنه لا يثبت الخيار إلا بهذه المقالة<sup>(٧٨)</sup> ؛ لأن الباعث على تلقيه لذلك يحتمل أن يكون هو إرادة الإشعار لمن يبايعه من

(٧٦) قال - رحمه الله - في السيل ، بعد إيراد حديث حَبَّان بن مُنْقِذ : فظهر بهذا أن مَنْ كان غير عارف بحقائق الأمور قاصر الفكرة عن معرفة مقادير أثمان المبيعات ، وما يصلح فيها وما لا يصلح فله الخيار حتى يستشير مَنْ له خبرة بذلك ، وذلك ثلاث ليال فيُلْحَق به كل مَنْ باع شيئاً أو اشتراه ، وهو غير عارف به وبمقدار قيمته وإن كان مكلفاً ، والنساء في هذا البيع أكثر وقوعاً من غيرهن ؛ لنقص عقولهن وعدم كمال تمييزهن ، فإذا وقع الاشتراط من الرجل المتصف بالصفة التي ذكرناها أو من المرأة كما وقع من حَبَّان بن مُنْقِذ ، فهذا خيار أثبتته رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ، وقدّر مدته رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - وهو من خيار المغابنة ( السيل الجرار ٩٦/٣ ) .

(٧٧) الرَّجُلُ : اسم لحقيقة معتبرة معها تعيينات وصور حقيقية ، فالمتبادر في الأول نفس الحقيقة ، وفي الثاني الصورة ( الكليات ٢٣٩ ) ويقولون : ترجلت المرأة إذا صارت كالرجل في بعض أحوالها ، قال الراغب : يُقال للمرأة رَجُلَةٌ إذا كانت متشبهة بالرجل في بعض أحوالها . قال الزبيدي : قلت ويؤيد الحديث أن عائشة رضي الله عنها كانت رَجُلَةً الرأي ، أي كان رأيها رأي الرجال ( تاج العروس ٢٦٣/١٤ ) .

(٧٨) قارن بـ ( نيل الأوطار ٢٣٩/٥ ، السيل الجرار ٩٦/٣ ) .

أول الأمر بأن حبان رجل يُخدع فلا يخادعه مَنْ يعامله مع أن هذا الأمر - أعني عدم الخدع - شأن كل معاملة يتعاملها أهل الإسلام<sup>(٧٩)</sup> ، أخرج ابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والبخاري تعليقا ، والبيهقي عن العداء بن خالد قال : كتب لي رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - كتابا " هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هُوَذَة<sup>(٨٠)</sup> من محمد رسول الله ، اشترى منه عبداً أو أمة ، لا داء ، ولا غائلة<sup>(٨١)</sup> ولا خبيثة<sup>(٨٢)</sup> بيع المسلم

(٧٩) قارن بـ ( نيل الأوطار ٢٣٩/٥ ) .

وقال في السيل : وأما إذا لم يقع الاشتراط فمعلوم أن البيع الذي مناطه التراضي لا يتم إلا بالرضى المحقق ، فإذا كان البائع قد رضي بما دفع إليه من الثمن مع علمه أن ذلك هو دون ثمن مثله فلا خيار له بعد ذلك ، وإن لم يعلم وكان معتقداً أن ذلك هو الثمن الذي تُباع به تلك العين فقد كشف ظهور أن العين فوق ذلك الثمن ، أو الثمن فوق تلك العين ، على أن المشتري أو البائع لم يحصل منهما أو من أحدهما الرضا المحقق ، وطيب النفس وذلك موجب لعدم حصوله المناط الشرعي فلا يتم التبائع بينهما ، فإذا حصل الاختلاف فقال البائع قد تبين له أن قيمة مبيعته أكثر ، أو قال المشتري قد تبين له أن الثمن الذي دفعه أكثر من ثمنه ، وجب على القاضي أن يرفع الخصومة بينهما بتفويض الأمر إلى العدول الذين لهم خبرة بذلك المبيع ، ويعمل على قولهم ( السيل الجرار ٩٦/٣ ) .

(٨٠) ابن خالد بن عمرو العامري ، بصري ، أسلم بعد الفتح وحنين ، وهو القائل : قاتلنا رسول الله يوم حنين فلم يظهرنا الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم فحسن إسلامه ، وله أحاديث ، وكأنه عُمر ، فعند أحمد أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب وكان ذلك سنة إحدى أو اثنتين ومائة ( الاستيعاب ٣٠٦/٣ ت : ٥٦١٧ ، الإصابة ٣٨٥/٤ ت : ٥٦١٧ ) .

(٨١) من الإغلال : وهو الخيانة في كل شيء ( النهاية في غريب الحديث ٣٨١/٣ ) .

(٨٢) خبيثة قال في النهاية : والخبيثة نوع من أنواع الخبث ، أراد أنه عبد رقيق ، لا أنه من قوم لا يحل سبيهم ، كمن أعطي عهداً أو أماناً ، أو من هو حرّ في الأصل ( النهاية في غريب الحديث ٥/٢ ) .

للمسلم<sup>(٨٥)</sup> . وأخرج ابن ماجه من حديث عقبة بن عامر<sup>(٨٦)</sup> قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : " المسلم أخو المسلم ، لا يجل لمسلم باع يبع من أخيه وفيه عيب إلا بينه "<sup>(٨٧)</sup> وأخرج أحمد من حديث واثلة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " لا يجل لأحد أن يبيع شيئاً إلا بئين ما فيه ، ولا يجل لأحد يعلم ذلك إلا بينه "<sup>(٨٨)</sup> وفي إسناده أبو جعفر

(٨٥) البخاري : ( ٨٢/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع (١٩) باب إذا تبين المبيعان ولم يكتما ونصحا .

الترمذي : ( ٥١١/٣ ) ( ١٢ ) كتاب البيوع ، باب ما جاء في كتابة الشروط (١٢١٦) .

ابن ماجه : ( ٧٥٦/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات (٤٧) باب شراء الرقيق (٢٢٥١) .

البيهقي : ( ٥٣٥/٥ ) كتاب البيوع (٦٨) باب بيع البراءة (١٠٧٨٢) .

(٨٦) ابن عباس الجهني - رضي الله عنه - ، روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كثيراً ، وروى عنه جماعة من الصحابة ، كابن عباس وأبو أمامة وجابر - رضي الله

عنهم - ، عالماً ، شاعراً كاتباً : أحد كتبة الوحي ، شهد الفتوح ، وكان هو البريد إلى عمر

بفتح دمشق ، وشهد صفين مع معاوية ، وأمره بعد ذلك على مصر ، مات في خلافة معاوية

( الاستيعاب ١٨٣/٣ ت : ١٨٤٣ ، الإصابة ٤٢٩/٤ ت : ٥٦١٧ ) .

(٨٧) ابن ماجه : ( ٧٥٥/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات (٤٥) باب من باع عيباً فليبينه (٢٢٤٦) .

وهو بالإسناد التالي : حدثنا محمد بن بشار ، ثنا وهب بن جرير ثنا أبي ، سمعت ابن أيوب

يحدث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبدالرحمن بن شماس ، عن عقبة بن عامر به ، ورجال

إسناده رجال الشيخين غير ابن شماس ، أخرج له مسلم فقط كما في الإرواء . وصححه

الحاكم والذهبي والمنذري ( تلخيص الحبير ٥١/٣ ، إرواء الغليل ١٦٥/٥ ) .

(٨٨) أحمد : ( ٦٤٥/٣ ) ( ١٠/١٥٩٩٣ ) عن أبي جعفر الرازي عن يزيد بن أبي مالك قال : ثنا

أبو سباع . وليس عن أبي جعفر عن أبي سباع .

الرازي<sup>(٨٩)</sup>، مختلف فيه، عن أبي سباع مجهول<sup>(٩٠)</sup>، وأخرج مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - مرّ برجل يبيع طعاماً فأدخل يده فيه فإذا هو مبلول فقال: "من غشنا فليس منا"<sup>(٩١)</sup> فكل بيع في الإسلام هو مشروط بمثل ما قاله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لحبان بن منفذ ولا فرق بينه وبين غيره في ذلك.

الجواب  
عن حديث  
جابر في  
المسألة

فإن قلت: إذا كان خيار المغالبة ثابتاً لمن تصرف من المكلفين عن نفسه أو عن غيره فكيف الجواب عن حديث جابر الثابت في صحيح مسلم، بلفظ أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - قال: "لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"<sup>(٩٢)</sup>؟

قلت: الجواب عن ذلك بأنه لا منافاة بينه وبين ثبوت الخيار لهذا البادي إذا عرف بعد ذلك أنه مغبون، وغاية ما في هذا الحديث النهي للحاضر أن يبيع للبادي؛ لأن البادي ربما باع برخص، إما لكون الغالب على أهل البادية

(٨٩) التيمي مولا هم، مشهور بكنيته، واسمه: عيسى بن أبي عيسى عبدالله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري، صدوق سيئ الحفظ خصوصاً عن مغيرة، من كبار السابعة، مات في حدود الستين بعد المائة، بخ ٤.

(التاريخ الكبير ٤٠٣/٦، التقريب ١١٢٦ ت: ٨٠٧٧).

(٩٠) ذيل الكاشف للعراقي ٣٢٦، ميزان الاعتدال ٥٢٧/٤. ويغني عن حديثه هذا الحديث السابق له.

(٩١) أحمد: (٥٠/٢) (٥١١٤). مسلم: (٩٩/١) (١) كتاب الإيمان (٤٣) باب قول النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : "من غشنا فليس منا" (١٠٢). أبو داود: (٧٣١/٣) (١٧) كتاب البيوع (٥٢) باب النهي عن الغش (٣٤٥٢). الترمذي: (٥٩٦/٣) (١٢) كتاب البيوع (٧٤) باب ما جاء في كراهية الغش (١٣١٥). الترمذي: (٧٤٩/٢) (١٢) كتاب التجارات (٣٧) باب النهي عن الغش (٢٢٢٥).

(٩٢) مسلم: (١١٥٧/٣) (٢١) كتاب البيوع (٦) باب تحريم بيع الحاضر للباد (١٥٢٢).

رزق الله المشتري منهم بما يتحصل له من الرخص المستلزم لانحطاط الثمن ، أو لأنهم يجهلون السعر الذي يتدعه أهل الحضر فيبيعون برخص طيبة بذلك أنفسهم غير ملتفتين إلى القوانين المعروفة في الحضر .

وعلى تقدير أنهم باعوا برخص جاهلين للغلاء ولو علموا به لم تطب أنفسهم بذلك<sup>(٩٢)</sup> فهذا نوع من الغرر ، إذا طلبوا الفسخ به كان لهم ذلك .

فالحاصل أن بيع البادي قد يحصل به الرزق للمشتري منه على هذه الاحتمالات ، ولا ينافيه ثبوت الخيار على تقدير من تلك التقادير ، فتدبر هذا .

وأما ما سأل عنه السائل - كثر الله فوائده - : إذا كان المبيع الذي وقعت فيه المغالبة قد زاد أو نقص ؟

فأقول : قد تقدم الدليل على ثبوت الرد للعين المغبونة<sup>(٩٣)</sup> ، فإذا ذهب بعضها وبقي البعض ، فهذا الحكم الذي أثبتته الشارع للكل هو ثابت لذلك البعض بنفس ذلك الدليل ، ومن زعم أن تلف البعض يمنع من ثبوت حكم الكل له فعليه الدليل ، ولا أعلم هاهنا دليلا يدل على اختصاص الرد بالكل لا بالبعض ، والأصل عدم وجود المانع حتى يقيم مدعيه البرهان عليه ، وهذه الأمور معلومة من قواعد الشريعة ، وقد تكلم أئمة الفروع - رحمهم الله - في هذه المادة بتفاصيل وجمل معلومة عند من يعلمها ؛ ولكن فرض المجتهد أن يمشي مع الدليل على مقتضى قواعد علوم الاجتهاد ، ويكون ما ذكرناه من رد البعض بحصته من الثمن بالنسبة إلى الكل .

(٩٢) نيل الأوطار ٢١٤/٥ - ٢١٥ .

(٩٣) ص ٥١٥ .

وما أشار إليه السائل - كثر الله فوائده - من صنيع كثير من الحكام أنهم يأمرّون بتقويم المبيع الذي وقع فيه الغبن ، ويلزمون المشتري ما نقص عن القيمة ، فهذا إن تراضى عليه الخصمان فهو أقل مؤنة<sup>(٩٤)</sup> ، وأقرب مسافة ، والتراضي هو المناط الأكبر في تحليل أموال العباد<sup>(٩٥)</sup> .

وأما إذا وقف الخصمان على مُرّ الحق<sup>(٩٦)</sup> وطلبا من الحاكم أن يقضي بينهما به فلا يجوز له أن يسلك هذا المسلك ، ويصنع هذا الصنيع ، فإنه خلاف المسلك الشرعي ، بل يقول للمغبون قد أثبت لك الشرع ردّ ما غُبت فيه ، وأخذ ما دفعته في مقابلته ، فخذ إن شئت أو دع .

أجرة  
العدلين  
المقومين

وأما ما سأل عنه السائل - كثر الله فوائده - من إلزام الخصمين أجرة العدلين فأقول : إن كان الطالب للتقويم هو المدعي للغبن فلا شك أن أجرة عملهما عليه ؛ لأنه الطالب وخصمه قائم مقام المنع ، وليس على مَنْ قام مقام المنع من الغبن أن يغرم من ماله للعدول ، بل قيامه في هذا المقام يكفيه ، سواء ترتب على التقويم ثبوت الغبن أو عدمه .

وإن كان الذي أمر بالتقويم هو القاضي توصلاً إلى مستندٍ يرفع به الخصومة ، ويدفع عن الخصمين معرّة طولها المستلزمة لأتعاكما وذهاب شطر من مالهما - لاسيما إذا وقعا في يد حاكم من حكام السوء المبالغين في تطويل ذيول

(٩٤) لأن الصلح بين الخصوم مبني على التنازل عن الحقوق ، لعدم إبانة الحق الواضح مع أي الجهتين ، ولكن هذا مشكل في مسألتنا هذه ؛ لقول المصنف الآتي : فإنه خلاف المسلك الشرعي .

(٩٥) ما لم يكن ثمة مانع شرعي يمنعه ، وإلا فإن المحرمات منها ما هو حق خالص لله ، ومنها ما هو حق خالص للعبد ، ومنها ما يكون للحقين ، وهذه جملة معلومة من قواعد الشريعة .

(٩٦) المرارة : ضد الحلاوة ( الصحاح ٨١٣/٢ ) ومر الحق : ما يُستصعب أو ما لا يستاغ منه .



الخصام للحطام والمتكالبين على توسيع دائرة الزحام لمباهاة أمثالهم من الحكام<sup>(٩٧)</sup> فلاشك ولا ريب أن هذا النظر من ذلك الحاكم من أشد الأنظار وأنفسها ، وله أن يوزع ما يلزم للمقومين على الغريمين على ما يراه أقرب إلى الصواب<sup>(٩٨)</sup> .  
وهذه الشريعة الغراء قد شهدت كليات منها وجزئيات بأن جلب المصالح ودفع المفسد من أهم مقاصدها وأجلّ موارد<sup>(٩٩)</sup>ها .  
وفي هذا المقدار كفاية .

(٩٧) قارن بـ ( الدواء العاجل ه وما بعدها ) .

(٩٨) ذكر في البدر الطالع : أن أحد رعايا أمير كوكبان طلبه أمام القضاء بدعوى من رجل من أهل صنعاء . قال الشوكاني : فأرسلتُ له رسولا ففرّ إلى كوكبان فعاد الرسول بكتاب منه - يعني أمير كوكبان - مضمونه أنها لم تخر العادة بالإرسال لرعيته فأرسلت رسولين فأمرتهما بالبقاء في بيت الرجل فوصلا إلى بيته فبقيا في بيته ، فعظم الأمر على صاحب الترجمة وتوجع من ذلك غاية التوجع ، ثم بعد ذلك توسط بعض الناس على أن يحضر الرجل ويُسلم أجر الرسولين . ( ٢٧٥/١ ) .

(٩٩) بل هي لب موارد<sup>(٩٩)</sup>ها وخلاصة مقاصدها التي تقول إليه ، فلفظ ( المصالح ) شامل يعم كل مصلحة صغيرة أو كبيرة في الدنيا وفي الآخرة كما يدل عليه لفظ ( المصلحة ) في اللسان العربي وفي قواعد الشريعة . ( اللسان ٢٤٧٩/٤ ، الموافقات ٣١٨/١ ، ٩/٢ ، ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ٣٦٤ ، ٤٠٨ ، ٥٢٠ ) .

دفع الاعتراضات  
على إيضاح الدلالات

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وآله الطاهرين ، وبعد ؛

فإني وقفت على ما حرره المولى العلامة - شرف الإسلام<sup>(١)</sup> زين الأعلام - الحسن بن يحيى الكبسي<sup>(٢)</sup> - كثر الله فوائده ومدّ على طلاب العلم

موضوع  
الرسالة

(١) يُكره التلقب بإضافة لفظ ( الدين ) و ( الإسلام ) ونحوهما ؛ للأسباب التالية :

١- أنه من صَيَغِ الْعَجَم ، ولم يكن للسلف به عهد ، فهو محدث بعد القرون المفضلة التي هي محل القدوة .

٢- أنه سبيل لوضع اللفظ في غير محله مما هو مستشنع ومستنكر ، كتلقب الفاجر والكافر به ، وقد نصّ الفقهاء على حمة تلقيب الكافر به ، ويلحق به تلقيب الفاسق والمبتدع وإن كانت عليّة التحريم فيهما أقلّ .

٣- فيه نوع إدلال على الله تعالى وعلى دينه . قال الله سبحانه : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنًا ﴾ إلى قوله سبحانه : ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الحجرات: ١٧] وروي أن رجلاً قال لعمر - رضي الله عنه - : جزاك الله عن الإسلام خيراً . قال : لا ! بل جزى الله الإسلام عني خيراً . وجاء في ترجمة ( الهكاري ) الملقب بـ ( شيخ الإسلام ) ، أن بعض الأكابر قال له : أنت شيخ الإسلام ؟ فقال : بل أنا شيخ في الإسلام . ( وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٥ ، أحكام أهل الذمة ٧٧١/٢ ، تحفة المودود ١٣ ، معجم المناهي اللفظية ٩٢ ، ٣٢٢ ) .

(٢) مولده سنة ١١٦٧ ، فقيه زيدي ، عاصر الشوكاني ، نشأ بصنعاء وقرأ على علماء ها ، ولازم الحسن بن إسماعيل المغربي فقرأ عليه جميع الفنون . قال الشوكاني : وصار من أعيان العصر المشار إليهم بالتحقيق والاتقان ، وهو جيد التحرير حسن المباحثة ، وله رسائل مُتَقَنَة غاية الاتقان ، ولقد رافقني في قراءة ( الكشف ) على شيخنا المتقدم ( المغربي ) فكان يستخرج بفاضل ذهنه فوائد نفيسة . وقال : وكثيراً ما يقع بيني وبينه مُباحثات علمية وتحريرات لما يدور منها . انتهى ، توفي سنة ١٢٣٨ . ( البدر الطالع ١/ ٢١٣ ) .

مؤائده - على رسالتي التي سميتها<sup>(٣)</sup> ( إيضاح الدلالات على أحكام الخيرات )  
فوجدته - عافاه الله - قد أفاد وأجاد وجاء بعلوم غزيرة المواد ، ولما كان ذلك  
البحث المشتمل على المناقشة قد تضمن الاستفهام في غضون<sup>(٤)</sup>  
الكلام ، استحسنت تحرير هذه الكلمات لتمام الفائدة .  
قال - كثر الله فوائده - : " وينبغي أن يُنظر في حقيقة الغر  
لغة<sup>(٥)</sup> الخ " .

أقول : قد تقرر في الأصول وغيرها أن الواجب تفسير ألفاظ الكتاب والسنة  
على ما تقتضيه لغة العرب ؛ لأنها وإن كان الخطاب فيها لكل من يتعلق به  
الخطاب من الأمة لكن لا خلاف أنه للجميع بلسان العرب لا بلسان غيرهم ولا  
بلسانهم مع لسان غيرهم<sup>(٦)</sup> ، فإذا نظرنا في لفظ من ألفاظهم وقع فيه التزاع كان  
الحق بيد من كانت لغة العرب معه ، إلا أن يتقرر بنقل صحيح أن لذلك اللفظ  
معنى شرعياً ، فالحقائق الشرعية مقدمة<sup>(٧)</sup> ، ولا تلازم بين ما ينقله بعض علماء

(٣) ص ٥٠٣ .

(٤) العُضْن والعُضْن : الكسر في الجلد والثوب والدرع ، وجمعه عضون ، وعضون الأذن  
مثانيها ، وكل تثنٍ في ثوب أو جلد ( لسان العرب ٦/٣٢٦٨ ، معجم مقاييس اللغة  
٤/٤٢٥ ) .

(٥) يُنظر : الصراح ٢/٧٦٧ - ٧٦٩ ، القاموس ٥٧٧ ، لسان العرب  
٦/٣٢٣٢ - ٣٢٣٩ ، لسان العرب ٦/٣٢٦٨ ، تاج العروس ٧/٢٩٩ - ١٠١ ، الكليات  
٦٧٢ ، الأساس ٣٢٢ .

(٦) إرشاد الفحول ٣/٩١٣ ، وبل الغمام ١/١٩١ ، البدر الطالع ٢/٨٥ .

(٧) في وبل الغمام : " وعند عدم الحقيقة الشرعية يجب حمل كلام الشارع على اللغة العربية ( وبل  
الغمام ١/١٩١ ) .

الشرعية ونسبته إلى الاصطلاح وبين المعنى الشرعي<sup>(٨)</sup> ، فإن المعاني الاصطلاحية هي مما اصطلح عليها أهل الشرع ولو بعد عصر النبوة بدهر طويل وهذا معلوم لكل باحث<sup>(٩)</sup> ، ومن عرف العلوم الشرعية عرف ما يصطلحون عليه في كل فن من الاصطلاحات الحادثة التي تواضعوا عليها<sup>(١٠)</sup> ، وكذلك من عرف غير العلوم الشرعية عرف ما لأهلها من الاصطلاحات الدائرة بينهم وليس ذلك من الحقائق الشرعية التي تحمل عليها خطابات الشرع في ورد ولا صدر<sup>(١١)</sup> .

فالحاصل : أنه يجب عند الاختلاف في معنى لفظ من ألفاظ الكتاب والسنة أن يبحث عن كلام أهل اللغة في كتبهم المعتبرة المدونة لهذا الشأن ويُفسر ذلك اللفظ به إذا لم يتقرر بوجه صحيح مقبول أن الشارع قد هجر لغته ولغة العرب

(٨) الشرعي : ما لا يستند وضع الاسم له إلا من الشرع كالصلاة ذات الركوع والسجود (الكليات ٥٢٤) .

(٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٣٥/١٩ - ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، إرشاد الفحول ٨٩٩/٣ ، ٩١٣ .

(١٠) وبل الغمام ٩٧/٦ .

(١١) الأصل في ذلك هو تقييد ما أطلقه الشرع من الألفاظ بأدلة لا تثبت ثم حمل كلام الشرع عليها . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " فمن ذلك اسم الماء مطلق في الكتاب والسنة ، ولم يقسمه النبي صلى الله عليه وسلم إلى قسمين : طهور ، وغير طهور ، فهذا التقسيم مخالف للكتاب والسنة (مجموع الفتاوى ٢٣٦/١٩) ، وقد يكون السبب هو مجرد الاصطلاح الحادث عند الشرعيين ، كما في لفظ ( السنة ) يطلق عند الشرعيين الفقهاء والأصوليين على المندوب ، وفي لسان الشرع : ما دلّ على دليل من قوله صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره ، سواء كان مندوباً أو واجباً ( وبل الغمام ٩٧/١ ) .

الذين هم قومه في ذلك اللفظ بخصوصه ونقله إلى معنى مشهور معروف عند أهل الشرع كالصلاة والصيام والزكاة والحج ونحو ذلك .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أنه لم يشتهر عند الشرعيين<sup>(١٢)</sup> أن للغرر المذكور في أحاديث بيع الغرر معنى شرعياً يُخالف المعنى اللغوي ، وجميع ما نقله العلامة الشرفي<sup>(١٣)</sup> - عافاه الله - هي معان لغوية ، لكن منهم من جاء بعبارة عامة بحيث يندرج تحتها جميع أنواع الغرر ، وبعضهم اقتصر على بعض من ذلك<sup>(١٤)(١٥)</sup> .

فمن الناقلين للمعنى العام : القاضي عياض حيث قال<sup>(١٦)</sup> : " الغرر في اللغة هو ماله ظاهر محبوب وباطن مكروه " . فإن هذا المعنى يشتمل كل نوع من

(١٢) علماء الشريعة ، وهي : كل طريقة موضوعة بوضع إلهي ثابت من نبي من الأنبياء (الكليات ٥٢٤) .

(١٣) الحسن بن يحيى الكبسي ، المذكور آنفاً ، و " الشرفي " لقب له ، كما هي عادة أهل اليمن في تلقيب كل من كان اسمه الحسن أو الحسين بـ " الشرفي " فهم يلقبونه بـ " الشرفي " . ( ينظر : ص ٧٢ ) .

(١٤) يقول المعارض : وهل كان المعنى الشرعي المتنازع عليه سوى الإقتصار على بعض المعاني اللغوية .

(١٥) بداية المجتهد ٢٨٥/٣

(١٦) تتمته : وقد يكون من الغرارة ، وهي الخديعة ، ومنه الرجل الغر بكسر الغين الخداع ، ويقال للمخدوع أيضاً ( الفروق للقرافي ٤٣٢/٢ ) .

أنواع الغرر ، وهو مثل ما نقله صاحب النّهاية<sup>(١٧)</sup> في تفسير الغرر فإنه قال<sup>(١٨)</sup> :  
 " هو ما كان له ظاهر يُغري المشتري وباطن مجهول . ونَقَلَ عن الأزهرى<sup>(١٩)</sup> أنه  
 قال : " بيع الغرر ما كان على غير عهد ولا ثقة "<sup>(٢٠)</sup> ، ويدخل فيه البيوع التي  
 لا يُحيط بكنهها المتبايعان من كل مجهول . انتهى . وهذا هو مثل المعنى الأول  
 في العموم .

وهكذا قول : القرافي<sup>(٢١)</sup> " أصل الغرر هو الذي لا يُدرى هل يحصل

(١٧) محمد الدين ابن الأثير الجوري ، أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد  
 الشيباني ، وُلد بجزيرة ابني عمر ( فوق الموصل ) سنة ٥٤٤ ، ونشأ بها ثم انتقل إلى الموصل  
 وتفقّه بها واتصل بعز الدين مسعود بن مردود صاحب الموصل وابنه نور الدين مدّه ثم عرض  
 له مرض كفّ يديه ورجليه فأقعد في بيته إلى أن توفي ، وله المصنفات السائدة كـ ( جامع  
 الأصول ) و ( النهاية في غريب الحديث ) وغيرها ، توفي بالموصل سنة ٦٠٦ .  
 ( وفيات الأعيان ١٤١/٤ ، أنباء الرواة ٢٥٧/٣ ) .

(١٨) النهاية في غريب الحديث ٣٥٥/٣ .

(١٩) محمد بن أحمد بن طلحة الهَرَوِي ، أبو منصور الأزهرى ، ولد سنة ٢٨٢ وتفقّه ببغداد ، كان  
 إماماً في اللغة ، فقيهاً شافعيّاً ، شديد الانتصار لألفاظ الشافعي ، من مصنفاته ( التهذيب )  
 وهو أجَلّها و ( تفسير ديوان أبي تميم ) و ( تفسير اصلاح المنطق ) ، توفي سنة ٣٧٠ .  
 ( وفيات الأعيان ٤٥٨/٣ ، طبقات الشافعية ٦٣/٣ ) .

(٢٠) النهاية في غريب الحديث ٣٥٥/٣ .

(٢١) أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين الصهاجي - نسبة إلى صهاجة  
 من برارة المغرب - القرافي - نسبة إلى الحلة المُجاورة بقبر الشافعي بالقاهرة - من علماء  
 المالكية ، وهو مصري المولد والنشأة والوفاة ، له المصنفات الجليلة في فقه المالكية ، منها :  
 ( أنوار البروق في أنواء الفروق ) و ( الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي  
 والإمام ) و ( الذخيرة ) في فقه المالكية ) و ( مختصر تنقيح الفصول ) توفي سنة ٦٨٤ .  
 ( الديباج المذهب ٦٢-٦٧ ، شجرة النور ١٨٨ ، الأعلام ٩٥/١ ) .

أم لا ؟ " (٢٢) فإن هذا معنى عام كالمعاني المتقدمة ؛ لأنه لما لم تحصل الدراية كان الباطن مجهولاً ، والمجهول مكروه لا محبوب .

وأما قوله (٢٣) : " كالطير في الهواء والسمك في الماء " (٢٤) . فهذا تمثيل للغرر في بعض أنواعه وليس المثال قيّداً كما هو الظاهر في مثل هذه العبارة ، وكما تدل عليه ( كاف ) التمثيل (٢٥) ، فهذا المعنى العام للغرر الذي نقله هؤلاء الأئمة وغيرهم هو الذي أريده والمصير إليه مُتَحْتَم ؛ لأن تفسير ذي المعنى العام ببعض أفرادهِ بدون مخصص تحكّم ، وهذا المعنى العام هو وصف ظاهر منضبط (٢٦) .

وأما ما أخذ عليّته فبعد التسليم أنه قد ورد النهي عنه بل تواتر ذلك تواتراً معنوياً لا وجه للتردد في كونه العلة للنهي عن البيع المشتمل عليه ، فكل بيع غرر يدخل تحت النهي فيكون له حكمه ولا يصح من البيوع المشتملة على الغرر إلا ما صححه الشارع ، ويكون ذلك مخصصاً للنهي العام الدال بحقيقته على التحريم (٢٧) ، على اعتبار غالب مسالك العلة العشرة (٢٨) هاهنا ممكن ، فإنه

(٢٢) الفروق للقرافي ٤٣٢/٢ .

(٢٣) القرافي .

(٢٤) الفروق ٤٣٢/٢ .

(٢٥) مُغْنِي اللَّيْب ٢٣٣ ، رصف المباني ٢٧٢ .

(٢٦) يُنْظَرُ لِلتَّوَسُّعِ فِي تَعَارِيفِ الْغُرْرِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ : تَكْمَلَةُ الْمَجْمُوعِ لِلْمَطْبُوعِ ٣٨٨/١٣ - ٣٩٦ .

(٢٦) قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ : " قَالَ النَّوَوِيُّ : النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغُرْرِ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشَّرْعِ يَدْخُلُ

تَحْتَهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ جَدًّا ، وَيُسْتَثْنَى مِنْ بَيْعِ الْغُرْرِ أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبْعًا بَحِثْ

لَوْ أَفْرَدَ لَمْ يَصَحِّ بَيْعُهُ ، وَالثَّانِي : مَا يَتَسَامَحُ بِمَثَلِهِ إِمَّا لِاحْتِقَارِهِ أَوْ لِلْمَشَقَّةِ فِي تَمْيِيزِهِ أَوْ تَعْيِينِهِ " .

( نَيْلُ الْأَوْطَارِ ١٩٣/٥ يُنْظَرُ : تَكْمَلَةُ الْمَجْمُوعِ ١٠٨/١٢ ) .

(٢٨) إِرْشَادُ الْفُحُولِ ٧٥٠-٧٠٩/٣ .



لو سلك المعتبر مسلك السير والتقسيم<sup>(٢٨)</sup> في بيع المصرة وبيع السلع قبل ورودها إلى السوق ونحوهما لما كانت العلة إلا الغرر ، وهكذا لو سلك مسلك تخريج المناط<sup>(٢٩)</sup> .

وإذا كان هذا ظاهراً في بعض أنواع الغرر فقد أوضحنا وجود أصل الغرر في كل نوع من أنواع تلك المبيعات التي ثبت فيها الخيار ، إما بمسلك تنقيح المناط<sup>(٣٠)</sup> أو بما هو دونه أو فوقه ، وليس المعتبر إلا وجود ما يصدق عليه مسمى الغرر العام ، وأما دعوى أنه حكمة مجردة ، فلعله مترتب على تقرير عدم الانضباط نظراً إلى الاختلاف الواقع في تفسير الغرر مع أنه لا خلاف - كما قدمنا<sup>(٣١)</sup> - .

(٢٨) هو : حصر الأوصاف الموجودة في الأصل الصالح للعلية في عدد ثم إبطال بعضها بدليله ، فيتعين الباقي ( مختصر ابن الحاجب شرح العضد ٢/٢٣٦ ) والسير في اللغة هو الاختيار ( القاموس ٥١٧ ) فكان الأحق أن يقال : التقسيم والسير لوقوع الاختبار بعد التقسيم ، ولكن قدم السير لكونه هو المقصد فهو أول من جهة الرتبة . ( شرح تنقيح الفصول ٣٩٨ ، شرح الكوكب المنير ٤/١٤٢ ) .

(٢٩) سبق التعريف به ص ٢٩٥ .

(٣٠) في إرشاد الفحول : معنى تنقيح المناط عند الأصوليين إلحاق الفرع بالأصل بإلغاء الفارق ، بأن يقال : لا فرق بين الأصل والفرع إلا كذا ، وذلك لا مدخل له في الحكم ألبيته ، فيلزم اشتراكهما في الحكم لاشتراكهما في الموجب له ، كقياس الأمة على العبد في السراية فإنه لا فارق بينهما إلا الذكورة ، وهو ملغي بالإجماع ، إذ لا مدخل له في العلية . ( إرشاد الفحول ٣/٧٥٠ ، يُنظر : تيسير التحرير ٤/٤٣ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٩٢ ، مناهج العقول ٣/٧٣ ، شفاء الغليل ٤١١ ) .

(٣١) ص ٥٣٤ - ٥٣٦ .

تعلق خيار  
فقد الصفة  
بالشرط

قال - كثر الله فوائده - : " فإن المشهور أنه<sup>(٣٢)</sup> العلة والسبب في هذا الخيار<sup>(٣٣)</sup> " ثم قال : " وصرح بأنه العلة والسبب النجري<sup>(٣٤)</sup> الخ " .

أقول : هذا لا يصح للرد على مَنْ بنى بحثه على الاجتهاد ، فإنه لا يلزمه العمل على المشهور إذا كان الراجح لديه غيره ولا يعترض عليه بقول عالم معين ولا بمذهب الجمهور ، وهذا لا يخفى على المعترض - عافاه الله<sup>(٣٥)</sup> - .

إذا عرفت هذا فاعلم أنا قد أوضحنا معنى الغرر ، وفقد الصفة التي يعتقدها المشتري يدخل في ذلك دخولاً أولياً ، فإنه قد كان لهذا المبيع عند فقد الصفة باطن مكروه وباطن مجهول لا يُحيط بكنهه المشتري وهذا هو الغرر اللغوي ، فهل ورد في اللغة أو الشرع ما يوجب تخصيص هذا المعنى

(٣٢) أي : الشرط .

(٣٣) خيار فقد الصفة .

(٣٤) عبد الله بن محمد بن أبي القاسم العبسي العكي المعروف بالنجري - نسبة إلى نجرة في عبس - فقيه زيدي ، ولد سنة ٨٢٥ في حوث ، وبما نشأ وتعلم ، ثم حج سنة ٨٣٨ وارتحل إلى الديار المصرية ، وفي عصر انتسب إلى مذهب أبي حنيفة ، وبرز في علوم البيان والأصول ثم عاد إلى بلدة باليمن ، له مصنفات منها : ( شافي الغليل في شرح الخمسمائة آية من التتريل ) ( معيار أغوار الأفهام ) ( مختصر في علوم المنطق ) ( شرح مقدمة التسهيل ) توفي سنة ٨٧٧ في قرية القابل .

( الضوء اللامع ٢/٦٢ ، البدر الطالع ١/٣٩٧ ، هجر العلم ١/٥١٠ ) .

(٣٥) قارن بالبدر الطالع ٢/٨٢-٩٢ ، ١٣٤-١٣٨ .

أو يقيده بالشرط حتى يلزم المجتهد المصير إليه؟<sup>(٣٦)</sup> إن قلتم : ورد . فما هو ؟ وإن قلتم : لم يرد ، لكنه قال به فلان أو اشتهر عند الطائفة الفلانية . فليس بمثل هذا يعترض على أبحاث أهل العلم<sup>(٣٧)</sup> .

وأما ما ألزمت به من أن يكون ذريعة لكل مشتري إلى ادعاء الفسخ باعتقاده لصفة لم توجد . فجوابه : أنا قد قيدنا ذلك في تلك الرسالة بقولنا<sup>(٣٨)</sup> : لكنه قد حصل العلم بأن المشتري كان عند العقد معتقداً لوجودها . فهذا القيد المصرح به يدفع ذلك الإلزام دفعاً واضحاً لا يخفى<sup>(٣٩)</sup> .

(٣٦) وجهه : أن صحة البيع قد علقه الشارع بالتراض ولم يعلقه بشيء آخر ( وبل الغمام ١٢٠/٢ ) فما كان عن تراض صحّ وما لم يكن عن تراض لم يصح ، والتعاقد يكشف لنا عن المناط .. وأما سلامة العقود عليه من العيوب عليه فهو لا يحتاج إلى شرط لكونه خلاف الأصل في البيع ولكونه خلاف الفطرة السليمة ، وأما ما ليس بعيب في الأوصاف فيبقى على الأصل وهو عدمه ويحتاج إلى الشرط فيه .

( بدائع الصائع ٣٠٨/٧ ، شرح فتح القدير ٣٥٦/٦ ، الفتاوى الهندية ١٤٠/٣ ) .

(٣٧) وقال في السيل : وإذا كان المبيع على غير الصفة التي ذكرها البائع ثبت للمشتري خيار الصفة ، وهو قدمنا نوع من أنواع الخيار ، وما ذكره من قيد الجهل فلا بد منه ، لأنه لو علم كان العلم يكون على غير تلك الصفة مبطلاً للخيار فلا رد ولا أرش ( السيل الجرار ١٢/٣ ) .

(٣٨) ص ٥٠٧ .

(٣٩) يقول المعارض : إن العلم إما أن يكون لمعرفته ضابط وعلامة أم لا ؟ فإن كان له ضابط فهذا الذي أردناه ، وقد جعله الشرع في الشرط ، وإن لم يكن له علامة وضابط فالاعتراض باقٍ بمحله . ( يُنظر للمقارنة : السيل الجرار ١٢٤/٣ - ١٢٥ ) .

قال - كثر الله فوائده - : " فإن هذا الخيار جعل صاحب المعيار<sup>(٤١)</sup> العلة والسبب فيه هي الجهالة ، ولعله التبس الجهل بالغرر " .  
أقول : قد قررنا أن المعنى اللغوي يقتضي أن يكون الجهل غرراً ، بل صرح بذلك صاحب النهاية والأزهري فلا التباس<sup>(٤٢)</sup> ، وكلام صاحب المعيار اجتهد لا نقل عن أئمة اللغة فليس بحجة على أحد وكذلك من وافقه ، بل الحجة : الدليل المفسر بلغة العرب .

قال - كثر الله فوائده - : " قال البغوي<sup>(٤٣)</sup> : إن الغبن هو فوت الحظ"<sup>(٤٤)</sup> .  
أقول : هذا هو المعنى الذي أردناه ، فإن فوت الحظ كما يكون بعناية من أحد البائعين كالخداع يكون - أيضاً - بغير عناية منهما أو من أحدهما ؛ لأنه قد وجد فوت الحظ ، ويؤيد هذا الاعتبار ما ورد في البائع لسلعته قبل وصوله إلى السوق فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيه<sup>(٤٥)</sup> : " فصاحب السلعة

(٤١) السنجري المشار إليه سابقاً ص ٥٣٨ ، وكتابه المعيار هو : ( معيار أغوار الأفهام في الكشف عن مناسبات الأحكام ) قال الشوكاني : جعله على غلط قواعد ابن عبد السلام ، وهو كتاب نفيس مفيد انتهى . أوله مقدمة في منطق التكليف وقسمته ، بلغ في الكتاب إلى أحكام ثبوت الملك ولم يتمه . مخطوط له نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم ١٧٧ ، ١٢٢ .  
( البدر الطالع ١/٣٩٨ ، مؤلفات الزيدية ٣/٣٨ ، هجر العلم ١/٥١١ ) .  
(٤٢) يُنظر ص ٥٣٥ .

(٤٣) الحسين بن سعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء ، لقب بمُحي السنة ، البغوي - نسبة إلى بغا من قرى خرسان ، إمام فقيه محدث مصر ، له : ( التهذيب ) في فقه الشافعية ، و ( لباب التأويل في معالم التزويل ) تفسير ، و ( مصابيح السنة ) وجميعها مطبوعة مشهورة ، توفي سنة ٥١٠ هـ . ( وفيات الأعيان ١/١٤٢ ، تهذيب ابن عساكر ٤/٣٤٥ )

(٤٤) يُنظر : تعريفه تحرير ألفاظ التنبيه ١٨٦ ، البهجة شرح التحفة ٢/١٠٦ . .  
(٤٥) مسلم : ( ١١٥٦/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ٥ ) باب تحريم تلقي الجلب ( ١٥١٩ ) ولفظه : " فإذا أتى سيده ( المالك صاحب المتاع ) السوق فهو بالخيار " .

بالخيار إذا وردت السوق " ولم يُقيد هذا الخيار بكونه كان البيع بسبب الخداع ولا بغير ذلك<sup>(٤٣)</sup> .

قال - كثر الله فوائده - : " فإن هذا مما اختلط فيه الغرر بالجهل " .

أقول : قد قدمنا عن أئمة اللغة أن الجهل غرر<sup>(٤٤)</sup> ، فلا يرد ما أورده<sup>(٤٥)</sup> .

قال - كثر الله فوائده - : " فقد أناطه الشارع بنحو المصرة فقط " .

أقول : ليس المطلوب إلا ذلك ، ونحو المصرة هو ما كان مشتملاً على نوع غرر ، إذ ليس المراد بقولنا : نحو كذا . إلا ما كان مماثلاً له في الوصف الذي ذكر لأجله أو مقارباً له فيه .

قال - كثر الله فوائده - : " فإن التكلف في هذا غني عن البيان الخ " .

أقول : إذا كان الشراء من فضولي والمشتري لا يعلم بأنه فضولي ، فلا شك ولا ريب أنه قد كان للمبيع ظاهر محبوب وباطن مكروه كما قاله القاضي عياض نقلاً عن أهل اللغة في معنى الغرر<sup>(٤٦)</sup> ، وهكذا للمبيع ظاهر يُغري المشتري وباطن مجهول كما نقله صاحب النهاية عن أهل اللغة في معنى الغرر<sup>(٤٧)</sup> ، وهكذا لم تحصل الإحاطة بكنه المبيع كما نقله الأزهرى . وقد تقدم جميع هذا ، وليس المراد بتكراره هنا إلا التعريف بأن الغرر موجود في مثل هذا الخيار فلا تكلف .

(٤٣) بيل الأوطار ٢١٨/٥ .

(٤٤) ص ٥٤٠ .

(٤٥) يعترض عليه بأنه خلاف المعروف عند الفقهاء في كتبهم ، قال ابن تيمية : " فدخول العلم

بالقدر أو الوصف في اسم الغرر مما لا أصل له ، ولهذا يفرق الفقهاء بين الغرر والمجهول " .

( نظرية العقد ٢٢٤-٢٢٥ ) .

(٤٦) ص ٥٣٤ .

(٤٧) ص ٥٣٥ .

وأما ما يقوله العلامة الشرفي - عافاه الله - في هذا الموطن وما قبله وما بعده من التصريح بأن العلة كذا جزماً أو ترجيحاً من دون ربط بدليل معقول أو منقول فلا يخفى أن ذلك دعوى مجردة ومصادرة على المطلوب<sup>(٤٨)</sup> في الغالب .  
قال - كثر الله فوائده - : " فقد يُقال : نعم هذا غرر على ما حققه القرافي لا على ما قاله القاضي العلامة عافاه الله " .

أقول : إن أراد بالقاضي هنا راقم هذه الأحرف فهو قد صرّح بأن هذا غرر في تلك الرسالة ، ونقله العلامة الشرفي - عافاه الله - في رسالته ، ولفظ ما نقله في رسالته من رسالتي هكذا<sup>(٤٩)</sup> : وذلك غرر فله التخلص بالفسخ . انتهى .  
فهذا تصريح لا يبقى بعده ريب لمرتاب .

وإن أراد بالقاضي القاضي عياض وكلامه الذي نقله ونقلناه يشتمل على خيار تعذر تسليم المبيع كما شمل على غيره من الخيارات حسبما أوضحناه ، فينبغي تحرير هذا المقام بما هو مقبول من الكلام .  
قال - كثر الله فوائده - : ( فما ذكره القاضي في غاية التكلف المخل من عدم القبول ) .

أقول : إن كان سبب التكلف وعدم القبول هو كون كلام النجري يخالفه ، فهذا الاعتراض في غاية الاعتساف ومحل من عدم الإنصاف . وأما دعوى أنه صالح للعلية فمجرد الصلاحية لا يستلزم أن يكون الصالح هو العلة دون غيره مما هو أصلح منه أو مماثلاً له في الصلاحية<sup>(٥٠)</sup> . وأما دعوى أن

(٤٨) سبق التعريف بلفظ : " المصادرة على المطلوب " ص ٤٠٩ .

(٤٩) يُنظر ٥١١ .

(٥٠) فمن شروط العلة : " ألا يُعارضها من العلل ما هو أقوى منها ، ووجه ذلك : أن الأقوى

أحق بالحكم " . ( إرشاد الفحول ٧٠٤/٣ ، يُنظر : نفس المرجع ٩٠٨/٣ ) .

الشارع جعله مناطاً ، فما هو الذي ورد عن الشارع في خصوص هذا حتى يتم الدليل ؟ وأما مجرد جعله له مناطاً في غيره فلا يستلزم أن يكون مناطاً فيه لا عقلاً ولا شرعاً .

قال - كثر الله فوائده - : " بل فيه ما يدل على قصر السببية على التصريه من مخالفة للقياس بإرجاع صاع من تمر " (٥١) .

أقول : هذا منه - عافاه الله - جهودٌ وحنين إلى الوطن الذي حُبب إلى الرجال وهو التقليد الذي نشاكل فرد من أفراد العالم عليه وإن اختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، ومن كان عالماً بما ورد في هذه الشريعة الغراء من ضمان الأعيان لأربابها ؛ وجد فيها ضمان الشيء بمماثل له وإن لم يكن مثلياً في عرف الفقهاء (٥٢) كما في تضمينه صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة رضي الله

(٥١) قال ابن الأمير الصنعاني : " وذهب أهل المذهب ( الزيدية ) إلى أنه يُردّ بعيب التصرية ويردّ لبسها إن كان باقياً ، فإن كان قد تلف فمثله ، فإن تعذر في البلد فقيمته يوم الرد في مكان الاختيار ، فعملوا بالحديث في الرد وخالفوه في رد الصاع من تمر " ( منحة الغفار ١٢٥٤/٣ ) .

(٥٢) المثلي عند الفقهاء له تعاريف عديدة ، أشهرها :

١- عرفه إمام الحرمين بأنه : " ما تساوت أجزاؤه في المنفعة والقيمة " ( فتح العزيز بهامش

المجموع ٢٦٦/١١ - ٢٦٨ ) .

٢- وعرفه الحصكفي وابن عابدين بأنه : كل ما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت يُعتد

به ( حاشية ابن عابدين ١٨٥/٦ ) .

٣- وهو عند جمهور الفقهاء : ما يلحقه الكيل والوزن . وألحق بعضهم بالكيل والموزون

المعدودات التي لا تفاوت بين أحادها تفاوتاً يعقد به مثل البيض والجوز والنقود

الورقية .

=

عنها قصعة<sup>(٥٣)</sup> مثل القصعة<sup>(٥٤)</sup> التي كسرتها على بعض<sup>(٥٥)</sup> أمهات المؤمنين<sup>(٥٦)</sup>، وضمان الشيء بغير مماثل له<sup>(٥٨)</sup> كصاع التمر عن لبن المصرة، ولم يرد في هذه الشريعة قاعدة كلية تدل على أن المثلي مضمون بمثله ولا يعدل إلى قيمته إلا عند عدمه<sup>(٥٩)</sup>، بل هو مجرد رأي مبني على اصطلاح

= ( شرح فتح القدير ٣٨٨/٦ ، حاشية ابن عابدين ١٨٥/٦ ، الشرح الكبير للدسوقي ٤٤٦/٣ ، نهاية المحتاج ١٦١/٥ ، مغني المحتاج ٣٦٣/٢ ، المغني ٣٥٢/٤ ، البحر الزخار ٣٨٥/٤ ) .

(٥٣) بفتح القاف : إناء من خشب ( فتح الباري ١٤٩/٥ )

(٥٤) ما دخلته الصنعة لم يكن مثلياً عند الفقهاء لتفاوت الصنعة في الجودة والتمن ، ولكن المصنوع اليوم يمكن أن يكون مثلياً لدخول الآلة الحديثة في التصنيع ، بحيث يصبح التماثل في المصنوعات من كل جهة ... فمثلاً : السيارة تكون مثلاً للسيارة المثيلة لها في النوع وسنة الصنع واتحاد الشركة والمواصفات . ( ينظر : قاعدة القيمي والمثلي ١٣ ) .

(٥٥) زينب بنت جحش رضي الله عنها ( فتح الباري ١٤٩/٥ )

(٥٦) البخاري : ( ٢٠٢/٢ ) ( ٤٦ ) كتاب المظالم والغصب ( ٣٤ ) باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ( ٢٤٨١ ) .

(٥٧) أوجب عن الاستدلال بالحديث في ضمان القيمي مما هو ليس بقيمة له بعدة أجوبة ، منها : أن القصعتين للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل القصعة الصحيحة في بيت صاحبتها ولم يكن هنالك تضمين ، وعلى احتمال أن ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال ، وقيل هي قضية عين لا عموم لها ، ويُعكّر عليه رواية الدارقطني وزاد فيه : " فصارت قضية " .

( الإشراف على مذاهب أهل العلم ٥١٩/٢ ، فتح الباري ١٥٨/٥ ) .

(٥٨) وهو من المثليات .

(٥٩) وبل الغمام ١٣٨/٢ .



حادث<sup>(٦٠)</sup> وهو قولهم هذا مثلي وهذا قيمي ، والعرب لا تعرف ذلك ، ولا هو موافق لما كانت عليه لغتها فإنهم يقول : هذا السيف مثل هذا السيف . وهذا البعير مثل هذا البعير . وهذا الثوب مثل هذا الثوب . ونحو ذلك . ويقولون في المثليات باصطلاح الفقهاء : أن بعضها قيمة للبعض الآخر . وهذا معروف في لسانهم مشهور<sup>(٦١)</sup> .

فعرفت بهذا أن كون المثلي هو : ما تساوت أجزأؤه ، وكان له مثل في الصورة ، وقلّ التفاوت فيه ، وأن القيمي هو : ما لم يجمع القيود الثلاثة<sup>(٦٢)</sup> ليس إلا مجرد اصطلاح حادث<sup>(٦٣)</sup> . فكيف يجعل ما ترتب عليه - وهو كون المثلي مضموناً بمثله ولا يعدل عن المثل إلى القيمة إلاّ عند عدمه - قاعدة شرعية

(٦٠) يُعترض عليه بما ورد عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - باعتبار المثل في الصورة والخلقة كما هي أصل قاعدة الفقهاء ، روى البيهقي بسنده عن عكرمة قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : إني قتلُ أربناً وأنا مُحَرَّم فكيف ترى ؟ قال تمشي على أربع والعناق تمشي على أربع ، وهي تأكل الشجر والعناق تأكل الشجر ، وهي تجترّ والعناق تجترّ ، أهدّ مكانها عناقاً ( السنن الكبرى ٣٠٠/٥ ) .

(٦١) لسان العرب ٦١٠/١١ ، تاج العروس ١١١/٨ .

(٦٢) حاشية ابن عابدين ٥ / ١٣٤ ، الاشراف ٢ / ٥١٧ ، بدابة المجتهد ١ / ٣٦٠ ، فتح العزيز هامش المجموع ١١ / ٢٦٦-٢٦٧ ، المغني ٥ / ٢٣٩ ، ٥٠٩ .

(٦٣) له أصل كما مرّ الإشارة إليه ص ٦٢ هامش ٥٤٥ ، وهو ليس مجرد اصطلاح بل يُقصد به تحقيق العدل في المفاوضة ، كما نص عليه أهل التحقيق ، يقول ابن تيمية رحمه الله : عوض المثل كثير الدوران في كلام العلماء وهو أمر لا بد منه في العدل الذي به مصلحة الدنيا والآخرة ، فهو ركن من أركان الشريعة (مجموع الفتاوى ٢٩ / ٥٢٠) ولهذا فإن المثلي لا يُعتد به في أحوال ينتقض فيها تحقق العدالة : كما نص عليه الفقهاء في مسألة الماء وغيره من المثليات ، لكن لو غُصب في حال الضيق يُرد بالقيمة " (الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ٢٢٢) .

يدفع بها ما صح عن الشارع بلا خلاف بين المسلمين في صحته وثبوتة<sup>(٦٤)</sup>؟! وهل هذا إلا من أعظم مفاصد الرأي ، وأطم معائب التقليد ، وأشد أنواع الغفلة ، وأبعد مسافات الإنصاف !<sup>(٦٥)</sup> فما بال العلامة الحسن<sup>(٦٦)</sup> أطلق لِقَلَمِهِ<sup>(٦٧)</sup> في هذه الحلبة الرتين<sup>(٦٨)</sup> وهو من الإنصاف . يمكن

(٦٤) يعني : حديث المصراة . ص ٥١٣ .

(٦٥) يُفِرَق هنا بين إنكارين :

١- الإنكار على من رد الأحاديث الصحيحة بزعم أنها تخالف قياس الأصول ، كفعل مَنْ رَدَّ أحاديث المصراة في هذه المسألة ، إما برده كله كقول من يقول إن التصرية ليست بعيب أصلاً ولا يجب رد صاع من تمر كما هو مذهب الحنفية ، أو برَدَ بعضه كقول من يقول إن التصرية عيب ولكن يُرد اللبن أو قيمته إن استهلكه كما هو مذهب الزيدية " وأسعد الناس بالحديث من قال به كله ، وهم الجمهور والشافعية " كما قاله الصنعائي - رحمه الله - في ( منحة الغفار ٣ / ١٢٥٤ ) .

٢- وأما إن كان الإنكار والتشنيع هنا مسوق على من يقسم المتلفات إلى ما هو مثلي وما هو قيمي ، بناءً على أدلة قطعية أو ظنية سائغة للاجتهاد ، فهذا غير سائغ ، وفيه من المبالغة ما لا يخفى .

وليس في حديث المصراة دليل على هذا المسلك ، فالشوكاني - رحمه الله - لأجله هجر التحديد بالمثلي والقيمي ، والحنفية والزيدية ألحقوا بهذه القاعدة والتحديد ما جاء التنصيص على خلافه في قيمة المصراة ، فأبعدوا وساروا مشرقين ، والشيخ مُغَرَّب عنهم . وخيار الأمور الوسط ، والجمع بين النصوص والأدلة ، والعمل بكل دليل في موضعه ، والله الموفق .

(٦٦) الحسن بن أحمد الجلال ، سبق ترجمته ص ٣٢٣ .

(٦٧) ضوء النهار ٢/٣ .

(٦٨) يشير الشيخ بكلامه إلى أن الجلال صاحب ضوء النهار قد خالف مذهب الزيدية في هذه المسألة ، وهو أحد أعلامها الفقهاء المنصفين ، وأصحاب الرتبة العالية ، وهو اعتراض وجيه في رد قول المعارض .

مكين<sup>(٦٩)</sup> ومن الكمال بأعلى منازل العلم والدين<sup>(٧٠)</sup>!!؟  
قال - كثر الله فوائده - : " إلى أنه مهجور الظاهر - كما تقدم<sup>(٧١)</sup> -  
والظاهر فيه الخصوص " <sup>(٧٢)</sup> .

أقول : دعوى هجر الظاهر ، ودعوى الخصوص لا تصلحان لرد دليل  
المستدل حتى يُربطاً بدليل مقبول يوجب دفع الاستدلال بدليل يخالفهما على أي  
صفة كان ، وأين هذا ومن يصنع مثل هذا الصنيع فيتكل على الاعتراض على  
كلام أهل العلم لمجرد الدعاوى مع أنه يعلم بما تقرر في الأصول من خطاب

(٦٩) مَكَّنَ مكانة فهو مَكِين ، والجمع مُكْنَاء ، وفلان مكين عند فلان بين المكانة .  
( لسان العرب ٤٢٥٠/٧ ، المعجم الوسيط ٨٨١/٢ ) .

(٧٠) غلو في الممدوح ولا ريب !! ولا أدري ما الذي حمل الإمام الشوكاني على إطلاق مثل هذه  
الألقاب ، أهو ترتيب الكلام المسجع ؟ أم تأثير البيئة والنشأة ؟ أم هو التوافق في مسألة نبذ  
التقليد والحمود الفقهي ؟ فهي مسألة المسائل عند الشوكاني ، ويُعذر للشوكاني - رحمه  
الله - هنا باعتذارين :

١- أن مثل الحسن بن الجلال - رحمه الله - مع تلبسه ببعض بدع التشيع والمعتزلة فهو  
طالب حق ، ويظهر ذلك من كثرة تتبعه للأدلة ، وكثرة مناقشاته ، ولعل هذا عذر  
صحيح له مقبول عند الله ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

٢- إن الحسن الجلال - رحمه الله وغفر الله له - على ما عنده من التخليط فهو في بيئة ظهر  
فيها الرفض والتشيع الغالي وتقديس آل البيت مع إلغاء العقل ، فهو بالنسبة لهؤلاء على  
هدى وخير كثير . وكما قيل : إن الأشاعرة هم أهل السنة في بلد يكون أهل البدعة  
فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم ، كما قاله ابن تيمية - رحمه الله - في نقض التأسيس  
(٨٧) ليدل على ما في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة .

(٧١) وهو قوله : قصر السببية على التصرية . أو بعبارة أخرى : قصر حكم رد صاع من تمر بديلاً  
عن اللبن في مسألة المصرة ، لكل من وفقد له .

(٧٢) خصوص من وفقت له الحادثة في عهد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - دون غيره .

الواحد ، فإنه وإن كان لا يعم بالصيغة<sup>(٧٣)</sup> فهو يعم بدليل آخر ، كحديث :  
 " إنما قولي لامرأة كقولي لمائة امرأة " <sup>(٧٤)</sup> وهو يفيد مفاد ما يروونه من  
 حديث : " حكمي على الواحد حكمي على الجماعة " <sup>(٧٥)</sup> والبحث مُدَوَّن في  
 الأصول<sup>(٧٦)</sup> وقد حكى بعض أهل الأصول الإجماع على ذلك<sup>(٧٧)</sup> .

(٧٣) الوضع اللغوي ( إرشاد الفحول ٢/٤٢٩ ) .

(٧٤) مالك : ( ٢/٧٤٩ ) ( ٥٥ ) كتاب البيعة ( ١ ) باب ما جاء في البيعة .

أحمد : ( ٦/٤٠١ ) ( ٢٧٠٠٠ ) به ( ٢٧٠٠١ ) بنحوه .

النسائي : ٥/٢١٨ ، ( ٧٨ ) كتاب السير ، ( ٨٦ ) بيعه النساء ، ( ٨٧١٣ ) بنحوه .

الترمذي : ٤/١٥١ ، ( ٢٢ ) كتاب السير ، ( ٣٧ ) باب ما جاء في البيت النساء ، ( ١٥٩٧ )

بنحوه وقال هذا حديث حسن صحيح .

وقال الحافظ ابن حجر : هذا حديث صحيح ( تخريج أحاديث المختصر ١/٥٢٧ ) .

(٧٥) ليس له أصل ، وقد أنكره أئمة الحديث الكبار المتأخرين كابن كثير والمزي والذهبي

والسخاوي والسيوطي ، قال ابن كثير - رحمه الله - : " لم أرَ له سنداً قط ، وسألت

شيخنا الحافظ المزي وشيخنا الذهبي عنه مراراً فلم يعرفاه " . ( تُحفة الطالب ٣٨٥ ، تخريج

أحاديث المختصر ١/٥٢٧ ، المقاصد الحسنة ١٩٢ ) .

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : " وقد جاء بما يؤدي معناه ، ثم ساق حديث أبي

أمامة السابق ، وصحَّحه . ( تخريج أحاديث المختصر ١٠/٥٢٧ ) .

(٧٦) إرشاد الفحول ٢/٤٢٨ - ٤٢٩ . ورجَّح الشوكاني " عدم التناول لغير المخاطب من حيث

الصيغة " بل بالدليل الخارجي ، وهو الاستدلال بالحديثين ، وبأقضية الصحابة الدالة على

فهمهم العموم من الوقائع التي لها أسباب خاصة ، وبأدلة عموم الرسالة . ( إرشاد الفحول

٢/٤٢٩ ) .

(٧٧) هو إثبات عموم الحكم بحسب العرف الشرعي لا اللفظ اللغوي ، والمنقول عنه نقل الإجماع

هنا هو إمام الحرمين الجويني ، حكاه الشوكاني في الإرشاد . ( إرشاد الفحول ٢/٤٢٩ ) .

قال - كثر الله فوائده - : " ولم يكتف بمجرد الغرر لكونه حكمة مجردة - كما مرّ - " (٧٨) .

أقول : هذه دعوى مجردة كما مرّ (٧٩) .

قال - كثر الله فوائده - : " ففي هذا أنه على ما قرره - عافاه الله - يكون بالجهل أشبه لا بالغرر " .

تحرير  
معنى  
الغرر في  
الخيار

أقول : هذا لا ينفعه ولا يضرنا فقد بينا سابقاً أن الجهل غرر بنقل الأئمة المعبرين<sup>(٨٠)</sup> ، وأما الرد بمخالفة بعض أهل العلم فليس من دأب المنصفين وكونه أنيط<sup>(٨١)</sup> بالمجلس ؛ لأنه القدر الذي يُمكن فيه المغرور من الاطلاع على الغرر ، وأما ذات المجلس فطردي كما صرح أئمة الأصول في عموم الأمكنة<sup>(٨٢)</sup> .

قال - كثر الله فوائده - : " ففي هذين الخيارين<sup>(٨٣)</sup> قد صرح المجيب بالجهل فيهما وقد عرفت أنه ليس بغرر " .

أقول : وعرفت - أيضاً - أن الجهل غرر لغةً ، وأما دعوى أن ذلك حكمة مجردة بدليل كونه قد أنيط بالرؤية والعيب وهما العلة والسبب ، فلا يخفك أن

(٧٨) ص ٥٣٧ ، ٥٤٩ .

(٧٩) ص ٥٣٧ ، ٥٤٣ .

(٨٠) ص ٥٣٤ - ٥٣٦ ، ٥٤٠ .

(٨١) خلط التَّوْط : العلاقة بين عدلين ، وما عُلق من شيء .. وهذا منوط به مُعلق ( القاموس ٨٩٢ ) .

(٨٢) أي : وصف طردي . وهو الوصف الذي لا يناسب الحكم ولا المصلحة المتوهمه للحكم (الإمّاج ٥٥/٣ ، نهاية السؤل ٧٣/٣ ، شرح الكوكب المنير ١٩٥/٤ ، إرشاد الفحول ٧٤٦/٣ ) .

(٨٣) خيار الرؤية والشرط .

المتنازع فيه هو علة الفسخ بالعيب والرؤية ماذا هي ؟ فيقال - مثلاً - : استحق المشتري للمعيب أن يفسخه عند الاطلاع على العيب ، والمشتري لما هو عائب عنه أن يفسخه عند الرؤية لعللة كذا ، فالعيب والرؤية سببان للفسخ لا علتان له ، ومثل هذا لا يخفى هو دون المجيب - عافاه الله - فإن الفرق بين العلل والأسباب أوضح من الشمس<sup>(٨٤)</sup> .

(٨٤) في الحقيقة لا في مجرد التسمية وعند البعض لا عند الكل . وجملة مذاهب العلماء في التفريق بين العلة والسبب أربعة :

١- أن السبب كالعلة ولا فرق بين أن يكون هذا العيب من سبباً للحكم كالإسكار في تحريم الخمر أو غير مناسب مناسبة ظاهرة كدلوك الشمس لوجوب صلاة الظهر ، ووفق هذا فسّر أكثر الأصوليين العلة ( يُنظر : كشف الأسرار ٢٩٣/٣ ، الإحكام للآمدي ٢٧٦/٣ ، القوافي ٦١/١ ، التلويح على التوضيح ٥٥١/٢ ، المنهاج للباجي ١٤ ، فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ ) .

٢- ذهب صاحب جمع الجوامع وشارحه المحلي إلى أنه لا فرق بين العلة والسبب ، فشمّل العلة المناسب وغير المناسب ، كما أن السبب كذلك ، فلا فرق بين العلة والسبب بل هما مترادفتان . ( جمع الجوامع وشرح المحلي له ٢٣١/٢ ) .

٣- يشترط في تسميته علة ظهور المناسبة . قال الغزالي : كل علة سبب وليس كل سبب علة ( المستصفي ٢٣٠/٢ ، ٢٣٨ ) .

٤- وذهب الإمام الشاطبي إلى رأي خاص في ذلك ، فالعلة " المراد بها الحكم والمصالح التي تعلق بها الأوامر أو الإباحة والمفاسد التي تعلقت بها النواهي ، فالمشقة علة في إباحة القصر والفطر ، والسفر هو السبب الموضوع سبباً للإباحة " ( الموافقات ٤١٠-٤١١/١ ) .

وأما مجرد إطلاق السبب على العلة أو تسمية العلة سبباً في كلام الأصوليين فذلك شائع وكثير ، ولا مشاحة في الاصطلاح ( كشف الأسرار ٢٩٣/٣ ، الموافقات ٤١١/١ ، إرشاد الفحول ٧٠٣/٣ ) .

قال - كثر الله فوائده - : " قد كررت أن الغرر مجردة حكمة مجردة الخ " .

أقول : وكررت أن هذه دعوى مجردة كما كررت أن رد كلام بعض أهل العلم لمخالفتهم بعض منهم ليس من دأب أهل الإنصاف .  
قال - كثر الله فوائده - : " ثم ما المراد بتقرير أنها موجودة في جميع الخيارات الخ " .

أقول : هذا بحث قوي وسؤال سوي والذي يُريده : أن الغرر إذا وجد في نوع من أنواع المبيعات التي لم ينص عليها الشارع كان له حكم ما نص عليه ، وهكذا إذا وجد في نوع من أنواع المبيعات غير الأنواع التي ذكرها أهل الفقه فله حكمه ، فتارة يكون ذلك الإلحاق بلحن الخطاب ، وتارة يكون بفحواه<sup>(٨٥)</sup> .

وأما ما ذكره - عافاه الله - من أن النهي عن بيع الغرر يقتضي بطلانه فهكذا معناه الحقيقي ، لكنه لما أثبت الشارع الفسخ في بعض بيوع الغرر كالمصرأة وتلقي الجلب ومن يخذع في البيوع والعيب والرؤية كان ذلك دليلاً على أنم بعض أنواع الغرر ينعقد معه البيع ويثبت الفسخ<sup>(٨٦)</sup> ، أو يكون ذلك دليلاً على أن النهي عن بيع الغرر وإن كان مفيداً للتحريم لكنه لا يستلزم الفساد المرادف للبطلان ، بل يصح العقد ويثبت الفسخ وتكون هذه الأدلة الواردة في هذه المواضع قرينة صارفة عن اقتضاء الفساد أو عن المعنى الحقيقي وهو التحريم من أصله<sup>(٨٧)</sup> .

(٨٥) سبق التعريف بلفظ ( لحن الخطاب ) و ( فحواه ) ص ٣١٠ .

(٨٦) نيل الأوطار ٢٧٨/٥ .

(٨٧) بداية المجتهد ٣٢٢/٣ .

وأما ما ألزم به - عافاه الله - من اختلاط أحكام تلك الخيارات ومصيرها شيئاً واحداً واختلافها معلوم ، فإن كان هذا العلم بالدليل فممنوع<sup>(٨٨)</sup> وقد أوضحنا ما يقتضيه الدليل ، وإن كان ذلك لكونه قد قال به بعض أهل العلم فليس ذلك بحجة تمنع من المخالفة ، وهذا واضح لا يخفى .

قال - كثر الله فوائده - : " مما لا طائل تحته ولا يفيد المستمع لمعلوماته " . أقول : ليس هذا جواب من قال : لا أدري بأي مسلك ثبت ذلك . بل جوابه بأن يُقال : ثبت بمسلك كذا ، والبرهان على الأصلية والفرعية والحكم والعلية كذا . فهذا هو الذي ينبغي أن يُجاب به ، فإن أُجيب بما لا يفيد ذلك فهو الجواب الذي لا طائل تحته ولا يفيد المستمع ؛ لعدم ربطه بالبرهان المقبول . وأما دعوى أن خيار الإجازة فرد من أفراد خيار المغالبة فهذا من أغرب ما يطرق سمع من يسمع ! وكيف يقبل العاقل - فضلاً عن العالم - أن فسخ العقد لمبيع باعه غير مالكة بغير ولاية شرعية فرد من أفراد عقد باعه من له ولاية شرعية؟!<sup>(٨٩)</sup>

وأما ما ذكره - عافاه الله - من قوله : " فهانأ أصل الخ " . فـيُجاب عنه : أن الذي طلب بيان الأصلية والفرعية والعلية والحكم لم يطلب البيان بأي وجه كان وعلى أي صفة وقع ، بل طلب بيان ذلك بالبرهان ، فهذا يفيد أن العلامة الشرفي - عافاه الله - لم يُلم بمراء السؤال ، ولا جس فيه بنص علمه الإشكال ، ولا أشرف على ما في تلك الرسالة بحال كما قال في جوابات السؤال .

(٨٨) الممانعة : امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المعلل من غير دليل ( التعريفات ٢٣١ ) .

(٨٩) المنتزع المختار ٨٩/٣ .



قال - كثر الله فوائده - : " ولو سُلم صلوحيته في المصرة فقط فهو فيها بمعنى التغرير وليس الغرر في أكثر الخيارات بهذا المعنى " (٩٠) .

الفرق بين  
الغرر  
والتغرير

أقول : لكن أهل اللغة لم يُفرقوا بين الغرر والتغرير كما أوضحناه سابقاً ، والمدلول اللغوي هو المرجع عند عدم وجود الحقيقة الشرعية ، فما عول عليه - عافاه الله - من الفرق بين الغرر والتغرير إن كان لبيان أصل الفرق بينهما فمسلم ولا ينفعه ولا يضرنا ، وإن كان لبيان كون ذلك الفرق يُخرج أحدهما عن معنى الغرر لغة - الذي هو محل التزاع - فممنوع والسند ما تقدم من النقل ، واختلاف أمرين في بعض الذاتيات (٩١) أو العرضيات (٩٢) لا يمنع من اندراجهما تحت أمرٍ يعمهما (٩٣) ، كالإنسان والفرس فإن اختلافهما في الناطقية

(٩٠) يُنظر : المستزاع المختار ٨٥/٣ ، التاج المذهب ٣٩٠/٢ .

(٩١) الذات لكل شيء : ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه وهو لا يخلو من العرض ، والفرق بين الذات والشخص أن الذات أعم من الشخص لأن الذات تطلق على الجسم وغيره ( التعريفات ١٠٧ ) .

(٩٢) العرضي : الموجود الذي يحتاجه في وجوده إلى موضع ، أي محل يقوم به كاللون ( التعريفات ) .

(٩٣) فرق بين التغرير والغرر في المعنى اللغوي ، وفي المعنى الشرعي ، ومن الفقهاء من استعمل التغرير وقصد به الغرر .

فأما الفرق بينهما في اللغة فهو أن التغرير أو الغرور فيه معنى إضافة الخداع و التدليس من طرف إلى آخر ، كما قال في اللسان : " التغرير حمل النفس على الغرر ، وقد غرر بنفسه تغريراً وتغرّره ، كما يقال حلل تحليلاً وتحلّله ، علل تعليلاً وتعلّله " . ( لسان العرب ٣٢٣٣/٦ ) ، واغتر بالشئ خُدع به ( لسان العرب ٣٢٣٥/٧ ) فهو بهذا المعنى أكسبه التدليس الذي يقع من البائع في تزوين السلعة بالباطل ومخادعة المشتري بطريقة يجعله يعتقد أن إنشاء العقد في مصلحته والواقع بخلاف ذلك . وقد استعمل لفظ التغرير بمعنى الغرر ابن عابدين ( حاشية ابن عابدين ٥٢٩ / ٤ ، ١٤٤ / ٥ ) ، والشيرازي ( المذهب ٢٩٢ / ١ ) .

والصاهلية<sup>(٩٤)</sup> ، واستقامة القامة ، وظهر البشرية ، والضحك ؛ لا يمنع من كونه يُقال على كل واحد منهما أنه حيوان<sup>(٩٥)</sup> في جواب : ما هو ؟  
وأما ما ذكره - عافاه الله - من مخالفة حديث المصراة للقياس فقد تقدم جوابه<sup>(٩٦)</sup> .

قال - كثر الله فوائده - : " أحدهما : أن خيار العيب أصل برأسه " .  
أقول : لكن العلة الغرر كما بيّناه ، وذلك لا يُنافي تسميته ( خيار عيب )  
فإنه سُمي بذلك لسببية العيب للخيار لا لعليته له .  
وأما ما ذكره من تخلف الحكم في العيب وأنه نقض قادح .  
فنقول : تخلف الحكم للدليل الخاص فكان ذلك من بناء العام على الخاص ، فليس بنقض<sup>(٩٧)</sup> ولا كسر<sup>(٩٨)</sup> .  
وأما ما ذكره من المعارضة ، ففيه قوة لو ربطه بدليل حتى يخلص من شوب المصادرة .

قال - كثر الله فوائده - : " وعرفت أن العموم من عوارض الألفاظ الخ " .

(٩٤) الصهل : حدة الصوت مع بحة ، ويقال : رجل ذو صاهل : شديد الصياح ، والسهيل : من أصوات الفرس ( لسان العرب ٢٥١٧/٤ ) .

(٩٥) الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة ( التعريفات ٩٤ ) .

(٩٦) ص ٥٤٣ .

(٩٧) النقض : إبداء العلة مع تخلف الحكم ( الإيضاح لقوانين الإصطلاح ٣٩ ، الكافية في الجدل ٦٩ ) .

(٩٨) هو إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة ، وإخراجه من الاختبار : بشرط أن يكون المحذوف مما لا يمكن أخذه في حدّ العلة ( إرشاد الفحول ٧٦٠/٣ ) .

أقول : لم يذكر إلا عموم العلة ، وأوردنا حديث المصرة للاستدلال به على أنه ثبت فيه الخيار للمكلف البائع عن نفسه مع كون العلة الغرر ، وكذلك حديث تلقي الجلب ، وحديث حبان ، فإن إيراد هذه الأدلة ليس إلا لثبوت الخيار فيها للمكلف البائع عن نفسه مع كون العلة الغرر - على ما قررناه - فثبت الخيار للمكلف البائع عن نفسه مع وجود العلة التي هي الغرر في بيعه<sup>(٩٩)</sup> .

قال - كثر الله فوائده - : " فإن ترتيب الخيار على قوله هذا القول ، دون مجرد الخداع أمرٌ مكشوف الخ " .

أقول : لكن هذا الكشف مجرد دعوى فلا تتم حتى تُربط بدليل وهو اتفاق أهل الفهم على ذلك - وهو ممنوع - فقد وقع الاختلاف ، أو أن المدلول اللغوي لا يحتمل إلا ذلك فهو مدفوع ، فإن الكل من الاحتمالين يحتمله الكلام اللغوي ويتناوله المقصد الشرعي فإن كل واحد منهما مقصد من مقاصد الشارع أو أنه قد ورد دليل الشرع فأوجب المصير إلى ذلك . فأين هذا الدليل ؟

قال - كثر الله فوائده - : " فإنه دفع في وجه التعليل النبوي الخ " .

أقول : بل هو جمع بين الأدلة الشرعية إذ لا معارضة عند التحقيق ، فإن رزق البعض من البعض لا يُنافيه ثبوت الخيار عند وجود مُسمى الغرر لا عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً ؛ لأن غاية ما علل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قاله من النهي عن بيع الحاضر للبادي<sup>(١٠٠)</sup> : أنه يرزق الله بعض العباد من بعض إذا باع البادي لنفسه بنفسه ، وذلك إما يكون الغالب على أهل البادية السماحة فلا يُكثرون المماكسة<sup>(١٠١)</sup> ولا يُطيلون المماحكة ، مع كونهم يعلمون أنهم لو صنعوا

(٩٩) قارن بشفاء الأوام ١٤٢/٢ - ١٤٣ .

(١٠٠) سبق تخريجه ص ٥٢٦ .

(١٠١) المماكسة في البيع : انتقاص من الثمن واستحطاطه ( لسان العرب ٧/٤٢٤٨ ) .



في بيوعاتهم ما يصنعه الحاضر من كثرة التحسين ، والترتيب ، والانتظار إلى وقت الغلاء ، والتربص لوقت النفاق ؛ لباعوا بثمرن مثل الثمن الذي يبيعه الحاضر به ، ولكنهم يتسامحون وتطيب أنفسهم بدون ذلك ولا غرر عليهم ولا مخادعة لهم ، وقد أشرنا إلى هذا المعنى في تلك الرسالة<sup>(١٠٢)</sup> وهو لا يستلزم ما فهمه - عافاه الله - من أن الحديث دليل على ما استدل به عليه ؛ لأنه غرر أصلاً<sup>(١٠٣)</sup>. فكيف يجزم بأن مثل هذا الوجه دفع في وجه التعليل النبوي وهو عنه أجني ؟! ثم قلنا في تلك الرسالة : وعلى تقدير أنهم باعوا جاهلين الخ . وهذا - أيضاً - لم يدفع في وجه التعليل النبوي ولا معارض له بل هو جمع حسن وترجيح مقبول .

قال - كثر الله فوائده - : " فإن هذه الاجتهادات لا تسوغ الخ " .  
أقول : قد أطال - أطال الله بقاءه - الكلام هاهنا في غير طائل ، فإنه لا يخفى عليه ولا على ذي فهم وعلم أن حكم الحاكم إثباتاً ونفيّاً إذا تعلق بالاطلاع على قيمة العين المتنازع فيها في غبن أو غيره أنه لا يُمكن الحاكم من الحكم ولا يرتفع النزاع بين الخصمين إلا بالرجوع إلى تقويم العدل إذا لم يرد في هذه الشريعة المطهرة أن قيمة تلك العين كذا ، وقد انقطع الوحي بعد عصر النبوة فلم يبقى إلا الرجوع إلى تقويم العدل ، وليس هذا المستنكر عند المشرعين فقد شرع الله الرجوع إلى حكم العدل في جزاء الصيد فقال : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾<sup>(١٠٤)</sup> وقال في الخصومة العارضة بين الزوجين :

(١٠٢) ص ٥٢٦-٥٢٧ .

(١٠٣) نيل الأوطار ٢١٥/٥ .

(١٠٤) المائدة ٩٥ .

﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ <sup>(١٠٥)</sup> فالحاكم الذي لا يجد سبيلاً إلى رفع الخصومة بين الخصمين إلا بتقويم العدل لا يكون أمره بالتقويم من الاجتهاد الذي لا يسوغ ، بل من الاقتداء بما شرعه الله في كتابه العزيز وهؤلاء العدول لم يتعين عليهم القيام بذلك التقويم ولا هو فرض عين عليهما ، ولا كلفهما الله سبحانه به ، وفي الدنيا مَنْ يُحسن هذا التقويم غيرهما بل في كل قرية جماعة ، فهما إذا طلبا الأجرة وامتنعا من التقويم إلا بها لم يكن تعيين الحاكم لها مخالفاً للشريعة بل المخالف للشريعة المبنية على العدل هو إتعاب النفوس قسراً وقهراً بلا أجر ومطل العاملين بلا وجه شرعي ولا حجة نيرة ، فالجَكم <sup>(١٠٦)</sup> إذا ألزم الخصمين أو أحدهما بتسليم أجرة العدول المقومين موزعاً ذلك على حسب ما حصل للغريمين من جلب النفع ودفع الضرر ليس بمجتهد اجتهداً لا يسوغ ، والمفروض أنه لم يطلب التقويم أحد الخصمين بل طلبه الحاكم لرفع الخصومة ودفع الشجار اقتداءً بتحكيم الحكّمين في جزاء الصيد وقد حلت أجرة الشهود الذين يشهدون بما قد وجب عليهم تأديته إذا احتاجوا إلى قطع مسافة أو مزاولة ، فكيف لا تحل الأجرة لعمل المقومين مع كونه لم يجب عليهم ذلك التقويم ولا قد تقدم لهم ما يوجبه عليهم؟! والأمر في هذا واضح .

(١٠٥) النساء ٣٥ .

(١٠٦) الحَكَم كالحاكم ، وهو منفذ الحكم بين الناس ، ومنه المثل: في بيته يؤتي الحَكَم ، وحكّمه في الأمر تحكيمياً أمره أن يحكم بينهم أو أجاز حكمه فيما بينهم ( تاج العروس ٢٥٣/٨ ) .  
والتحكيم عند الفقهاء : تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما ( البحر الرائق ٤٨/٧ ، حاشية ابن عابدين ٤٢٨/٥ ) .

وإلى هنا انتهى الكلام على اعتراضات العلامة الشرفي - كثر الله فوائده - التي كتبها على رسالتي المسماة ( إيضاح الدلالات على أحكام الخيارات ) .

ولنذكر الآن الكلام على ما اعترض به المولى العلامة ضياء الإسلام نبراس الآل الكرام إسماعيل بن أحمد بن محمد الكبسي<sup>(١٠٧)</sup> - كثر الله فوائده - وسنقتصر على أوجز عبارة ؛ لأن الكلام قد طال وقد دخل في الجواب على العلامة الشرفي - عافاه الله - غالب جوابات اعتراضات العلامة الضياء - عافاه الله - .

قال - كثر الله فوائده - : " الأول : أنه أراد أن يجمع الخيارات الخ " .

أقول : أقول ربط الشارع للفسخ بالرؤية والعيب والشرط ونحوها لا يستلزم أنها العلة بل هي الأسباب ولها علل أخرى ، ولا تلازم بين الأسباب والعلل كما لا يخفى .

قال - كثر الله فوائده - : " الثاني : أن الغرر الذي جعله علة لجميعها لم يضبطه الخ " .

أقول : قد أوضحنا في الرسالة إجمالاً وأوضحناه في أوائل هذه الورقات بما يُستفاد منه أنه منضبط مبين غير مناف لما ذكره أهل العلم في ذلك .

قال - كثر الله فوائده - : " فلا يستقر عقد الخ " .

(١٠٧) ولد تقريباً بعد سنة ١١٥٠ ، فقيه زيدي ، قال الشوكاني : وهو أحد علماء صنعاء المعاصرين ، وله عناية بقول الحق والمناصحة لأهل الولايات ، وأكثر ما يكتب إليّ في ذلك من كلماته المقبولة ، وله إليّ سؤالات ، وللناس رغبة لرده وورعه . . انتهى ، عكف على التدريس بجامع الروضة ، له مؤلف ( الأسرار المضية الكاشفة عن حقيقة مذهب الزيدية ) توفي سنة ١٢٣٣ . ( البدر الطالع ١/١٤٠ ، نيل الوتر ١/٢٦١ ) .

أقول : قد أوضحنا في الرسالة أنه لا بد أن يُعلم أنه يعتقد وجود ما لم يوجد فلا يلزم قبول قوله مطلقاً ولا عدم استقرار العقد .

قال - كثر الله فوائده - : " وأقرّ بأنه غير مغرور الخ " .

أقول : أما إذا أقر بأنه غير مغرور فلا خيار ، وليعلم - عافاه الله - أن مجرد عدم رؤية المبيع محتملة لوجود الغرر ؛ لأنه إذا رآه يُمكن أن يجده على صفة غير ما ظنه أو تخيله فليس الخبر كالمعاينة ، لكنه إذا أقرّ بأنه غير مغرور فقد أبطل ما أثبتته له الشارع ، فيكون ذلك كإسقاط الخيار الثابت فالإلزام ملتزم ، ولا يرد ما أورده من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : " فله الخيار إذا رآه " <sup>(١١١)</sup> ؛ لأن ذلك ثابت مع عدم الإسقاط ، وأما مع الإسقاط أو الإقرار بما يوجب سقوط الخيار وهو عدم الغرر فلا يخالف الحديث ، وإلا لزم المخالفة للحديث إذا أُسقط خيار الرؤية فإنه يُقال عليه أن هذا الإسقاط يوجب بطلان الخيار وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ( فله الخيار إذا رآه ) وما هو جوابه عن الإسقاط للخيار فهو جوابنا عن الإقرار بعدم الغرر .

قال - كثر الله فوائده - : " الرابع : إنا قد وجدنا الخيارات الخ " .

أقول : قد تقدم الجواب عن هذا الوجه في جوابات اعتراضات العلامة الشرفي - عافاه الله - فليرجع إليها <sup>(١١٢)</sup> ، وقد قدمنا أن المقرر في الأصول أن خطاب الواحد وإن لم يعم باعتبار الصيغة فهو يعم باعتبار أمور خارجة كما

(١٠٩) سبق تخريجه ص ٥١٩ .

(١١٠) ص ٥٤٧ .

تقدم بيانه<sup>(١١٠)</sup> ، وهو إجماع كما حكاه بعض أهل الأصول<sup>(١١١)</sup> .  
قال-كثر الله فوائده -: " وهكذا من وهم أن فكرته تستدرك حكماً  
حادثة الخ "

أقول : تقدم بيان الوجه بما لا يبقى معه ريب لمرتاب ، ونزيد ذلك هاهنا  
بياناً فنقول : إن قلتم أنه لا يجوز الحكم إلاّ بأسباب معلومة محصورة وهي  
الشهادة واليمين والإقرار ، وأنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بغيرها وإن أفاد  
مفادها أو زاد عليها . طلبنا منكم الدليل الذي يدل على انحصار أسباب الحكم  
في هذه الأسباب ، فأوضحوا لنا ما هو ؟ فإن مجرد جعلها أسباباً كقوله :  
شاهدك . أو يمينه . ونحو ذلك لا يفيد أنه لا أسباب إلاّ هي لا بمطابقة<sup>(١١٢)</sup> ولا  
تضمن<sup>(١١٣)</sup> ولا التزام<sup>(١١٤)</sup> ، ومن زعم أن النص على سبب أو أسباب لشيء

(١١٠) ص ٥٤٧ ، وفي إرشاد الفحول ، وهي : الأدلة العامة الدالة على عموم الرسالة أو على  
استواء هذه الأمة في الأحكام الشرعية ( ٤٢٩/٢ ) .

(١١١) إرشاد الفحول ٤٢٩/٢ .

(١١٢) دلالة المطابقة : هي دلالة اللفظ على مسماه على وجه لا يدخل غيره تحت الدلالة  
بالوضع ، كدلالة لفظ الصلاة على مجموع الأقوال والأفعال المفتحة بالتكبير والمختمة  
بالتسليم ( الإيضاح لقوانين الاصطلاح ١٥ ، التعريفات ١٠٤ ، تحرير القواعد المنطقية  
٢٩ ) .

(١١٣) دلالة التضمن هي الدلالة المتناولة على وجه يدخل غيره تحت الدلالة بالوضع ، كدلالة لفظ  
الصلاة على القراءة وحدها ( الإيضاح لقوانين الاصطلاح ١٥ ، التعريفات ١٠٤ ، تحرير  
القواعد المنطقية ٢٩ ) .

(١١٤) دلالة الالتزام : هي دلالة اللفظ على ما هو خارج عن معناه بواسطة انتقال الذهن عن  
مدلول اللفظ إلى الأمر الخارج كدلالة الإنسان على كونه ضاحكاً أو قاتلاً أو صفة الكتابة ، أو  
دلالة لفظ الصلاة على الفاعل لها ( التعريفات ١٠٤ ، الإحكام للآمدي ١/١٥ ، فواتح  
الرحموت ٥٢ ، شرح الكوكب المنير ١/١٢٧ ) .



يستلزم أنه لا سبب إلا ما وقع النص عليه - مع أنه لم يكن فيه صيغة من صيغ الحصر ولا لفظ من الألفاظ الدالة على نفي سببية الغير - فقد غلط على اللغة غلطاً بيّناً ، وأيضاً يلزمكم أن علم الحاكم والنكول ورد اليمين ليست أسباباً ؛ لعدم النص عليها ، مع أن شهادة الشاهدين لا تفيد إلا مجرد الظن على أنهم لم يعتبروا حصول الظن للحاكم ، بل قالوا : يكفي أن لا يظن الكذب ، وكذلك إقرار المقر لا يفيد الحاكم العلم بأنه مطابق للواقع لجواز أن يكون كاذباً في إقراره ، فغاية ما يُستفاد من إقرار المقر على نفسه هو مجرد ظن الصدق ، وأما يمين المدعي فهي أضعف من هذين السببين في تحصيل الظن للحاكم ، وإذا كان غاية ما تفيد هذه الأسباب للحاكم هو مجرد الظن فكيف لا يجوز له أن يحكم بما يفيد مفادها أو يزيد عليها كعلم الحاكم مع عدم ورود ما ينبغي العمل بذلك عن الشارع لما قدمنا من أن مجرد النص على سبب لا ينفي غيره مما يلحق به بفحوى الخطاب أو لحنه .

وإذا تقرر هذا علمت أن رد ما ذكرناه في تلك الرسالة من تقدير العدول واعتماد الحاكم عليهم وتحليل الأجرة لهم بمثل حديث<sup>(١١٥)</sup> : " البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه " ليس على ما ينبغي ، على أنا نقول : أن البينة

(١١٥) الترمذي : (٦١٧/٣) (١٣) كتاب الأحكام ، (١٢) باب ما جاء أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه (٣٤١) ، ولم يخرج من أصحاب الكتب الستة غيره ولكن معناه في الصحيحين .

ولفظ ( اليمين على المدعي عليه ) أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما " أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قضى باليمين على المدعي عليه " .

البخاري : ( ٢٥٨/٢ ) ( ٥٢ ) كتاب الشهادات ( ٢٠ ) باب اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود ( ٢٦٦٨ ) .

المذكورة في هذا الحديث وغيره هي ما يتبين به الحق ولا ينحصر ذلك في شهادة الشهود فهو عليكم لا لكم .

وفي هذا المقدار كفاية ، وقد اقتصرنا في هذه الورقات على الكلام على ما اعترض به العلّامتان على تلك الرسالة ، وتركنا الكلام على ما قرراه لأنفسهما ؛ لأن البحث في ذلك يطول جداً .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

بلوغ المُنَى  
في حُكْم الاستِمْناء

بسم الله الرحمن الرحيم ، إياك نستعين ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام محمد وآله ، وبعد ؛

سؤال  
البحث

فإنه سأل الشيخ العلامة محمد عابد مراد السندي<sup>(١)</sup> - دامت فوائده ومُدَّت موائده - بما لفظه :

ما قولكم - أدام الله فوائدكم ، وأمتع بحياتكم - في الاستمناء بالكف أو الفخذ أو نحوهما أو شيء يخالف جسد الإنسان كالحك في شيء يحصل به الاستمناء هل ذلك محرم أم لا ؟ معاقب عليه أم لا ؟ مثاب عليه عند ضرورة توجهت له تكاد توجب الزنا أم لا ؟

يَبْنُوا لَنَا بِجَوَابِ شَافٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى الدَّلَائِلِ الشَّافِيَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْمَقْصُودِ - جَزَيْتُمْ خَيْرًا - . انتهى (★) .

(١) فقيه حنفي عالم بالعربية ، ولد في السند ونشأ بها ، وقرأ على علمائها، ثم هاجر إلى بلاد العرب مع أهله فأقام بزبيد وولى قضاءها ودخل صنعاء ومكث بها برهة ثم ذهب إلى مصر فأكرمه محمد علي - حديوي مصر - ورجع إلى الحجاز وولاه محمد علي رئاسة العلماء بالمدينة توفى بها في ربيع الأول سنة ١٢٥٧ .

من تصانيفه : شرح تيسير الوصول إلى أحاديث الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - لابن الديع شرح بلوغ المرام لابن حجر - لم يكمله - ، طوابع الأنوار على الدر المختار .

( البدر الطالع ٢/٢٢٧ ، نيل الوطر ٢/٢٧٩ ، الأعلام ٦/١٧٩ ) .

(★) في نسخة ( هـ ) نصّ السؤال : " سؤال عن حُكْم الاستمناء بالكف ونحو ذلك أو بشيء يخالف جسد الإنسان . هل مُحَرَّم أم لا ؟ وهل يجوز للضرورة أم لا ؟

أقول : الجواب<sup>(٢)</sup> عن هذا السؤال - بمعونة الملك المتعال - ينحصر في

بختين :-

البحث الأول : في النقل عن أهل العلم .

البحث الثاني : في الكلام على ما تمسكوا به ، وعلى ما أشار إليه السائل في السؤال ، من الاستفهامات .

أما البحث الأول فنقول : حكى ابن القيم<sup>(٣)</sup> في كلام له عن ابن عقيل<sup>(٤)</sup> أنه قال : إذا قدر الرجل على التزويج<sup>(٥)</sup> ، حرّم عليه الاستمتاع<sup>(٦)</sup> بيده<sup>(٧)</sup> .

(٢) الشوكاني في فتح القدير ٤/٣٧٤ عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ

حَافِظُونَ﴾ قال : وقد استدل بها بعض أهل العلم على تحريم الاستمنا ؛ لأنه من الوراء لما ذكر ، وقد جمعنا في ذلك رسالة سميناها ( بلوغ المني في حكم الاستمنا ) ، وذكرنا فيها أدلة المنع والجواز ، وترجيح الراجح منها .

(٣) في بدائع الفوائد ٤/٢٨٨ ، ونقل المؤلف هنا فيه تصرف مغل بالمعنى ، كما سيأتي بيانه في موضعه مفصلاً ، ولعله اعتمد في النقل على محفوظاته .

(٤) على بن عقيل بن محمد بن عقيل ، أبو الوفاء ، الفقيه البغدادي شيخ الحنابلة ، وصاحب التصانيف ، إمام مبرز ، جمع علم الأصول والفروع ، خارق الذكاء ، مكباً على التصنيف ، كثير التعظيم للإمام أحمد والرد على مخالفيه ، وله مسائل كثيرة ينفرد بها ، قال ابن الأثير : اشتغل بمذهب المعتزلة في حديثه على أبي الوليد فأراد الحنابلة قتله ثم اظهر التوبة . له تصانيف كثيرة ، أعظمها : كتاب ( الفنون ) الذي يزيد عن أربعمائة مجلد ، قال الذهبي : لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب ، وله في الفقه كتاب ( الفصول ) ، توفي سنة ٥١٣ .

(٥) السير للذهبي ٢٣/٢٩١ ، شذرات الذهب ٦/٥٨ .

(٦) في البدائع ٤/٢٨٨ التزوج .

(٧) في البدائع ٤/٢٨٨ لفظ ( الاستمنا ) وهو أخص من لفظ الاستمتاع .

(٨) هذه العبارة : ( إذا قدر الرجل على التزوج ، حرام عليه الاستمنا بيده ) من كلام ابن القيم ، وليست من كلام ابن عقيل ، كما في ( البدائع ٢/٣٩١ ) .

قال<sup>(٨)</sup> : وأصحابنا - أي الحنابلة<sup>(٩)</sup> - وشيخنا - أي ابن تيمية<sup>(١٠)</sup> - لم يذكروا سوى الكراهة ، ولم يطلقوا التحريم .  
قال ابن عقيل - أيضاً - : وإن لم يكن زوجة ، ولا أمة ، ولم يجد ما يتزوج به ، كرهه ولم يحرم<sup>(١١)</sup> .

والفقير إذا خشي العنت ، فإنه جائز له ، نصّ عليه أحمد<sup>(١٢)</sup> ، وروى :  
" أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم " إلى أن قال : وإذا استمنا<sup>(١٣)</sup> وصوّر في نفسه شخصاً ، أودعا باسمه ، فإن كان زوجة أو أمة فلا بأس وإن كان غائباً عنهما ، فإن الفعل جائز ، ولا يمنع من توهمه أو تخيله .  
وإن كان غلاماً ، أو أجنبية ، كره له ذلك ؛ لأنه يكون إغراء لنفسه بالحرّام

(٨) القائل هو ابن عقيل .

(٩) عبارة : ( أي الحنابلة ) زيادة توضيحية ليست في البدائع .

(١٠) عبارة ( أي ابن تيمية ) زيادة - أيضاً - ، ولكن هذه الزيادة لا يصح معناها ؛ لأن القائل :

شيخنا . هو ابن عقيل المتوفى سنة ٥١٣ ، وابن تيمية مولود سنة ٦٦١ ، ولعله قد سبق إلى

الوهم أن القائل : شيخنا هو ابن القيم .

(١١) في البدائع ( ٢٨٨/٤ ) تفصيلٌ وتقييدٌ مهمّ لم يذكر هنا ، ونصه : " قال وإن لم يقدر على

زوجة ولا سرية ولا شهوة له تحمله على الزنا ، حرم عليه الاستمنا ؛ لأنه استمتاع

بنفسه ، والآية تمنع منه ، وإن كان متردد الحال بين الفتور والشهوة ولا زوجة له ولا أمة

ولا ما يتزوج به ، كرهه ولم يحرم " .

(١٢) الإنصاف ٢٤١/١٠ ، ٢٥٣ ، يُنظر كشف القناع ١٢٥/٦ .

(١٣) ابن حزم في المحلى ( ٤٠٨/١٢ ) مسألة ( ٢٣٠٧ ) .

وَحَثَّ عَلَيْهِ ، قَالَ<sup>(١٤)</sup> : فَإِنْ أُولِجَ فِي بَطِيخَةٍ ، أَوْ عَجِينٍ فَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ اسْتِمْنَائِهِ بِيَدٍ<sup>(١٥)</sup> .

فَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا : أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَأَصْحَابَهُ<sup>(١٦)</sup> يَجُوزُونَ الْاسْتِمْنَاءَ مَعَ خَشْيَةِ الْعَنْتِ ، وَيَجْعَلُونَهُ مَكْرُوهًا مَعَ عَدَمِهَا ، وَلَوْ صَوَّرَ فِي نَفْسِهِ صُورَةً ، وَيَجْعَلُونَ<sup>(١٧)</sup> الْكَرَاهَةَ فِي الْاسْتِمْنَاءِ بِالْكَفِّ أَشَدَّ مِنَ الْكَرَاهَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَنِيِّ بِشَيْءٍ مِنَ الْجَمَادَاتِ كَالْبَطِيخِ وَالْعَجِينِ وَنَحْوِهِمَا .

وَفِي مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي فَقْهِ الْحَنَابِلَةِ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ ، فَإِنَّهُ قَالَ<sup>(١٨)</sup> : وَمَنْ اسْتَمْنَى لِغَيْرِ حَاجَةٍ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ حَرَّمَ<sup>(١٩)</sup> ، وَإِنْ فَعَلَهُ خَوْفًا مِنَ الزَّانَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(١٤) فِي الْبَدَائِعِ ( ٢٨٨/٤ ) : وَإِذَا اشْتَهَى مَنْصِبَ عَلَى مَجْرَدِ التَّوَهُّمِ وَالتَّصَوُّرِ ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْكَلَامَ السَّابِقَ لَهُ .

(١٥) الَّذِي فِي الْبَدَائِعِ ( ٢٨٨/٤ ) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : "... وَإِنْ قَوَّرَ بَطِيخَةً أَوْ عَجِينًا أَوْ أَدِيمًا أَوْ بَخْشًا فِي صَنْمٍ أَوْ آلِيَةٍ فَأُولِجَ فِيهِ ، فَعَلَى مَا قَدَمْنَا مِنَ التَّفْصِيلِ ، قُلْتُ ( الْقَائِلُ هُوَ ابْنُ الْقِيمِ ) : وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ اسْتِمْنَائِهِ بِيَدِهِ " فَتَنَبَّهُ .

(١٦) الْمَنْقُولُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : " كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ يَجْزِمُونَ بِتَحْرِيمِهِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمَفْرَدَاتِ . وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ - يَعْنِي عَنْ أَحْمَدَ - أَنَّهُ مُحَرَّمٌ إِلَّا إِذَا خَشِيَ الْعَنْتَ . وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ مَكْرُوهٌ إِلَّا إِذَا خَشِيَ الْعَنْتَ " ( بِمَجْمُوعِ فِتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ٥٧٣/١٠ ، وَيَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ ٢٥١/١٠ ) .

(١٧) قَوْلُ : وَيَجْعَلُونَ . أَيُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ ، وَهَذِهِ النِّسْبَةُ مِنْ خِلَالِ النَّصِّ السَّابِقِ لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ : وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ اسْتِمْنَائِهِ بِيَدِهِ . هُوَ ابْنُ الْقِيمِ ، لَا أَحْمَدَ وَلَا أَصْحَابَهُ ، وَلَا حَتَّى ابْنُ عَقِيلٍ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - .

(١٨) شَرْحُ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ ٣٦٢/٣ .

(١٩) فِي شَرْحِ الْمَنْتَهَى ( ٣٦٢/٣ ) حَرَّمَ وَعُزِّرَ .

وقد حكى الرخصة عبد الرزاق في جامعه عن جماعة<sup>(٢٠)</sup> ، فذكر بإسناده عن مجاهد<sup>(٢١)</sup> قال : " كان من مضى يأمرؤن شبابهم بالاستمئاء ليستعفون " وذكره معمر<sup>(٢٢)</sup> ، عن أيوب<sup>(٢٣)</sup> ، عن مجاهد<sup>(٢٤)</sup> . وأخرج عبد الرزاق - أيضاً -<sup>(٢٥)</sup> عن أبي جريح<sup>(٢٦)</sup> ، قال : " قال لي عمرو بن دينار<sup>(٢٧)</sup> : " ما أرى

(٢٠) المصنف ٣٩٣/٧ .

(٢١) مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومي ، مولا هم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة ، وله ثلاث وثمانون سنة . ع .

(التقريب ٩٢١ ت : ٦٥٢٣ ، تهذيب الكمال ٢٧/٢٢٨ ت : ٥٧٨٣) .

(٢٢) معمر بن راشد ، الأزدي ، مولا هم ، أبو غروة البصري ، نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين . ع . (التقريب ٩٦١ ت : ٦٨٥٧ ، تهذيب الكمال ٢٨/٣٠٣ ت : ٦١٠٤) .

(٢٣) أيوب بن أبي تيممة السخثياني ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين . ع .

(التقريب ١٥٨ ت : ٦١٠ ، تهذيب الكمال ٣/٤٥٧ ت : ٦٠٧) .

(٢٤) مصنف عبد الرزاق ٣٩٢/٧ مسألة ١٣٩٤ .

(٢٥) مصنف عبد الرزاق ٣٩٢/٧ مسألة ١٣٩٤ .

(٢٦) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، الأموي ، مولا هم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلّس ويرسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين ، أو بعدها ، وقد جاوز السبعين . ع .

(التقريب ٦٢٤ ت : ٤٢٢١ ، تهذيب الكمال ١٨/٣٣٨ ت : ٣٥٣٩) .

(٢٧) عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الأثرم الجُمحي ، مولا هم ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومائة . ع .

(التقريب ٧٣٤ ت : ٥٠٥٩ ، تهذيب الكمال ٢٢/٥ ت : ٤٣٦٠) .



بالاستمناء بأساً " ، وأخرج أيضاً بإسناد متصل عن ابن عباس ما يدل على أنه يُجوزُه<sup>(٢٨)</sup> .

وقد حكى ذلك عنه البيهقي فإنه قال في سننه<sup>(٢٩)</sup> : " أخبرنا أبو طاهر الفقيه<sup>(٣٠)</sup> وأبو بكر القاضي قالا : أخبرنا حاجب بن أحمد الطوسي ، حدثنا عبد الرحيم بن مُنيب ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا سفيان الثوري ، عن عَمَّار الدُّهني<sup>(٣١)</sup> عن مسلم البَطِين<sup>(٣٢)</sup> ، عن ابن عباس " أنه سئل عن الخُضْخُضَة<sup>(٣٣)</sup> - أي نكاح اليد - فقال : نكاح الأمة خير منه ، وهو خير من الزنا " هذا مرسل<sup>(٣٤)</sup> موقوف ، أخبرنا : أبو زكريا بن أبي إسحاق

(٢٨) مصنف عبد الرزاق ٣٩٢/٧ مسألة ١٣٩٤ . عبد الرزاق عن الثوري ، ومعمّر عن الأعمش عن أبي رزين عن أبي يحيى عن ابن عباس قال : قال رجل : إني أعبت بذكرى حتى أنزل . قال : إن نكاح الأمة خير منه ، وهو خير من الزنا .

(٢٩) السنن الكبرى : ( ٣٢٣/٧ ) كتاب النكاح (١٨٦) باب الاستمناء (١٤١٣٢) .  
(٣٠) محمد بن محمد بن محمد بن محمش ، النيسابوري ، الفقيه القدوة ، شيخ خُرسان توفي سنة عشر وأربعمائة ( الأنساب ٣٥٤/٨ ، العبر ١٢٥/٣ ) .

(٣١) عمار بن معاوية الدُّهني ، أبو معاوية البجلي ، الكوفي ، صدوق يتشيع ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث وثلثين م . ع . ( التقريب ٧١٠ ت : ٤٨٦٧ ، تهذيب الكمال ٢٠٨/٢١ ت : ٤١٧١ ) .

(٣٢) مسلم بن عمران البَطِين ، ويقال ابن أبي عمران ، أبو عبد الله الكوفي ، ثقة من السادسة . ع .

( التقريب ٩٤٠ ت : ٦٦٨٢ ، تهذيب الكمال ٥٢٦/٢٧ ت : ٥٩٣٦ ) .  
(٣٣) أصل الخُضْخُضَة : التحريك ، يُقال خُضْخَضَ الماء في الإناء والسكين في بطنه .  
( الفائق ٣٨٠/١ ) .

ويُكنى بها عن الاستمناء كما في النهاية في غريب الأثر ( ٣٩/٢ ) ، ويكنى عنه أيضاً بجلد عميرة كما في القاموس ، وهما لفظان مستعملان في كتب القفه .  
(٣٤) للانقطاع في إسناده بين مسلم البطين وعبد الله بن عباس ( ينظر : المراسيل ٢١٨ ) .

المزكي<sup>(٣٥)</sup> قال : أخبرنا أبو عبد الله بن يعقوب<sup>(٣٦)</sup> ، حدثنا محمد بن عبد الوهاب<sup>(٣٧)</sup> ، أخبرنا جعفر بن عون<sup>(٣٨)</sup> أخبرنا الأجلح<sup>(٣٩)</sup> ، عن أبي الزبير<sup>(٤٠)</sup> ، عن ابن عباس : " أن رجلاً أتاه فجعل القوم يقومون والغلام جالس فقال له بعض القوم : قم يا غلام ، فقال ابن عباس : دعوه شيء ما أجلسه ، فلما خلا قال : يا ابن عباس إني غلام شاب أجد غلمةً شديدةً فأدلك

(٣٥) أبو زكريا ، يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى النيسابوري ، الشيخ الصدوق ، القدوة الصالح ، توفي سنة أربع عشرة وأربعمائة .

( تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٩٢/٤ ، العبر ١١٨/٣ ) .

(٣٦) أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف ، الشيباني النيسابوري ، الإمام الحافظ ، المتقن الحجة ، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

( تذكرة الحفاظ للذهبي ٨٦٠/٣ ( ٨٣٥ ) ، شذرات الذهب ٣٦٨/٢ ) .

(٣٧) محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران ، أبو احمد العبدى الفراء النيسابوري ، ويعرف أيضا حمك ، الإمام العلامة الحافظ الأديب ، توفي سنة اثنتين وسبعين ومائتين .

( تهذيب الكمال ٢٩/٢٦ ت : ٥٤٣٠ ، الجرح والتعديل ١٣/٨ ) .

(٣٨) جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث ، المخزومي ، صدوق من التاسعة ، مات سنة ست وقيل سبع ومائتين ، ومولده سنة عشرين وقيل سنة ثلاثين . ع .

( التقريب ٢٠٠ ت : ٩٥٦ ، تهذيب الكمال ٧٠/٥ ت : ٩٤٨ ) .

(٣٩) أجليح بن عبد الله بن حجة ، بالمهمله والجيم ، مصغر ، يكنى أبا حجة الكندي ، يقال اسمه يحيى ، صدوق شيعي ، من السابعة مات سنة خمس وأربعين . بخ . ع .

( التقريب ١٢٠ ت : ٢٨٧ ، تهذيب الكمال ٢٧٥/٢ ت : ٢٨٢ ) .

(٤٠) محمد بن مسلم بن تدريس ، الأسدي ، مولا هم أبو الزبير المكي ، صدوق إلا انه يُدلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين .

( تهذيب الكمال ٤٠٢/٢٦ ت : ٥٦٠٢ ، التاريخ الكبير ٢٢١/١ ت : ٦٩٤ ) .

ذكرى حتى أنزل ، فقال ابن عباس : هو خير من الزنا ، ونكاح الأمة خير منه<sup>(٤١)</sup> انتهى.

وقال ابن نجيم<sup>(٤٢)</sup> من الحنفية في بعض جواباته<sup>(٤٣)</sup> : أن الاستمناء لتسكين الشهوة صغيرة<sup>(٤٤)</sup> . وقال السيد السّمهودي<sup>(٤٥)(٤٦)</sup> في فتاويه<sup>(٤٧)</sup> : نقل ابن

(٤١) البيهقي : ( ٣٢٣/٧ ) كتاب النكاح ( ١٨٦ ) باب الاستمناء ( ١٤١٣٣ ) .

(٤٢) زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد ، الشهير بابن نُجَيْم الحنفي ، الإمام العلامة فقيه حنفي اخذ العلم عن قاسم بنا والبرهان الكوكبي أمين الدين الحنفي ، وألف رسائل وحوارات ووقائع في فقه الحنفية ، وشرح الكتر وسماء ( البحر الرائق في شرح كتر الدقائق ) وهو اجل كتبه أكبرها وصل فيه إلى آخر كتاب الإجازة وكتاب الأشباه والنظائر ، وشرح المنازل في الأصول ، ومختصر تحرير الأصول لابن الهمام ، والفوائد الدينية في فقه الحنفية ، وتعليق على الهداية ، وحاشية على جامع الفضوليين ، توفي في رجب سنة ٩٧٠ .  
( الطبقات السنية ٢٧٥/٣ ، شذرات الذهب ٣٥/٨ ) .

(٤٣) شرح رسالة الصغائر والكبائر ٥٦ .

(٤٤) ذكر ابن نجيم الاستمناء في موضعين من الرسالة: مرة في ص ٥٣ وعده كبيرة ، ومرة في ص ٥٦ وعده صغيرة . قال الشارح حفيده : فيتناقض . اللهم إلا أن يقول فيه روايتان في رواية من الكبائر ، وفي رواية من الصغائر ، فادعى بها بين الروايتين . ( شرح رسالة الصغائر والكبائر ٥٦ ) .  
(٤٥) سليمان بن موسى بن جُرام ، تقي الدين السّمهودي ، ابن الهمام ، فقيه شافعي ، مولده بسمهود سنة ٦٥٨ ووفاته بها سنة ٧٣٠ . ( الدرر الكامنة ٢٥٩/٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٤٠/١٠ ) .

(٤٥) وقد نصّ على كونه صغيرة من الفقهاء : ابن عابدين في ( الحاشية ) ، والدمياطي في ( إعانة الطالبين ٣/٣٤٠ ) ، ونصّ الشرواني في حاشيته على ( تحفة المحتاج ) انه مختلف في كونه كبيرة ٣٧٩/١ .

(٤٦) لم أعثر على النص في المطبوع .

وفي حاشية ابن عابدين ٣٩٩/٢ : " وعن احمد والشافعي في القلم الترخص فيه ، وفي الجديد يحرم " .

كَجَّ<sup>(٤٧)</sup> أن فيه توقفاً في القديم<sup>(٤٨)</sup> . وقال في ( تحرير المجد ) لابن تيمية<sup>(٤٩)</sup> : أنه يُباح لمن خشى العنت أن يستمني بيده ، فإن لم يخش حرم عليه . وعن أحمد يكرهه تزيهاً<sup>(٥٠)</sup> ، ومقتضاه عند أحمد الجواز مع كراهة التزيه حالة عدم الضرورة بأن لا يخش العنت<sup>(٥١)</sup> . قال السهودي : ويحتمل حمل ما أطلقه الأصحاب من الجزم بالتحريم على هذه الحالة<sup>(٥٢)</sup> . انتهى .

(٤٧) يوسف بن أحمد بن كَجَّ أبو القاسم الدينوري ، القاضي العلامة ، شيخ الشافعية ، أحد أركان المذهب ، تلميذ أبي الحسن القطان ، وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب ، وارتحل الناس إليه من الآفاق أطبوا في وصفه له ، تصانيف كثيرة منها ( التجريد ) .

قال الذهبي : قتلته الحرامية بالدينور ليلة سبع وعشرين من رمضان سنة خمس وأربعمائة .

( السير للذهبي ١٧/١٤٨ ، طبقات الشافعية للسبكي ٤/٣٥٩ ) .

(٤٨) أي للإمام الشافعي قولاً بالتوقف في حكم الاستمناء في مذهبه القديم .

(٤٩) مجد الدين أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله الحاراني ، الفقيه الحنبلي ، قال الذهبي : كان الشيخ مجد الدين معدوم النظر في زمانه ، رأساً في الفقه وأصوله ، بارعاً في الحديث ومعانيه ومفرط الذكاء .

وقال ابن تيمية : ألين للشيخ الفقه كما ألين لداود الحديدي . وقال : كان جدنا عجبا في سرد المتون ، وحفظ مذاهب الناس بلا كلفة .

من مصنفاته : أطراف أحاديث التفسير ، المنتقى في أحاديث الأحكام ، المحرر في الفقه ، منتهى الغاية في شرح الهداية . توفي عيد الفطر بعد صلاة الجمعة سنة اثنين وخمسين وستمائة .

( السير للذهبي ٢٣/٢٩١ ، شذرات الذهب ٧/٤٤٣ ) .

(٥٠) المحرر ٢/٣٠٧ .

(٥١) قال ابن تيمية : وما روي عن أحمد فيه ، إنما هو لمن خشى العنت ، وهو الزنا واللواط خشية شديدة خاف على نفسه من الوقوع في ذلك ، فأبيح له ذلك لتكسير شدة عنته وشهوته وأما من فعل ذلك تلذذاً أو تذكراً أو عادة ، بأن يتذكر في حال استمنائه صورة ، كأنه بجامعه ، فهذا كله محرم ، لا يقول به أحمد ولا غيره ( مجموع الفتاوى ١٠/٥٧٤ ) .

(٥٢) يعني : حالة عدم الضرورة ، بأن يخشى العنت ، والأصحاب : فقهاء الشافعية .

فتقرر بهذا<sup>(٥٣)</sup> : أنه ذهب إلى الجواز - أعم من أن يكون كراهة أو مع عدمها - ابن عباس ومُجاهد<sup>(٥٤)</sup> وعمرو بن دينار<sup>(٥٥)</sup> وابن جريج<sup>(٥٦)</sup> وأحمد ابن حنبل ، وأصحابه ، وبعض الحنفية<sup>(٥٧)</sup> ، وبعض الشافعية ، فيما حكاه

(٥٣) إي تقرر بهذا النقل الأمور التالية : ... وفي هذا التقرير مُنازعة له في النقل والفهم ، ويُمكن أن يعترض على ما يذكره المؤلف بالآتي :

١- الادعاء بأن إباحة الاستمناء مذهب ابن عباس لا يسلم ، ويعترض عليه بثلاثة أمور :  
الأول : أن النقل عنه يختلف بين الإباحة والمنع ، فقد روى منعه منه الدوري في ذم اللواط رقم (٧٣) .

والثاني : أن الإسناد المروي عنه في الإباحة مغموز كما قال ابن حزم في المحلى .  
والثالث : قوله هو خير من الزنا ليس نصاً في الإباحة ، بل لا يدل عليها .

٢- أن المنقول عن أحمد التفصيل كما في ص .

٣- وقوله بعض الحنفية ، لا يفهم مما نقله عن ابن نجيم هنا إباحة الاستمناء ، بل مقتضى قوله هو صغيرة يفهم التحريم وإن لم يكن كبيرة . ولكن ذكر ابن نجيم في ( البحر الرائق ٤٧٥/٢ - ٤٧٦ ) ما يدل على إباحة فعله لتسكين الشهوة ، قال : وهل يحل الاستمناء بالكف خارج رمضان ؟ إن أراد الشهوة لا يحل ؛ لقوله عليه السلام : " ناكح اليد ملعون " وإن أراد تسكين الشهوة يُرجى أن لا يكون عليه وبال . كذا في ( الولوجية ) .

٤- ليس في كلام السهودي الشافعي نقل إباحة الاستمناء . فتأمله .

(٥٤) سبق ترجمته ص ٥٦٧ .

(٥٥) سبق ترجمته ص ٥٦٧ .

(٥٦) سبق ترجمته ص ٥٦٧ .

(٥٧) البحر الرائق ٤٧٦/٢ .

السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي<sup>(٥٨)</sup> - رحمه الله - (★) في جواب له أن الاستمناء باليد أو نحوها<sup>(٥٩)</sup> يجمع على تحريمه إذا قدر الرجل على التزوج أو التسري ، أو كان لا يخشى العنت والضرر<sup>(٦٠)</sup> .

وهذا يخالف ما قدمنا عن أحمد<sup>(٦١)</sup> وأصحابه ، ويؤيد ذلك أن صاحب (البحر)<sup>(٦٢)</sup> حكى الخلاف من غير تقييد بقيد ، فقال<sup>(٦٣)</sup> : مسألة . الأكثر يُحرّم استئزال المني بالكف . ثم قال حاكياً عن أحمد ابن حنبل وعمرو بن دينار : أنه مُباح .

(٥٨) السيد هاشم بن يحيى الشامي ، فقيه زبدي أديب عيني ، ولد في حذاء من أعمال صنعاء ، ونشأ وتفقه في صنعاء ، ثم درس بها وأفاد ، وولي قضاءها ، قال الشوكاني : له شعر رائع وفصاحة زائدة ، وشرع في جمع حاشية على البحر الزخار سماها (نجوم الأنظار) ، فكتب فيها مجلداً في غاية الإتقان والتحقيق ، ولم تكمل . انتهى . من مؤلفاته : ( بحث في القراءة خلف الإمام ) ، ( موارد الظمان ) مختصر إغاثة اللهفان .

( البدر الطالع ٣٢١/٢ ، الروض الأغن ١٤٤/٣ ) .

(★) في نسخة ( هـ ) إبراهيم الشامي - رحمه الله - . وفي هامشها تصحيح الاسم : هاشم بن يحيى . وهو الصحيح .

(٥٩) كحكّ الذكر بالفخذ أو الساق ونحوهما ، ينظر : ص ٥٨٢ .

(٦٠) وأشار ابن تيمية إليه من غير تصريح ، فقال : فهذا كله محرم لا يقول به أحمد ولا غيره كما في مجمع فتاوى ابن تيمية ٥٧٤/١٠ . وقال - رحمه الله - : وأما بدون ضرورة فما علمت أحداً رخص فيه . ( مجموع الفتاوى ٢٣٠/٣٤ ) .

(٦١) سبق التعليق على مذهب أحمد ص ٥٦٦ .

(٦٢) هو أحمد بن يحيى المرتضى ، سبق ترجمته ص ٤٧ .

(٦٣) البحر الزخار ٨٠/٣ .

فأفاد هذا أنه منعه الأكثرون مطلقاً ، وأباحه الأقلون مطلقاً ، وقد اقتصر البيهقي في السنن على حكاية المنع عن الشافعي فقال : قال الشافعي : لا يحل العمل بالذكر إلا في زوجة أو ملك يمين ، ولا يحل الاستمنا . انتهى (٦٤) .

البحث الثاني : في الكلام على ما تمسك به المختلفون من المانعين والمحوزين .

استدل المانعون (٦٥) بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونَ ﴾ (٦٦) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (٦٦) وتقرير الاستدلال ما يفيد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ (٦٧) فإن الإشارة إلى قوله : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ فما غير ذلك من وراء الذي لا يبتغيه غير العادون (٦٧) (★) .

(٦٤) سنن البيهقي : ( ٣٢٣/٧ ) ، وذكره الشافعي في الأم ٣٢٤/١٠ ، وفي أحكام القرآن ٩٥/١ .

(٦٥) كمالك والشافعي - رحمهما الله - .

(٦٦) المؤمنون ٥-٧ ، المعارج ٢٩-٣١ .

(★) في نسخة ( هـ ) : وتقرير الاستدلال ما يفيد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ فهو من وراء الذي لا يبتغيه إلا العادون .

(٦٧) أحكام القرآن لابن العربي ٣١٤/٣-٣١٥ ، تفسير القرطبي ١٠٥/١٢ ، تفسير ابن كثير

٢٤٩/٣ ، أضواء البيان ٧٧٠/٥ حاشية ابن عابدين ٢٩٩/٢ ، الأم ٣٢٤/١٠ ، كشف

القناع ١٢٥/٦ ، البحر الزخار ٨٠/٣ .

ويمكن أن يقال : إنه لاعموم لهذه الصيغة لكل ما هو مغاير للأزواج وملك اليمين مغايرة أيّ مغايرة ، وإلا لزم تحريم كل ما يبتغيه الإنسان وهو مغاير لذلك وإن كان الابتغاء لمنفعة من المنافع التي لا تتعلق بالنكاح كالأكل والشرب ، واللازم باطل بالإجماع فلا بد من تقييد ذلك الابتغاء للوراء بالنكاح ، ومع تقييده بذلك فلا بد من تقييده بكونه في فرج من قبل أو دبر ، فيكون ما في الآية في قوة : فمن ابتغى نكاح فرج غير فرج (\*) الزوجات والمملوكات فأولئك هم العادون .

فإن قلت : هذا إنما يتم إذا كان التقدير والذين هم لفروجهم حافظون إلا على فروج أزواجهم أو فروج ما ملكت أيماهم حتى يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك يستلزم أن يكون الاستمتاع بغير الفرج من الزوجات وملك اليمين من الوراء فلا يحل ، واللازم باطل فالملزوم مثله .

قلت : جواز الاستمتاع بغير الفرج من الزوجات والمملوكات ورد به الدليل ، كالأحاديث الواردة في جواز الاستمتاع منهما بغير الفرج ، وكقوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ (٦٩) فلا يلزم بطلان اللازم ولا بطلان الملزوم .

فإن قلت : تقييد ما في الآية بالنكاح في فروج الزوجات والمملوكات (\*\*) غير ظاهر ، بل المتبادر ما هو أعم من ذلك .

(\*) في نسخة ( هـ ) سقط ، من قوله : من قبل أو دبر .... إلى قوله : فمن ابتغى نكاح فرج .

(٦٩) البقرة ٢٢٣ .

(\*\*) في نسخة ( هـ ) زيادة : بغير الفرج غير ظاهر .



قلت : هذا وإن كان هو الظاهر ، لكن صدق اسم النكاح على الاستمتاع من الزوجات والمملوكات بغير الفرج غير ظاهر ، وقد عرفت أنه لا بد من تقييد ما في الآية به ، وإلا لزم الباطل بالإجماع كما قدمنا .

فإن قلت : أنت لا تقدّر النكاح ، بل يكفيك مجرد ما في الآية من ذكر الحفظ .

قلتُ : حفظ الفرج باعتبار مدلوله اللغوي أعم من حفظه عن النكاح ، وعن غيره كالبول والمماسه للثياب والجمادات فلا بد من تقييد ما في الآية بالنكاح<sup>(٦٩)</sup> ، وكما لا يصدق على الاستمتاع بغير الفرج من الزوجات والمملوكات اسم النكاح كذلك لا يصدق على الاستمنااء بالكف ونحوه اسم النكاح فتدبر هذا ، وقد قيل أن الآية مُجملة ، والمحمل لا يُحتج به إلا بعد بيانه ، وقد بين الله سبحانه في كتابه وكذلك رسوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - في سنته ما يحرم نكاحه مثل الزنا الذي أوجب الله فيه الحد<sup>(٧٠)</sup> .

واحتجوا ثانياً بحديث<sup>(٧١)</sup> : " ملعونٌ مَنْ نكح يده " ولم أجده بهذا اللفظ

(٦٩) أو تقييده بالاستمتاع وهو الصحيح ؛ لأن الاستمتاع هو الظاهر المتبادر من لفظ الآية ، ولأنه هو أيضاً الأعم فيدخل فيه النكاح وغيره ، والعدول عنه إلى مُجرد النكاح عدول العموم إلى بعض أنواعه بدون مُخصص ، وعدول عن الظاهر إلى غيره وهذا خلاف مقتضى الأصول .

(أضواء البيان ٧٦٩-٧٧٠) .

(٧٠) وفي أدلة المنع آيات غيرها لم يذكرها المصنف - رحمه الله - ، كقوله سبحانه :

﴿ وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ النور ٣٣ .

وكقوله تعالى : ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ ﴾ الشعراء ١٦٦ .

(٧١) حاشية الطحاوي ٦٣/٢ ، الهداية شرح البداية ٣٩٩/٢ ، نهاية الزين ٣٤٩ ، المبدع

١١٣/٩ ، البحر الزخار ٨٠/٣ ، ١٤٦/٥ ، كشف القناع ٦/ حديث ١٢٥ .

لكن أورده ابن حجر في التلخيص<sup>(٧٢)</sup> فقال : رواه الأزدي في الضعفاء ، وابن الجوزي من طريق الحسن بن عرفة في جزئه المشهور<sup>(٧٣)</sup> من حديث أنس بلفظ<sup>(٧٤)</sup> : " سبعة لا ينظر الله إليهم . . . فذكر منهم : الناكح يده " . وإسناده ضعيف ، ولأبي الشيخ في كتاب التهذيب من طريق أبي عبد الرحمن الحُبلي<sup>(٧٥)</sup> ، وكذلك رواه جعفر الفريابي من حديث عبد الله بن عمرو وفي إسناده : ابن لهيعة<sup>(٧٦)</sup> ، كذا في تلخيص ابن

(٧٢) تلخيص الحبير ٣/ ٣٨١ .

(٧٣) قال ابن عرفة في جزئه في تحريم الاستمنا باليد ( ق ١/٥ ) حدثني علي بن ثابت الجزري ، عن مسلمة بن جعفر ، عن حسان بن حميد ، عن أنس بن مالك ، عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال به . وعَلَّته مسلمة ، قال عنه الذهبي : يُجهل هو وشيخه . وقال الأزدي : ضعيف .

(إرواء الغليل ٨/ ٥٨) .

(٧٤) تمام الحديث : " ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، ولا يُزكِّيهم ، ولا يجمعهم مع العاملين ، ويُدخلهم النار أول الداخلين ؛ إلا أن يتوبوا ، ومن تاب تاب الله عليه : الناكح ليد ، والفاعل والمفعول ، ومُدمن الخمر ، والضارب والديه حتى يستغيثا ، والمؤذي جيرانه حتى يلعنوه ، والناكح حليمة جاره " .

(٧٥) عبد الله بن يزيد المَعافري ، أبو عبد الرحمن الحُبلي - بضم المهملة والموحدة - ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مائة بأفريقية بخ م . (التقريب ٥٥٨ ت : ٣٧٣٦ ، تهذيب الكمال ٣١٦/١٦ ت : ٣٦٦٣) .

(٧٦) عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - ابن عُقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري ، القاضي ، من السابعة ، مات سنة أربع وسبعين ، وقد ناف على الثمانين م د ت ق . (التقريب ت : ٣٥٨٧ ، تهذيب الكمال ٤٨٧/١٥ ت : ٣٥١٣) .

قال الذهبي في الكاش ف ٥٩٠/١ : العمل على تضعيف حديثه ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق خلط بعد احتراق كتبه . انتهى . وضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن سعد وقال : " مَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَوَّلَ أَمْرِهِ أَحْسَنَ حَالاً مَنْ سَمِعَ بآخِرِهِ " . (تهذيب الكمال ٤٨٧/١٥ ، الكاشف ٣٣١/٥ ، ميزان الاعتدال ٤٧٥/٢) .

حجر<sup>(٧٧)</sup> ، وأخرجه البيهقي في الشعب<sup>(٧٨)</sup> ، وروى السيوطي في مسند أبي هريرة من جمع الجوامع<sup>(٧٩)</sup> أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - نهى عن نكاح اليمين ، قال : أخرجه ابن عساكر .

ويجاب : بأن مثل هذه الروايات الواهية لا تنتهض للاحتجاج بها ، وعلى فرض أن يقوي بعضها بعضاً ، فيُحمل مُطلقها على مقيدها ، ويكون الممنوع منه الاستمنا باليمين لا باليسار<sup>(٨٠)</sup> ، ولا بشيء من الجمادات<sup>(٨١)</sup> .

ومن جملة ما تمسك به المانعون ما عُلِمَ من محافظة الشرع وعنايته بتحصيل مصلحة التناسل<sup>(٨٢)</sup> .

ويُجاب : بأن هذا مسلّم إذا استمنى من له زوجة أو أمة حاضرتان لا من كان أعزباً ، أو كان في بلاد بعيدة عن من يحل له نكاحه<sup>(٨٣)</sup> ، ولا سيما إذا كان ترك ذلك يضره كمن يكون قوي الباءة كثير الاحتياج إلى إخراج ما ببدنه من فضلات المني ، فإن هذا باب من أبواب التداوي التي أباح الشارع جنسها من غير تعيين لنوعها ولا لشخصها<sup>(٨٤)</sup> ، وليس هذا من التداوي

(٧٧) تلخيص الحبير ٣/٣٨١ .

(٧٨) شُعَبُ الْإِيمَان ٤/٣٧٨ .

(٧٩) كثر العمال ١٦/٧٤٤ (٤٦٦١٦) .

(٨٠) قال به ابن حزم في (المُحَلَّى) ١١/٣٩٢ .

(٨١) وهو حمل مُستبعد ؛ لأن العلة في تحريمه لا لأجل الماسة أو تكريم اليمين ، لكن لأجل سفح

الماء في غير محله ، وتهيج الشهوة بغير حقّ . ( يُنظر : حاشية ابن عابدين ٢/٣٩٩ ) .

(٨٢) نهاية الزين في إرشاد المُبتدئين ٣٤٩ .

(٨٣) أو كانت مريضة لا تقوى ، كما نصّ الفقهاء .

(٨٤) لعل المقصود بـ ( جنسها ) أي : التداوي بكل ما خُلِقَ مما في الأرض مما ليس مُحَرَّمًا ، لا جنسًا مُعَيَّنًا .

بالحرام حتى يقال إن الله لم يجعل شفاءنا فيما حرمه علينا ، لما عرفت أنه لم ينتهض الدليل القاضي بالتحريم .

ومن جملة ما تمسكوا به أنه ينافي ما ورد في الشرع من الترغيب في النكاح .

ويُجاب : عن ذلك بأن هذا الذي هو محل التراجع فعل ما فعله من الاستمنااء للحاجة وعدم القدرة على زوجة أو أمة ، أما لو كان قادرا عليهما وأراد أن يعدل عنهما إلى الاستمنااء فلا شك أن فعله هذا يخالف ما ورد من الترغيب في النكاح بل مجرد ترك التزوج مع القدرة عليه مُخالف ما ورد في الشرع من الترغيب في النكاح ، ولو لم يقع منه الاستمنااء أو نحوه .

ومن جملة ما تمسكوا به : قياس الاستمنااء على اللوطية<sup>(٨٥)</sup> ، بجامع قطعهما للنسل ، ومنعهما منه<sup>(٨٦)</sup> .

ويُجاب : بأن هذا قياس مع الفارق بأن التلوط هو في فرج محرم شرعا ، وليس الاستمنااء في فرج .

وأيضاً يُجاب بالمعارضة ، وهو أن هذا القياس يجري في الاستمتاع فيقال : الاستمتاع من الزوجة بغير الفرج قد سوغه الشارع مع كونه بجامع اللوطية في

(٨٥) لفظ ( اللوطية ) يُقصد به : إتيان الذكور ، وهو اصطلاح شائع عند الفقهاء وغيرهم . واللفظ الوارد في نصوص الشريعة للتنفير عن هذا الفعل المنكر : إمّا لفظ ( الفاحشة ) كما جاء في كلام الله تعالى ، وإمّا لفظ ( عمل قوم لوط ) كما جاء في كلام النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - . والأولى هو الاقتصار على اللفظين الشرعيين ، ومُجانبة لفظ ( اللوطية ) لما قد يُفهم منه من الإساءة وسوء الأدب إلى نبي كريم هو لوط - عليه السلام - .

(٨٦) الكافي في مذهب الإمام أحمد ٤ / ٢١٠ .

قطع النسل ، فلو كان ذلك موجبا للتحريم لكان الاستمتاع المذكور حراما ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، والجواب الجواب .  
وأيضاً يُجاب بالنقض ، فيقال : لو كان هذا القياس صحيحا لكان الحد واجبا على من استمنى كما يجب على من تلوط ، وليس بواجب بإجماع المسلمين<sup>(٨٧)</sup> .

ومن جملة ما تمسكوا به : قياس الاستمناء بالكف ونحوه على العزل<sup>(٨٨)</sup> .  
ويُجاب : بأن الأصل مختلف في تحريمه لاختلاف أدلته فلا يصح القياس لمحل التزاع على ما هو متنازع فيه ، وأيضاً يجاب بالمعارضة بمثل الاستمتاع من الزوجة والأمة بغير الفرج ، فإن كل ما فرض مانعا من الاستمناء فهو مانع من الاستمتاع ، وقد صح الدليل في جواز الثاني ولم يصح الدليل في تحريم الأول .  
ومن جملة ما تمسكوا به : أن الاستمناء بالكف استمتاع بالنفس<sup>(٨٩)</sup> .  
ويُجاب : بأن هذا إن كان استدلالاً على عدم جواز الاستمتاع بالكف<sup>(٩٠)</sup> فهو مصادرة على المطلوب لأنه استدلال بمحل التزاع فمن يقول

(٨٧) نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن البعض أنه قد أوجب فيه الحد .

( مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠ / ٥٧٤ ) .

(٨٨) نهاية الزين ٣٤٩ ، حاشية إعانة الطالبين ١٤٣ / ٤ .

(٨٩) تفسير القرطبي ١٠٦ / ١٢ ، وسُئل عبدالله بن عمر - كما في ( مُصنف ابن أبي شيبة

٤٤٢ / ٣ - عن الاستمناء فقال : ذلك الفاعل بنفسه .

(٩٠) يحمل ذلك على كونه تعليلاً على التحريم وليس دليلاً ، أمّا الدليل فيؤخذ من قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ [١٦] إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ

غَيْرُ مُلْتَمِسِينَ ﴿١٧﴾ فَمَنْ آتَىٰ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿١٨﴾ وجه الدلالة :

أن الله حصر جواز المستمتع به في شيئين : الزوجة ، وملك اليمين ، وما سوى ذلك فصاحبه عاد ، فيدخل فيه النفس . ( يُنظر : أضواء البيان ٣ / ٧٧٠ - ٧٧١ ) .

بإباحة الاستمئاء بالكف يجوز الاستمئاء بحك الذكر مثلاً بالفخذ والساق ونحوهما ، وأيضاً لو صح أن يكون النفس أصلاً يقاس عليها الاستمئاء بالكف لكان دليل التحريم في الأصل ممنوعاً فالفرع مثله .

وأيضاً لو خُلِّي العقل وشأنه لكان للإنسان الانتفاع بنفسه في دفع الضرر عنه ، ورفع الحاجة منه بما لا يحرم عليه ، كما أن له أن ينتفع بها في طلب المعاش ، والكسب العائد نفعه عليه . وفي الرياضة ونحوها من أسباب الصحة ودفع المرض ، وفي إكراهها على استعمال الأدوية التي تكرهها والأدوية المسهلة ، والاستفراغات التي لا تتم إلا بتأليم للبدن بوجه من الوجوه كالقصد ، والحجامة ، والحقنة ، واللِّدود<sup>(٩١)</sup> ونحو ذلك .

ومن جملة ما تمسكوا به أن المستمني بالكف ونحوه قد يتصور شخصاً ممن يحرم عليه ، وفي ذلك إغراء للنفس بالحرام ، وتهوينه عليها<sup>(٩٢)</sup> .

ويُجاب : بأن هذا التصور على فرض وقوعه ما الدليل على تحريمه ؟ إن كان ما ذكرتم من الإغراء للنفس ، فإن كان هذا صحيحاً كان مجرد التفكير في النكاح وخطوره بالبال أو تصور صورة لا تُعرف ولا يعلم المتصور وجودها حراماً ، وهو باطل بالإجماع ، وما استلزم الباطل باطل .

ثم يلزمكم الاستمئاء بالكف عند عدم تصور الصورة المحرمة ، أو عند تصور من يحل نكاحه ، وأنتم لا تقولون به ، والجواب الجواب .

(٩١) اللِّدود : جمع اللَّدَّة وهو ما يُصيب من المُسْعَط من السقي أو الدواء في أحد شقي الفم ، فيمر

على اللِّدِيد ( صفحة العنق ) . ( لسان العرب ٤٠١٩/٧ مادة ( ل د د ) ، تاج العروس

٢٣٨/٥ مادة ( ل د د ) .

(٩٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٧٤/١٠ ، بدائع الفوائد ٣٩٢/٢ .

ثم ما ذكرتم من كون ذلك إغراء للنفس وذريعة إلى الحرام وتوصلاً إليه ممنوع ، بل الأمر بالعكس ، فإن من ترك إخراج فضلات المني تزايد شبقه ، وتضاعفت دواعي شهوته ، ووقع في الحرام اضطراباً لا اختياراً ، فلو كان مجرد مظنة الإغراء للنفس مسوغاً للأحكام الشرعية لكان ذلك حجة عليكم لا لكم .

ومن جملة ما تمسكوا به أن في الاستمناء بالكف مضاراً يذكرها أهل الطب ، منها فتور الذكر<sup>(٩٣)</sup> .

ويُجاب : بأن التزاع ههنا في الأحكام الشرعية لا في الأحكام الطبية<sup>(٩٤)</sup> ، ثم هذه المضار لا يمكن تقديرها في الاستمناء دون الاستمتاع بما عدا الفرج من الزوجة والأمة ، والجواب الجواب ، ثم لو كان مجرد ما يؤثر فتور الذكر موجباً للتحريم لكان جميع الأطعمة والأغذية المؤثرة لذلك حراماً ، واللازم باطل بالإجماع فالملزوم مثله ، ثم قد وقع الإجماع على جواز الاستمناء بيد الزوجة ، وكل ما يُفرض من المضار الطبية في الاستمناء بكف الإنسان نفسه فهو موجود في الاستمناء بكف الزوجة ، والجواب الجواب .

(٩٣) في المجموع ( التكملة للمطيعي ) ١٠٥/١٨ : قد قرّر علماء وظائف الأعضاء والطب البشري أن الاستمناء مُفض إلى قتل الرغبة الجنسية ، ويجعل المرء لا ينتشر عند الوقاع إلا إذا استمنى بيده ، مما يُعطل وظيفته كزوج ، ويقتل صلاحية عضوه ، أو يُقلل كفاءته الزوجية . وكل هذا من المفسد المنهي عنها .

(٩٤) وجه الارتباط بينهما : دفع الضرر الصحي شرعاً ، فلا يتوجه الاعتراض .

ومن جملة ما تمسك به المانعون : ما قاله السيد هاشم بن يحيى<sup>(٩٦)</sup> في جوابه المشار إليه سابقاً<sup>(٩٧)</sup> ولفظه :

وأقول مما يؤيد التحريم ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة قال : " قلتُ يا رسول الله إني رجل شاب وأخاف العنت ، ولا أجد ما أتزوج به ، ألا أختصي؟ فسكت عني ، ثم قلت له فسكت عني ، ثم قال : يا أبا هريرة !! جف العلم بما أنت لاق ، فاختص على ذلك أو ذر "<sup>(٩٨)</sup> . ولو كان الصحابة يفعلون ذلك لما عدل عنه أبو هريرة إلى طلب الترخيص في أن يختصي ، ولو كان إلى جواز ذلك سبيلاً لأرشده من هو بالمؤمنين رؤوف رحيم ، الذي ما خُيّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً ، ولم يعدل إلى ذلك الجواب القاطع للطمع عن كل رخصة في حق من بلغ في المشقة إلى تلك الغاية . انتهى .

وأقول : ليس في الحديث شيء من الدلالة التي زعمها ، أو التأيد الذي ذكره ، أما قوله : لو كان الصحابة يفعلون ذلك لما عدل عنه ؛ فليس كل مباح كان الصحابة يفعلونه ، ولم يقل أحد من أهل الإسلام أن ما لم يفعله الصحابة حرام ، وإلا لزم تحريم كثير من الأطعمة والأشربة والأدوية والملبوسات التي كان الصحابة لا يفعلونها ، واللازم باطل بالإجماع فالملزوم مثله<sup>(٩٩)</sup> .

(٩٦) سبق ترجمته ص ٥٧٤ .

(٩٧) يُنظر : ص ٥٧٤ .

(٩٨) البخاري : ( ٣٥٧/٣ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح ( ٨ ) باب ما يُكره من التبتل والإحصاء ( ٥٠٧٦ ) .

(٩٩) ليس الدلالة عند المانعين في مُجرّد ترك الصحابة رضي الله عنهم لهذا الفعل ، بل مُضافاً إلى ذلك توافره وإمكانه مع الحاجة إليه .



وأما كون النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لم يرشد أبا هريرة إلى الاستمناء فلم يقل أحد من علماء الإسلام أن كل ما لم يرشد النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - إليه يكون حراماً ، وإنما السنة قوله وفعله وتقريره ، وليس منها ترك إرشاده<sup>(٩٩)</sup> ، وغاية ما في الحديث أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - أخبر أبا هريرة أن ما يلاقيه من شدة الحاجة إلى النكاح هو بقدر الله عز وجل .

والحاصل : أن هذا الاستمناء إن لم يستلزم ما ذكره الله عز وجل في كتابه العزيز من قوله : ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ ﴾<sup>(١٠٠)</sup> ولا كان فيه مباشرة لقدر كما علل الله به اعتزال الحائض فقال : ﴿ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾<sup>(١٠١)</sup> بل كان عند الضرورة والحاجة ، وعدم الزوجة والأمة ، أو البعد عنهما فلا وجه لتحريمه . وغاية ما فيه أن يقال هو من المشتبهات التي لم يكن من الحلال البين ، ولا من الحرام البين<sup>(١٠٢)</sup> ، والمؤمنون وقافون عند الشبهات ، ولو صح الحديث المتقدم<sup>(١٠٣)</sup> في نكاح اليد ، أو كان حسناً لتبين

(٩٩) الدلالة عند المانعين هي : ترك الإرشاد والبيان مع الحاجة إليه ، وهذا مُمتنع في حقه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - كما يُعبر عن ذلك الأصوليون بـ ( السكوت وترك البيان عند الحاجة ) .

(١٠٠) الشعراء ١٦٦ .

(١٠١) البقرة ٢٢٢ .

(١٠٢) يُنظر : رأي المؤلف - رحمه الله - في معنى المشتبهات كتابه ( كشف الشبهات عن المشتبهات ٤٩ ، ٥٠ ) .

(١٠٣) ص ٥٧٧ .

به التحريم ، وهكذا لو صحت دلالة الآية عليه<sup>(١٠٥)</sup> بوجه من وجوه الدلالات .

ولا شك أن في هذا العمل هجنة وخسة وسقوط نفس وطرح حشمة وضعف همة ، ولكن الشأن في تحريمه ، فإن من حرم شيئاً لم ينتهض الدليل على تحريمه كان من المتقولين على الله بما لم يقل ، وقد جاءت العقوبة لفاعله بالأدلة الصحيحة<sup>(١٠٦)</sup> وبهذا يتضح جواب ما سأل عنه السائل - كثر الله فوائده - حين قال : ما قولكم في الاستمناء بالكف أو التفخيذ أو نحوهما<sup>(١٠٧)</sup> .

(١٠٥) ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْجَاهِهِمْ حَفِظُونَ ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿ فَمَنْ آتَنَعَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ المؤمنون ٥-٧ .  
(١٠٦) كقوله سبحانه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف ٣٣ .

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ النحل ١١٦ .

(١٠٧) ملخص رأي المؤلف في الإباحة ذكره هنا بثلاثة قيود : أن لا يستغني به عن الزوجة ، وأن لا يكون فيه مباشرة قدر المني ، وأن لا يكون معه زوجة أو أمة يستغني بهما ، وقيد ذكرهما في آخر الرسالة ، وهما : حاجته الشديدة إلى ذلك ، ولم يمكنه دفع الضرر بعمل مباح أو مستحب .

الاستمناء  
بشيء  
يُخالف  
جسد  
الإنسان

وأما قوله : أو بشيء يخالف جسد الإنسان كالحك في شيء (★) يحصل به الاستمناء هل ذلك محرم أم لا ؟ معاقب عليه أم لا ؟ مثاب فيه عند ضرورة توجهت له تكاد توجب الزنا أم لا ؟ انتهى .

فأقول : ليس في كتاب الله أو سنة رسوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - دليل صحيح ولا ضعيف يقتضي تحريم ما ذكره ، بل هو عند الضرورة إليه مباح ، وإذا تعاظمت الضرورة وتزايدت الحاجة وخشي أن يفضي ذلك إلى الإضرار ببدنه فهو بمنزلة الأدوية واستعمالها ، ويزداد ذلك جوازا أو إباحة إذا خشي الوقوع في المعصية إن لم يفعل ، وهذا إذا لم يمكنه دفع الضرورة ، وكسر سورة الباء وقمع هيجان الغلظة وتسكين غليان الشبق بشيء من الأمور التي هي طاعة محضة كالصوم وكثرة العبادة والاشتغال بطلب العلم والتفكير في أمور المعاد أو بشيء من الأطعمة أو الأشربة أو الأدوية أو مزاولة الأعمال التي يستقيم بها معاشه وترتفق بها حاله .

واعلم أن الكلام في المرأة كالكلام في الرجل في جميع ما أسلفنا ؛ لأن الحكم واحد (١٠٧) .

وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية ، والله ولي التوفيق .

(★) في نسخة ( هـ ) ساقط لفظ ( يُخالف جسد الإنسان كالحك في شيء ) .

(١٠٧) ويُحتمل المنع وعدم القياس ، ذكره ابن عقيل ( كشف القناع ١٢٥/٦ ) .

## بحث في امتناع الزوجة حتى يُسمّى المهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين ، وآله الطاهرين ، وبعد ؛

سؤال  
البحث

فإنه ورد السؤال من بعض الأعلام - نفع الله بهم المسلمين والإسلام - عن ما وقع في كتب الفقه من أنه يجوز للمرأة أن تمتنع من تمكين الزوج حتى يُسمى لها مهرًا ، ثم حتى يُعين<sup>(١)</sup> ، ثم حتى يُسلم ، وكان مضمون السؤال هو عن ما يذهب إليه راقم<sup>(٢)</sup> الأحرف - غفر الله له - (★) .

أدلة السُّنة  
على  
تعجيل  
شيء من  
المهر

فأقول : اعلم أنه لا يخفى على مَنْ يعلم بما كان عليه أهل الإسلام في أيام النبوة فما بعدها ، أن المهور كان يُسلمها الأزواج قبل الدخول ، ويسوقون ذلك إلى نسائهم أو إلى أولياء النساء ، وهذا معلوم بالنقل الذي تضمنته الوقائع

(١) التعيين : ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يُشاركه فيه غيره ( التوقيف على مهمات التعريف ١٩٠ ) والتعيين يلزم منه أن يكون المتعين مبهمًا قبل التعيين ( الكليات ٢٩٠ ) .

(٢) الرقم : الكتابة والختم ، قال تعالى : ﴿ كَتَبَ مُرْقُومٌ ﴾ المطففين ٩ ، ٢٠ .

( الصحاح ١٩٣٥/٥ ، القاموس ١٤٣٩ ) .

(★) نصّ السؤال في نسخة ( هـ ) هكذا : سؤال عن قولهم يجوز للمرأة أن تمتنع من تمكين الزوج ، ثم حتى يُعين ، ثم حتى يُسلم ، ومطلب السائل ما يرححه المؤلف - رحمه الله - .

المتعددة والحكايات المدونة في كُتب الحديث والتواريخ والسِّير<sup>(٣)</sup> ، وقد كان الرجل إذا أراد نكاحاً سعى في تحصيل المهر حتى يحصله ، ثم يدفعه إلى مَنْ يُريد نكاحها ويدخل بها بعد ذلك<sup>(٤)</sup> .

### (٣) كالفقائع والأحاديث التالية :

أ - الأحاديث التي فيها ذكر الصداق المحقر ، كحديث : ( ولو خاتماً من حديد ) سيأتي تحريجه قريباً ، وكحديث المرأة التي تزوجت بنعلين ، أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح (سنن الترمذي ٤٢٠/٣) ، وكحديث : " لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت حلالاً " أخرجه أحمد وأبو داود ، وفي إسناده إسحاق بن جبريل البغدادي ضعيف ( تهذيب الكمال ٤١٥/٢ ) ، ففي هذه الأحاديث وغيرها التصريح بدفع الصداق إلى النساء قبل الدخول ( نصب الراية ١٩٩/٣ - ٢٠١ ، وبل الغمام مع شفاء الأوام ٤٠/٢ ) .

ب - أحاديث جاء فيها الأمر الصريح بإعطاء المروجة صداقها ، كقوله : " أعطها شيء " أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، بإسناد صحيح . وكحديث : " مَنْ أعطى في صداق ... " أخرجه أبو داود من حديث جابر ، قال المنذري : في إسناده موسى بن سليم وهو ضعيف (سنن أبي داود ٥٨٥/٢) .

ح - أحاديث من فعل النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ومن فعل الصحابة رضي الله عنهم تدل على تقديمهم المهر على النكاح ، منها : حديث تزوج النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - صفية رضي الله عنها : ( أعتقها وجعل صداقها عتقها ) عن أنس - رضي الله عنه - متفق عليه .

وتزويجه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - علياً رضي الله عنه فاطمة ، قال له : " أين درعك الحطمية " أخرجه أبو داود والنسائي .

وحديث تزوج عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ، عن أنس : أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - رأى عبدالرحمن بن عوف وعليه درع زعفران ، فقال : مهيم ؟ قال زوجت امرأة من الأنصار . فقال : ما أصدقها ؟ فقال : وزن نواة من ذهب ... ( متفق عليه ) .

(٤) قارن ب - ( وبل الغمام ٤٠/٢ ) .

ومن جملة ما يُفيد ما ذكرناه : ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث سهل بن سعد " أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة فقالت <sup>(٥)</sup> : يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك - فقامت قياماً طويلاً - فقام رجل فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هل عندك من شيء تُصدقها ؟ قال : ما عندي إلا إزار . فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً . فقال : ما أجد شيئاً . فقال : التمس ولو خاتماً من حديد . فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : هل معك شيء من القرآن ؟ فقال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا - السور سماها - فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : قد زوجتها بما معك من القرآن " .

وللحديث ألفاظ وروايات <sup>(٦)</sup> ، والمراد من هذا : أنه قدّم صلى الله عليه وآله وسلم سؤاله عن وجود المهر لديه ثم مازال ينتقل معه إلى خاتم الحديد ثم إلى تعليمها ما يحفظه من القرآن ، فأفاد ذلك : أن تعجيل المهر وتقديمه على النكاح

(٥) البخاري : ( ٣٥٩/٣ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح ( ١٤ ) باب تزويج المعسر ( ٥٠٨٧ ) .

مسلم : ( ١٠٤٠/٢ ) ( ١٦ ) كتاب النكاح ( ١٣ ) باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن

وخاتم حديد ( ١٤٢٥ ) .

(٦) تلخيص الحبير ٣/٣٨٩ ، إرواء الغليل ٦/٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ .

هو الثابت في الشرع<sup>(٧)</sup> ، هذا على فرض عدم وقوع التضيق من الزوجة والامتناع من الدخول إلاّ بالمهر - كما وقع في هذه القصة - .

أما لو طلبت تعجيله وامتنعت من الدخول بها إلاّ بتسليمه فلاشك ولا شبهة أن لها ذلك ؛ لأنه ثمن بضعها ، وبه يُستحل فرجها ، وقد ثبت عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - : <sup>(٨)</sup> " أن أحق ما يلزم الوفاء به ما استُحلت به الفروج " . فلو كان التأجيل للمهر وبقاؤه ديناً على الزوج لازماً للزوجة رضيت أم كرهت لكان في هذه القصة - المتقدمة - لذلك الفقير<sup>(★)</sup> فرجاً ومخرجاً ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان سيقول له<sup>(★★)</sup> : زوجتكها على مهر هو كذا ، يكون ديناً عليك حتى يرزقك الله<sup>(٩)</sup> .

وبالجملة فنقل الوقعات الدالة على أن الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن أهل عصره هو تسليم المهر للنساء قبل الدخول بهن يحتاج إلى

(٧) فتح الباري ١١٨/٩ ، ١١٩ . ويُعترض على الاستدلال به بكلام الإمام الشوكاني ، قال - رحمه الله - في كتابه وبل الغمام : " فإن حديث ( أعطها شيئاً ) المراد به : أمهرها شيئاً ، وليس المراد به : عجل لها من المهر شيئاً ، وكذلك حديث : " من أعطى في صداق ... الخ " فإنه مسوق لذكر ما يستحل به الفرج من المهر ، ومثله حديث : " ولو خاتماً من حديد " فإن القصة مصرحة أن ذلك مهر ، وكذلك حديث : " أمهرها ولو نعلين " في غاية الصراحة فيما ذكرناه ، فلا وجه لحملة على أن المراد تعجيل بعض المهر .  
( وبل الغمام ٤٠/٢ ) .

(٨) البخاري : ( ٣٧٥/٣ ) ( ٦٧ ) كتاب النكاح ( ٥٢ ) باب الشروط في النكاح ( ٥١٥١ ) .  
مسلم : ( ١٠٣٥/٢ ) ( ١٦ ) كتاب النكاح ( ٨ ) باب الوفاء بالشروط في النكاح ( ١٤١٨ ) .

( ★ ) في نسخة ( هـ ) سقط كلمة ( لذلك الفقير ) .

( ★ ★ ) في نسخة ( هـ ) سقط كلمة ( له ) .

( ٩ ) فتح الباري ١٠٩/٩ .



بسط طويل ، ومن رام استيفاء ذلك فليبحث الأمهات والمسانيد<sup>(١٠)</sup> وما يلتحق بذلك<sup>(١١)</sup> .

امتناع  
المرأة قبل  
الدخول

وعندي أنه يجوز للمرأة أن تمتنع نفسها من زوجها بعد دخوله بها حتى يُسَلَّم مهرها - على فرض أنه لم يُسَلَّمه قبل الدخول - ؛ لأنها تطلبه بدين عليه استحل به فرجها ، وهو يطلبها بما يجب له عليها من التمكين ، وحقها مُقدم على حقه ؛ لأنه عوض بضعها الذي يطلبه منها ، فلا حرج عليها إن منعت منه ما لم يوفها بعوضه<sup>(١٢)</sup> ، ومن لم يسوغ له الامتناع بعد الدخول<sup>(١٣)</sup> لم يحتج عليه بما تقوم به حجة ، بل لجرد رأي ومناسبة حاصلة رعاية ما يجب للزوج بعد الدخول ، وإهمال ما يجب للزوجة قبله وبعده<sup>(١٤)</sup> ، ولم يرد ما

(١٠) جمع مسند وهي : الكتب التي جعل موضوعها حديث كل صحابي على حدة صحيحاً كان أو ضعيفاً ، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة ( الرسالة المستطرفة ٦٠ ) .

(١١) ص ٥٩٠ هامش ٣ .

(١٢) نيل الأوطار ٦/٦٧٧ ، ونقل ابن المنذر إجماع الفقهاء على أن المرأة التي لم تقبض صداقها المعجل لها أن تمتنع عن الزوج من الدخول ( الإجماع ٧٤ ) .

(١٣) وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية ومذهب المالكية والشافعية وبعض الحنبلية ، وقول أبي حنيفة وهو الراجح في المذهب - جواز امتناعها ولو بعد الدخول - والمنقول عن الإمام أحمد التوقف في المسألة . ( البحر الرائق ٣/٣٠٨-٣١٠ ، الهداية شرح البداية ٤/٣٨٢ ، مواهب الجليل ٥/١٧٦ ، تكملة المجموع ١٨/٦١ ) .

(١٤) وجهه عند القائل به : أن الزوجة لما رضيت بالدخول أو الخلوة قبل قبض معجل صداقها ، كانت مسقطاً للامتناع بفعلها ، ولأن التسليم استقر به العوض ، كما لو سلم البائع المبيع ثم طلب استرجاعه حتى يقبض الثمن .

ورد أبو حنيفة ومن وافقه هذا التعليل : بأن إسقاطها لحقها في الماضي لا يلزم منه إسقاطها لحقها في المستقبل ، كما لو أنها أسقطت النفقة مدة ، ولأن التسليم لنفسها قبل القبض قد يكون لمصلحة لإرادة التعجيل بدفع المهر .

( البحر الرائق ٣/٣٠٨-٣٠٩ ، تكملة المجموع ١٨/٦٢ ) .

يوجب هذه الرعاية في جانب الزوج ويسوّغ الإهمال في جانب الزوجة ، بل ورد ما يفيد خلاف ذلك وهو أن عليه الوفاء بمهرها الذي استحل به بضعها وحُسن عشرتها ، ومن أهم ما يجب عليه من حُسن العشرة ، وأقدم ما يلزم من المعروف الذي أمر الله به في محكم كتابه بقوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١٥)</sup> هو : تسليم مهرها ، ولا سيما إذا كانت مُطالبه له به ، مُضيقة عليه فيه ، بل مطالها من مهرها من أعظم أنواع الضرار التي نهى الله عنها بقوله : ﴿وَلَا تُضَارَّوهُنَّ﴾<sup>(١٦)</sup> .

وبالجملة فالهدي النبوي والقانون المصطفوي هو : تسليم مهر النساء قبل استحلال فروجهن والدخول عليهن من غير نظر إلى وقوع الطلب منهن ، أما إذا وقع الطلب منهن فقد تعين ذلك على الزوج ، فإن قدر عليه سلّمه ، وإن لم يقدر عليه فهو قبل الدخول بالخيار بين تسريحها ، أو إمساكها غير مُطالب لها بحقه قبل الوفاء منه بحقها .

وإن كان قد دخل بها وطالبته بتسليمه وهو متمكن فلاشك ولا شبهة أنه يجب عليه ذلك ، فإن لم يفعل<sup>(\*)</sup> كان لحُكام المسلمين أن يأخذوا من ماله بقدر ذلك شاء أم أبي كما يفعلون ذلك في سائر الديون ، فإن هذا دين من أهم الديون وأحقها بالوفاء وليس له ولا لغيره من ولي أو صاحب ولاية أن يُجبرها على تسليم حقه حتى تستوفي منه حقها<sup>(\*\*)</sup> . وأما إذا كان فقيراً فلا حرج عليها في الامتناع حتى يذهب فيتكسب ما يقوم بمهرها ، وقد يُقال : إن

(١٥) النساء ١٩ .

(١٦) الطلاق ٦ .

(\*) في نسخة ( هـ ) : يفعل ذلك .

(\*\*) في نسخة ( هـ ) : حين تستوفي .

هذا الدين وإن كان من أهم الديون فقد دخل تحت قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾<sup>(١٧)</sup> ولما كان الزوج ذا عُسْرَةٍ كان عليها انظاره إلى ميسرة ، ولكن هذا الدليل وإن أفاد وجوب الإنظار فلا يفيد وجوب التمكين منها له ، والأدلة الدالة على وجوب الطاعة والانقياد وإن تناولت التمكين من الوطاء تناولاً أولياً<sup>(١٨)</sup> لكن لا يبعد أن يُقال : أن لها أن تمتنع منه ما مطلقاً بعوضه حتى تحصله ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(١٩)</sup> وكون الفقر عذراً لا يُقابله بأن مطلقاً في عوض بضعها عذر لها في منعه منه<sup>(٢٠)</sup> .

فإن قيل : ما نزل به من الفقر صيرره غير واجب وكان ذلك عذراً له عن وجوب التعجيل والزوجة لم يكن مطلقاً من مهرها<sup>(\*)</sup> عذراً لها في ترك

(١٧) البقرة ٢٨٠ .

(١٨) الأولي : هو الذي بعد توجه العقل إليه لم يفتقر إلى شيء أصلاً من حدثين أو تجربة أو نحو ذلك ، كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، وهو أخص من الضروري مطلقاً .  
( التعريفات ٣٩ ) .

(١٩) البقرة ٢٢٨ .

(٢٠) يُعترض عليه : بأن التمكين للزوج يكون حقاً واجباً بمقتضى العقد لا بمقتضى المهر ، والقول بأن المهر عوض عن الوطاء غير مسلم ! ولو كان المهر عوضاً عن الوطاء فقط لما وجب منه شيء إذا طلقها قبل الدخول ، والتمتع بالوطاء حاصل من الجهتين ، ولم يُصرح به لا في كتاب ولا في سنة ، بل إن ظاهر القرآن الكريم يرده ، فقد وصف الله تعالى المهر بقوله : { نَحْلَةٌ } أي هبة وعطية لازمة ، فنفي عنه معنى العوض ، وهو تكرمه وفضيلة ، كما نص عليه صاحب المنهاج في أحد قولي الشافعية .

( بدائع الصنائع ٦٠٦/٣ ، حاشية عميرة في شرح المنهاج ٢٧٥/٣ ) .

( ★ ) في نسخة ( هـ ) سقط كلمة : ( من مهرها ) .

التمكين ؛ لأنها متمكنة من ذلك وليس من تعذر عليه تسليم ما يجب عليه كمن لم يتعذر عليه ذلك .

فيقال : لم ينسد على الزوج طرق المكاسب وأسباب المعاش التي يتوصل بها إلى تسليم ما يجب عليه لها ، وهي لم تطلب منه التسليم في الحال إنما طلبت منه السعي في التحصيل ومنعته من شيء لم يُسلم ما يجب عليه فيه ، وبعد اللتيا والتي<sup>(٢١)</sup> فلو كان الامتناع من تمكين الزوج الفقير بعد الدخول غير جائز لكونه غير واجب - وقد أوجب الله أنظاره - لم يكن الامتناع من الغني المتمكن من التسليم غير جائز ، بل لاشك في جوازه<sup>(★★)</sup> إما قبل الدخول وظاهر وإما بعد الدخول ، فليعاد لما قدمنا ذكره من أدلة وجوب الوفاء من كل منهما بحق الآخر<sup>(٢٢)</sup> ، وعدم المرجح لأحد الحقين على الآخر لا شرعاً ولا عقلاً .

وإذا تقرر ما ذكرناه سابقاً من أن تقديم تسليم المهر على الدخول هو المنهج الشرعي والمنهج النبوي ، فقد اختلف في كونه واجباً متحتماً أم لا<sup>(٢٣)</sup> ؟

(٢١) التي : الداهية الكبيرة ، اللتيا : تصغير التي ، وقولهم : بعد اللتيا والتي ، أي : بعد الخطة التي من قطاعه شأنها كيت وكيت ، وإنما حذقوا ليوهم أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبادة من كنهه .

( لسان العرب ٣٩٩٥/٧ ، الكليات ١٦٥ ) .

(★★) في نسخة ( هـ ) : بلا شك في جوازه .

(٢٢) ص ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٢٣) الفتح ١١٩/٩ ، بداية المجتهد ٤٤/٣ .

فاستدل مَنْ أوجبه<sup>(٢٤)</sup> بما قدمنا من حديث الواهبة نفسها<sup>(٢٥)</sup> ، وَمَنْ أوجب تسليم بعضه<sup>(٢٦)</sup> استدل بما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن عباس<sup>(٢٧)</sup> قال : " لما تزوج علي فاطمة رضي الله عنهما قال له رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم : أعطها شيئاً .

(٢٤) وهو مذهب الظاهرية ، ونص ابن حزم على بطلان العقد بذلك !! قال - غفر الله له - : كل نكاح عُقد على صداقٍ فاسد أو على شرط فاسد مثل أن يؤجل إلى أجل مسمى أو غير مسمى أو بعضه إلى أجل كذلك أو على خمر .... أو نحو ذلك فهو نكاح فاسد مفسوخ أبداً ، وإن ولدت له الأولاد ولا يتوارثان . انتهى ( المحلى ٤٩١/٩ ) وهذا القول لا يخفى فساده ، ومخالفته للإجماع ( نيل الأوطار ٦٧٧/٦ ) .

(٢٥) ويقول الله عز وجل : { وءاتوا النساء صدقاتهن نحلة } قال ابن حزم : فمن شرط أن لا يؤتيها صداقها أو بعضه مدة فقد اشترط خلاف ما أمر الله تعالى به في القرآن ( المحلى ٤٩١/٩ ) ويقول له صلى الله عليه وآله وسلم : " مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " والاشتراط بتأخير المهر أو بعضه ليس عليه أمر رسول الله عليه وآله وسلم فهو رد ( المحلى ٤٩١/٩ ) .

(٢٦) وهو المنقول عن الإمام مالك - رحمه الله - قال في حلية الفقهاء : وحكى عن مالك أنه قال : لا يجوز للزوج وطأها حتى يُسلم إليها صداقها ، أو شيئاً منه ( حلية الفقهاء ٤٥٦/٦ ، مواهب الجليل ٥٠٢/٣ ) .

ونصّ الزرقاني في الحاشية على كراهة تأجيل كل المهر ، وعلله بقوله : لتلا يتذرع لنا إلى النكاح بغير صداق بأن يظهر هناك صداقاً ثم تُسقطه المرأة ؛ ولمخالفته أنكحة السلف . وعند الحنفية : أن قبض المهر تقرير لحكم العقد ( المبسوط ٢٧/٥ ) .

(٢٧) أبو داود : ( ٥٩٦/٢ ) (٦) كتاب النكاح (٣٦) باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن يُنقدها شيئاً (٢١٢٥) .

النسائي : ( ٤٤٠/٦ ) (٢٦) كتاب النكاح (٧٦) باب نخلة الخلوة (٣٣٧٥) .

الحاكم : (٤١٢/٧) كتاب الصداق (٦١) باب لا يدخل بها حتى يعطيها صداقها (١٤٤٦١) .

قال : ما عندي شيء . قال : أين درعك الحُطمية<sup>(٢٨)</sup> ؟ " وفي لفظ لأبي داود<sup>(٢٩)</sup> : " أنه أراد أن يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يُعطيها شيئاً ، فقال : يا رسول الله ليس لي شيء . فقال له : أعطها درعك . فأعطاهما درعه ثم دخل بها<sup>(٣٠)</sup> . " واستدل مَنْ لم يجعل ذلك واجباً<sup>(٣١)</sup> بما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قالت<sup>(٣٢)</sup> : " أمرني رسول الله

(٢٨) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء ، منسوبة إلى الحطم ، سُميت بذلك لأنها تحطم السيوف ، وقيل : هي العريضة الثقيلة ، وقيل منسوبة إلى بطن من عبد القيس يُقال له : حطمة بن محارب كانوا يعملون الدروع قال ابن الأثير : وهذا أشبه الأقوال .  
( النهاية في غريب الحديث ٤٠٢/١ ، نيل الأوطار ٦/٦٧٧ ) .

(٢٩) أبو داود : ( ٥٩٧/٢ ) (٦) كتاب النكاح (٣٦) باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن يُنقدها شيئاً (٢١٢٦) .

(٣٠) نيل الأوطار ٦/٦٧٧ ، قال في بداية المجتهد : وسبب اختلافهم : هل يشبه النكاح البيع في التأجيل أو لا يشبهه ؟ فَمَنْ قال يشبهه لم يجوز التأجيل لموت أو فراق ، وَمَنْ قال : لا يشبهه أجاز ذلك ، وَمَنْ منع التأجيل فلكونه عبادة ( بداية المجتهد ٤٤/٣ ) .

(٣١) نيل الأوطار ٦/٦٧٧ .

(٣٢) أبو داود : ( ٥٩٧/٢ ) (٦) كتاب النكاح (٣٦) باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن يُنقدها شيئاً (٢١٢٨) .

ابن ماجه : ( ٦٤١/١ ) (٩) كتاب النكاح (٥٤) باب الرجل يدخل بأهله قبل أن يعطيها شيئاً (١٩٩٢) .

- صلى الله عليه وآله وسلم - أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً " وقد سكت على هذا الحديث أبو داود والمنذري<sup>(٣٣)</sup> .

ويمكن الجمع بين الحديثين بوجوه منها : أنه يجب تقديم التسليم مع الطلب من الولي أو المرأة ولا يجب مع عدم ذلك ، وإن كان هو الثابت على عهد النبوة الشائع الذائع ، فأقل الأحوال أن يكون سنة مؤكدة مع عدم الطلب واجباً محتتماً معه .

فهذا حاصل ما ينبغي أن يقال به في هذه المسألة ، وإن كان المقام يحتمل التطويل والبسط<sup>(٣٤)</sup> .

وأما احتجاج من يحتج على مطل النساء في مهورهن بأنه قد جرى العرف بذلك فليست الأعراف المخالفة للمنهج الشرعي بحجة على أحد بل هي معصية

الاحتجاج  
بالعرف  
على مطل  
مهور  
النساء

(٣٣) قال في مقدمة نيل الأوطار : ومن هذا القبيل - أي الحديث الحسن - ما سكت عنه أبو داود وذلك لما رواه ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال : ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . قال : ورويت أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه . قال الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير : إنه أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهما من الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأمثاله مما روي عنه ، قال النووي : إلا أن يظهر في بعضها أمر يقدح في الصحة والحسن وجب ترك ذلك . قال ابن الصلاح وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً ولم نعلم صحته عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود لأن ما سكت عنه يحتمل عند أبي داود الصحة والحسن . انتهى .

وقد اعتنى المنذري - رحمه الله - في نقد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود وبين ضعف كثير مما سكت عنه ، فيكون ذلك خارجاً عما يجوز العمل به ، وما سكتنا عليه جميعاً فلا شك أنه صالح للاحتجاج ، إلا في مواضع يسيرة قد نبهت على بعضها في هذا الشرح .

( نيل الأوطار ٢٦/١ - ٢٧ ) .

(٣٤) البسطة : السعة ( الصحاح ١١١٦/٣ ) .

للّٰه ولرسوله ، فكيف تجعل المعاصي أدلة شرعية ، فإن من بلغ به القصور إلى جعل معاصي الله سبحانه ومخالفة شرعه وتعدي حدوده أدلة شرعية على عباد الله حقيق بأن يطلب العلم ويستفيد من أهله ، ويدع الاستدلال بما ليس بدليل ، فإن ذلك ليس من شأنه (★) ؛ لأنه لم يتعقل الحجج الشرعية فضلاً عن أن يصلح للاحتجاج بها (٣٥) .

(★) في نسخة ( هـ ) : فإن ذلك من شأنه ، وهذا خطأ ظاهر .

(٣٥) للإمام الشوكاني عناية فائقة وبحوث ممتعة في نقد الأعراف الفاسدة ، وتقديم الأحكام الشرعية على ما يخالفها ، وقد أشغل ذلك حيزاً في حياته - رحمه الله - ، في كتبه ورسائله ، وفي سيرته وقضاءه ( يُنظر : الدواء العاجل للمؤلف ، التقصار لتلميذه الشجني : ٢٤ - ٣٤ ، ٣٨ - ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٧٠ ، ١٣٧ - ١٧٨ ) .



## أربعة مباحث

- ١) بحث في نفقة الزوجات
- ٢) وبحث في الطلاق المشروط
- ٣) وبحث في حديث : ( الصوم لي وأنا أجزئ به )
- ٤) وبحث في اختلاف النقد المتعامل به .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد :

فإنه وصل من سيدي العلامة - صفى الإسلام - أحمد بن يوسف زبارة<sup>(١)</sup>

- كثر الله فوائده ونفع بعلمه - سؤالات:-

الأول منها لفظه : الفرض للزوجة ونحوها ، ما حكمه حتى يُجعل لها قدح

ونحوه ؟ كيف يُجزم في اليوم بربع صاع مثلاً ؟

وإذا قلنا بهذا فهو معارض لقول النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - :

" خذي ما يكفيك وولدك "<sup>(٢)</sup>.

وإذا ألزمتنا بذلك في هذا الزمان ، أها تأخذ ما يكفيها ، فهل تُصدق في أنه

لا يكفيها إلا زائد على ما يُعتاد ؟

(١) منسوباً إلى زبارة ببلاد خولان ، ولد سنة ١١٦٦ ، فقيه زيدي قرأ على مشايخ

صنعاء ، وعاصر الشوكاني ، وتزامل في القراءة والطلب ، قال في البدر الطالع : برع في أكثر

المعارف وأفنى ودرّس ، وصار الآن من شيوخ العصر ، ورافقي في التفسير على شيخنا

البغوي ، وحضر في قراءة الطلبة عليّ في شرحي المنتقى ، وطلب مني إجازته له ، ولما كان

شهر رجب ١٢١٣ صار قاضياً من جملة قضاة الحضرة المنصورية . مات سنة ١٢٥٢ بصنعاء .

(البدر الطالع ١/١٣٠ ، نيل الوطر ٢٤٩) .

(٢) البخاري : (٤٢٧/٣) (٦٩) كتاب النفقات (٩) باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير

علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف (٥٤٣٦) .

وإذا صدّقناها ، فهل يكون التصديق داخلاً في النهي وهو قوله تعالى :  
﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ فقد ورد في كثير من التفاسير بأنه تمكين  
المرأة من مال الرجل ؟

أفيدوا ! فالمسألة كثيرة ورود ، وماذا يكون الاعتماد؟ انتهى (★) .

---

(★) نصّ السؤال في نسخة ( هـ ) : سؤال في الفرض للزوجة ونحوها ، ما حكمه حتى يجعل لها  
قدح ونحوه ، وهو معارض بحديث " خذي ما يكفيك وولدك " ؟ وهل تُمكن من ذلك أم لا ؟

والجواب : أنها قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة الواجبة بمقدار معين ، وعدم التقدير ، فذهب جماعة من أهل العلم - وهم الجمهور - إلا أنه لا تقدير للنفقة إلا بالكفاية<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلفت الرواية عن الهادي ، فروي عنه ما تقدم<sup>(٤)</sup> ، وجزم في ( الفنون ) بالتقدير بمُدَّين<sup>(٥)</sup> لكل يوم ، ولكل شهر درهمان للإدام<sup>(٦)</sup> . وجزم في ( المنتخب )<sup>(٧)</sup> بأنه يجب على الموسر ثلاثة أمداد لكل يوم سوى الإدام ، وعلى المعسر مد ونصف<sup>(٨)</sup> ، قال في ( الغيث )<sup>(٩)</sup> : وليس هذا بتحقيق ؛ لأن الهادي قد قال : أو أقل من ذلك على ما يراه الحاكم<sup>(١٠)</sup> .

(٣) خلافاً لكلام الإمام الشافعي كما سيأتي بيانه في كلام المؤلف ( يُنظر : نيل الأوطار ٦/ ٨٧١ ) .

(٤) المنتخب ٣٧٣ .

(٥) المدُّ : يزن ( ٥٤١،٧ ) غراماً ( البيان للعمري ١١/ ٢٠٤ هامش ٢ ) .

(٦) ص ٤٥١ .

(٧) ص ٣٧٠ .

(٨) البحر ٢٧٢/٣ .

(٩) البيان الشافي ٢/ ٤٢٠ .

(١٠) في الروض النضير ، عن السيد أبي طالب : وما ذكره في المنتخب من أن على الموسر ثلاثة

أمداد سوى الإدام ، وعلى الفقير مد ونصف ، فقد عقبه - يعني الهادي - بما دل أنه ذكره

على طريق الاجتهاد في اعتبار الكفاية ، على قدر اليسار والإعسار ؛ لا أنه حد واجب .

( ٧٥/٤ ، شرح الأزهار ٢/ ٥٣٥ ) .

وقال الشافعي : على المسكين والمتكسب مدٌّ ، وعلى الموسر مُدان ، وعلى المتوسط مدٌّ ونصف<sup>(١١)</sup> .

وقال أبو حنيفة : على الموسر سبعة دراهم إلى ثمانية في الشهر ، والمعسر أربعة دراهم إلى خمسة ، قال بعض أصحابه : هذا التقدير في وقت رخص الطعام ، وأما في غيره فيعتبر بالكفاية. انتهى<sup>(١٢)</sup> .

والحق ما ذهب إليه القائلون بعدم التقدير ؛ لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص ، فإنه لا ريب أن بعض الأزمنة قد تكون أدعى للطعام<sup>(\*)</sup> من بعض ، وكذلك الأمكنة ، فإن بعضها قد يعتاد أهلها أن يأكلوا في اليوم مرتين ، وفي بعضها ثلاثاً ، وفي بعضها أربعاً. وكذلك الأحوال ، فإن حالة الجذب مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة الخصب ، وكذلك الأشخاص ، فإن بعضهم قد يأكل الصاع فما فوقه ، وبعضهم قد يأكل نصف صاع ، وبعضهم دون ذلك ، وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ، ومع العلم بالاختلاف يكون التقدير على طريقة واحدة ظلماً وحيفاً.

(١١) الأم ٣٠٣/١٠-٣٠٤ . وتعليقه : " لأن أكثر ما أوجب الله تعالى في الكفارات مدين وهو في كفارة الأذى ، وأقل ما أوجب الله للواحد في الكفارة مدٌّ ، فقسنا نفقة الزوجات على الكفارة ، لأن الله تعالى شبه الكفارة بنفقة الأهل في الجنس بقوله : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ . ( البيان للعراني ٢٠٤/١١ ) .

(١٢) والمشهور من مذهب الحنفية عدم التقدير ، وقد نُقل نظير الكلام المذكور عن أبي حنيفة عن الإمام محمد صاحبه . ( يُنظر : بدائع الصنائع ١٥٠/٥ ، الهداية شرح البداية ٣٨١/٤ ، شرح فتح القدير ٣٨٠/٤ ) .

(\*) في نسخة ( ك ) بدون كلمة للطعام .

ثم إنه لم يثبت في هذه الشريعة المطهرة التقدير بمقدار معين قط ، بل كان الرسول - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - يحيل على الكفاية ، مقيداً لذلك بالمعروف كما في حديث عائشة ، عند البخاري<sup>(١٣)</sup> ، ومسلم<sup>(١٤)</sup> ، وأبي داود<sup>(١٥)</sup> ، والنسائي<sup>(١٦)</sup> ، وأحمد بن حنبل<sup>(١٧)</sup> وغيرهم<sup>(١٨)</sup> : " أن هنداً قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجلٌ شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف " .

فهذا الحديث الصحيح في الإحالة على الكفاية مع التقييد بالمعروف والمُراد به : الشيء الذي يُعرف ، وهو خلاف الشيء الذي يُنكر ، وليس هذا المعروف الذي أرشد إليه الحديث شيئاً معيناً معلوماً ، ولا المتعارف به بين أهل جهة معينة ، بل هو في كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها ، المتعارف بينهم<sup>(١٩)</sup> ، مثلاً : أهل صنعاء المتعارف بينهم الآن أنهم ينفقون على أنفسهم وأقاربهم الحنطة والذرة والشعير ، ويعتادون الإدام سمناً ولحماً ، فلا يحل أن يُجعل طعام من تجب نفقته ، من طعام غير الثلاثة الأجناس المتقدمة ، كالعدس

(١٣) البخاري (٤٢٧/٣) (٦٩) ك النفقات (٩) باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه مايكفيها وولدها بالمعروف (٥٣٦٤) .

(١٤) مسلم (١٣٣٨/٣) (٣٠) ك الأقضية (٤) باب قضية هند (١٧١٤) .

(١٥) أبو داود (٨٠٢/٣) (٦٧) ك البيوع والإجازات (٨١) باب في الرجل يأخذ نفقة من تحت يده (٣٥٣٢) .

(١٦) النسائي (٦٣٨/٨) (٤٩) كتاب آداب القضاء (٣١) باب قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه (٥٤٣٥) .

(١٧) أحمد (٦٠/٦) (٢٤٢٢٤) .

(١٨) كالشافعي (١٧٢٤) والطبراني ، والدارمي (١٥٩/٢) والدارقطني (٥٢٥) والبيهقي (٤٦٦/٧) ( يُنظر التلخيص ١٢/٤ ، الإرواء ٢٢٧/٧ ) .

(١٩) وبل الغمام مع الشفاء (٣٦٨/٢) .

والفول ، ولا من الشعير والذرة فقط ، ولا بدون إدام ، ولا بإدام غير المعتاد كالزيت والتليينة<sup>(٢٠)</sup> ونحو ذلك ، فإن ذلك جميعه وإن كان يصدق عليه الكفاية ؛ لكنه لا يصدق عليه المعروف والعمل بالمطلق وإهمال قيده لا يحل .

وأما أهل البوادي المتصلة بصنعاء والقرية منها بمقدار بريد ودونه وفوقه ، فالمعروف عندهم هو الكفاية من أي طعام كان ، من غير سمن ولا لحم ، إلا من أندر الأحوال ، بل يكتفون تارة بالتليينة ، وتارة بما يقوم مقامها<sup>(٢١)</sup> .

فالمستوجه شرعاً على من وجبت عليه النفقة ، أن يدفع إلى من كان في مثل صنعاء ما هو المعروف لديهم كما قدمنا ، وإلى من كان في البوادي ما قدمنا مما هو المعروف لديهم ، ويعتبر في كل محل بعرف أهله ، ولا يحل العدول عنه إلا مع التراضي ، وكذلك الحاكم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص ، مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والإعسار ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾<sup>(٢٢)</sup> .

وإذا تقرر لك أن الحق عدم جواز تقدير الطعام بمقدار معين ، فكذلك لا يجوز تقدير الإدام بمقدار معين ، بل المعتبر الكفاية بالمعروف ، وقد حكى صاحب ( البحر )<sup>(٢٣)</sup> : أنه قد قدر في اليوم أوقيتان دهنًا من الموسر<sup>(\*)</sup> ، ومن

(٢٠) حساءٌ يُعمل من دقيقٍ أو نخالةٍ ، وربما جُعِل فيها عسلٌ (النهاية ٤/٢٢٩) .

(٢١) شرح ابن بهران لوحه ٤٥٨ .

(٢٢) البقرة ٢٣٦ .

(٢٣) ٢٧٢/٣ .

(\*) في نسخة ( ك ) سقط ( من الموسر ) .

المعسر أوقيه ومن المتوسط أوقية ونصف ، وفي شرح الإرشاد : أنه يعتبر في الإدام تقدير القاضي باجتهاده عند التنازع ، فيقدر في المد من الإدام ما يكفيه ، ويقدر على الموسر ضعف ذلك ، وعلى المتوسط بينهما ، ويعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيرهم<sup>(٢٤)</sup> ، قال الرافعي<sup>(٢٥)</sup> : وقد تغلب الفاكهة في أوقاتها فتجب ، ثم قال : وإنما يجب ما ذكر لزوجه أن لم تواكله حال كونها رشيدة فإن واكلته وهي رشيدة ، سقطت نفقتها ، وذكر كلاماً طويلاً .

وأقول : المرجع ما هو معروف عند أهل البلد في الإدام جنساً نوعاً وقدرًا ، وكذلك في الفاكهة ، لا يحل الإخلال بشيء مما يتعارفون به إن قدر من تجب عليه النفقة على ذلك ، وكذلك ما يعتاد من التوسعة في الأعياد ونحوها<sup>(٢٦)</sup> ويدخل في ذلك مثل القهوة والسليط<sup>(٢٧)</sup> .

وبالجملة : فقد أرشد الشارع إلى ما هو معروف من الكفاية ، وليس بعد هذا الكلام الجامع المفيد شيء من البيان.

وأما ما أجاب به عن الحديث بعض من لم يتمرن بعلم الأدلة ، ويتدرب بمسالك الاجتهاد ، من أنه لم يكن منه - صلى الله عليه وآله وسلم - على طريقة الحكم ، بل على طريقة الافتاء ، فهذه غفلة كبيرة وبُعدٌ عن الحقيقة ؛ لأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يفتي إلا بما هو حق وشرع<sup>(٢٨)</sup> ، وقد تقرر أن السنة أقواله وأفعاله وتقريراته ، لا مجرد أحكامه فقط

(٢٤) شرح ابن بهران لوحة ٤٥٨

(٢٥) فتح العزيز ٨/١٠ .

(٢٦) وبل الغمام مع الشفاء (٣٦٨/٢) .

(٢٧) الدهن أو الزيت .

(٢٨) نيل الأوطار ٨٧١/٦ .



تكون بعد الخصومة وحضور المتخاصمين ، ولو كانت السنة إلا الأحكام  
الكائنة على تلك الصفة ، لم يبق منها حجة على العباد ، إلا أقل من عشر  
معشارها ؛ لأن صدور الحكم منه - صلى الله عليه وآله وسلم - على تلك  
الصفة إنما وقع في قضايا محصورة ، كقضية الحضرمي ، والزبير<sup>(٢٨)</sup> ، وعبد  
بن زمعة<sup>(٢٩)</sup> ، والمتلاعين<sup>(٣٠)</sup> .

فإن قلت : ما وجه ما يفعله كثير من القضايا في هذه الأزمنة من تقدير  
النفقة بقدر من الطعام متنوعاً ؟

قلت : هو من تقدير الكفاية بالمعروف ؛ لأن القدر يكفي غالب  
الأشخاص شهراً ، لاسيما في مثل صنعاء ، فيكون للشخص في كل يوم نصف  
صاع ، يأتي المجموع في ثلاثين يوماً خمسة عشر صاع ، وهي قدر ينقص  
صاع ، فهذا فيه ملاحظه للمعروف باعتبار الغالب ، ولكن إذا انكشف أنه لا  
يكفي ، بأن يكون الشخص أكلواً ، فلا يحل العمل بذلك الغالب ؛ لأن فيه

(٢٨) البخاري : ( ١٦٤/٢ ) ( ٤٢ ) كتاب الأشربة والمساقاة ( ٦ ) باب سكر الأنهار  
( ٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ ) .

مسلم : ( ١٨٢٩/٤ ) ( ٤٣ ) كتاب الفضائل ( ٣٦ ) باب وجوب اتباعه - صلى الله عليه وآله  
وسلم - ( ٢٣٥٧ ) .

(٢٩) البخاري : ( ١١٨/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ١٠٠ ) باب شراء المملوك من الحربي وهيئته  
وعتقه ( ٢٢١٨ ) .

مسلم : ( ١٠٨٠/٢ ) ( ١٧ ) كتاب الرضاع ( ١٠ ) باب الولد للفراش وتوفي الشبهات  
( ١٤٥٧ ) .

(٣٠) البخاري : ( ٤١٣/٣ ) ( ٦٨ ) كتاب الظلام ( ٢٩ ) باب اللعان ومن طلق بعد اللعان  
( ٥٣٠٨ ) .

مسلم : ( ١١٢٩/٢ ) ( ١٩ ) كتاب اللعان رقم الحديث ( ١٤٩٢ ) .

أهمال لما أرشد إليه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - من الكفاية ، وهذا ليس فيه كفاية .

فالحاصل : أنه لا بد من ملاحظة أمرين أحدهما الكفاية ، والثاني كونها بالمعروف ، فإذا عُلِمَ مقدار الكفاية كان المرجع في صفاتها إلى المعروف ، وهو الغالب في البلد ، وإذا لم يُعَلَمَ حال الشخص في مقدار مايكفيه ، أو وقع الاختلاف بينه وبين من تجب عليه أنفاقه ، كان القول قول من يدعي ماهو المتعارف به .

مثلاً إذا قال من له النفقة : لايكفيه إلاّ قدحان ، وقال من عليه النفقة : بل يكفيه قدح ، كان القول قول من عليه النفقة ؛ لكونه مدعياً لما هو الغالب في العادة ، وإذا تبين حال من له النفقة ، وجب الرجوع إلى ذلك ؛ لما عرفناك لما أنه لا يحل الوقوف على مقدار معين ، على طريقة القطع والبت .

ثم الظاهر من قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " خذي ما يكفيكِ بالمعروف " أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب ، بل يعم جميع ما يُحتاج إليه ، ويدخل تحته الفضلات التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة بحيث يحصل الضرر بمفارقتها أو الضرر أو التكدر ، ويختلف ذلك بالأشخاص ولأزمنة والأمكنة والأحوال ، ويدخل فيه الأدوية ونحوها ، وإليه يشير قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٣١)</sup> فإن هذا نصّ في نوع من أنواع النفقات ، على أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه أنفاقه ، والرزق يشمل ما ذكرناه ، وقال في ( الانتصار )<sup>(٣٢)</sup>

(٣١) البقرة ٢٣٣ .

(٣٢) شرح الأزهاري ٥٣٤/٢ ، شرح ابن بدران لوحة ٤٥٨ بحروفه من قوله : وقال في الانتصار .

(ومهذب الشافعي) <sup>(٣٣)</sup> : لا تجب أجرة الحمام و ثمن الأدوية وأجرة الطبيب ؛ لأن ذلك يراد لحفظ البدن كما لا تجب على المستأجر أجرة إصلاح ما تهدم من الدار ، وقال في ( الغيث ) <sup>(٣٤)</sup> : الحجة أن الدواء لحفظ الروح ، فأشبه النفقة . انتهى .

قلتُ : وهو الحق لدخوله تحت عموم قوله : " ما يكفيك " . وتحت قوله : ﴿ رَزَقَهُنَّ ﴾ فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ ( ما ) ، والثانية عامة ؛ لأنها مصدر مضاف ، وهو من صيغة العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من الإلحاق .

وعمموم ما ذكرناه يتقرر لك : أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة ، هو ما يكفيه بالمعروف ، وليس المراد تعويض أمر ذلك إلى من له النفقة ، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يَرِدَ ما أورده السائل - دامت إفادته - من خشية السرف في بعض الأحوال ، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تبين مقدار ما يكفي بأخبار المخبرين ، أو تجريب المجربين - كما سبق - وهو قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " بالمعروف " أي : لا بغير المعروف وهو السرف والتغدير .

نعم . إذا كان الرجل لا يُسَلِّم ما يجب عليه من النفقة جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيه ، إذا كان من أهل السرف و التبذير ، فإنه لا يجوز لنا تمكينه من مال من مال من عليه النفقة ؛ لأن الله تعالى يقول :

(٣٣) المهذب مع شرحه المجموع ١٤٩/٢٠ .

(٣٤) شرح الأزهار ٥٣٤/٢ .

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾<sup>(٣٥)</sup> ، بل ورد ما يدل على عدم جواز دفع أموال من لا رشد لهم إليهم ، كما في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(٣٦)</sup> فجعل الرشد شرطاً لدفع أموالهم إليهم ، فكيف يجوز دفع أموال غيرهم إليهم مع عدم الرشد ؟ ولكن يجب علينا إذا كان من عليه النفقة متمرداً ، ومن له النفقة ليس بذئ رشداً ، أن يجعل الأخذ إلى وليّ من لا رشد له ، أو إلى رجل عدل .

وأما ما ورد في بعض التفاسير من أن المراد بالسفهاء في قوله تعالى :

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾<sup>(٣٧)</sup> تمكين المرأة من مال الرجل - كما

ذكره السائل عافاه الله - فذلك إنما هو باعتبار أن غالب نوع النساء خال عن الرشد ، وإلا فلا شك أن عدم الرشد يوجد في غيرهن ، كالصبيان والمجانين ومن يلتحق بهم من البله والمعتوهين ، وكثير ممن ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين<sup>(٣٨)</sup> .

ولاشك أيضاً أن في النساء من لها من الرشد والكمال ما لا يوجد إلا في أفراد الرجال ، ومنهنّ هند بنت عتبة بن ربيعة ، المذكورة في الحديث ، فإنها كانت من سرورات<sup>(٣٩)</sup> نساء قريش ، المشهورات بحسن العقل وكمال

(٣٥) النساء ٥ .

(٣٦) النساء ٦ .

(٣٧) النساء ٥ .

(٣٨) يُشِيرُ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ الزخرف

. ١٨

(٣٩) السرو : المروءة والشرف ( اللسان ٤/٢٠٠١ ) .

الفطنة ، كما يعرف ذلك من عرف أخبارها ، ومحاورتها لرسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - عند مبايعته لها<sup>(٤٠)</sup> .

فالحاصل : أنه لا ملازمة بين القول بوجوب الكفاية في النفقة ، وبين حصول السرف ، بل الأمر كما قدمنا - والله أعلم - .

---

(٤٠) الاستيعاب ٤/٤٧٥ ، الإصاية ٨/٤٣٦ .

**السؤال الثاني :** قال - كثر الله فوائده - ما لفظه : المسألة الثانية ، رجل قال لامرأته : ان لم تطلع الشمس فأنت طالق<sup>(\*)</sup> . وقال بعد ذلك : إن طلعت الشمس فأنت طالق . هل يحل وطؤها بالليل قبل طلوع الشمس ؟ أم قد وقع الطلاق فلا تحل مد أنها ليلاً ؟ أفيدوا . انتهى .

والجواب - بمعونة الوهاب - أننا نقول : قد تقرر في كتاب الفقه أن شروط الطلاق ترتب على الشرط نفيًا وإثباتًا<sup>(٤١)</sup> ولو مستحيلًا ، فقد بل ثبت الترتيب في الكتاب والسنة واللغة العربية ، وهو معلوم لا يُجهل بل ثبت الشرط المستحيل في الكتاب العزيز قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾ الآية<sup>(٤٢)</sup> . وقد خالف في أصل لزوم الطلاق المشروط<sup>(٤٣)</sup> الإمامية<sup>(٤٤)</sup> والناصر<sup>(٤٥)</sup> وبعض الظاهرية<sup>(٤٦)</sup> ، فقالوا : لا يقع المعلق بالشرط ؛ لأن لفظ الطلاق قد عُدَّ عند وقوع الشرط ، وهذه حجة داحضة ، وشبهة فاسدة ، وقد شدَّ من عضدها

(★) في نسخة ( هـ ) لفظ السؤال : سؤال إذا قال الرجل لامرأته : ان لم تطلع الشمس فأنت طالق . وقال بعد ذلك : إن طلعت الشمس فأنت طالق . هل يحل وطؤها بالليل قبل طلوع الشمس ؟ أم قد وقع الطلاق فلا تحل مد أنها ليلاً ؟ أفيدوا .

(٤١) ضوء النهار ٩٦١/٢ .

(٤٢) الأنعام ٣٥ .

(٤٣) المعلق على الشرط ، وهو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى .

(٤٤) المختصر النافع من فقه الإمامية ٤٤٧/٨ .

(٤٥) وله قول آخر بالوقوع (البيان الشافي ٢٣٢/٢) .

(٤٦) المحلى ٢١٣/١٠ .

العلامة الجلال في ضوء النهار<sup>(٤٧)</sup> بكلام ساقط ، قد أوضحتُ بطلانه في غير هذا الموضع ، فلا نطول بذكره .

وإذا تقرر أن الحق وقوع الطلاق المعلق بالشرط فنقول : هذا السؤال قد أشتمل على صورتين : الصورة الأولى النفي ، وهي إن لم تطلع الشمس فأنت طالق ، والصورة الثانية صورة الإثبات ، وهي : إن طلعت الشمس فأنت طالق ، فأما الصورة الثانية فلا ريب أن الطلاق لا يقع إلا عند طلوع الشمس<sup>(\*)</sup> ، وأما الصورة الأولى فإن قلنا ان الصيغة للفور ، وقع الطلاق في الحال ، وإن قلنا أنها للتراخي ، لم تطلّق ، وقد صرح أئمة الفروع بأن هذه الصيغة للتراخي كما يشعر بذلك ما في الأزهار<sup>(٤٨)</sup> من قول مؤلفة - رحمه الله - و( لا ) للفور إلا ( إن ) في التملك<sup>(٤٩)</sup> ، وغير ( إن ) و( إذا ) مع ( لم )<sup>(٥٠)</sup> ، والصيغة المذكورة هاهنا هي ( إن ) مع ( لم ) فهي للتراخي ، ولكن

صورة  
النفي في  
الطلاق  
المشروط

(٤٧) ٩١٧/٣ وما بعدها .

(\*) في نسخة ( هـ ) : إلا عند طلوع الشمس في الحال .

(٤٨) ص ٢١٤ .

(٤٩) هي : ( إن ) إذا دخلت في التملك يقتضي الفور، وصورتهما أن تقول : طلقي نفسك إن شئت ، فإنها إذا لم تطلق نفسها في المجلس لم يكن لها أن تطلق نفسها به بعد .

(شرح الأزهار ٣٩٦/٢) .

(٥٠) يعني : إن غير ( إن ) و ( إذا ) إذا دخلت عليها ( لم ) اقتضت الفور ، فإذا قال : متى لم تدخل الدار فأنت طالق ، طُلِّقَتْ إن لم تدخل الدار على الفور (الأزهار ٢١٤ الحاشية ٣) .

قد صرح صاحب ( الأثمار )<sup>(٥١)</sup> بما يفيد أن مثل هذه الصيغة في المستحيلات للفور ، ولفظ مختصر ( الأثمار )<sup>(٥٢)</sup> هكذا : ولا للفور غالباً ، إلا نحو ( متى ) مع ( لم ) و( كلما ) مع ( لم ) و( إن ) في التملك ، قال شارحه العلامة ابن بهران<sup>(٥٣)</sup> : وقوله غالباً أي : في أغلب الأحوال ، وقد يكون للفور نادراً ، وذلك في الشرط المستحيل المنفي ، نحو : أن لم تطلع السماء فأنت طالق ، فإنها تطلق في الحال ، وكذلك ( إذا لم ) و( متى لم ) و( كلما لم ) وذلك من الزوائد - أعني ذكر التسوية بين كلمات الشرط - في اقتضائها الفور إذا عُلقت بالشرط المستحيل نفياً . انتهى<sup>(٥٤)</sup> .

إذا عرفت هذا ، علمت أن قوله : إن لم تطلع الشمس هو من التعليق بالمستحيل عادة ، إذا قال ذلك في وقت من أوقات الليل ؛ لأن الشمس لا تطلع في ذلك الوقت ، فهو باعتبار وقت الليل ، مثل قوله : إن لم تطلع السماء فأنت طالق ، ولا اعتبار في كون أحدهما مستحيلاً دائماً ، والآخر مستحيلاً في وقت دون وقت ؛ لأن وقت التعليق المقصود بالكلام ، الطلوع فيه مستحيل وذلك هو المقصود ، هذا ما يقضيه الظاهر من كلام أهل الفروع ، وهو يستلزم أنه لا

(٥١) المتوكل على الله ، يحيى شرف الدين بن شمس الدين ، إمام زيدي ، ولد في كوكبان شبام ، ثم ارتحل إلى صنعاء فقرأ على علمائها ، ودعى إلى نفسه سنة ٩١٢ وحكم صنعاء وصعدة ، وتوفي بالظفير سنة ٩٥٦ ، من مؤلفاته : الأثمار ، شرح خطبة الأثمار ، الأحكام في أصول المذهب ، الجوابات والرسائل ، الوصية (مصادر الفكر ٦٠٣ ، أعلام المؤلفين الزيدية ١١٣٤) .

(٥٢) الأثمار في فقه الأئمة الأطهار ، لمؤلفه الإمام المتوكل شرف الدين يحيى بن شمس الدين المتوفي سنة ٩٥٦ ، مختصر من كتاب الأزهار للإمام المهدي ، وهو من أشهر كتب الزيدية ، وله شروح كثيرة (مؤلفات الزيدية ٣٥/١ ، أعلام المؤلفين الزيدية ١١٣٤) .

(٥٣) سبق التعريف به ص ٣٢٩ .

(٥٤) شرح الأثمار لابن بهران لوحة ٤٠١ .



يجوز له وطؤها في الليل ، وعندى أن الاعتبار بنية المعلق للطلاق ، فإن أراد بقوله : إن لم تطلع الشمس . عدم طلوعها في الحال وكان في الليل ، طلقت في الحال ، وإن أراد : إن لم تطلع الشمس في وقتها المعتاد ، لم تطلق لأنها طالعة فيه دائماً ، ما دامت الدنيا حتى تقوم القيامة ، ولا يصح الجزم بأن هذه الصورة من صور المستحيل حتى تدخل تحت صورة غالباً المذكورة في ( الأثمار ) ؛ لأننا نقول : أنها لا تدخل تحت صورة غالباً ، إلا إذا كانت مستحيلة ، وهي لا تكون مستحيلة إلا إذا أراد : أن تطلع في جزء من أجزاء الليل ، والإرادة تنافي الدخول تحت صورة غالباً ؛ لأنها فيما كان مطلقاً من الصيغ ، لا فيما كان معلقاً بجزء معين فإنه لا ثمرة له في اقتضائه الفور والتراخي إذ التعيين بالإرادة والقصد موجب للعمل به ، فإذا قال القائل لامرأته : إن لم تطلع الشمس فأنت طالق ، وكان عند هذا القول في الليل ، لم يصح أن يُحكم عليه بأن هذه تقتضي الفور حتى تطلق في الحال ، إلا بعد معرفة أن ذلك مستحيل ، ولا نعرف أنه مستحيل ألا إذا أراد عدم الطلوع في الليل ، لا إذا لم يعلم ذلك إذ من الجائز أن يكون أراد عدم طلوعها في الوقت المعتاد وليس ذلك بمستحيل ، فقد توقف كونها للفور على كونها مستحيلة ، وكونها مستحيلة على إرادة جزء معين ينافي كونها للفور ، وهذا فيه دقة ؛ ولهذا أوضحته بالتكرار .

وإذا تقرر هذا ، فالمتوجه الرجوع إلى الإرادة - كما أسلفنا - فإن أراد إن لم تطلع الشمس في الليل طلقت زوجته ، وإن أراد أن لم تطلع في الوقت المعتاد لطلوعها لم تطلق ؛ لأنها ستطلع لكنها تطلق بالشرط الآخر ، وهو قوله : أن طلعة الشمس فأنت طالق .

فالخاص : أن الصورة الأولى من صورتى الشرط المذكورتين في السؤال لا تقتضي عدم جواز الوطء في الليل إلا إذا أراد إيقاع الطلاق ، إن لم يقع الطلوع

في الليل ، لا إذا لم يرد ذلك ، فلا يقع لأنها طالعة في وقتها دائماً ، والصورة الثانية تقتضي وقوع الطلاق عند طلوع الشمس في وقت طلوعها ، ولا يقع قبل ذلك ، فيحل الوطء في الليل ؛ لبقاء النكاح وعدم حصول شرط الطلاق ، وليس هذا من التعليق بممكن ومستحيل ، حتى يكون الحكم للممكن على ذلك التفصيل المذكور في كتب الفقه<sup>(٥٤)</sup> ، بل هذا باب آخر . انتهى .

(٥٤) اختلف العلماء في أصل المسألة على ثلاثة أقوال :

الأول : اتفق الجمهور على صحة تعليق الطلاق على شرط ، وصحة وقوع الطلاق متى وجد المعلق عليه ، سواء كان فعلاً لأحد الزوجين أم غيرهما ، وسواء كان التعليق قسماً أو شرطياً ( شرح فتح القدير ٧٦/٤ ، الدر المختار ٣٤١/٣ ، الشرح الكبير والدسوقي عليه ٣٨٩/٢ - ٣٩٦ ، مغني المحتاج ٤١١/٣ ، نهاية المحتاج ٤٣٩/٦ ، المغني ٣٧٩/٧ ، شرح منتهى الإرادات ١٥٢/٣ ) .

وعند الشافعية إن حصل منه فعل المعلق ناسياً أو مكرهاً فيه قولان أظهرهما : أنها لم تطلق (مغني المحتاج ٤٢٦/٣ ، المغني ٣٧٩/٧) .

ونص المالكية : على أنه إن علقه بأمر في زمن ماضٍ ممتنع عقلاً أو عادة أو شرعاً حث للحال ، وإن علقه بأمر ماضٍ واجب فعله عقلاً أو شرعاً أو عادة فلا حث عليه . وإن كان المعلق عليه مستحيلاً أو مستبعداً عقلاً أو عادةً أو شرعاً حرّمته لم يحث (الشرح الكبير والدسوقي عليه ٣٨٩/٢ - ٣٩٦) .

الثاني : أن الطلاق المعلق لا يقع ، سواء وجد المعلق عليه أم لا ، وسواء كان على وجه اليمين أم لا ، وهو قول الظاهرية والرافضة الإمامية كما ذكر الشيخ ( المختصر من فقه الإمامية ٢٢٢ ، المحلى ٢٥٨/١٠ ) .

الثالث : لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم بالتفصيل ، وهو وقوع الطلاق المعلق عند وقوع المعلق عليه إن كان التعليق شرطياً أو على غير وجه اليمين ، وإن قصد به اليمين فلا يقع لطلاق ، ويكفيه كفارة يمين عند ابن تيمية ، ولا كفارة عليه عند ابن القيم (مجموع الفتاوى ٥٩/٣٣ - ٦٦ ، أعلام الموقعين ٦٦/٣) .

سؤال في  
حديث  
" الصوم  
لي "

**السؤال الثالث :** قال - حفظه الله - المسألة الثالثة قوله : " الصوم لي وأنا أجزي به " الحديث . كيف أنه اختص من سائر العبادات بالله ؟ إن قلنا كونه عبادة خفية ، فالإيمان أحفى وإن قلنا إن فيه تصفيه للقلب والعقل فذكر الله تعالى في التصفية أبلغ ، وكذلك تلاوة القرآن ، وإن قلنا : عبادة لم يُعبد بها غير الله ، فأهل الملل الأخرى يصومون لاستخدام الأفلاك وللارتياض ونحو ذلك مما لم يقصد به الباري ، أفيدوا . انتهى .

بدء  
الجواب

والجواب أنه قد اختلف في تفسير معنى هذا اللفظ الوارد في الحديث اختلافاً طويلاً حتى بلغت الأقوال إلى خمسة وخمسين قولاً أقواها ستة<sup>(٥٥)</sup> :

تفسير  
معنى  
" الصوم  
لي "

أحدها : أن الحسنه بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف ، إلا الصوم فإنه أكثر ، ويؤيد هذا سياق الحديث<sup>(٥٦)</sup> فإن لفظه في الأمهات هكذا : عن أبي هريرة قال : قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - : " كل عمل ابن آدم تُضاعف الحسنه بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف قال الله تعالى إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به يدع شهوته وطعامه من أجلي "<sup>(٥٧)</sup> .

الثاني : أنه يوم القيامة يأخذ خصماؤه جميع أعماله إلا الصوم فلا سبيل لهم عليه قال بهذا ابن عيينة ، وهو محتاج إلى دليل<sup>(٥٨)</sup> .

الثالث : أن الصوم لم يعبد به غير الله ، وما عداه من العبادات قد تقرب به إلى غيره ، ونعترض عليه ما ذكره السائل - عافاه الله - ويُجاب عنه : بأن

(٥٥) فتح الباري ١٣٦/٧ - ١٣٨ .

(٥٦) فتح الباري ١٣٥/٧ .

(٥٧) البخاري : (٢٩/٢) (٣٠) ك الصوم (٢) باب فضل الصوم (١٨٩٤) .

مسلم : (٨٠٦/٢) (١٣) ك الصيام (٣٠) باب فضل الصيام (١١٥١) .

(٥٨) فتح الباري ١٣٥/٧ .

ذلك ليس على طريقة العبادة ، بل هو لقصد تخفيف الأحلاط وتقليلها ، كما يفعله أهل الرياضيات<sup>(٥٩)</sup> ويزعمون أن له أثراً في إدراك الحقائق ، ولم يكن في قصدهم التقرب بذلك إلى الكواكب ونحوها<sup>(٦٠)</sup> .

الرابع : أن الصوم صَبْرٌ ، فيدخل تحت قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾<sup>(٦١)</sup> ويجب عن هذا : بأنه على تسليم ذلك ، يشاركه كل ما يصدق عليه أنه صَبْرٌ .

الخامس : أن هذه العبادة لا يمكن اطلاع الغير عليها ، إنما هي عبادة يؤتمن عليها العبد ، بخلاف غيرها .

السادس : أن هذه العبادة لا تحصل بها المباهاة ؛ لكونها غير ظاهرة الأثر ، وأعرض على هذين بما ذكره السائل - كثر الله فوائده - من أن الإيمان بالله أخفى من الصوم ، ويجب عنه : أن الإيمان فعل من أفعال القلوب ، لا من أفعال الجوارح ، والمقصود هاهنا أعمال الجوارح<sup>(٦٢)</sup> ، كما يدل علي قوله في أول الحديث<sup>(٦٣)</sup> : " كل عمل ابن آدم " ولكن هذا الاعتراض إنما تم بعد تسليم أنه لا يصدق على أفعال القلوب أنها أعمال ، وفيه نزاع ، وعندي جواب لم أجد من تعرض له وهو : أن قوله تعالى : { الصوم لي } لا يدل على أن ما

(٥٩) عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات (فتح الباري ١٣٦/٧ - ١٣٧) .

(٦٠) فتح الباري ١٣٦/٧ - ١٣٧ .

(٦١) الزمر ١٠ .

(٦٢) فتح الباري ١٣٥/٧ .

(٦٣) الحديث السابق ص ٦١٨ .

عداه من العبادات ليس له ، إلا بمفهوم اللقب ، ومفهوم اللقب<sup>(٦٤)</sup> غير معمول به كما تقرر عند أئمة الأصول<sup>(٦٥)</sup> ، ولم يخالف في ذلك إلا الدقاق<sup>(٦٦)</sup> ، والسؤال إنما يرد على فرض أنه يدل على أن سائر العبادات ليست له ، وليس الأمر كذلك فوزانه وزان قول من قال وله من أنواع المال أنواع كثيرة ، مِنْ غنم وبقر وخيل وبغال ، وغير ذلك : الغنم لي والبقر لي أبيعها كيف شئت إن ذلك لا يدل على أن ماعدا الغنم أو البقر لغيره ، إلا بمفهوم لقبه الساقط ، وحينئذ لا يحتاج إلى طلب النكته في تخصيص الصوم بكونه لله ، بل المراد أنه لما كان الصوم له تعالى كان له أن يجزي فاعله بأيّ جزاء شاء ، وليس أمر ذلك إلينا كسائر الأمور المتعلقة بالعباد ، هذا التوجيه غير من منطبق على قوله في الحديث : " كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي ... " الحديث كما لا يخفى على من له أدنى فهم<sup>(\*)</sup>.

(٦٤) وهو تعليق الحكم بالاسم العلم ، نحو : قام زيداً أو اسم النوع نحو : في الغنم زكاة ( إرشاد الفحول ٦١٠/٢ ) .

(٦٥) قال في إرشاد الفحول : ولم يعمل به إلا أبو بكر الدقاق ، كذا قيل . ثم نقل القول به عن غيره من الشافعية . ثم قال : والحاصل : أن القائل به كلاً أو بعضاً لم يأت بحجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية ( إرشاد الفحول ٦١٠/٢ - ٦١١ ) ، ونقله ابن النجار الحنبلي عن أحمد ومالك وداود ( شرح الكوكب المنير ٥٠٨/٣ ، ينظر : تيسير التحرير ١٠١/١ ، المحلّي على جمع الجوامع ٢٥٢/١ ، شرح العضد ١٨٢/٢ ، الإحكام للآمدي ٩٥/٣ ) .

(٦٦) أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر البغدادي ، الشافعي ، المعروف بالدقاق ، ويلقب بالخيّاط ، قال الشيرازي : كان فقيهاً أصولياً ، وقال الخطيب : كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة . وولي القضاء بكرخ وبغداد ، توفي سنة ٣٩٢ ، من مؤلفاته : شرح المختصر وفوائد الفوائد ( النجوم ٢٠٦/٤ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٥٢٢/١ ) .

(★) في نسخة ( هـ ) سقط من قوله : وهذا التوجيه . إلى قوله : أدنى فهم .

**السؤال الرابع :** قال - حفظه الله - ما لفظه : المسألة الرابعة ازدياد النقود فالسوم هذا وقع البيع بالقرش حجراً ، وصرفه من كذا ، واليوم الثاني كذا ، فما حكم البيع مع إضمار البائع والمشتري أنه إذا سلم له صرف يوم التسليم يزيد وإلا نقص فهو راض بذلك . هل يكون جائزاً ويكون البيع فاسداً ؟ وما زاد على يوم البيع في الثمن . هل يلزم الحاكم بالزيادة أم لا ؟ أو يعتبر بيوم العقد أو بيوم السليم ؟ وهل يكون ذريعة للفسخ أم لا ؟ فافضلوا بالإفادة . انتهى .

**أقول :** هذه المسألة قد عمت بها البلوى ، والمخلص منها أن ينظر الحاكم في الثمن الذي وقع به البيع هل هو قروش فرانسه<sup>(٦٧)</sup> ؟ أو قروش من غير تقيد بكونها فرانسه ؟ أو قروش من هذه الضربة ؟

فإن كان قروشاً فرانسه كان الواجب تسليمها فرانسه حسب البيع ، ولا يجوز إجبار البائع على قبض ما يقابلها من هذه الضربة عُرفاً ؛ لأنه ربما تعلق بالفرانسه غرض له لا يوجد في غيرها اللهم إلا أن يرضا بأن يأخذ عوضها من هذه الضربة ، فالواجب له العوض في الوقت الذي يأخذ العوض فيه ، وإن كان زائداً على ما يقابل بالفرانسه في وقت البيع ؛ لأنه إنما باع بالفرانسه ، وقبض بعد ذلك ما يقابلها ، والاعتبار بوقت القبض ؛ لأنه قد ثبت له في ذمة المشتري قروش فرانسه إلى وقت قبض العوض ، فإذا زاد العوض في

(٦٧) عملة أوروبية تسمى : (ريال ثالر النمساوي) وقد اشتهر التعامل به في الجزيرة العربية باسم (الريال الفرنسي) كما يقول الشوكاني ، وظلت هذه العملة أشهر العملات قبل الحرب العالمية الأولى الثانية في الجزيرة العربية ، لثبات وزنها وسكنتها ، وهي من معدن الفضة ، ووزنها بمئات تمام الأوقية الواحدة ، وقد سُكَّت عام ١٧٨٠م ، وظل التعامل بها الحرب العالمية الثانية (متحف العملات ٢٥٢ ، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية ، أبو عليّة ٣٧٥) .

وقت القبض على وقت البيع لم يَجْزُ إجباره على قبض العوض في وقت البيع ؛ لأن الثابت المعّوض لا العوض ، فهو بمترلة مَن باع داراً - مثلاً - بدار أخرى ، فكما أنه يستحق صاحب الدار الأخرى قيمتها وقت التراضي على قبض قيمتها ، كذلك يستحق البائع بالقروش الفرائضة قيمتها وقت التراضي على قبض قيمتها .

فلو قال قائل : إن صاحب الدار الأخرى يُجبر على قبض قيمتها وقت البيع مع تيقن زيادة القيمة إلى وقت القبض ، كان ذلك ظلماً بحتاً ، كذلك مسألة السؤال هذا ، إذا كان البيع بالقروش مقيداً بكونها فرائضة .

وأما إذا كان البيع بقروش من غير تقييد فهذا يُرجع فيه إلى الأعراف ، فإن كان هذا المطلق يتصرف في العرف إلى القروش الفرائضة كأثمان الدور والعقار وكثير من المنقولات التي تجري العادة بأن أثمانها قروش فرائضة ، كان العرف مقيداً لذلك المطلق ؛ لما تقرر في الأصول من أن الأعراف صالحة لتقييد ما أُطلق في المعاملات<sup>(٦٨)</sup> .

وإن كان العرف جارياً بأن تلك العين التي وقع البيع لها إذا أُطلقت القروش انصرفت إلى القروش من هذه الضربة كما في كثير من المحقرات وجب الرجوع إلى ذلك ، ولا تلزم للبائع إلا قروش من هذه الضربة ، فإن كانت القروش العددية من هذه الضربة مساوية لما تُصرف به القروش الفرائضة منها - مثلاً - إذا جرى العرف بأن القرش العددي ثمانين بقشة<sup>(٦٩)</sup> وكان صرف

أثر العرف  
في المسألة

(٦٨) إرشاد الفحول ٥٤٠/٢ .

(٦٩) وحدة العملة في اليمن ، وهي تكون جزءاً من أربعين من الريال ، والكلمة من الفارسية ، وتعني في الأصل : الصُرّة أو الحزمة التي تلف بها الثياب أو الدراهم ( الأمثال اليمنية للأكوع ٢٩١ ) .

القرش الفرانصي ثمانين بقشة ، كان البائع مستحقاً لما أشتمل عليه العقد من القروش فيقبض كل قرش ثمانين بقشة ، وليس له أن يطلب فرانصه إلا إذا وقع التراضي .

وإن كانت القروش من هذه الضربة عرفاً تُطلق على ثمانين بقشة - مثلاً - ولكن صرف القرش الفرانصي منها زيادة على ثمانين بقشة كما يتفق ذلك في كثير من الأوقات ، كان الواجب الرجوع إلى ما جرى به العرف وهو الثمانون البقشة ، لا إلى ما يقابل القروش الفرانصة وهو الزائد على ذلك ، فإن اختلف العرف في مثل المحقرات ، فتارة يكون أثمانها قروشاً فرانصه ، وتارة تكون قروشاً عدديه من هذه الضربة ، فلا يخلوا أن يكن ثمّ غالب أو لا ، إن كان ثمّ غالب كان القول قول من وافقه ، وإن لم يكن ثمّ غالب كان القول قول البائع قبل التسليم ؛ لأن المشتري يريد إلزامه بزيادة جنس أو نوع أو صفة أو قدر.

وقد صرح بهذا في كتب الفقه كما وقع في ( الأزهار ) في آخر البيع حيث قال<sup>(٧٠)</sup> : وفي الثمن لمُدَّعي ما يُتَعامل به في البلد . ثم قال<sup>(٧١)</sup> : وللبائع في قدره وجنسه ونوعه وصفته قبل تسليم المبيع لا بعده فللمشتري ، وأما إذا كان العقد على قروش من هذه الضربة انصرف إليها في العرف ، وإذا اختلف العرف كان الأمر كما تقدم ، وأما ما ذكره السائل - دامت إفادته - من فساد العقد فلا فساد ؛ لعدم وجود صورة من صورته فيما ذكرناه .

(٧٠) ص ٢٩٣ .

(٧١) ص ٢٩٣ .



ثبوت  
الخيار

وأما الفسخ فنعم . يثبت الفسخ لخيار معرفة مقدار الثمن ، إذا تقرر  
الجهالة له ، وهو أحد الخيارات الثلاثة عشر .  
وفي هذا كفايه ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

**الأبحاث الحسان  
المتعلقة بالعارية والشركة  
والأجير والرهان**

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وبه نستعين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين ، وآله الطاهرين ، وبعد ؛

سؤال  
المبحث

فإنه وصل السؤال من سيدي<sup>(١)</sup> - العلامة المفضل صفي الكمال - أحمد بن يوسف زبارة<sup>(٢)</sup> - كثر الله فوائده - صدر هذا السؤال ، عن شأن ما يقع من الرهان<sup>(٣)</sup> الذي يحصل من رجل مشترك هو وجماعة ، وظاهر أن التقديم والتأخير بيده ، فيرهن مثلاً مالاً جامعاً له ولشركائه ، ولا يعلم المرهن بحصول الإذن منهم ولا عدمه ، إلا مجرد ظهور تقديمه وتأخيرته وإنفاقه . فهل يكون القول للراهن لأن الأصل عدم الإذن ؟ أو للمرهن لأن الظاهر صارف عن الأصل المذكور ؟

الثاني : من استأجر الشيء لرهنه ، فهل يصح ؟ أو استعاره - أيضاً - لرهنه ؟ ومع فرض الصحة فلا شك في ضمان<sup>(٤)</sup> المرهن لذلك ، لكن بقي الكلام لو أفلس الراهن عن قضا الدين . فهل للمؤجر والمعير أن يقضيا الدين ويفكاه ، ويرجعان على الراهن ؟

(١) سبق التعليق على لفظ ( سيدي ) ص ٣٣٢ .

(٢) سبق ترجمته ص ٨٢ .

(٣) الرهن : جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفي منها أو من ثمنها إذا لم يقدر الوفاء ( حاشية ابن

عابدين ٤٧٧/٦ ، حاشية الدسوقي ٢٣١/٣ ، نهاية المحتاج ٢٣٣/٤ ، المغني ٣٦٦/٤ ) .

(٤) الضمان : التزام بحق ثابت في ذمة الغير أو بإحضار من عليه الحق ( أسنى المطالب ٢٣٥/٢ )

والفرق بينه وبين الرهن - كما تقدم في التعريفين - أن الضمان يكون ضم ذمة إلى ذمة في

المطالبة ، والرهن لا بد من تقديم عين مالية يستوفي منها أو من ثمنها عند عدم القدرة .

الثاني<sup>(٥)</sup> : لو أعسر المعير والراهن جميعاً ، ولم يبق سوى العين المعارة . هل يجوز للحاكم أن يبيعها لقضاء دين المرتهن لاسيما والمعير لا يعرف بالإعسار من الراهن ، ولا يعرف أن العارية قد تؤدي إلى خروج العين عن ملكه ؟ انتهى<sup>(★)</sup> .

(٥) قول : الثاني هنا عطف على قوله : لكن بقي الكلام لو أفلس الراهن الخ ، فيكون قوله : لو أفلس الراهن أولاً .

(★) نصّ السؤال في نسخة ( هـ ) هكذا : سؤال عن شأن ما يقع من الرهان الذي يحصل مشترك هو وجماعة وظاهر أن التقديم والتأخير بيده فيرهن - مثلاً - مالاً جامعاً له ولشركائه ولا يعلم بحصول الإذن منهم ولا عدمه إلا مجرد ظهور تقديمه وتأخيريه وانفاقه . فهل يكون القول للراهن لأن الأصل عدم الإذن ؟ أو للمرتهن لأن الظاهر صارف عن الأصل المذكور ؟

الثاني : من استأجر ، وفي السؤال أبحاث ستظهر في غضون الجواب .

وأقول مستعينا بالله : قد اشتمل هذا السؤال على أبحاث :-

تصرف  
الشريك في  
مال  
شركائه  
بالرهن

**الأول :** قوله عن شأن ما يقع من الرهان إلى قوله لأن الظاهر صارف عن الأصل المذكور ، أقول (\*) : إن كان هذا الرجل الذي صار التقديم والتأخير بيده مفوضاً من شركائه ، وكانوا مكلفين ، والمراد بالتفويض هنا : أن يظهر منهم ما يدل على أنهم قد ألقوا مقاليد أمرهم ، ووجوه تصرفاتهم مدخولاً ومخروجاً إليه من قول أو فعل ، وارتضوه لتدبير دنياهم ، ولم يعارضوه في شيء من ذلك ، كما يقع كثيراً من أهل بيت لمن هو الأرشد منهم ، ولم يكن ذلك الرضا والتفويض لرهبة ، ولا لشيء من الأمور التي تخالف الرضا المحقق والتفويض الخالص ، فلا شك ولا ريب أن من كان بهذه المثابة يكون تصرفه بما تصرف به من أموال شركائه المكلفين صحيحاً ناجزاً بموجب التفويض الذي هو مناط شرعي ؛ لإشعاره بالرضا بما وقع منه من التصرفات ، وهذا الرضا هو المناط المعتبر في الكتاب والسنة في تحليل بعض أموال العباد لبعض<sup>(٦)</sup> ، وإذا كان مجرد الوكالة للأجنبي مناطاً شرعياً في نفوذ تصرفاته فبالأولى أن يكون التفويض للقريب المشارك مناطاً شرعياً ، فإذا وقع من هذا الشريك المفوض رهن شيء مما هو مشترك بينه وبين شركائه المكلفين فقد صح ونفذ ، وثبت له أحكام الرهن ، وليس لواحد منهم أن يقول بعد ذلك : ما أذنت أو ما رضيت أو نحو ذلك .

(\*) في نسخة ( هـ ) الأول : قوله عن شأن ما يقع من الرهان الخ . أقول .

(٦) ما لم يكن مانع آخر .

وأما إذا لم يكن ذلك المتصرف بهذه المثابة بل كان كل واحد من شركائه مستقلاً بالتصرف بماله ، أو كان المتصرف واحداً منهم ولكن لا على طريق التفويض ، بل لا يتصرف في شيء إلا بإذنه ورضاهم ، ولا يستبد بأمر دونهم ، فإذا كان هذا هو المعروف من حالهم ، ووقع منه التصرف ببعض الأعيان المشتركة برهن أو غيره ، وخاصمه الشركاء وطلبوا ملكهم فalcول قولهم ، ويكون لهم استخلاص ملكهم من يد من قد صار إليه بيع ، أو رهن ، أو غير ذلك ؛ لأن الأصل<sup>(٧)</sup> والظاهر<sup>(٨)</sup> قد تطابقا هاهنا .

وبيانه : أنه لا ريب أن الأصل بقاء الشيء على ملك مالكه ، وقد عضد هذا الأصل الظاهر ؛ لأن عدم التفويض والاستبداد من ذلك المتصرف بالتصرف في غير هذا الشيء الذي وقع التزاع فيه ، يستفاد منه بطريق الظهور عدم وجود المناط الشرعي ، وهو الرضا من الشركاء المذكورين .

وهكذا يتعاضد الأصل والظاهر إذا كان شركاء ذلك المتصرف من النساء اللاتي لا يباشرن التصرفات ويمارسن ما يمارسه الرجال من الأمور المتعلقة بالأموال ، أو كان الشركاء قاصرين فإنه كما يكون الأصل عدم الرضا من النساء ، يكون الأصل أيضاً عدم المصلحة للقاصرين ، وكما يكون الظاهر من أحوال النساء عدم الرضا لليلة التي ذكرناها ، يكون الظاهر عدم المصلحة للقاصرين ، لاسيما في التصرفات التي لا أعواض لها هي أصلح وأربح للقاصرين من العين أو الأعيان التي تصرف فيها ذلك المتصرف بالبيع ونحوه .

(٧) بمعنى المستصحب ، وهو : الحالة الماضية في مقابل الحالة الطارئة ( المستصفي ٢١٨/١ ، نهاية السؤل ١٢١/٣ ) .

(٨) ظهر على الشيء إذا غلبه وعلاه . ( اللسان ٢٧٦٩/٥ ) .

والظاهر عند الأصوليين : الذي يفيد معنى مع احتمال غيره احتمالاً ضعيفاً ( التعريفات ٧٦ ، شرح الكوكب المنير ٤٦٠/٣ ) .

فتقرر بما ذكرناه أنه قد تعاضد الأصل والظاهر في هذه الصورة والتي قبلها ، على عدم لزوم تصرف ذلك المتصرف ببيع أو رهن لشركائه .  
وأما الصورة الأولى وهي صورة التفويض فقد تعارض الأصل والظاهر ، فالأصل يقتضي بقاء الملك للملكه ، والظاهر قد دلّ على نفوذ تصرف<sup>(\*)</sup> المتصرف لمكان التفويض الذي هو مناط شرعي ، فلو فرضنا التباس الأمر وعدم الوقوف على الحقيقة من تفويض أو عدمه ، مع كون الشركاء مكلفين عارفين بما فيه مصلحة وما لا مصلحة فيه من التصرفات ، فالواجب الرجوع إلى الأصل ، وهو بقاء الملك وعدم حصول الرضا المستفاد من التفويض ، ولم يوجد هاهنا ما يستفاد منه ما يخالف الأصل من ظاهر أو غيره ، فكان الأصل خالصاً عن المعارض ، فوجب البقاء عليه والعمل به ، ويكون للشركاء استخلاص ملكهم من يد من هو في يده ، ببيع أو رهن ، وكذلك إذا كان الشركاء نساء أو قاصرين .

فإن قلت : هذا التعويل على مجرد الأصل والظاهر ، وإن كان قاعدة كلية<sup>(٩)</sup> من القواعد الأصولية<sup>(١٠)</sup> والفروعية<sup>(١١)</sup> لكن مثل السائل - كثر الله فوائده - لا يقنعه إلا الدليل ، لا مجرد القول والقليل ، قلت : ليس التعويل منا هاهنا إلا على ما صرح به الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، من اعتبار الرضا وطيبة النفس في

(\*) في نسخة ( هـ ) : سقط كلمة ( تصرف ) .

(٩) حكم أغلبي يتعرف منه حكم الجزئيات مباشرة ( الكليات ٧٢٨ ، شرح المحلى ٢١/١ ) .

(١٠) قواعد كلية تنطبق على جميع جزئياتها وموضوعاتها ( القواعد للندوي ٥٩ ) .

(١١) الفقهية ، وهي : قانون تُعرف به أحكام الحوادث التي لا نصّ عليها في كتاب أو سنة أو

إجماع ( الفواكه الجنية ، الفاذازي ٦٩ ) .

تحليل أملاك بعض العباد لبعض<sup>(١٢)</sup> ، وأنها لا تؤكل بالباطل ، فإن دلت القرائن المعمول بها شرعا على حصول الرضا وطيبة النفس فقد حصل المناط الشرعي ، فلم نرد بالظاهر الذي ذكرناه إلا دلالة تلك القرائن المقبولة على وجود المناط الذي اعتبره الكتاب والسنة ، ولم يرد بالأصل إلا عدم وجود تلك القرائن الدالة على وجود المناط ، فكان الدليل على نفوذ التصرف في صورة التفويض هو الكتاب والسنة ، وعلى عدم نفوذ التصرف في<sup>(★)</sup> غير تلك الصورة هو عدم وجود الدليل الدال على انتقال الملك عن مالكه أو استحقاق حبه عنه .

البحث الثاني : سؤال السائل - كثر الله فوائده - عن إفلاس الراهن عن بيع الرهن بعد إفلاس الراهن قضاء الدين إذا كان موجودا ، فهل للمؤجر للرهن والمعيير أن يقضيا الدين ، ويفكاه ، ويرجعا على الراهن ؟

أقول : جواب هذا البحث يتوقف على تحرير أمرين :-

الأول : أن المؤجر والمعيير إنما حصل منهما الرضا بحبس تلك العين المرهونة حتى يقضى الراهن ما عليه من الدين ، ولم يحصل منهما الرضا بإخراج العين عن ملكهما ، كما هو مقتضى الإجارة والعارية ، وهذا معلوم لا لبس فيه .

(١٢) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ البقرة ١٨٨ . وقال - صلى الله عليه وآله وسلم - : " إن أموالكم ودماءكم عليكم حرام " وقال : " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه " .

(★) في نسخة ( هـ ) : سقط ، ولفظ النسخة : فكان الدليل على نفوذ التصرف في غير تلك الصورة .



الأمر الثاني : أن المرتهن لا ملك له في العين المرهونة سواء كانت ملكا للراهن أو مستأجرة أو مستعارة للرهن<sup>(١٣)</sup> ، وليس له إلا مجرد حبسها حتى يقبض دينه ، لا أنه يستحق زيادة على ذلك .

وإذا تقرر هذا ، فالمؤجر للعين والمعير لها للرهن قد رضا بحبسها حبسا مقيّدا لغاية هي قضاء الدين ، فإذا وقع منهما التسليم لذلك الدين الذي حُبست العين به فليس للمرتهن أن يمتنع من تسليم العين ؛ لأنه قد حصل له مطلوبه من الرهان ، ولم يبق على المؤجر والمعير ما يوجب بقاء العين ؛ لأن الغاية التي رضا بحبس العين إلى حصولها قد حصلت وهي تسليم الدين ، وقد سلماه راضيين ، مختارين .

وأما رجوعهما على الراهن الذي هو المستأجر والمستعير للعين ليرهنها فإن كان تسليم الدين منهما<sup>(★)</sup> بأمره أو بحكم حاكم فلهما الرجوع عليه ، أما كون ذلك بأمره فظاهر لأن التسليم منهما يكون بسبب الأمر منه عنه قضاء لدينه ، وأما كون التسليم بحكم حاكم فلأن ذلك الحكم قد تضمن الأمر لهما بقضاء دين المديون ، وللحاكم أن يقضي ديون

(١٣) لا يُشترط في المرهون أن يكون ملكاً للراهن ، فيصح رهن المستعار بإذن المعير ، باتفاق

الفقهاء ( المغني ٤ / ٣٨٠ ) .

(★) في نسخة ( هـ ) : بينهما .

المديون إذا كان له مال ، كما وقع في قصة معاذ بن جبل<sup>(١٤)</sup> ، وجابر بن عبد الله<sup>(١٥)</sup> ، وهما مشهورتان معروفتان ، ثابتتان في دواوين الإسلام .  
وهذا المديون وإن لم يكن له مال لكنه لما حبس ملك غيره بيد من له الدين عليه كان ذلك وجهاً لوقوع الحكم من الحاكم بالرجوع عليه ، ولكنه لما كان فقيراً كان معذوراً من القضاء إلى ميسرة ، كما شرعه الله لعباده في محكم كتابه<sup>(١٦)</sup> .

(١٤) أخرج الحاكم والبيهقي بلفظ : " كان معاذ بن جبل - رضي الله عنه - شاباً حليماً سمحاً من أفضل شباب قومه ، ولم يكن يُمسك شيئاً ، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين ، فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فكلّم غرماءه فلو تركوا أحداً من أجل أحد ، لتركوا معاذ من أجل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعني : ماله ، حتى قام معاذ بغير شيء " .

البيهقي : ( ٨٠/٦ ) كتاب التفليس (٣) باب الحجر على المفلس وبيع ديونه ( ١١٢٦٠ ) ، ( ١١٢٦١ ، ١١٢٦٢ ) .

المستدرک : ( ٣٠٦/٣ ) ( ٣١ ) كتاب معرفة الصحابة ( ٥١٩٢ ) . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يُخرجاه ووافقه الذهبي .

(١٥) أخرج أحمد في مسنده عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : " خرج رسول الله من المدينة إلى المشركين ليقاتلهم ... " وفيه : ثم قال - أي النبي صلى الله عليه وسلم - : " ادع لي فلاناً - لغريمي الذي اشتد عليّ في الطلب - قال : فجاء فقال : أيسر جابر بن عبد الله - يعني : إلى ميسرة - طائفة من دينك الذي على أبيه إلى هذا الصوّام المقبل . قال : ما أنا بفاعل ، واعقل وقال : إنما هو مال يتامى ، فقال : أين جابر ؟ فقال : أنا ذا يا رسول الله ، قال : كل له فإن الله عز وجل سوف يوفيه . فنظرت إلى السماء فإذا السماء قد دلكت ، قال : الصلاة يا أبا بكر . فاندفعوا إلى المسجد فقلت : قرب أوعيتك ، فكلت له من العجرة ، فوفاه الله عز وجل ، وفضل لنا من التمر كذا وكذا الخ " أحمد : ( ٥٠٥/٣ ) ( ١٥٢٦٠ ) .

(١٦) يُشير إلى الآية الكريمة ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) البقرة ٢٨٠ .

وأما إذا كان تسليم الدين من المؤجر والمعير لا بإذن من الراهن ، ولا بحكم من الحاكم فلا مناط شرعي يوجب الرجوع على الراهن ، بل قد وقع منهما الاستخلاص لملكهما بتسليم الدين ، والراهن معذور بالفقر ، والدين باق في ذمته ، فمضى أيسر كان للمؤجر والمعير أن يلزما المرتهن بالمطالبة للراهن بدينه ، فإذا قبضه منه كان لهما أن يرجعا على المرتهن بما دفعاه إليه استخلاصا لتلك العين ؛ لأنه قد قبض دينه ممن عليه الدين ، وهو الموجب (\*) لحبس العين ، فيجب عليه رد ما قبضه منهما ؛ لأنه لم يقبض ذلك إلا في مقابلة فك الرهن لصاحبه لا أنه دينه الذي يستحقه على مَنْ هو عليه .

فإن قلت : إذا كان الراهن شريكا للمؤجر والمعير ، وأعسر قبل قضاء الدين فماذا يكون ؟

قلت : إذا كانت قسمة العين ممكنة قسَمَها الحاكم ، وسَلَّم المؤجر أو المعير نصيبهما حيث قد سلَّما ما يقابل ذلك من الدين ، وبقي نصيب الراهن رهنا حتى يتمكن من قضاء الدين أو يحكم الحاكم عليه بقضاء الدين من نصيبه من تلك العين المرهونة ، وحكم المؤجر أو المعير فيما سلَّماه لاستخلاص تلك العين يكون على التفصيل السابق .

وأما إذا كانت العين مما لا يمكن قسمته فليس للمؤجر أو المعير أن يطالبا باستخلاص نصيبهما إلا إذا بذلا جميع الدين المتعلق بالعين ؛ لأنهما قد رضا بحبس العين إلى غاية هي قضاء جميع الدين ، أو قضاء ما يقابل نصيبهما من العين ، لكن بشرط عدم دخول النقص على المرتهن ، ولا يتم ذلك إلا في مثل الصورة الأولى ، لا في مثل هذه الصورة ؛ لعدم إمكان القسمة .

(\*) في نسخة ( هـ ) : والموجب لحبس العين .

بيع الرهن  
بعد إفلاس  
وإعسار  
المؤجر  
والمُعير  
جميعاً

**البحث الثالث :** سؤال السائل - كثر فوائده - عن إعسار المؤجر للعين أو المعير لها للرهن مع إعسار الراهن ، ولم يبق سوى تلك العين ، هل يكون للحاكم أن يبيعها لقضاء دين المرتهن الخ (★) .

أقول : ليس له ذلك لأمرين:-

الأول : أنه لا يحل ملك المؤجر أو المعير إلا بطيبة من نفسه وبرضائه ، كما صرح بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، وهما لم تطب أنفسهما بذلك ولا رضيا به .

والثاني : أنهما إنما رضيا بحبس العين فقط ولم يحصل منهما الرضى بزيادة على ذلك ؛ فضلاً عن إخراجها عن ملكهما ، إلا في مثل صورة الاشتراك و التفويض الذي قدمنا ذكرها ، وهي مسألة أخرى غير مسألة العين المؤجرة أو المعارة للرهن ، ومع هذا فقد ثبت في الصحيح<sup>(١٧)</sup> عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - من حديث أبي هريرة أنه قال<sup>(١٨)</sup> : " لا يَغْلِقُ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ " قال في النهاية : يُقَالُ غَلَقَ الرهن غُلُوقاً ، إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر صاحبه على تخليصه ، والمعنى : أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه ، وكان هذا من

(★) في نسخة ( هـ ) : دين المرتهن ، لاسيما والمُعير لا يعرف بالإعسار من الراهن ، ولا يعرف أن العارية قد تؤدي إلى خروج العين عن ملكه .

(١٧) ليس في أحد الصحيحين ، ولكنه في صحيح ابن حبان ، وأسانيده بمفردها ضعيفة ( الإرواء ٢٣٩/٥ - ٢٤٣ ) .

(١٨) ابن حبان : ( ٥٧٠/٧ ) ( ٥٩٠٤ ) .

وخرجه أيضاً ابن ماجة : ( ٨١٦/٢ ) ( ١٦ ) كتاب الرهن ( ٣ ) باب لا يعلق الرهن ( ٢٤٤١ ) .

فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين مَلَكَ المرتهن الرهن فأبطله الإسلام<sup>(١٩)</sup> . انتهى .

فإذا كان هذا حكم الرهن الذي يرهنه مالكة في دينٍ عليه ، فكيف إذا لم يكن الرهن ملكاً للراهن ، بل كان مستأجراً له أو مستعيراً ، فإنه لا وجه يقتضي غلاقه ، ويسوّغ إخراجه عن ملك مالكة .

فإن قلت : قد ذكرت سابقاً إن ثبت شرعاً ما يدل على أن الحاكم يقضي دين المديون من ملكه الذي هو باق تحت يده لم يخرج عنه إلى يد من له الدين ، كما وقع منه - صلى الله عليه وآله وسلم - في قصة معاذ بن جبل ، فكيف لا يجوز للحاكم أن يقضي دين المديون من عينٍ قد سُلط صاحبُ الدين عليها بالرهن ، وجعلها محبوسة في يده ؟

قلت : هذا يتم في الرهن المملوك للراهن الذي عليه الدين<sup>(٢٠)</sup> ، ويكون ذلك مخصصاً بحديث " لا يغلّق الرهن " ؛ لأنه عام إذ الفعل يتضمن النكرة ، فهو في قوة : لا غلاق للرهن ، والنكرة في سياق النفي من صيغ العموم ، فيكون بيع الرهن للقضاء مخصصاً لهذا العموم وصورة التخصيص : إما

(١٩) النهاية ٣/٣٧٩ .

(٢٠) اتفق الفقهاء على وجوب بيع الرهن في هذه الصورة ، واختلفوا في تطبيقها : فذهب الشافعية والحنابلة أن الحاكم يأمر الراهن ببيع الرهن ، وأداء الدين من ثمنه ، فإن امتنع عزّره بالحبس أو الضرب ، فإن لم يفعل باعه الحاكم ( نهاية المحتاج ٤/٢٧٤ ، روضة الطالبين ٤/٨١ ، المغني ٤/٤٥٢ ) .

وعند المالكية يقتصر الحاكم على بيع المرهون من غير تعزيز للراهن ( شرح الزرقاني ٥/١٥٣ ) .

وعند الحنفية أن للقاضي حبس الراهن ؛ لأنه ظالم ، ولكن ليس له بيع الرهن ؛ لأنه نوع حجر ، ولكن يدم حبس الراهن حتى يبيعه دفعاً للظلم ( الهداية ٤/١٢٨ ، حاشية ابن عابدين ٥/٩٥ ) .

الإعسار من الراهن ، أو مطالبة الغرماء وتضييقهم<sup>(٢١)</sup> ، كما وقع في قصة معاذ .

وأما إذا كان الرهن غير مملوك بل مستأجر أو مستعار فلا وجه لإخراجه عن ملك مالكة بحال من الأحوال ، بل غاية ما هناك أنه يبقى محبوسا حتى يتمكن الراهن من القضاء أو يتمكن صاحب العين من استخلاصها بتسليم الدين .  
وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية والله ولي التوفيق .

---

(٢١) ويقدم المرتهن في ثمن الرهن على سائر الغرماء باتفاق الفقهاء ( الهداية ١٢٨/٤ ، نهاية المحتاج ٢٧٤/٤ ، كشف القناع ٣٤٢/٣ ) .

## ثلاثة مباحث

- ١) بحث في بيع المشاع من غير تعيين
- ٢) وبحث فيمن وقف على أولاده دون زوجته .
- ٣) وبحث في إنشآت النساء

الحمد لله ، وصلت إليّ أسئلة من محروس كوكبان ، وقعت فيها مراجعة بين سيدي<sup>(١)</sup> العلامة - شرف الإسلام<sup>(٢)</sup> - الحسين بن عبدالله الكبسي<sup>(٣)</sup> وبين حكام كوكبان<sup>(٤)</sup> .

السؤال الأول : فيمن باع خُمس لبن<sup>(٥)</sup> مشاعاً<sup>(٦)</sup> ، ولم يُعَيِّن مكاناً مخصوصاً من الأرض ، هل يصح ذلك أم لا ؟

سؤال  
مبحث بيع  
المشاع

(١) سبق التعليق على لفظ ( سيدي ) ص ٣٣٢ .

(٢) سبق التعليق على الألقاب المضافة إلى الدين ، ص ٥٣١ .

(٣) ولد سنة ١١٤٧ قال الشوكاني : وهو أحد علماء العصر المبرزين قرأ على علماء صنعاء ، وترافق هو وشيخنا العلامة الحسن المغربي ، ثم ارتحل إلى كوكبان بسؤال أميرها له السيد إبراهيم بن محمد بن الحسين ثم عاد إلى الروضة بصنعاء وولي بها القضاء ، ومات مسجوناً سنة ١٢٢٣ .

( البدر الطالع ١/٢٢٠ ) .

(٤) حصن ومعقل شهير يطل من الشمال الشرقي على مدينة شبام الأثرية باليمن ، أهل بالسكان ، قال في معجم البلدان : كوكبان جبل قرب صنعاء ، وقال الهمداني : سُمي باسم كوكبان بن ذي سُفال بن أقيان .

( معجم البلدان ٣/٩١٠ ، معجم بلدان اليمن وقبائلها ٢/٦٦٨ ) .

(٥) المضروب من الطين مربعاً ، والجمع لبن ولبن ، واحده اللبنة واللبن ( اللسان ٧/٣٩٩١ ، تاج العروس ١٨/٤٩٥ ) وكل شيء ربعته فقد لبنته ( تهذيب اللغة ١٥/٣٦٤ ) . وهو هنا كما سيأتي الإشارة إليه في كلام الشيخ : مقدار معين من الأرض .

(٦) الشوع : الانتشار والفرق ( اللسان ٤/٢٣٦٠ ) .

والمشاع : المشترك المبهم الذي لم يُحدد ، كقولهم : شاع اللبن في الماء ( المصباح المنير ١٧١ ، المعجم الوسيط ١/٥٠٤ ) .



فأجاب حاكمان من حكام كوكبان : أن التقييد بلفظ المشاع يوجب صحة البيع . وردّ عليهما السيد المذكور ردّاً حسناً ، وأجبت بما لفظه (★) :

(★) نصّ السؤال في نسخة ( هـ ) هكذا : سؤال فيمن باع خُمس لبنٍ مُشاعاً ولم يُعَيّن مكاناً مخصوصاً في الأرض . هل يصح ذلك أم لا ؟ وفي ذلك أجوبة لبعض العلماء . فقال - رضي الله عنه - .

بدء  
الجواب

بطلان بيع  
المشاع من  
غير تعيين  
بالاتفاق

الحمد لله وحده ، وبعد ؛ فإني وقعت على هذا البحث النفيس ، وقد استوفى محرره - بارك الله في علومه - أطرافه ، ولا أعرف قائلًا يقول بأن مجرد التقييد بلفظ المشاع مطلقاً يوجب صحة بيع ما كان ، لولا ذلك التقييد غير صحيح ، لا من علماء الزيدية ولا من غيرهم ، اللهم إلا أن يكون ذلك الشياح مراداً للمتبايعين ، مقصوداً لكل واحد منهما ، فإن البعض قد جعل ذلك مصححاً إذا وقع التصديق عليه ؛ لأنه بذلك القصد وتلك الإرادة يؤول إلى بيع جزء معلوم ؛ باعتبار الانتساب إلى الكل .

وهذا مما لا نزاع فيه ، وله نظائر : كبيع مجهول العين مع الخيار ، وبيع ميراثٍ عُلِمَ جنساً ونصيياً ، وأما مطلق التقييد بالمشاع من غير انضمام قصدٍ إليه ، فمع كونه لم يقل به أحد - كما عرفت - هو أيضاً مخالف لنصوص المذهب في مواطن ، منها : اشتراطهم في بيع بعض الصبرة مشاعاً في المذروع المختلف أن يكون جهته معينة<sup>(٧)</sup> ، ولا شك أن ذلك أمر زائد على مجرد الشياح مع أن ظاهر ما عللوا به قولهم باشتراط التعيين في المختلف من تأديته إلى الشجار أنه لا فرق بين المستوي والمختلف ؛ لأن عدم التعيين قد يفضي في المستوي إلى الشجار ، كما يفضي إليه في المختلف ، وأكثرية الإفضاء في المختلف لا يستلزم الاختصاص به كما ذلك معلوم لكل عارف ، والدليل على أن المستوي كالمتختلف في الإفضاء إلى الشجار ما عُلِمَ من اختلاف الأغراض بحسب اختلاف الحالات ، مثلاً : الموضع المستوي إذا كان له جاران فاشترى كل واحد منهما خمسين لبن منه ، فلا شك أن كل واحد منهما يتعلق غرضه بأن

(٧) البحر الرخار ٣/٣٢٧ - ٣٢٨ .

يكون نصيبه متصلا بملكه القديم ، فيقع التزاع بينهما وبين البائع وما شاكل ذلك من الأعراض .

وأما قول الحاكمين : أنه لا فرق بين قولنا ربع أو نصف أو ثلث أو خمس لبن مشاعاً<sup>(٨)</sup> الخ فليس كما ينبغي ؛ فإن الفرق بين المقيّد بالمشاع مطلقاً وبين المقيّد بخصوص الجزء المعلوم من ثلث أو ربع كالفرق بين العام والخاص ؛ لصدق اسم المشاع على ما كان منتسباً إلى الأصل لجزء معلوم وعلى غيره .

وعلى الجملة فالأصل الأصيل أن يكون المبيع معلوم القدر معيّن الجهة ؛ لأن ما لم يكن كذلك في عداد بيع الغرر الذي نهي عنه الشارع .

وأيضاً الرضى الذي هو المناط للبيع المأذون فيه إنما يُتصور على وجه الصحة فيما كان كذلك ، فإذا وقع العقد على شيء معلوم القدر أو الجهة فالرضى المعتبر منتف ، وما يُظن من أنه قد يُمكن الرضا مع عدم الأمرين أو أحدهما فوهم ناشئ عن التباس الرضا المقيّد المعتبر بما يصدق عليه مطلق الرضا ، وحينئذ لا يجوز بيع ما كان فيه نوع من أنواع الغرر كبيع المجهول قدراً أو جهة فإنه إن لم يكن مئنة<sup>(٩)</sup> الغرر كان مظنه ، ولا يبيع ما لم يحصل منه الرضا المعتبر شرعاً إلاّ بدليل يدل على ذلك بخصوصه ، فإن لم يوجد الدليل فالواجب البقاء على المنع .

(٨) أو تعيين قدر بعينه كالخمس الفلاني والربع الفلاني .

(٩) كل شيء دالّ على شيء فهو مئنة له ( النهاية ٢٩٠/٤ ) .

النهي عن  
بيع الغرر

وقد ورد ما يدل على جواز بيع ما فيه بعض جهالة كحديث جابر عند مسلم<sup>(١٠)</sup> والنسائي<sup>(١١)</sup> قال : " نهى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن بيع الصُّبْرَةِ من التمر ، لا يعلم مكيلتها المسمى من التمر " فإنه يدل بمفهومه على أنه لو باعها بجنس غير التمر لجاز ، فمن أجاز العمل بمثل هذا المفهوم أجاز التخصيص به ، ومن لم يُجَزْ لم يُجَزْ .

والحاصل أنه لا يجوز بيع شيء مما يتعلق به نوع من أنواع الجهالة وإن قل إلا بدليل يخصه من عموم النهي عن بيع الغرر ، ومن مطلق الرضا المعتبر وبيع المشاع على الصورة التي وقع فيها النزاع من القليل الممنوع ولتناول العموم له والله أعلم .

(١٠) مسلم : ( ١١٦٢/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ٩ ) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر . ( ١٥٣٠ ) .

(١١) النسائي : ( ١١٦٢/٧ ) ( ٤٤ ) كتاب البيوع ( ٣٧ ) باب بيع الصبرة من التمر يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر ( ٤٥٦١ ) .

السؤال الثاني : فيمن وقف على أولاده دون زوجته . هل يصح أم لا ؟  
 فأجاب بعض أهل كوكبان : بأن إخراج الزوجة مناف للقربة ، وأجاب  
 السيد المذكور : بأن ذلك غير مناف ، وأطال الكلام في ذلك . وأجبت بما  
 لفظه :

بطلان  
 الوقف  
 الذي لا  
 يتضمن  
 قصد  
 القربة

الحمد لله وحده ، وبعد ؛ فإني وقفت على هذا البحث الشريف ، وقد صار  
 مستغنيا عن التكميل ، والوقف على بعض الورثة دون بعض الخلاف فيه  
 معروف مشهور<sup>(١٢)</sup> والذي يظهر لي أن الوقف على هذه الصفة لا يكون لمجرده  
 باطلا ، بل لا بد من انضمام مانع من الصحة إليه ، وهو ما لا يمكن قصد القربة  
 معه قصدا معتبرا<sup>(١٣)</sup> وذلك كإرادة تخصيص بعض الورثة بذلك دون بعض بدون  
 محصص ، بل لمجرد محض الهوى وميل النفس إلى تأثير من تميل إليه وإحرام من  
 تنفر عنه ، ولا ريب أن هذه الإرادة لا يمكن وجود القربة معها وهكذا كل  
 صورة تصلح لنسبة المانعية إليها ، وتقدر في المقتضى الذي لا بد منه .

فما كان من الأوقاف كذلك فالقضاء ببطالانه متعين ؛ لأنه قد عُدِم فيه  
 المقتضى ، وهو قصد القربة ، ووُجِدَ المانع ، وهو الأمر المنافي لقصدها ، وهذا

(١٢) نيل الأوطار ٦/٤٩١-٤٩٢ ، ٤٩٥ .

(١٣) وهو نوعان :

الأول : ما يحرم في الشرع ، فهذا لا يجوز الوقف عليه بالاتفاق ، كنحو الوقف على  
 كنيسة ، أو بناء مسجد على قبر .

( حاشية ابن عابدين ٤/٣٣٧-٣٣٨ ، مواهب الجليل ٧/٦٣٤ ، نهاية المحتاج ٥/٣٦٦ ، مغني  
 المحتاج ٢/٤٩١ ، الفروع ٤/٤٤١ ) .

الثاني : المباح ، كالوقف على الأغنياء مثلا ، ويصح الوقف عليه عند المالكية ، والشافعية  
 خلافاً لمذهب الحنفية والحنابلة ( المراجع السابقة ) .

إذا تبين وجود المانع بقريضةٍ حالٍ أو مقالٍ ، فإن لم يتبين فالأصل عدمه ، وينظر عند ذلك إلى المقتضى فإن كان موجودا فالقضاء بصحة الوقف متوجه ؛ لأن كل أمر وُجد فيه المقتضى وانتفى عنه المانع فهو صحيح معتبر شرعاً .

والحاصل إما أن يُعلم أو يُظن وجود المقتضى أو عدمه ، وعلى الثاني لاشك في عدم صحة الوقف سواء وُجد المانع أو لم يوجد ، وعلى الأول : إما أن يُعلم أو يُظن وجود المانع أو عدمه أو لا يعلم أصلاً ، فإن كان الأول وفرض إمكان اجتماع المانع والمقتضى في مسألة السؤال ، فالمقتضى من باب جلب المصالح ، وهو مما يجب إلغاؤه عند وجود مفسده راجحة ، أو مساوية بلا نزاع ، وعند وجود مفسدة مرجوحة أيضاً على نزاع فيه ، ولاشك أن وجود المانع مستلزم لوجود المفسدة مطلقاً وإلا لما كان مانعاً .

وإن كان الثاني فالمتوجه القضاء بالصحة ؛ لما سلف . لا يُقال تخصيص بعض الورثة إن لم يكن مانعاً مستقلاً ، فلا أقل من أن يكون مظنة لوجود المانع ، ومظنة الشيء مُنزلةً مترتبة غالباً ، فكيف يصح الجزم بعدم المانع في مثل مسألة السؤال ؛ لأننا نقول لا يُسلم أن ذلك التخصيص كذلك ، فإنك لاشك أن من كان له ورثة أغنياء وورثة فقراء فخصص الفقراء بالوقف عليهم ، وكذلك من كان له ورثة قادرين على الكسب وغير قادرين فخصص غير القادرين بذلك ، وكذلك من كان له ورثة أصحاب أمراض ، فخصص المرضى بذلك ، فإنه لا يكون التخصيص المذكور منافياً للقربة أصلاً ، بل ربما كان من أقوى الأدلة الدالة عليها ، فكيف يكون مانعاً أو مظنة المانع .

وإن كان الثالث فالواجب القضاء بالصحة ؛ لأنه قد وجد المقتضى ولا يصح معارضته بالاشك في وجود المانع على فرض أنه لا يترجح جانب عدمه

على جانب وجوده ، فكيف إذا كان عدمه راجحا ، كما نحن فيه ؟ فإنه لا شك أن الأصل عدم المانع ؛ لأن الظاهر الرجل المعلوم إسلامه ، ولا سيما إذا كان من أهل التمييز والتقوى لا يتقرب بأمرٍ في الظاهر وثم مانع يطل عنده ذلك التقرب .

ويبقى الكلام هاهنا في صورة ، وهي حيث لم يكن المقتضى معلوما وجوده ولا عدمه ، ولا شك أن المانع إذا كان معلوما أو مظنونا مقدم عليه ، وإنما الإشكال فيما إذا كان المانع غير معلوم وجوده ولا عدمه ، فهل يُجعل الأصل وجود المقتضى فيجب القضاء بالصحة ؟ أو الأصل فيجب القضاء بعدمها ؟ أو يكون ذلك محل تردد ؟

ويمكن أن يُقال : الأصل العدم ؛ لأنه السابق على الوجود ، فإذا لم يقم دليل يدل على أن المقتضى موجود فالواجب استصحاب ذلك المتيقن ولا ينتقل عنه إلا بناقل ، ولكن هاهنا أمر آخر يوجب المصير إلى أن المقتضى في تلك الحال موجود ، وهو الظاهر المرجح على الأصل عند التعارض ، فإنه لا ريب أن المسلم إذا فعل فعلا من أفعال العبادات والتقرب كان الظاهر أنه لم يفعل ذلك عبثا ، بل فعله لمقتضى هو إرادة التقرب إلى الله تعالى ؛ لأن الإسلام بمجرد باعث على ذلك ، فضلا عن الإيمان والعرفان ، ولا ينبغي أن يظن بمسلم من المسلمين أنه تلبس ببعض القرب المقربة إلى الله تعالى غير مستحضر في تلك الحال لماهية ما يقرب به .

فإن قلت هذا مسلم لو كان الوقف من القرب المشروعة للعباد ، وإنه محل نزاع ، قلت : قد قامت الأدلة الصريحة القاضية بمشروعيته ، وقد ذكر ذلك العلامة في جوابه على هذا السؤال شطرا منها ، وهو مذهب الجماهير من أهل

مشروعية  
الوقف

العلم<sup>(١٤)</sup> ، حتى قال الترمذي<sup>(١٥)</sup> : لا يعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين . وجاء عن شريح أنه أنكر الوقف<sup>(١٦)</sup> ، وقد تأول ذلك جماعة من أهل العلم<sup>(١٧)</sup> ، وأما أبو حنيفة فلم يقل بعدم مشروعيته ، بل قال بعدم لزومه<sup>(١٨)</sup> ، وخالفه في ذلك جميع أصحابه إلا زفر بن الحارث الهذيل<sup>(١٩)</sup> ، وحكى الطحاوي<sup>(٢٠)</sup> عن عيسى بن أبان قال<sup>(٢١)</sup> : كان أبو يوسف يميز بين الوقف ، فبلغه حديث عمر يعني الذي فيه أن لني - صلى الله عليه وآله وسلم - قال<sup>(٢٢)</sup> : " حبس

(١٤) فتح الباري ٥/٥٠٥ .

(١٥) الترمذي ٣/٦٥١ .

(١٦) شرح معاني الآثار ٤/٩٦ .

(١٧) فتح الباري ٥/٥٠٥ .

(١٨) إلا بحكم الحاكم ، وهذا معنى قول أهل المذهب ( الأحناف ) أبو حنيفة لا يُجيز الوقف ، قال الكما بن الهمام : أي لا تثبت الأحكام التي ذكرت له إلا أن يحكم بها حاكم .

( شرح فتح القدير ٦/٢٠٣ ) .

(١٩) ابن قيس العنبري البصري ، الإمام ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، مولده سنة ١١٠ ، ثقة مأمون ، تولى قضاء البصرة ، وتوفي فيها سنة ١٥٨ .

( طبقات ابن سعد ٦/٢٧٠ ، الجواهر المضية ٢/٥٩٦ ) .

(٢٠) كما في فتح الباري ٥/٥٠٥ .

(٢١) فتح الباري ٥/٥٠٥ .

(٢٢) متفق عليه بلفظ التحيير : البخاري : ( ٢/٢٩٧ ) ( ٥٥ ) كتاب الوصايا ( ٢٨ ) باب الوقف كيف يُكتب ( ٢٧٧٢ ) .

مسلم : ( ٣/١٢٥٥ ) ( ٢٥ ) كتاب الوصية ( ٤ ) باب الوقف ( ١٦٣٢ ) .

وعند ابن ماجه بلفظ الأمر : ( ٢/٨٠١ ) ( ١٥ ) كتاب الصدقات ( ٤ ) باب من الوقف ( ٢٣٩٧ ) .



الأصل وسبل الثمرة " فقال من سمع هذا من ابن عون<sup>(٢٣)</sup> ، فحدثه به ابن عليّة<sup>(٢٤)</sup> ، فقال هذا لا يسع أحد خلافه ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به ، فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد<sup>(٢٥)</sup> .

وأما ما روى الطحاوي<sup>(٢٦)</sup> وابن عبد البر<sup>(٢٧)</sup> من طريق مالك عن ابن شهاب قال : قال عمر " لولا أيّ ذكرت صدقتي لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لرددتها " فلا يدل على جواز الرجوع في الوقف ، وعدم لزومه ؛ لأن قول عمر ليس بحجة ، ولا سيما إذا عارض المرفوع<sup>(٢٨)</sup> ، وقد ثبت من قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - الأمر بالتحبّيس ، ومفهوم التحبّيس لغة مانع من النقص ، وأيضا هو منقطع ، فإن ابن شهاب لم يدرك عمر ، وأما ما روي عن الطحاوي<sup>(٢٩)</sup> أيضا من قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لعمر : " حبس

(٢٣) عبدالله بن عون بن أرطبان ، أبو عون البصري ، ثقة ، ثبت ، فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسنن ، من السادسة مات سنة خمسين . ع .

( تهذيب الكمال ٣٩٤/١٥ ، التقريب ٣٥٤٣ ) .

(٢٤) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري ، المعروف بابن عليّة ، ثقة ، حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين . ع .

( تهذيب الكمال ٢٣/٣ ، التقريب ٤٢٠ ) .

(٢٥) وكان أبو يوسف - رحمه الله - يقول أولاً بقول أبي حنيفة - رحمه الله - ، ولكنه لما حجّ مع الرشيد - رحمه الله - فرأى وقوف الصحابة - رضوان الله عليهم - بالمدينة ونواحيها رجع فأفتى بلزوم الوقوف ( المبسوط ٢٨/١٢ ) . وأبو حنيفة يقول به لكن لا بلزومه .

( حاشية ابن عابدين ٣٣٨/٤ ) .

(٢٦) شرح معاني الآثار ٩٦/٤ .

(٢٧) التمهيد ٢١٤/١ .

(٢٨) قوله : ليس بحجة إذا عارض المرفوع ، مُسلم . وقوله : ليس بحجة مطلقاً غير مسلم ، وفيه تفصيل .

(٢٩) شرح معاني الآثار ٩٥/٤ .

الأصل وسبل الثمرة " لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك ، ففي غاية الضعف ، فإنه لا يُفهم لغة وعرفا من التحبّيس إلا التأيد ، ويدل على ذلك ما ثبت عند الدار قطني من طريق عبد الله بن عمر العُمري<sup>(٣٠)</sup> عن نافع مرفوعا بلفظ<sup>(٣١)</sup> : " حبّيس ما قامت السماوات والأرض " .

وأما ما رواه البيهقي<sup>(٣٢)</sup> من حديث ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : " لا حُبّس بعد سورة النساء " ففي إسناده ابن لهيعة<sup>(٣٣)</sup> وعلى فرض صلاحيته للاحتجاج فقد فسره أئمة اللغة بأن المراد به أنها لا تُحبّس فريضة عن الذي فرضها الله له على فرض أن الحبس المذكور في الحديث يشمل حبس الوقف ؛ لأنه نكرة في سياق النفي ، فيعم ولا يقصر على السبب ، فعمومه مخصوص بما ورد في مشروعية الوقف من الأحاديث الصحيحة ؛ لأن الوقف حبس خاص .

وبهذا القدر يتبين لك أنه لا متمسك بيد من قال بعدم مشروعية الوقف مطلقا ، أو بعدم لزومه بعد إيقاعه ، قال القرطبي<sup>(٣٤)</sup> : " راد الوقف مخالف

(٣٠) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، أبو عبد الرحمن ، المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين ، وقيل : بعدها . من الرابعة . م .  
(تهذيب الكمال ٣٢٧/١٥ ، التقريب ٢٥١٣ ) .

(٣١) الدارقطني : ( ١٩٢/٤ ) كتاب الأحباس ، باب كيف يُكتب الحبس (١٦) .

(٣٢) البيهقي : ( ٢٦٨/٦ ) كتاب الوقف (٤) باب مَنْ قال : لا حبس عن فرائض الله عز وجل (١١٩٠٦) .

(٣٣) بل ابني لهيعة : عبد الله بن لهيعة ثنا عيسى بن لهيعة عن عكرمة عن ابن عباس . رواه الدارقطني وقال : لم يُسنده غير ابن لهيعة عن أخيه ، وهما ضعيفان ( الدارقطني ٦٨/٤ ) وأقرّه البيهقي ( البيهقي ٢٦٩/٦ ) .

(٣٤) فتح الباري ٥٠٥/٥ .

لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، وَأَحْسَنُ مَا يَعْتَذِرُ بِهِ عَمَّنْ رَدَّهُ مَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الدَّلِيلُ أَبَا حَنِيفَةَ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِأَبِي حَنِيفَةَ مِنْ غَيْرِهِ<sup>(٣٥)</sup> " .  
وَإِذَا تَقَرَّرَتْ مَشْرُوعِيَّةُ الْوَقْفِ وَأَنَّهُ مِنَ الْقَرَبِ فَلَا تَتَفَاوَتُ بَتَفَاوَتِ الْمَصْرُفِ سَوَاءً كَانَ مَسْجِدًا أَوْ فَقِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، وَسَوَاءً كَانَ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا ، وَلِيَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ فِيهِ الْكَفَايَةُ .

معنى لفظ  
الذرية

وَأَمَّا لَفْظُ الذَّرِيَّةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ وَقَفْتُ هَذَا عَلَى ذَرِيَّتِي كَانَ لِمَنْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الذَّرِيَّةِ لُغَةً أَوْ شَرْعًا أَوْ عَرَفًا ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَالْعَالِي وَالسَّافِلِ ؛ لِأَنَّ الصِّيغَةَ عَامَةٌ فَإِنْ وُجِدَ أَمْرٌ يَقْضِي بِتَخْصِصِ هَذَا الْعُمُومِ مِنْ قَرِينَةٍ حَالٍ أَوْ مَقَالٍ فَذَاكَ وَإِلَّا فَالْعَمَلُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ اللَّفْظُ هُوَ الْمَتَعِينُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣٥) قَارَنَ بِالسَّيْلِ الْجَرَارِ ٣/ ٣١٣ .

السؤال الثالث : فيما يفعله النساء من الإنشاءات . هل يصح رجوعهن

إذا رجعن عنها (\*) ؟

فأجاب بعض حكام كوكبان : بأنه يصح رجوعهن في جميع ما فعلنه ، وأن تماليكهن ونحوها لا تنفذ إلا بالموت . وأجاب السيد المذكور : بأن حكمهن حكم الرجال إلا أن يتبين وقوع التغير والتلبس عليهن ونحو ذلك . وأجبت بما لفظه :

الحمد لله ، لا مزيد على ما حرره السيد العلامة في هذا البحث النفيس<sup>(٣٦)</sup> ، ولا شك أن للنساء حكم سائر المكلفين من الذكور لشمول الأحكام الشرعية لهن في الجملة ، وخروجهن عن البعض خروج بمخصص ، ولكن الغالب في هذه الأزمان أن الواحدة منهن لا تسمح بشطر من مالهـا لقريب أو غيره إلا بحيلة منصوبة من ذلك المسموح له يتسبب بها إلى اقتناص مال تلك المسكينة ؛ لما جُبلت عليه من الخور وضعف العقل وسوء التصرف ، وهذا مشاهد معروف لا يمتري فيه من له أدنى ممارسة لأحوال الناس ، فكثيرا ما يشاهد النساء يخرجن من أملاكهن بأدنى ترغيب أو ترهيب حتى صار هذا هو الأمر هو الأعم الأغلب عليهن ، وإن وقع من واحدة منهن ما يخالف ذلك ، فعلى سبيل الندور الذي لا ينبغي التعويل عليه .

وما أنفع ما رواه لنا بعض الأعلام من شيوخنا ، عن بعض الأعلام من شيوخه ، أنها جاءت إليه امرأة تقرر لديه أنها ملّكت بعض قرابتها جميع ما

(★) ليس في نسخة ( هـ ) المذكورة هذا السؤال .

(٣٦) يُنظر : ص ٦٤٠ .

تملك ، فاستفصلها عن ذلك ، ففصلت وأقرت مرات أنها قد ملكت ذلك القريب كل ما تملكه من الأموال والدور والمنقولات ، فقال لها وقد رأى في يدها خاتماً : وهذا الخاتم من جملة ذلك فقالت لا . أما هذا هو حقي . فانظر هذه المسكينة كيف جعلت كل ما غاب عن عينها من أملاكها في حكم الخارج عن ملكها .

والحاصل : أنه لا ينبغي لمن يتصدر لإيراد الأحكام وإصدارها ، ودارت عليه رحي الفتوى أن يجرد نظره إلى أن الأصل أن حكم المرأة حكم الرجال في نفاذ التصرف ، وعدم صحة الرجوع بل ينبغي إمعان النظر وإعمال الفكر وإكمال البحث عن صفة ذلك التصرف والتفتيش عن الأمر الحامل عليه وملاحظة تلك المرأة التي وقع منها التملك في حُسن عقلها ، وجودة اختيارها ، ومعرفتها بمدارك التصرفات ، فإن وجدها لا تعرف لوازم التملك بأي نوع من الأنواع ، ولا تدري أن ذلك من موجبات انتقال المال عن ملكها بعد ذلك اللفظ رضيت أم كرهت ، كما هو شأن أكثر النساء الساكنات في البوادي ، بل وكثير من نساء الأمصار ، فالواجب عليه القضاء ببطلان ذلك التصرف ، وإرجاع الملك إلى مالكة ؛ لأن الله سبحانه قد أخبرنا بأن الرضا معتبر ، وأخبرنا رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - بأنه : " لا يحل مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه " وهذه المسكينة لا تعرف ما يلزمها بلفظ التملك الذي أوقعته ، فضلاً عن أن تكون راضية به طيبة به نفسها ، فلا شك ولا ريب أن القضاء بنفوذ التصرف الخالي عن العوض على من كانت بهذه الصفة استناداً إلى ما هو الأصل من أن حكم المرأة حكم الرجل من الظلم البين الذي لا يمتري فيه ممتري .

وجوب  
تحقق  
حق  
الرضا

وهكذا إذا كانت المرأة المذكورة عارفة بلازم ما أوقعته من لفظ الهبة والنذر ونحوهما ، ولكنها إنما فعلت ذلك لحيلة ناشئة عن الترغيب أو التهيب ، فإن ذلك من البطلان بمكان لا ينبغي لأحد أن يشك فيه ؛ لما تقرر شرعا من بطلان الحيل ومضادتها للشريعة المطهرة إلا ما خص ، والنساء أسرع الناس انخداعا ، وأقلهم نظرا في العواقب ، وأولهم إجابة إلى ما لا يجيب إليه العقلاء ، ولا ينفق على من له أدنى تمييز من الرجال .

وهكذا إذا كانت المرأة المذكورة عارفة بمدلول ما وقع منها من التصرفات ، فاهمة بما يلزم عن ذلك ، ولكنها أرادت بذلك استحلال عشرة العشير أو غيره من القرابة ، أو إزالة ما تجده من وحشة أخلاقه ، فإن هذا أيضا من النوع الذي ينبغي القضاء بطلانه ؛ لأن الرضا المعتبر شرعا وطيبة النفس مفقودان ، وللنساء من هذه الأمور عجائب وغرائب يمنع المتدين أن يجزم عليهن بأمر بمجرد أصالة صحة التصرف .

وكثيرا ما ترى المرأة إذا كلمها القريب بكلمة حسنة ، وأظهر لها أدنى محبة ، كانت في تلك الحال طيبة النفس بأن يصير إليه جميع ما تملكه وإن كان بآلاف مؤلفة ، وإذا أظهر لها أدنى خشونة ، وأبدا لها بعض الميل عنها كانت أشد الناس عداوة له وبغضا ، وربما تمتت حال فورة غضبها نزول العظام به التي لو نزل عليه بعضها في تلك الحال ، وهي ثائرة الغضب لعادت باكية عليه ، وقد أرشد الصادق المصدوق - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى هذا الأمر من خلق النساء ، فأخبرنا أن الواحد منا لو أحسن إلى إحداهن الأيام المتطاولة ، ثم لم يحسن إليها في وقت من الأوقات لقالت : ما رأيت منك خيرا

قط ، كما بيّن في الحديث الصحيح<sup>(٣٧)</sup> ، وما ذاك إلا أن النساء يعتبرن أن الوقت الذي هن فيه ، ولا يتفكرن في العواقب ، ولا يحفظن العهود السالفة ، وقليلًا ما تجد المرأة تعمل على خلاف ذلك ، فإذا كان الأعم الأغلب من حال النساء هو ما أسلفنا ، ووقوع خلافه منهن في حيّز الندرة فينبغي عند التردد الرجوع إلى ما هو الأعم الأغلب ، ولا يتحول عنه إلا بدليل ؛ لأن المصير إلى النادر وهجر الكثير الغالب خروج عن قوانين الاستدلال ، هذا ما يظهر لي والله أعلم .

---

(٣٧) البخاري : ( ٢٦/١ ) ( ٢ ) كتاب الإيمان باب كفران العشير وكفر دون كفر ( ٢٩ ) .  
 مسلم : ( ٦٢٦/٢ ) ( ١٠ ) كتاب الكسوف ( ٣ ) باب ما عُرض على النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ( ٩٠٧ ) .  
 ونصّه في البخاري : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - : " أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن ، قيل : أيكفرن بالله ؟ فقال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط " . وله ألفاظ أخرى .

**اقناع الباحث  
بدفع ما ظنه دليلاً على  
جواز الوصية للوارث**



بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وآله الطاهرين وبعد :

فإنه وصل السؤال من سيدي<sup>(١)</sup> العلامة المفضل بركة الآل<sup>(٢)</sup> إبراهيم بن محمد بن إسحاق<sup>(٣)</sup> - لا برح في ألطاف المهيمن الخلاق - وحاصل السؤال ما يترجح لدى المسؤول<sup>(\*)</sup> الحقير محمد بن علي الشوكاني - غفر الله لهما - في الوصية للوارث ، وأرسل - حفظه الله - برسالة للسيد العلامة المجتهد محمد بن إسماعيل

(١) يُنظر : التعليق على لفظ ( سيدي ) ص ٣٣٢ .

(٢) البركة : هي ثبوت الخير وزيادته ( يُنظر : النهاية في غريب الحديث ٢٠/١ ) . وإثبات البركة في شيء لا بد في صحته من توافر شرطين :

الأول : الاعتقاد بأن ذلك الشيء سبب وضع الله فيه البركة ، لا أنه فاعل بنفسه ، لأن المبارك على الحقيقة هو الله تعالى وحده لا شريك له ( فتح المجيد ١٤٤ ) .

الشرط الثاني : ثبوت حصول البركة في مَنْ نُسبت إليه ، وهذا يُعرف من طريق الشرع أو من طريق الحس الموافق للشرع . فالأول : كإخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة في ماء زمزم ، وفي مكة والمدينة ، والثاني : كقول الصحابي أُسيد بن حضير رضي الله عنه عند نزول آية التيسيم : ( ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر ) . ففيه أن الله تعالى يُجري على أيدي بعض الناس من أمور الخير ما لا يُجرى على غيرهم .

والقول بأن فلان مبارك على أهله أو آل فلان ، يرجع فيه إلى حال الموصوف بذلك ، إن كان مُستحقاً لهذا الوصف لكونه يتعاطى الأسباب الشرعية لحصول البركة من التزامه بالتقوى ، ومن بيان الحق والدعاء إليه ، ومن النهي عن المنكر ، فهذا يصح . وإن كان بخلاف ذلك فإن إثبات سبب لم يُثبت الشرع يُعد بدعة في الدين ( القول المفيد شرح كتاب التوحيد ١٩٤/١ ) .

(٣) سبق ترجمته ص ٣١٦ .

(\*) في نسخة (هـ) ما ترجّح لديّ في الوصية .

الأمير<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - وقد حرر فيها جواز الوصية للوارث ، وأوضح رجوعه عن اجتهاده الأول<sup>(٥)</sup> - وهو جواز عدم الوصية للوارث<sup>(\*)</sup> - سمي هذه الرسالة : ( إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث ) .

فأمعنتُ النظر في جميع ما حرره وعول عليه في الجواز ، فلم أقف في تلك الرسالة على شيء يوجب المصير إلى جواز الوصية للوارث ، ولا عثرت فيها على دليل يسوغ الرجوع عن اجتهاده الأول ، ولكنه قد فعل ما يجب عليه من

(٤) السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني ، المعروف بالأمير ، الإمام الكبير المجتهد ، العالم السلفي الأشهر ، صاحب التصانيف ، وُلد سنة ١٠٩٩ بكحلان ، ثم انتقل مع والده إلى صنعاء وأخذ عن علمائها ، ورحل إلى مكة والمدينة ، وقرأ الحديث على أكابر علمائها . قال الشوكاني : وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران وتظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ، ومرت له مع أهل عصره خطوب ومحن ، وله مصنفات جليلة حافلة منها : سبل السلام اختصره من البدر التمام للمغربي ، ومنها : منحة الغفار ، جعلها حاشية على ضوء النهار للجلال ، ومنها : العدة جعلها حاشية على شرح العمدة لابن دقيق العيد ، ومنها : شرح الجامع الصغير للسيوطي في أربعة مجلدات ، ومنها : شرح التنقيح في علوم الحديث للإمام محمد بن إبراهيم الوزير ، وسماه التوضيح ، ومنها : منظومة الكافل لابن مهران في الأصول وشرَحها شرحاً مفيداً وله مصنفات غير هذه . وقد أفرد كثيراً من المسائل بالتصنيف بما يكون جميعه في مجلدات ، وله شعر فصيح مُنسجم جمعه ولده العلامة عبدالله بن محمد ، وغالبه في المباحث العلمية والترجيح بين أبناء عصره والردود عليهم ، وبالجملة فهو من الأئمة المُجددين لمعالم الدين ، توفي رحمه الله سنة ١١٨٢ .

( البدر الطالع ١/١٣٣ - ١٣٩ ، الروض الأغن ٣/٢٩ - ٣٢ ) .

(٥) قرر ذلك في مؤلفاته المشهورة ككتاب سُبُل السلام عند شرح حديث ( لا وصية لوارث ) قال - رحمه الله - : والحديث دليل على منع الوصية للوارث ( سبل السلام ٣/٢٢٨ ) وفي كتاب ( منحة الغفار على ضوء النهار ٤/٢٤٦٣ ) .

(★) ليس في نسخة (هـ) : وأوضح رجوعه عن اجتهاده الأول وهو جواز عدم الوصية للوارث .

(٦) هذه العبارة ( جواز عدم الوصية للوارث ) لا يستقيم بها المعنى . والذي يستقيم به ( عدم جواز الوصية للوارث ) فلعله سبق قلم من المؤلف أو تحريف من الناسخ .

العمل بما يترجح لديه والرجوع إلى ما رجع إليه<sup>(\*)</sup> . وهأنذا سأوضح ذلك متعقباً لكل ما أورده مما ظنه دليلاً على محل النزاع ، وسميت هذا البحث : إقناع الباحث بدفع ما ظنه<sup>(٧)</sup> دليلاً على جواز الوصية للوارث .

فأقول : أما ما عوّل عليه سيدي من أن حديث<sup>(\*)</sup> " لا وصية لوارث "<sup>(٨)</sup> لما كان في أوله أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه كان قوله عقب ذلك فلا وصية

بـ  
الـجـواب

(★) ليس في نسخة (هـ) : عليه من العمل بما يترجح لديه والرجوع إلى ما رجع إليه .  
(٧) الضمير في لفظ ( ظنه ) يعود إلى الأمير الصنعاني ، والمعنى : إقناع الباحث بدفع ما ظنه الصنعاني في رسالته ( إقناع بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث ) دليلاً على جواز الوصية للوارث .

وإعادة الضمير إلى غير مذكور بين إن كان معلوماً لدى السامع ، وهو هنا معلوم من سياق الكلام ومناسبته ، وأما جعله عنواناً لبحث مستقل فهو غير بين والله أعلم .  
(★) في نسخة (هـ) : فأقول أما ما عوّل عليه ابتداءً من أن حديث .

(٨) أخرجه أحمد في المسند : ( ٢٥٦/٤ ) رقم ( ١٧٦٣٤ ) .  
وأبو داود : ( ٢٩٠/٣ ) ( ١٢ ) كتاب الوصايا ( ٦ ) باب ما جاء في الوصية ( ٢٨٧٠ ) .  
والترمذي : ( ٤٣٣/٤ ) ( ٣١ ) كتاب الوصايا ( ٥ ) باب ما جاء لا وصية لوارث ( ٢١٢٠ )  
وقال الترمذي : حديث حسن .  
وابن ماجه : ( ٩٥/٢ ) ( ٢٢ ) كتاب الوصايا ( ٦ ) باب لا وصية لوارث ( ٢٧١٣ ) .  
والنسائي : ( ٥٥٧/٦ ) ( ٣٠ ) كتاب الوصايا ( ٥ ) باب إبطال الوصية للوارث ( ٣٦٤٣ - ٣٦٤٥ ) .

وترجم له البخاري في الصحيح ( ٢٨٨/٢ ) ( ٥٥ ) كتاب الوصايا ( ٦ ) باب لا وصية لوارث ، قال الحافظ في الفتح . ( ٤٣٨/٥ ) : هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع ، كأنه لم يُرتب على شرط البخاري فترجم به كعادته واستثنى ما يعطي حكمه .  
ثم ذكر تحريجه وبعض طرقه : عند أبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني وابن أبي شيبة وقال : ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً =

= والذي يترجح صحة الاحتجاج بالحديث ، وذلك للاعتبارات التالية :

١ - ورود ما يؤيده في الصحيح ، فقد روى الإمام البخاري عن عطاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما موقوفاً : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للوالدين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والرُّبع ، وللزوج الشطر والرَّبع ، ترجم له البخاري بقوله : باب لا وصية لوارث . قال ابن حجر - رحمه الله - : ووجه دلالاته للترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين وإثبات الميراث لهما ، يُشعر بأنه لا يُجمع لهما بين الميراث والوصية ، وإذا كان كذلك كان من دونهما أولى بأن لا يُجمع ذلك له . وقال : وهو موقوف لفظاً إلا أنه في تفسيره إخباراً بما كان من الحكم قبل نزول القرآن ، فيكون في حكم المرفوع ( الفتح ٤٦٨/٥ ) .

٢ - إن للحديث روايات كثيرة تدل على صحته ، بل على تواتره ، ولهذا جزم الإمام الشافعي بتواتره ( الأم ٣٠٧/٨ ) .

فإن قيل : إن طرقه ليست بالصحيحة . فالجواب لو فرض هذا فإنه لا يُشترط في الحديث المتواتر سلامة طرقه من الضعف ، لأن ثبوته إنما هو بمجموعها لا بالفرد منها ( إرواء الغليل ٩٥/٥ ) .

٣ - أن بعض روايات الحديث وبعض طرقه صحيحة ، وبعضها حسن لذاته ، وبعضها حسن لغيره .

فمن رواية أبي أمامة له طريقان : أحدهما حسن ، والثاني صحيح .  
فالأولى : طريق إسماعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني به أخرجه أبو داود والترمذي وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقال ابن حجر في الفتح : في إسناده إسماعيل ابن عياش ، وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري . وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة ، وصرح في روايته بالتحديث .

الثانية : عن الوليد بن مسلم قال : ثنا ابن جابر أو حدثني سليم بن عامر وغيره عن أبي أمامة . قال الألباني : وهذا سند صحيح على شرط مسلم ، وابن جابر اسمه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ( إرواء الغليل ٨٨/٦ ) .

ومن حديث عبد الله بن عباس عن محمد بن مسلم عن ابن طاووس عن أبيه عنه مرفوعاً . قال ابن حجر في التلخيص ٩٢/٣ : وهو حسن صحيح الإسناد ، ووافقه الألباني في ( إرواء الغليل ٨٩/٦ ) .

دلالة  
حديث لا  
وصية  
لوارث  
على نفي  
الوجوب أو  
الندب ؟

لوارث مفيدا لنفي الوجوب لا لنفي الندب فيكون معناه أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه الذي يستحقه في علم الله فلا تجب وصية لوارث وأقول هذا الذي جعله دليلا على نفي الوجوب دون الندب لا دلالة فيه على ذلك لا بمطابقة ولا تضمن ولا التزام<sup>(٩)</sup>(★) فإنه كما يتسبب عن إعطاء كل ذي حق حقه عدم وجوب الوصية لمن قد أعطي حقه بحكم الله تعالى وقد تقرر في كليات هذه الشريعة المطهرة أن المجاوزة لحكم الله غير جائزة إلا بدليل يدل على الجواز فأول الحديث وآخره يستفاد من مجموعهما عدم الجواز فضلا عن عدم الندب ولا يخفأك أن تجويز الوصية للوارث بل دعوى ندبها يمثل هذا مدفوع هذا مع قطع النظر في عموم قوله لا وصية لوارث فإنه نكرة في سياق النفي وهو من صيغ العموم بلا خلاف بين محققي الأصول والبيان وهذا العموم كما ينفي وجوب الوصية للوارث ينفي ندبها بل ينفي جوازها لأن المقدر إن كان عاما نحو لا يجوز وصية لوارث أو لا تحل أو لا تشرع أو لا تثبت كان هذا المقدر العام والمتعلق الشامل والمقتضى المسبوق موافقا لما دل عليه الكلام من العموم المتفق عليه وليس هذا من باب عموم المقتضى<sup>(١٠)</sup> بل من باب تقدير المتعلق العام المطابق لأصل الكلام وأما لو قدر خاصا نحو لا ندب أو لا وجوب فهذا المقتضى الخاص مفتقر

= ٤ - احتجاج العلماء به مع ما تقدم ، قال الطحاوي في مُشكل الآثار ٣/ ١٣٠٦ : وجدنا أهل العلم احتجوا بهذا الحديث ، فوقفنا بذلك على صحته .

(★) في نسخة (هـ) ما ترجّح لديّ في الوصية .

(٩) سبق التعريف بهذه الألفاظ ، ص ٥٦٠ .

(١٠) المقتضى : بكسر الضاد هو ما لا صحة له إلا بإدراج شيء آخر ضرورة صحة

كلامه ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ أي : أهل القرية ( التعريفات ٢٢٦ ) . وعرفه

الشوكاني بقوله : هو اللفظ الطالب للإضمار ، بمعنى أن اللفظ لا يستقيم إلا بإضمار شيء

( إرشاد الفحول ٢/ ٤٣١ ) .

إلى دليل يدل عليه ولا تقبل دعوى من يدعيه إلا برهان ولا برهان هنا إلا ما زعمه من دلالة السياق والاقتران وهما كما عرفت يدلان على خلاف ما زعمه دلالة بينة<sup>(١١)</sup> ولما كان ما ذكرناه في غاية الظهور ونهاية الجلاء بادر رحمه الله إلى تسليمه بعد كلامه السابق فقال: فصل إن قلت: قوله لا وصية لوارث هو من ألفاظ العموم إلى آخر كلامه في هذا الفصل<sup>(١٢)</sup> ثم لم يدفعه إلا بأن قال: قلت: سبب حديث لا وصية لوارث هو نفي الإيجاب الذي كان ثابتاً كما قررناه<sup>(١٣)</sup> فانظر كيف عاد إلى تلك الدعوى المجردة بعد أن سلم عدم دلالة هذا الحديث على ما ذهب إليه بل سلم دلالة على دفع ما ذهب إليه وشموله لحل التزاع، أعني: وصية التبرع.

وأما استدلاله على ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(١٤)</sup> فلا يخفاك أن الوصية تشمل الوصية للوارث والوصية لغير الوارث، وهذا لا ينكره أحد وقوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " لا

(١١) نبّه الأمير الصنعاني في سبيل السلام: أن الحديث هذا دليل على نسخ الجواز لا الآية. قال رحمه الله: إذ وجوها قد علم نسخه من آية الموارث كما قال ابن عباس - رضي الله عنه - (سبيل السلام ٢٢٨/٣).

(١٢) تمامه: لأن الوصية نكرة في سياق النفي فهي من ألفاظه، وإن كان السبب الذي ورد فيه خاصاً، وهي نفي للإيجاب الدال عليه آية البقرة، فيشهد بعمومه وصية التبرع للوارث التي هي محل التزام بين القائلين بإثباتها والقائلين بعدم صحتها، فإن هذا الحديث هو الدليل على عدم صحتها عندهم، ولذا يقول أئمة الأصول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (إقناع الباحث للصنعاني ٩٧).

(١٣) ص ٩٧.

(١٤) النساء ١١.

وصية لوارث" (١٥) أخص مطلقاً من قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (١٦) فيبنى العام على الخاص ويكون ما في الآية الكريمة في قوة : من بعد وصية يوصى بها أو دين لغير الوارث أو كما هو مقتضى بناء العام على الخاص وهو متفق عليه بين أهل الأصول في الجملة (١٧) وإن اختلفوا في تفاصيله وشروطه ، فذلك لا يقدح في اتفاقهم على وجوب البناء (١٨) ، والحديث هو متلقى بالقبول (١٩) مخصص به عموم القرآن عند الجمهور (٢٠) بل عند كل من يعتد بقوله من أئمة الأصول (٢١) .

(١٥) سبق تخريجه ص ٦٥٩ .

(١٦) النساء ١١ .

(١٧) ( يُنظر : المستصفى ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، الإحكام للآمدي ٣١٨/٢ ، ٣١٩ ، فواتح الرحموت ٣٤٥/١ المسودة ١٣٤ ، شرح الكوكب المنير ٣٨٢/٣ ، إرشاد الفحول ٥٤٣/٢ ) .

(١٨) لا يقدح في الاتفاق على وجوب البناء مطلقاً ، وهذا لا يفيد ، ولكنه يقدح في الاتفاق على وجوب البناء في مثل هذه المسألة ، لأن من المسائل المتنازع فيها عندهم : هل السنة تخصص عموم القرآن أم لا ؟ وهل يجب في المخصص أن يكون متصلاً أم لا .

(١٩) سبل السلام ٢٢٧/٣ .

(٢٠) خلافاً للهادي والناصر وأبي العباس كما نقله المؤلف في نيل الأوطار ( ٥٠٨/٥ ) ، نقلاً عن البحر ( ٣٠٨/٥ ) .

(٢١) نقل الإجماع على عدم جواز الوصية للوارث ابن المنذر في كتابه الإجماع ، وابن حزم في مراتب الإجماع ٢٢٣ ، وابن قدامة في المغني ٤١٩/٦ . ولكن هذا الإجماع لا يقتضي أن يكون المخصص هو حديث ( لا وصية لوارث ) . قال ابن حجر في الفتح ( ٤٦٨/٥ ) : المشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا يُنسخ بالسنة لكن الحجة على هذا الإجماع على مقتضاه كما صرح به وغيره .

وأما استدلاله بحديث أبي هريرة عند ابن ماجة بلفظ<sup>(٢٢)</sup> : " أن الله قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم " فهذا لا نزاع فيه في الجملة لكن محل النزاع الوصية للوارث<sup>(٢٣)</sup> فهذا الحديث إذا تناولها بنوع من أنواع الدلالة فقد تناول الوصية لغير الوارث كما تناول الوصية للوارث فخرجت عنه الوصية للوارث بالحديث الآخر وهو أرجح منه سنداً ومتناً<sup>(٢٤)</sup> ، على أنه لا يبعد أن يقال إن الوصية للوارث ليست مما توجب الزيادة في الحسنات لأنها ممنوعة بنص الشارع لما فيها من المجاوزة لحدود الله والتعدي لفرائضه والمخالفة لما شرعه فتعليقه - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله : إن الله قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم بقوله : زيادة في حسناتكم ، يفيد اختصاص هذه الصدقة بما فيه زيادة في الحسنات ولا زيادة في وصية قد نفاهما الشارع وقال لا وصية لوارث بهذه الصيغة الشاملة المحيطة بهذا الحديث يرد دعوى من يدعي أن فيها زيادة في الحسنات ولو فرضنا عدم دليل يدل على أنه لا زيادة فيها في

(٢٢) ابن ماجة : ( ٩٠٤/٢ ) ( ٢٢ ) كتاب الوصايا ( ٥ ) باب الوصية بالثلث ( ٢٧٠٩ ) . البيهقي في السنن ( ٢٨٩/٦ ) . قال في الزوائد : في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي ضعفه غير واحد .

(٢٣) والنزاع أخص من ذلك أيضاً . ابن حجر : والمراد بعدم صحة وصية الوارث : عدم اللزوم ؛ لأن الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة ( الفتح ٤٣٨/٥ ، يُنظر : نيل الأوطار ٥٠٩/٦ ) .

(٢٤) وجه الترجيح :

١ - من جهة الإسناد كون حديث ( لا وصية لوارث ) أكثر طرقاً فقد بلغ التواتر ، وكونه روي بأسانيد صحيحة وحسنة ، وحديث أبي داود في أسانيدها كلها ضعف .

٢ - من جهة المتن أن حديث ( لا وصية لوارث ) موافق لآيات الميراث الناسخة لآية الوصية .



الحسنات لكان دعوى أن فيها زيادة في الحسنات مصادرة على المطلوب<sup>(٢٥)</sup> وهي باطلة ولا شك أن البدر رحمه الله لو تنبه لهذا لقابله بالقبول فكيف يصح التعويل على هذا الحديث وقد عارضه ما هو أحص منه مطلقا على فرض دلالة على محل النزاع وتناوله له فكيف إذا كان قد علل بعله تفيد أنه لا يتناوله ومن جملة ما استدل به - رحمه الله - تقرير النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لسعد بن أبي وقاص لما قال<sup>(٢٦)</sup> أتصدق بكذا من مالي قال والصدقة مندوبة قطعاً إلى آخر كلامه<sup>(٢٧)</sup> ودلالة هذا الدليل على محل النزاع مدفوعة من وجهين :

الأول : أنه في الصدقة لا في الوصية التي هي محل النزاع .

الثاني : أن الصدقة تتناول الصدقة على الوارث وعلى غير الوارث وحديث لا وصية لوارث قد أخرج الصدقة على الوارث على فرض أنه يصدق على الوصية أنها صدقة .

ومن جملة ما استدل به - رحمه الله - ما ورد في حديث لا وصية لوارث من زيادة : إلا أن يشاء الورثة<sup>(٢٨)</sup> ، معللاً دلالة ذلك على محل النزاع بأن الاستثناء

(٢٥) يُنظر : التعليق على لفظ ( المصادرة على المطلوب ) ص ٤٠٩ .

(٢٦) البخاري : ( ٢٣٧/٤ ) ( ٨٥ ) كتاب الفرائض ( ٦ ) باب ميراث البنات ( ٦٧٣٣ ) .

مسلم : ( ١٢٥٠/٣ ) ( ٢٥ ) كتاب الوصية ( ١ ) باب الوصية بالثلث ( ١٦٢٨ ) .

(٢٧) إقناع الباحث للصنعاني ص ١٠٠ .

(٢٨) زيادة إلا أن يشاء الورثة جاءت من ثلاث روايات كلها ضعيفة :

الأولى : في رواية ابن عباس عند الدارقطني ( ٩٧/٤ ) ، والبيهقي ( ٤٣١/٦ ) ، وأبو داود في المراسيل ( ١٨٨ ) ، من طريق عطاء عن ابن عباس ، وعطاء لم يسمع من ابن عباس ، كما قال أبو داود في المراسيل ٢٥٧ .

الثانية : من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عند الدارقطني ٩٨/٤ وفيه سهل بن عمار مُتهم . ( الميزان ٢/٢٤٠ ) .

منقطع ولا يخفأك أن هذا الاستثناء يؤكد دلالة هذا الحديث على عدم جواز الوصية لوارث ويؤيدها لأنه قد أفاد عدم نفوذ الوصية للوارث إلا بمشيئة الورثة فأفاد ذلك عدم نفوذها مع عدم المشيئة .

وأما - دعواه رحمه الله - بأنه إخراج من الإيجاب أي لا يجب الوصية للوارث إلا أن يشاء الورثة فهذا لا دلالة للاستثناء عليه سواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً كما لا يخفى . هذا خلاصة ما عول عليه رحمه الله في تلك الرسالة ولا يخفأك أنه لا يدل على مقصوده . لا بمطابقة ولا بتضمن ولا التزام بل كل ما أورده فهو دليل عليه لا له كما عرفت مما أسلفناه<sup>(٢٩)</sup> وأنه رحمه الله قد أورد في رسالته هذه قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لأبي طلحة لما قال له<sup>(٣٠)</sup> : إن أنفس أموالني إليّ بيرحاء فضعها يا رسول الله حيث شئت . فقال : تصدق بها على ذوي قرابتك ، وهذا أجني عن محل النزاع لأنه في الصدقة في حال الحياة والصحة ومحل النزاع في الوصية المضافة إلى بعد الموت فإن الله قد أعطى كل ذي حق حقه بالموت فلا وصية لوارث وأما حال الصحة والحياة فالصدقة على الأقارب هنا من باب الصلة للأرحام التي ورد الترغيب فيها كتاباً وسنة وهي خارجة عن محل النزاع خروجاً لا يخفى .

= الثالثة : من حديث عمر بن نادرة عند البيهقي ٢٦٤/٦ والدارقطني ١٥٢/٤ وفي إسناده زياد بن عبد الله ( صدوق ) . ( التقريب ت ٢٠٩٦ ) وإسماعيل بن مسلم المكي ( ضعيف ) ( التقريب ت ٤٨٩ ) .

(٢٩) ص ٦٦١ .

(٣٠) متفق عليه ، البخاري : ( ٤٥٢/١ ) ( ٢٤ ) كتاب الزكاة ( ٤٤ ) باب الزكاة على الأقارب ( ١٤٦١ ) .

مسلم : ( ٦٩٣/٢ ) ( ١٢ ) كتاب الزكاة ( ١٤ ) باب فضل النفقة والصدقة على الأقارب ( ٩٩٨ )

حديث  
النعمان  
على منع  
الوصية  
لبعض  
الورثة

ومن جملة ما تعرض لذكره رحمه الله في هذه الرسالة : حديث التسوية بين الأولاد<sup>(٣١)</sup> وهو حديث متواتر<sup>(٣٢)</sup> وفيه التصريح بأن المخالفة للتسوية جور والجور حرام وهو أعم من أن تكون المخالفة بالعطية في حال الصحة كالنحلة والصدقة أو بالوصية المضافة إلى بعد الموت والسبب وإن كان خاصا وهو نخله بشير<sup>(٣٣)</sup> والد النعمان لولده فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والأمر لكل أحد بالتسوية بين الأولاد يتناول الوصية المضافة إلى بعد الموت كما يتناول العطية في حال الحياة وهو من أعظم الأدلة الدالة على عدم جواز تخصيص بعض الأولاد بعطية أو وصية دون بعض وقد صرح فيه - صلى الله عليه وآله وسلم - بأن ذلك جور وامتنع من أن يشهد على نخلة بشير والد النعمان فكانت الوصية المشتملة على تخصيص بعض الورثة دون بعض حراما بهذا الحديث فأفاد ذلك

(٣١) حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما أن أباه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
إني نخلتُ ابني هذا غلاماً كان لي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أكل ولدك  
نخلت مثل هذا ؟ " فقال : لا . فقال صلى الله عليه وسلم : " فأرجعه " . متفق عليه ،  
أخرجه البخاري : ( ٢٣٣/٢ ) ( ٥١ ) كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ( ١٢ ) باب الهبة  
للولد ( ٢٥٨٦ ) ، ( ١٣ ) باب الإشهاد في الهبة ( ٢٥٨٧ ) .  
مسلم : ( ١٢٤١/٣ ) ( ٢٤ ) كتاب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة رقم  
( ١٦٢٣ / ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ) .

(٣٢) ذكر في الفتح أن هذا الحديث قد رواه عدد كثير من التابعين عن النعمان ، منهم :  
١) عروة بن الزبير ، عند مسلم ، والنسائي ، وأبو داود (٢) أبو الضحى ، عند النسائي وابن  
حبان وأحمد ، والطحاوي (٣) والمفضل بن المهلب ، عند أحمد ، وأبو داود والنسائي (٤) عبدالله  
بن عتبة بن مسعود ، عند أحمد (٥) وعون بن عبدالله بن أبي عوانة (٦) والشعبي ، في  
الصحيحين وأحمد ، وأبو داود وغيرهم . ورواه عن الشعبي خلق كثير أيضاً (الفتح ٢٦٥/٥) .  
(٣٣) بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي ، البدريّ ، والد النعمان ، بعثه النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في سرية فدك ثم وادي القرى ، استشهد بعين الثمر في خلافة الصديق سنة ١٢ .  
( الإصابة ٦٩٤ ، الاستيعاب ١٩٤ ) .

دلالة  
حديث " لا  
وصية "  
على المنع

بطلان ما زعمه البدر الطالع - رحمه الله - من أن معنى قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " لا وصية لوارث" <sup>(٣٣)</sup> لا تجب وصية لوارث فإن من جعل لبعض أولاده قسطاً من ماله بالوصية دون بعض لم يسو بينهم ومن لم يسو بينهم فقد جار فعله جور وكل جور حرام ففعله حرام فتقرر بهذا الدليل المتواتر أن تفضيل بعض الورثة على بعض بوصية أو عطية لا يجوز ولا يحل فهو يرد على البدر رحمه الله رداً واضحاً إن أراد أن الوصية للوارث جائزة سواء كانت متضمنة للمخالفة للتسوية أم لا وإن خص الجواز بما لا مخالفة للتسوية فيه فقد قرب المسافة وقلل محلّ الخلاف وعاد آخرّاً إلى ما رجّحه أولاً من عدم جواز الوصية للوارث عوداً لطيفاً وبياناً : أن الوصية للأولاد مثلاً على وجه التسوية الموافقة لفرائض الله سبحانه إذ هي المعتبرة في التسوية ولا اعتبار بغيرها ليست من باب الوصية للوارث بل من باب قسمة التركة بينهم على فرائض الله أو قسمة بعضها كذلك باسم الوصية وذلك لا يوجب خلافاً ولا يقتضي نزاعاً لأنه يصدق على وصية التسوية التي هي في الحقيقة قسمة أنها موافقة لقول النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " إن الله أعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث" <sup>(٣٤)</sup> ، فإذا قال رجل في وصيته أنه أوصى بالدار أو بالأرض أو بنوع من أنواع تركته أنه يقسم بين أولاده على فرائض الله سبحانه ولا وارث له غير أولئك الأولاد فما فعل إلا ما هو حكم الله تعالى من إعطاء كل ذي حق حقه ووصيته هذه مؤكدة لوصية الله تعالى المذكورة في محكم كتابه بقوله

(٣٣) سبق تخريجه ص ٦٥٩ .

(٣٤) سبق تخريجه ص ٦٥٩ .

تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٣٥)</sup> فهو كمن أوصى ورثته بأن يقتسموا ما خلفه لهم على ما فرضه الله تعالى .

فإن قلت : قد يحصل له الثواب بهذه الوصية أعني التسوية على فرائض الله فيصدق عليها اسم الوصية للوارث ويحصل بها فائدة للموصي . قلت : الثواب الذي حصل له هو بالإرشاد إلى ما أرشد الله إليه وامتنال ما أمر الله بامتناله من إعطاء كل ذي حق حقه ولا شك أن الأمر بامتنال أوامر الله وفرائضه قرينة وليست القرينة والثواب بتصيير ذلك المال بين ورثته على فرائض الله فإن ذلك هو أمر الله وحكمه وشرعه وهو كائن كذلك سواء أوصى أو لم يوص لوارثه ولأن من أمر أولاده بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وسائر الطاعات فإنه يثاب على ذلك الأمر ولا يثاب على نفس صلاتهم وزكواتهم ونحوها لأن تلك الفرائض افترضها الله عليهم وأمرهم بتأديتها فاستحقوا الأجر بفعلها<sup>(٣٦)</sup> .

(٣٥) النساء ١١ .

(٣٦) دلت النصوص الشرعية على أن الأمر بالمعروف وأن الدال على الخير يناله أجرين :

الأول : أجر دعوته بالقول أو بالفعل ، استجاب المدعو أو لم يستجب .

الثاني : مثل أجر من تبعه أو مثل أجر من تبعه لا ينقص من أجر الفاعل شيء ، لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : ( من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ) أخرجه مسلم ٢٠٦٠/٤ . وفي مسند أحمد ١٦٧/٤ : ( من دل على خير له مثل أجر فاعله ) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً . ولهذا السبب : ذهب المحققين من العلماء إلى أن إهداء المسلم لثواب عمله للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، بالإضافة إلى كونه بدعة في الدين ، فإنه لا فائدة فيه ، قال ابن تيمية : لأن له مثل ثواب أعمالهم بدون الإهداء . ( مجموع فتاوى ابن تيمية ١/١٩١ ) .

فإن قلت سلمنا دلالة أحاديث التسوية المتواترة على التسوية بين الأولاد فهي لا تدل على التسوية بينهم وبين غيرهم من الورثة إذا كان معهم من الورثة غير أولاد ولا يدل على التسوية بين الورثة أنفسهم إذا كانوا غير أولاد .

قلت : هذا إذا لم يفده هذا الدليل بالقياس بلحن الخطاب فقد أفاده حديث " لا وصية لوارث " (٣٧) وقد قدمنا تقريره على وجه يظهر به غاية الظهور ويتبين به أكمل بيان (٣٨) وإنما تعرضنا لأحاديث التسوية لما تعرض لها البدر (٣٩) رحمه الله فأوضحنا أنها عليه لا له .

واعلم أنها قد اتفقت كلمة أهل العلم (٤٠) على أن الذي كان في أول الإسلام هو الوصية كما قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٤١) وأن ذلك نسخ بآيات الموارث وهي قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (٤٢) إلى آخر الآيات وإذا كانت كلمة أهل

(٣٧) سبق تخريجه ص ٦٥٩ .

(٣٨) يُنظر ص ٦٦١ .

(٣٩) الإمام محمد بن إسماعيل الأمير . سبق ترجمته ص ٦٥٨ .

(٤٠) قال الشافعي في الأم ١١٣/٣ : لم نعلم أهل العلم اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة

بآية الموارث .

(٤١) البقرة ٨٠ .

(٤٢) النساء ١١ .

العلم متفقة على النسخ<sup>(٤٣)</sup> فمعنى النسخ لغة الإزالة والإبطال والتغيير قال في القاموس<sup>(٤٤)</sup> نسخه كمنعه أزاله وغيره وأبطله وأقام شيئاً مقامه . انتهى . فمعنى نسخ الوصية للوارث : إزالتها وتغييرها وإبطالها وإقامة المواريث مقامها ولو كانت جائزة بعد نسخها لم يكن كذلك بل يكون الجمع بينها وبين آيات المواريث التي هي النسخة جائزاً فلا إزالة ولا تغيير ولا إبطال ولا إقامة للناسخ مقام المنسوخ . نعم لو ربط القائلون بهذه المقالة ما يدعون به بدليل كان ذلك مقبولا على حد قبول الدليل وأما الدعاوى المجردة لا سيما إذا كانت مخالفة لما هو الأصل والحقيقة الشرعية العرفية والعربية<sup>(\*)</sup> فليست مما تثبت بمثله الأحكام الشرعية فإن تقييد النسخ بكونه لمجرد الوجوب قد استلزم مع كونه خلاف الأصل والحقيقة ، دعوى تقييد قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم -<sup>(٤٥)</sup> : " لا وصية لوارث " بقيد لم يتكلم به - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ولا دل عليه كلامه بوجه من وجوه الدلالة لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما وإذا لم يكن على هذا دليل لزم القائل بأن النسخ لوجوب الوصية للوارث لا لغير الوجوب أن يقول هذه المقالة في كل ناسخ ومنسوخ فنقول مثلاً : إن

(٤٣) الاتفاق على النسخ هنا ليس اتفاقاً على إبطال الحكم بالكلية وإنما على مطلق النسخ الذي يلزم منه نسخ وجوب الوصية للوالدين والأقربين كما قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم ١٠٣/١ : ( ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بأي الموارث واحتمل إذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة ، حتى لو أوصى لهما لم تجز الوصية وهذا نقول ، وإن كان يُحتمل أن يكون وجوبها منسوخاً وإذا أوصى لهم جاز ) . بتصرف .

(٤٤) القاموس ٣٣٤ .

(\*) في نسخة (هـ) : الشرعية واللغوية والعرفية .

(٤٥) سبق تخريجه ص ٦٥٨ .

النسخ للتوجه إلى بيت المقدس إنما هو نسخ للوجوب فيبقى جواز استقباله أو ندييته وهذا يستلزم صحة صلاة من توجه إليه ، وهو خرق للإجماع ومخالفة للمعلوم من الدين ضرورة فإن قال إنه إنما قال ذلك في الوصية للوارث بما فهمه من قوله إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث فما باله لا يفهم مثل هذا في استقبال بيت المقدس فإن الله قد فرض على كل مسلم استقبال الكعبة فلا استقبال لبيت المقدس ووزان هذا وزان ذلك<sup>(٤٦)</sup> وهكذا يلزمه أن يحمل كل نسخ على الوجوب إلا ما وقع التصريح فيه بزيادة على ما صرح به قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " لا وصية لوارث " فإن قال : إنما أخص ذلك بالوصية للوارث فنقول له : ما الدليل على ذلك وما بال هذا الموضع كان قابلاً لهذا منك دون غيره فإن قال قد ورد له نظير ، وهو صوم يوم عاشوراء<sup>(٤٧)</sup> ، فإن صومه مشروع مع كونه منسوخاً بوجوب صوم رمضان . قلنا هذا خصه الدليل فإن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - رغب في صومه بعد نسخه ، فمتى سمعت بأنه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - رغب في الوصية للوارث بعد نسخها<sup>(٤٨)</sup> ، على أن بين الموضعين فرقاً ، فإن الجمع بين الناسخ

(٤٦) يعترض المانع باعتراضين :

الأول : أن المثال الأول يمنع الإجماع .

الثاني : في مسألة القبلة لا يمكن الجمع بين الحكمين بخلاف الوصية للوارث .

(٤٧) اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وخالف في ذلك عبدالله بن عباس رضي الله عنهما فقال : بأنه اليوم التاسع كما في رواية عند مسلم ، وذكره النووي في الشرح ( شرح النووي على مسلم ١١/٨ - ١٢ ) .

(٤٨) البخاري : في كتاب الصيام (٦٩) باب صيام يوم عاشوراء ( ٥٨/٢ ) ( ٢٠٠١ ) .

مسلم : ( ٧٩٤/٢ - ٧٩٨ ) كتاب الصيام (١٩) باب صوم يوم عاشوراء ( ١١٢٥ ، ١١٢٧ ) .



والمنسوخ في الوصية للوارث يستلزم الإضرار بغير من وقعت له الوصية من الورثة ، وتقليل نصيبه المفروض له ، ودفعه عن بعض ما أوجب الله له وهذا قد ورد منعه في الشريعة المطهرة بمثل قوله تعالى <sup>(٤٩)</sup> : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ ﴾ وبقوله <sup>(٥٠)</sup> : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مُّوصِرٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ وقد بينها المفسرون كالزمخشري <sup>(٥١)</sup> وغيره بما يفيد ما ذكرناه <sup>(٥٢)</sup> وورد عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - في وصية الضرار أنها محبطة للأعمال وموجبة لدخول النار وهو حديث صحيح <sup>(٥٣)</sup> .

بطلان  
الوصية  
للوارث

وفي الجملة : فمن أوصى بوصية تخالف وصية الله سبحانه المذكورة في محكم كتابه بقوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ <sup>(٥٤)</sup> إلى آخر الآيات قلنا له : هذه الوصية رد عليك فقد وجدنا في كتاب الله تعالى أن الله عز وجل أوصى عباده جميعا بما يخالف ما وصيت به أنت فقال : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

(٤٩) النساء ١٢ .

(٥٠) البقرة ١٨٢ .

(٥١) محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي ، أبو القاسم جار الله كبير المعتزلة ، صاحب (الكشاف) و (المفضل) ( سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٠ ، ميزان الاعتدال ٧٨/٤ ، المنتظم ١١٢/١٠ ) .

(٥٢) الكشاف ٢٥٥/١ .

(٥٣) كالذي أخرجه أبو داود : ( ٢٨٩/٣ ) ( ١٢ ) كتاب الوصايا ( ٣ ) باب ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية ( ٢٨٦٧ ) .

الترمذي : ( ٤٣١/٤ ) ( ٣١ ) كتاب الوصايا ( ٢ ) باب ما جاء في الضرر في الوصية ( ٢١١٧ ) .

ابن ماجه : ( ٩٠٢/٢ ) ( ٢٢ ) كتاب الوصايا ( ٣ ) باب الحيف في الوصية ( ٢٧٠٤ ) .

(٥٤) النساء ١١ .

أَوَّلَدِكُمْ ﴿﴾ إلى آخر الآيات ووصية الله سبحانه أقدم وهو بمصالح عباده أعلم وأحكم ووجدنا رسول الله ينادي الأمة بأن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث فوصيتك يا هذا مخالفة لكتاب الله ولسنة رسوله فهي رد عليك وقد صح عنه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - وتواتر أنه قال (٥٥) : "كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد" فهذه الوصية مخالفة لما شرعه الله في محكم كتابه وعلى لسان رسوله وكل مخالف لما شرعه الله في محكم كتابه وعلى لسان رسوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - رد هذه الوصية ردًّا وأيضا هذه الوصية ليس عليها أمر رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - وأمته وكل ما ليس عليه أمر رسول الله وأمته فهو ردُّ فهذه الوصية ردُّ أما في الصغرى في القياس فلما بيناه سابقا (٥٦) . وأما الكبرى فبهذا الحديث المتواتر (٥٧) وإذا تقرر لك جميع ما ذكرناه وأوردناه اندفع به دعوى من يدعي جواز الوصية للوارث أو ندها .

(٥٥) متفق عليه ، البخاري : ( ٢٦٧/٢ ) ( ٥٣ ) كتاب الصلح (٥) باب إذا اصطلحوا على صلح جوار فالصلح مردود (٢٦٩٧) .  
مسلم : ( ١٣٤٣/٣ ) ( ٣٠ ) كتاب الأفضية (٨) باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (١٧١٨) (١٨) بنحوه .  
(٥٦) ص .

(٥٧) حديث " لا وصية لوارث " روي عن جماعة من الصحابة يبلغون التسع ، وروى عنهم جماعة كثيرون فبلغت رواياته حد التواتر كما قال الإمام الشافعي في كتاب الأم ٢٧٧/٨ ، ٣٠٧ ونقله عنه الحافظ في فتح الباري ٤٦٨/٥ ، والأمير الصنعاني في سبل السلام ٢٢٧/٣ ، وجزم به الشوكاني في السيل ٤٩٨/٤ ، ونقل الألباني عن السيوطي تواتره في إرواء الغليل ٩٥/٦ .

ورواته من الصحابة هم : علي بن أبي طالب ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو ، وعبدالله بن عباس ، وأبو أمامة ، والبراء بن عازب ، وزيد بن أرقم =

الكلام على  
زيادة " إلا  
أن يشاء  
الورثة "

واعلم أن هاهنا دليلاً يكون دونه التحقيق الذي (\*) أسلفناه وأسلفه البدر - رحمه الله - وهو ما أخرجه الدار قطني من حديث ابن عباس قال قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " لا تجوز وصية لوارث ، إلا أن يشاء الورثة " وقد حسن هذا الحديث الحافظ في التلخيص<sup>(٥٩)</sup> وقال في الفتح<sup>(٦٠)</sup> : " رجاله ثقات وما قيل من أنه معلول بأن الذي رواه عن ابن عباس هو عطاء وقد قيل أنه الخرساني فهو مدفوع بأنه قد أخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً " قال الحافظ<sup>(٦١)</sup> : إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن ، فيكون في حكم المرفوع . وأخرجه أبو

= وعمرو بن خارجه . قال الشافعي في الأم : وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال عام الفتح : " لا وصية لوارث " ويؤثرون عن حفظه ممن لقوه من أهل العلم ، فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد ( الأم ٣٠٧/٨ ، فتح الباري ٤٦٨/٥ ) .

(★) في نسخة (هـ) : يكفيك مؤنة التدقيق والتحقيق الذي .

(٥٩) يُنظر : تلخيص الخبير ١٩٨/٣ - ١٩٩ . وقد حسن الحافظ حديث " لا وصية لوارث " في ١٩٨/٣ ، ولم يُحسن زيادة ( إلا أن يشاء الورثة ) بل أشار إلى ضعفها ج ١٩٩/٣ .

(٦٠) يُنظر : فتح الباري ٤٦٨/٥ . وكلام الحافظ في الفتح خلاف هذا النقل . ونصه : ( رجاله ثقات ، إلا أنه معلول : فقد قيل : إن عطاء هو الخرساني ، والله أعلم . وكأن البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث ، وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث السباب وهو موقوف لفظاً ، إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ، ووجه دلالة الترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين وإثبات الميراث لهما بدلاً منها يُشعر بأنه لا يجمع لهما بين الميراث والوصية ، وإذا كان كذلك كان من دونهما أولى بأن لا يجمع ذلك له . يُنظر : السيل الجرار ٤٩٨/٤ نقل فيه المؤلف كلام الحافظ كما هو في الفتح .

(٦١) يُنظر : فتح الباري ٤٦٨/٥ وكلام الحافظ هذا في حديث " لا وصية لوارث " دون زيادة ( إلا أن يشاء الورثة ) .

داود في المراسيل<sup>(٦٢)</sup> من مرسل عطاء الخرساني ووصله يونس بن راشد<sup>(٦٣)</sup> عن عطاء<sup>(٦٤)</sup> عن عكرمة<sup>(٦٥)</sup> عن ابن عباس<sup>(٦٦)</sup> فهذا الحديث المرفوع مع ما عضده<sup>(٦٧)</sup> قد صرح فيه النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - بنفي الجواز وهو نص في محل التراجع<sup>(٦٨)</sup> يدفع القول بأن المنسوخ إنما هو الوجوب فقط دفعا لا يبقى بعده شك ولا ريب . واعلم أن البدر رحمه الله قال في آخر رسالته ما لفظه : فعليك أيها الناظر في البحث بتأمله وتحقيقه وتكرير النظر فيه . وأنا أقول

(٦٢) المراسيل ( ص ٢٥٦ ) رقم ( ٣٤٩ ) .

(٦٣) يونس بن عبيد بن دينار ، العبدى ، أبو عبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين . ع . ( التقريب ٧٩٦٦ ، انظر : تهذيب الكمال ٣٢ / ٥٠٧ ، التاريخ الكبير ٦ / ٣٠٢٧ ، الجرح ٦ / ١٨٥٠ ) .

(٦٤) عطاء بن أبي مسلم ، أبو عثمان الخرساني ، واسم أبيه ميسرة ، وقيل : عبدالله ، صدوق يُهَام كثيراً ويُرسَل ويُدلس ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ، لم يصح أن البخاري أخرج له . م ٤ ( التقريب ٤٦٣٣ ، انظر : تهذيب الكمال ٢٠ / ١٠٦ ، تاريخ البخاري الكبير ٦ / ٣٠٢٧ ، الجرح ٦ / ١٨٥٠ ) .

(٦٥) عكرمة ، أبو عبدالله ، مولى ابن عباس ، أصله بربري ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا ثبت عنه بدعة ، من الثالثة ، مات سنة ١٠٤ هـ وقيل قبل ذلك . ع . ( التقريب ٤٧٠٧ ، انظر : تهذيب الكمال ٢٠ / ٢٦٤ ، التاريخ الكبير ٧ / ٢١٨ ، الجرح ٧ / ٣٢ ) .

(٦٦) قال ابن حجر : ووصله يونس عن راشد عن عكرمة عن ابن عباس ، أخرجه الدارقطني ، والمعروف إرساله . ( التلخيص الكبير ٣ / ١٩٩ ) .

(٦٧) قال في السيل : وقد تقرر أن المرفوع زيادة غير منافية ، والعمل بها واجب ، فلا علة حينئذ للحديث .

(٦٨) جميع روايات هذه الزيادة ضعيفة ، كما مرّ في التعليق (٣٣) على هذه الرسالة . ولكن أصل الحديث بدون هذه الزيادة ثابت بل متواتر كما مرّ هامش ٥٧ ، وهو كاف في الاستدلال .

كما قال ، فعليك أيها الناظر في البحث بتأمله وتحقيقه وتكرار النظر فيه حتى يتبين لك الحق بيد من هو<sup>(٦٩)</sup> .  
والحمد لله رب العالمين .

---

(٦٩) القول بعدم صحة الوصية للوارث قول جماهير العلماء ، ونقل بعض الأئمة الإجماع عليه ، كما سبق ( هامش ٢١ ) . وقال ابن حجر في الفتح : المراد بعدم الصحة : عدم اللزوم ؛ لأن الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة ( فتح الباري ٤٦٨/٥ ) .  
وذهب إلى الجواز المهدي في كتابه الأزهار ، والهادي يحيى بن الحسين ، والإمام محمد بن إسماعيل الأمير في آخر قوليهِ ( البحر الزخار ٣٠٨/٥ ) وقالوا : نسخ الوجوب لا يقتضي نسخ الجواز . ورد عليهم بما ذكره الشوكاني في هذه الرسالة .

## بحث في حديث فدين الله أحق أن يقضى

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين ، وآله الطاهرين ، وبعد ؛

فإنه ورد سؤال من - سيدي<sup>(١)</sup> العلامة المفضل - يحيى بن مُطهر بن إسماعيل بن يحيى بن الحسين ابن الإمام القاسم<sup>(٢)</sup> - رحمهم الله جميعاً وإياي - عن حديث " فدين الله أحق أن يُقضى " <sup>(٣)</sup> .

وحاصل السؤال : هل يدل على أن دين الله مُقدّم على دين الآدمي ؟ وهل يصح أن يحج عن الميت غير قريبه بأجرة وغير أجرة ، أم ذلك مُختص بالقريب ؟ وهل يلحق الإنسان ما فعله غيره من القُرب ، أم ذلك مُختص ببعض القرب وبعض الأشخاص <sup>(\*)</sup> ؟

وأقول : الجواب عن السؤال عن كون دين الله مُقدم على دين الآدمي أم العكس ، أن حديث ابن عباس الثابت في الصحيح وغيره أن امرأة من جُهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : إن أُمي نذرت أن تحج ، فلم

(١) انظر : التعليق على لفظ ( سيدي ) ص ٣٣٢ .

(٢) فقيه زيدي ، ومؤرخ أديب ، من أهل صنعاء ، عاصر الشوكاني وقرأ عليه ، له كتب منها : ( الروض الباسم في معرفة أولاد الإمام القاسم ) و ( العطاء والمنن ) في التاريخ جعله ذيلاً لكتابه ( بهجة الزمن ) ، و ( بلغة المرام ) و ( شرح سنن النسائي ) وله نظم جُمع في ديوان . ( البدر الطالع ٣٤٩/٢ ، نيل الوطر ٤١١/٢ ) .

(٣) البخاري : ( ٢٢٨/٤ ) ( ٨٢ ) كتاب القدر ( ٣٠ ) باب من مات وعليه نذر ( ٦٦٩٩ ) .

(\*) لفظ السؤال في نسخة ( هـ ) هكذا : سؤال عن حديث " فدين الله أحق أن يُقضى ، وهل هو مُقدّم على دين الآدمي ؟ وهل يصح أن يحج عن الميت غير قريبه بأجرة وغير أجرة ؟ وهل يلحق الإنسان ما فعله غيره من القُرب أم يختص ببعض القُرب وبعض الأشخاص ؟

تخرج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : " نعم حُجِّي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء " (٤) .

رواياته  
وطرقه

وقد روي هذا من طرقٍ عن ابن عباس ، ففي بعضها : " امرأة من جُهينة " كما في الرواية السابقة ، وفي بعض الألفاظ من حديثه : " أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ، إن أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره . قال : " فحجني عنه " (٥) وهذا ثابت في الصحيحين وغيرهما .

وأخرج هذه القصة عن الخثعمية : أحمد (٦) ، والترمذي (٧) وصححه من طريق علي - كرم الله وجهه - ، وأخرجها أيضاً أحمد (٨) والنسائي (٩) بإسناد

(٤) البخاري : ( ١٧/٢ ) ( ٢٨ ) كتاب جزاء الصيد ( ٢٢ ) باب الحج والنذور عن الميت ( ١٨٥٢ ) . وكذلك ( ٢٢٨/٤ ) ( ٨٢ ) كتاب القدر ( ٣٠ ) باب من مات وعليه نذر ( ٦٦٩٩ ) .

(٥) البخاري : ( ١٧/٢ ) ( ٢٨ ) كتاب جزاء الصيد ( ٢٢ ) باب الحج والنذور عن الميت ( ١٨٥٢ ) . وكذلك ( ٢٢٨/٤ ) ( ٨٢ ) كتاب القدر ( ٣٠ ) باب من مات وعليه نذر ( ٦٦٩٩ ) . وكذلك في : ( ٤٦٩/١ ) ( ٢٥ ) كتاب الحج ( ١ ) باب وجوب الحج وفضله ( ١٥١٣ ) .

مسلم : ( ٩٧٤/٢ ) ( ١٥ ) كتاب الحج ( ٧١ ) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما ، أو لموت ( ١٣٣٥ ) .

(٦) أحمد : ( ٩٢/١ ) ( ٥٦٢ ) .

(٧) الترمذي : ( ٢٥٨/٣ ) ( ٧ ) كتاب الحج ( ٨٥ ) باب في الحج عن الشيخ الكبير والمسن ( ٩٢٨ ) .

(٨) أحمد : ( ٧/٤ ) ( ١٦١٠٦ ) .

(٩) النسائي : ( ١٢٥/٥ ) ( ٢٤ ) كتاب المناسك ( ١١ ) باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين ( ٢٦٣٨ ) .



صالح من حديث عبد الله بن الزبير . وفي لفظٍ من حديث ابن عباس قال : جاء رجل فقال : " إن אחتي نذرت أن تحج " (١٠) .

وأخرج النسائي ، والشافعي ، وابن ماجه ، والدارقطني من حديث ابن عباس - أيضاً - قال : " أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام . أفأحج عنه ؟ قال : أرأيت لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه ؟ قال : نعم . قال : " فاحجج عن أبيك " (١١) .

دلالة  
الحديث

فقد دلت هذه الأحاديث وما ورد في معناها أن القريب يحج عن قريبه سواء أوصى أم لم يوص إذا طلب القريب ذلك وأراد ، وأما حج الأجنبي عن الأجنبي فلم يأت ما يدل على ذلك ، فإن حديث ابن عباس عند أبي داود (١٢) ، وابن ماجه (١٣) ، وابن حبان (١٤) وصححه ، والبيهقي (١٥) ، وقال : إسناده صحيح : " أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجل يقول : لبيك عن شبرمة . قال : من شبرمة ؟ قال : أخ لي - أو قريب لي - . قال : أحججت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة " . ولفظ ابن ماجه : " فاجعل هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة " . ولفظ

(١٠) البخاري : ( ٢٢٨/٤ ) ( ٨٢ ) كتاب القدر ( ٣٠ ) باب من مات وعليه نذر ( ٦٦٩٩ ) .  
(١١) الشافعي : ( ٥٩٩/١ ) كتاب الحج ( ١٠ ) باب الحج عن الغير ( ٩٩٦ ) ولكن بلفظ ( أمي ) .  
ابن ماجه : ( ٩٦٩/٢ ) ( ٢٥ ) كتاب المناسك ( ٩ ) باب الحج عن الميت ( ٢٩٠٤ ) .  
النسائي : ( ١٢٥/٥ ) ( ٢٤ ) كتاب المناسك ( ١١ ) باب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين ( ٢٦٣٨ ) .

الدارقطني : ( ٢٦٠/١ ) كتاب الحج ، باب المواقيت ( ١١١ ) .  
(١٢) أبو داود : ( ٤٠٣/٢ ) ( ٥ ) كتاب مناسك الحج ( ٢٦ ) با الرجل يحج عن غيره ( ١٨١١ ) .  
(١٣) ابن ماجه : ( ٩٦٩/٢ ) ( ٢٥ ) كتاب المناسك ( ٩ ) باب الحج عن الميت ( ٢٩٠٤ ) .  
(١٤) ابن حبان : ( ٢٩٩/٩ ) ( ١٣ ) كتاب الحج ( ٢٢ ) باب الحج والاعتماد عن الغير ( ٣٩٨٨ ) .  
(١٥) البيهقي : ( ٥٤٩/٤ ) ( ١٥ ) كتاب الحج ( ١٥ ) باب من ليس له أن يحج عن غيره ( ٨٦٧٥ ) .

الدارقطني<sup>(١٦)</sup> قال : " هذه عنك وحج عن شبرمة " فيه التصريح بما يُفيد القربة بينهما ، وقد أعل الحديث بأنه موقوف<sup>(١٧)</sup> ، وليس ذلك بعله ؛ لأن الرفع زيادة يتعين قبولها على ما ذهب إليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث ، وهو الحق إذا جاءت الزيادة من طريق ثقة ، وهي هاهنا كذلك ، فإن الذي رفع الحديث عبدة بن سليمان<sup>(١٨)</sup> ، وهو ثقة من رجال الصحيح ، وقد تابعه على ذلك محمد بن بشر<sup>(١٩)</sup> ومحمد بن عبيد الله الأنصاري<sup>(٢٠)(٢١)</sup> ، وقد اختلف أئمة الحديث في ترجيح الرفع على الوقف أو العكس<sup>(٢٢)</sup> ، فرجح الأول عبدالحق وابن القطان ، ورجح الثاني الطحاوي<sup>(٢٣)</sup> ، والحق ما عرفت<sup>(٢٤)</sup> .

وقد قيل : إن اسم الملي نبيشة<sup>(٢٥)</sup> ، وقيل : هو اسم الملبى عنه<sup>(٢٦)</sup> ، وقد استدل بعض القائلين بأنه يحج الأجنبي عن الأجنبي بحديث ابن عباس هذا ، وقد

(١٦) الدارقطني : ( ٢٦٨/٢ ) كتاب الحج باب المواقيت ( ١٤٣ ) .

(١٧) نصب الراية ١٥٥/٣ ، التلخيص الحبير ٤٢٧/٢ .

(١٨) الكلبي ، أبو محمد الكوفي ، يُقال : اسمه عبدالرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة ١٨٧ وقيل : بعدها . ع . ( التقريب ت / ٤٢٩٧ ) .

(١٩) أبو عبدالله الكوفي ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين . ع . ( التقريب ت / ٥٧٩٣ ، انظر تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٤ ، التاريخ الكبير ١/ ت : ٨٧ ، الجرح ٧/ ت : ١١٦٧ ) .

(٢٠) ابن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك ، الأنصاري ، البصري ، القاضي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ٢١٥ . ع . ( التقريب ت / ٦٠٨٤ ، أنظر : تهذيب الكمال ٥٣٩/٢٥ ) .

(٢١) البيهقي ٥٤٩/٤ ، نصب الراية ١٥٥/٣ .

(٢٢) في إسناده هذا الحديث .

(٢٣) نصب الراية ١٥٥/٣ .

(٢٤) التلخيص الحبير ٤٢٧/٢ .

(٢٥) بضم أوله ثم فتح ثم سكون ، هو الذي وُرد أنه لبى عنه أخوه ، فقيا .

(٢٦) سنن البيهقي : ( ٥٥١/٤ - ٥٥٢ ) ، التلخيص الحبير ٤٢٧/٢ .

عرفت أنه صرّح فيه بأنه أخ له أو قريب<sup>(٢٦)</sup> ، فلا يصح الاستدلال به على ذلك .

وقد روى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه " لا يحج أحد عن أحد "<sup>(٢٧)</sup> ، ونحوه عن مالك والليث<sup>(٢٨)</sup> ورؤي عن مالك<sup>(٢٩)</sup> : أنه إن أوصى بذلك فليحج عنه وإلا فلا .

وإذا تقرر هذا فقولُه (★) - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : " فدين الله أحق بالوفاء "<sup>(٣٠)</sup> وفي رواية : " فدين الله أحق بالقضاء "<sup>(٣١)</sup> يدل على أن كل دين لله تثبت (★★) مشروعية قضائه فهو أحق بأن يُقضى ، وأقدم من حقوق الآدميين ؛ لأن ذلك مدلول أفعَل التفضيل ، والمفضل عليه مقدّر ، وتقديره : فدين الله أحق بأن يُقضى من كل دين ؛ لما تقرر في علم المعاني أن حذف المتعلق مُشعر بالتعميم في المقامات الخطائية .

(٢٦) كما في سنن البيهقي : ( ٥٥١/٤ ) .

(٢٧) كما في المحلى ٣٨/٥ ، حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر وصححه .

وقد اختلفت الرواية عن ابن عمر في هذه المسألة ( تلخيص الجبير ٣٩٩/٢ ) .

(٢٨) نيل الأوطار ٧٨٧/٤ .

(٢٩) المدونة ٤٩٧/٢ ، التمهيد ٢٥٩/٨ .

(★) في نسخة ( هـ ) : قوله .

(٣٠) البخاري : ( ١٧/٢ ) ( ٢٨ ) كتاب جزاء الصيد ( ٢٢ ) باب الحج والنذور عن الميت ( ١٨٥٢ ) .

(٣١) البخاري : ( ٢٢٨/٤ ) ( ٨٢ ) كتاب القدر - يتأكد من اسم الكتاب - ( ٣٠ ) باب مَنْ مات وعليه نذر ( ٦٦٩٩ ) .

(★★) في نسخة ( هـ ) : يثبت .

وعلى فرض أنه قد يُقدم ما يخصه ببعض الديون لقوله : " أرأيت لو كان على أبيك دين ؟ " (٣٣) وسلمنا أنه لا عموم في هذه الصيغة بل هي خاصة بدين الآدمي فيكون المقدّر (★) : فدين الله أحق بأن يُقضى أو أحق بالوفاء من دين الآدمي وهو المطلوب ، على أن الدين لا يكون إلا لله أو لآدمي (★★) ، فالعموم المستفاد من حذف المتعلق هو هكذا الخاص الذي دلّ عليه سياق الكلام .

وإنما قلنا : ثبتت مشروعية قضائه ؛ لأن بعض حقوق الله الواجبة على العباد لم تثبت مشروعية قضائها إذا عجز من هي عليه عنها أو مات ، وبعضها ثبتت مشروعية قضائها على صفة مخصوصة كالحج فإنه إنما ورد قضاءه من القريب كما عرفت ، وكذلك الصيام إنما ورد أن من مات وعليه صوم صام عنه وليه ، ولم يرد ما يدل على أنه يصوم عنه غير وليه (٣٤) .

إذا تقرر هذا فالقريب إذا قضى عن قريبه فريضة الحج كان ذلك صحيحاً مجزئاً ، أجزاء أحق من أجزاء قضى القريب عن قريبه ، ما كان ديناً لبني آدم (٣٥) .

وأما الحج عن العاجز والميت إذا وقع من غير قريب بل أجني بأجرة أو بغير أجرة ، فهذا لم يأت ما يدل على أنه يجزئ حتى يكون من حق الله الذي هو أحق بأن يُقضى من دين بني آدم .

(٣٣) لم أحده في الدارقطني ، ولا غيره .

(★) في نسخة ( هـ ) : بدين الآدمي وهو المطلوب فيكون المقدّر .

(★★) في نسخة ( هـ ) سقط : وهو المطلوب على أن الدين لا يكون إلا لله أو لآدمي .

(٣٤) نيل الأوطار ٧٨٧/٤ .

(٣٥) نيل الأوطار ٧٨٧/٤ .

خلاصة  
الحكم عن  
حجّ الغير

وحاصل الكلام أن يُقال نحن نمنع أن يكون فعل الحج من غير القريب بأجرة أو غيرها مجزئاً ، فضلاً عن أن يكون حقاً من حقوق الله يجب قضاؤه ، فلا يتم إدراج مثل ذلك في حديث " فدين الله أحق أن يُقضى " إلا بعد إثبات أنه يجزئ ، وإثبات أنه دين من ديون الله التي يجب قضاؤها ببرهان صحيح ، لا بمجرد القياسات التي لا تقوم بها حجة ، والمناسبات التي ليست من الأدلة في ورد ولا صدر<sup>(٣٥)</sup> ، فمن جاءنا بالحجة المقبولة فيها ونعمت ، ومن لم يأت بذلك فلا يتعب نفسه ويتعب عباد الله بما لم يشرعه الله ولا أوجه .

وقد ظهر بما ذكرناه الجواب عن السؤال الأول والسؤال الثاني من الثلاثة الأسئلة المتقدمة .

لحقوق  
الميت  
ثواب  
القرب من  
غيره

وأما الجواب عن السؤال الثالث وهو : هل يلحق الإنسان ما فعله غيره من القُرب أم ذلك مختص ببعض القرب وبعض الأشخاص ؟

فنقول : اعلم أن العمومات القرآنية كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَا سَعَى ﴾<sup>(٣٦)</sup> ونحو هذه الآية قد أفادت أنه لا يكون للإنسان شيء

من العمل إلا ما هو من سعيه ، وقد خصص هذا العموم بمُخصّصات فمنها :

ما تقدم من حج القريب عن قريبه ، ومنها ما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(٣٧)</sup> : " مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ " .

ومنها : الصدقة من الولد لما أخرجه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه من

حديث أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن أبي مات

(٣٥) سبق التعريف بهذين اللفظين ص ٣٩٤ .

(٣٦) النجم ٣٩ .

(٣٧) البخاري : ( ٤٦/٢ ) ( ٣٠ ) كتاب الصوم ( ٤٢ ) باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ ( ١٩٥٢ ) .

مسلم : ( ٨٠٣/٢ ) ( ١٣ ) كتاب الصيام ( ٢٧ ) باب قضاء الصيام عن الميت ( ١١٤٧ ) .

ولم يوص أفينفعه أن أتصدق عنه ؟ قال : " نعم " <sup>(٣٨)</sup> ، ومثله حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن أُمِّي افتلتت نفسها وأراها لو تكلمت ، تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : " نعم " <sup>(٣٩)</sup> ، ومثله عند البخاري من حديث ابن عباس <sup>(٤٠)</sup> وعند أحمد <sup>(٤١)</sup> والنسائي <sup>(٤٢)</sup> أن السائل هو سعد بن عباد ، وفي البخاري <sup>(٤٣)</sup> ما يفيد ذلك أيضاً .

ومنها أيضاً : العتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد <sup>(٤٤)</sup> .  
ومنها : الصلاة من الولد لما روى الدارقطني : أن رجلاً قال : يا رسول الله إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما ؟ فقال

---

(٣٨) مسلم : ( ١٢٥٤/٣ ) ( ٢٥ ) كتاب الوصية ( ٢ ) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ( ١٦٣٠ ) .

(٣٩) البخاري : ( ٢٩٣/٢ ) ( ٥٥ ) كتاب الوصايا ( ١٩ ) باب ما يُستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت ( ٢٧٦٠ ) ( ٢٧٦١ ) .  
مسلم : ( ٢٩٣/٢ ) كتاب الزكاة ( ١٥ ) باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ( ١٠٠٤ ) .

(٤٠) البخاري : ( ٢٢٨/٤ ) ( ٨٢ ) كتاب القدر - يتأكد من اسم الكتاب - ( ٣٠ ) باب من مات وعليه نذر ( ٦٦٩٩ ) .

(٤١) أحمد : ( ١٠/٦ ) ( ٢٣٨٤٢ ) ( ٢٣٨٤٣ ) ( ٢٣٨٤٤ ) .  
(٤٢) النسائي : ( ٥٦٥/٦ ) ( ٣٠ ) كتاب الوصايا ( ٨ ) فضل الصدقة عن الميت ( ٣٦٦٥ ) .  
(٤٣) البخاري : ( ٢٩٣/٤ ) ( ٥٥ ) كتاب الوصايا ( ١٩ ) باب ما يُستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذر عن الميت ( ٢٧٦١ ) .

(٤٤) بدون ذكر ( العتق ) ، البخاري : ( ٢٩٣/٢ ) ( ٥٥ ) كتاب الوصايا ( ١٩ ) باب ما يُستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت ( ٢٧٦١ ) . ، وعند النسائي بلفظ : " إن أُمِّي ماتت وعليها نذر أفُجزئ عنها أن أعتق عنها ؟ " ، النسائي : ( ٥٦٣/٦ ) ( ٣٠ ) كتاب الوصايا ( ٨ ) فضل الصدقة عن الميت ( ٣٦٥٨ ) .

صلى الله عليه وآله وسلم : " إن من البر بعد البر أن تُصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك " (٤٦) .

ومنها : الدعاء من الولد لما أخرجته مسلم (٤٧) وأهل السنن (٤٨) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم يُنتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " .

ومنها الدعاء من الغير لحديث فضل الدعاء للأخ بظهر الغيب وأن الملك يقول : ولك مثل ذلك (٤٩) ، ولقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ (٥٠) ولما ثبت من الدعاء للميت عند الزيارة ، كما في الصحيح وغيره فقد كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يعلم الصحابة أن يقولوا عند زيارة القبور : " السلام عليكم أهل الديار من المسلمين والمؤمنين ، وإنا إن شاء الله

(٤٦) ليس في الدارقطني بحسب البحث .

(٤٧) مسلم : ( ١٢٥٥/٣ ) ( ٢٥ ) كتاب الوصية (٣) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (١٦٣١) .

(٤٨) النسائي ( ٥٦٢/٦ ) ( ٣٠ ) كتاب الوصايا (٨) باب فضل الصدقة على الميت (٣٦٥٥) .  
أبو داود : ( ٣٠٠/٣ ) ( ١٢ ) كتاب الوصايا (١٤) باب ما جاء في الصدقة على الميت (٢٨٨٠) .

الترمذي : ( ٦٥١/٣ ) ( ١٣ ) كتاب الأحكام (٣٦) باب في الوقف (١٣٧٦) .  
(٤٩) مسلم : ( ٢٠٩٤/٤ ) ( ٤٨ ) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٣) باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب (٢٧٣٢) .  
(٥٠) الحشر ١٠ .

بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية <sup>(٥٠)</sup> وقد حكى النووي الإجماع على وصول الدعاء إلى الميت <sup>(٥١)</sup> ، وكذا حكى الإجماع على أن الصدقة تقع عن الميت ويصله ثوابها ولم يقيد ذلك بالولد <sup>(٥٢)</sup> ، وكذلك حكى الإجماع على لحوق قضاء الدين <sup>(٥٣)</sup> ويدل عليه حديث من تبرّع عن الميت المديون الذي امتنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة عليه <sup>(٥٤)</sup> ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : " الآن بردت عليه جلده " <sup>(٥٥)</sup> وهو حديث معروف .

ومنها : جميع أنواع البر من الولد ؛ لحديث : " ولد الإنسان من سعيه " <sup>(٥٦)</sup> .

والحاصل : أن كل عمل من قول أو فعل ورد في الشريعة المطهرة أنه يجزئ فعله من قريب أو غيره ، بوصية أو غيرها ، فهو مُخصّص لعموم الآية الكريمة ، ومخصّص لعموم حديث " إذا مات الإنسان انقطع عن عمله إلا من

---

(٥٠) مسلم : ( ٦٧١/٢ ) ( ١١ ) كتاب الجنائز ( ٣٥ ) باب ما يُقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ( ٩٧٥ ) .

(٥١) شرح مسلم ٨٥/١١ ، الأذكار ٢١٥ .

(٥٢) شرح مسلم ٨٥/١١ ، المجموع ٢٧٤/٥ .

(٥٣) شرح مسلم ٨٥/١١ .

(٥٤) مسند أحمد ٣٧٩/٥ ( ٢٢٥٦٧ ) .

(٥٥) الدارقطني : ( ٧٩/٣ ) كتاب البيوع ( ٢٩٣ ) .

(٥٦) أبو داود : ( ٨٠٠/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٧٩ ) باب في الرجل يأكل من مال ولده ( ٣٥٢٨ ) ، ( ٣٥٢٩ ) .

الترمذي : ( ٦٣٠/٣ ) ( ١٣ ) كتاب الأحكام ( ٢٢ ) باب الوالد يأخذ من مال ولده ( ١٣٥٨ ) .

النسائي : ( ٢٧٦/٧ ) ( ٤٤ ) كتاب البيوع ( ١ ) باب الحث على الكسب ( ٤٤٦١ ) .

ابن ماجه : ( ٧٢٣/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات ( ١ ) باب الحث على المكاسب ( ٢١٣٧ ) .



ثلاث " . فَمَنْ وجد من الأدلة غير ما ذكرناه في هذه الورقات ، فليُلقه بها ، ويجعله من جملة المخصّصات لتلك العمومات إذا خرج من مخرج معمول به .

وأما ما لم يرد فيه دليل يخصه فالحق أنه باق تحت عموم : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ونحوها ، وتحت عموم حديث " إذا مات الإنسان انقطع عمله " وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه وبه يحصل الجمع بين الأدلة<sup>(٥٧)</sup> .

وَمَنْ قال بعدم اللّٰحق مطلقاً مستدلاً بالآية الكريمة كالمعتزلة فقد أهمل هذه المخصّصات الصحيحة المقبولة<sup>(٥٨)</sup> ، وكذلك مَنْ قال : أنه يلحق كل عمل من كل شخص ، كما قال في شرح الكتر<sup>(٥٩)</sup> : " أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقةً أو قراءة قرآن أو غير ذلك من جميع أنواع البر ، ويصل ذلك للميت ، وينفعه ، عند أهل السنة " انتهى . فقد أهمل العمومات وخصصها بغير مخصص .

فإن قال أنه خصص ذلك بالقياس ، فلا يخفى أن القياس في أكثر هذه المخصّصات لا يصح ، كقياس الأجنبي على القريب ، وغير الولد على

(٥٧) خلاصة مذاهب الأئمة الأربعة في مسألة إهداء الثواب : جواز إهدائه ووصوله عند الحنفية والحنابلة ، صوماً وصلاة وحجاً وصدقة وقراءة ، وعند المالكية الجواز فيما عدا الصوم والصلاة ، وعند الشافعية فيما عدا الصلاة ، وفي الصوم والقراءة خلاف .

( حاشية ابن عابدين ٥٩٥/٢ ، منح الجليل ٣٠٦/١ ، ٤٤٢ ، مغني المحتاج ٩٢-٩٠/٣ ، نهاية المحتاج ٣٥٤/٣ ، المغني ٤٢٥/٢ ) .

(٥٨) يُنظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز ٤٥٢ - ٤٥٨ .

(٥٩) بمعناه لا بلفظه ، البحر الرائق شرح كتر الدقائق ١٠٥/٣ - ١٠٦ .

الولد ، وغير الدعاء على الدعاء ، والمشهور من مذهب الشافعي وجماعة من أصحابه أنه لا يصل إلى الميت ثواب قراءة القرآن ، وذهب أحمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي إلى أنه يصل ، كذا ذكره النووي في الأذكار<sup>(٦١)</sup> وفي شرح المنهاج<sup>(٦٢)</sup> لابن النحوي<sup>(٦٣)</sup> : " لا يصل إلى الميت عندنا ثواب القراءة على المشهور ، والمختار الوصول إذا سأل الله إيصال ثواب قراءته " <sup>(٦٤)</sup> كذا قال .

وعندي أن الميت إذا أوصى بذلك لحق وإلا فلا ؛ لأنه قد ورد الإذن بالاستئجار على تلاوة القرآن كما ورد في الصحيح<sup>(٦٥)</sup> : " أن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله " ، وفي حديث الذي رقى بالفاتحة وأخذ قطيعاً من الغنم وسوّغ له ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(٦٦)</sup> وهو حديث صحيح ، ووجه الاستدلال بذلك : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سوغ

(٦١) ٢١٥ .

(٦٢) عُجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج : مخطوط في الظاهرية بدمشق رقم ( ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ) .  
(٦٣) عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ، أبو حفص ابن النحوي ، المشهور بابن الملّقن ، من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال ، أصله من ( وادي آش ) بالأندلس ، ومولده ووفاته بالقاهرة ، له تصانيف كثيرة . منها : إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام ، وخلاصة البدر الطالع المنير في تخريج أحاديث شرح الوجيز ، وعُجالة المحتاج على المنهاج ، وغاية السؤل في خصائص الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - توفي سنة ٨٠٤ (الضوء اللامع ٦/١٠٠ ، الأعلام ٥/٥٧) .  
(٦٤) يُنظر : مُغني المحتاج ٩١/٣ .

(٦٥) البخاري : ( ٤٣/٤ ) ( ٧٦ ) كتاب الطب ( ٣٤ ) باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ( ٥٧٣٧ ) .

(٦٦) البخاري : ( ٤٣/٤ ) ( ٧٦ ) كتاب الطب ( ٣٣ ) باب الرقي بفاتحة الكتاب ( ٥٧٣٦ ) .  
مسلم : ( ١٧٢٧/٤ ) ( ٣٩ ) كتاب السلام ( ٢٣ ) باب جواز أخذ الأجرة على الرقية ( ٢٢٠١ ) .

الأجر على التلاوة أفاد ذلك أنه يلحق من سلّم الأجر ثواب التلاوة وما هو مقصود بها .

وأما ما قيل من أن تلاوة القرآن دعاء ، وأنه يلحق مطلقاً لما تقدم من الإجماع على لحوق الدعاء فغير مُسلّم أنه دعاء بل هو تلاوة للفظ مخصوص فيه أحكام شرعية وقصص<sup>(★)</sup> ومواعظ وعبر وزواجر وترغيبات وترهيبات ، وليس ذلك من الدعاء كما لا يخفى .

وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية والله ولي التوفيق .

---

( ★ ) في نسخة ( هـ ) سقط كلمة : ( وقصص ) .

## المخبرة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ، ونسأل الله - المسؤول - أن يوفر لكما<sup>(١)</sup> الأجور ، ويُديم عليكما النعيم والسرور ، ويكشف بأشعة أنوار علومكما ظلمات الجهل نحوله وطوله .

باعت  
البحث

غير خفي على نظركم الثاقب ، وفهمكم الصائب ، أن الإذعان ممن حاول النظر لمجرد ما لاح في بادئ الرأي وخطر مما لا تقبله سليمان الفطر ، وأن البحث لما انتهى إلى مسألة المخابرة<sup>(٢)</sup> ، ووقعت فيها تلك المراجعة والمذاكرة ، في موقفكما الأنيس ، صبيحة يوم الخميس ، لاح للنظر القاصر ، والفهم الفاتر ما لاح ، فلما كان يوم الجمعة ذكرتم - متّع الله بكما - أن أحاديث النهي مرجوحة ، فأوجب ذلك البحث عن المسألة ، فإذا هي من أطول المسائل ذيلًا ، وأوسعها اختلافًا وقهويًا ، قد اضطربت فيها أقوال السلف والخلف اضطرابًا شديدًا ، ومع هذا فلم تحصل الأنسة بواحد من تلك الأقوال ، بل أوجب المشي مع الأدلة الاغتراب والاعتزال ، لا إلى حدّ يكون المصير إليه في صورة الخروج عن الإجماع ، واطّراح الحشمة عن سُنّة الاقتداء

(١) هذا الخطاب وما بعده بضمير التثنية موجه إلى شخصين باحثهما الشوكاني في المسألة .

(٢) المزارعة على نصيب معين كالثلث والرابع وغيرهما ، والخبرة : النصيب ، وقيل هو من الخبر : الأرض اللينة ، وقيل : أصل المخابرة من خير لأن النبي صلى الله عليه وسلم أكرها اليهود فسُميت بذلك . ( النهاية ٧/٢ ) ، والقول الأخير لا يصح ؛ لأن هذا كان اسمها قبل مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( المحلى ٢١٩/٨ ) . وهي في تعريف الفقهاء : عمل الأرض ببعض ما يخرج منها ، والبذر من العامل . ( المبسوط ٢/٢٣ ، المجموع ٢٤٣/١٥ ، مغني المحتاج ٤١٦/٢-٤١٧ ) .

والاتباع ، وقد سردت في هذا القرطاس جميع ما أمكن حصره من الأقوال<sup>(٣)</sup> ، وتعقبته بما خطر بالبال من قيل وقال ، ثم اثبتت أحرر ما ظننته راجحاً ، وخلته صحيحاً واضحاً ، والقصد كل القصد عرض الجميع على نظركم ، والاتباع لما صحّ ، فافضلوا بإمعان النظر - جعلكما الله ملاذاً لكل ملثاذ<sup>(٤)</sup> - آمين .

وجملة ما عثرت عليه من الأقوال في هذه المسألة سبعة :

الأول : المنع من المخابرة مطلقاً ، والذهاب إلى هذا القول جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء<sup>(٥)</sup> ، وتمسكوا بحديث " أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نهى عن المخابرة " رواه البخاري<sup>(٦)</sup> ومسلم<sup>(٧)</sup> وأبو داود<sup>(٨)</sup> والترمذي<sup>(٩)</sup> والنسائي<sup>(١٠)</sup> .

(٣) قال في النيل : " واعلم أنه قد وقع لجماعة لاسيما من المتأخرين احتباط في نقل المذاهب في هذه المسألة حتى أفضى ذلك إلى أن بعضهم يروي عن العالم الواحد الأمرين المتناقضين " (٣٥٨/٥) .

(٤) فيما يقدر عليه المخلوق من إجابة سائل وإرشاد مسترشد .

(٥) كالمروى عن ابن عمر وجابر من الصحابة ، ومجاهد والحسن وطاووس وعكرمة ومحمد بن سيرين ومسروق والقاسم بن محمد من التابعين (المحلى ٤٧/٧) نيل الأوطار ٣٥٧/٥ - ٣٥٨ ومنهم : أبو حنيفة وزفر (المبسوط ١٧/٢٣ ، ١١ ، شرح فتح القدير ٤٦٢/٩) ، والشافعي مغني المحتاج ٣٢٤/٢ ، المجموع ٢٤٣/١٥ - ٢٤٥ .

(٦) البخاري : ( ١٧٠/٢ ) ( ٤٢ ) كتاب الشرب والمساقاة ( ١٧ ) باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط ( ٢٣٨١ ) .

(٧) مسلم : ( ١١٧٤/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٦ ) باب النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ( ١٥٣٦ ) .

(٨) أبو داود : ( ٦٩٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣٤ ) باب في المخابرة ( ٣٤٠٧ ) .

(٩) الترمذي ( ٥١٨/٣ ) ( ١٢ ) كتاب البيوع ( ١٤ ) باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة ( ١٢٢٤ ) .

(١٠) النسائي : ( ٣٠٣/٧ ) ( ٤٤ ) كتاب البيوع ( ٢٨ ) باب بيع الثمر قبل أن يبدؤ صلاحه ( ٤٥٣٦ ) .

أدلة المنع  
من  
المخابرة

وبحديث جابر ، قال : " كان لرجالٍ منّا فضول أرضين ، فقالوا : نؤجرها بالثلث أو الربع أو النصف ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : مَنْ كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ، ولا يؤجرها إياه ، ولا يُكرها " قال في التيسير<sup>(١١)</sup> : أخرجه الشيخان<sup>(١٢)</sup> والنسائي<sup>(١٣)</sup> . وهو في المنتقى<sup>(١٤)</sup> بلفظ : " قال جابر : كنّا نُخابر على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فنصيب من القصري<sup>(١٥)</sup> ومن كذا ، فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : مَنْ كان له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه وإلاّ فليدعها " رواه مسلم<sup>(١٦)</sup> وأحمد<sup>(١٧)</sup> ، وقال<sup>(١٨)</sup> : القصري القصارة .

وبحديث سعد بن أبي وقاص " أن أصحاب المزارع في زمن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كانوا لا يكرّون مزارعهم بما يكون على السواقي من

(١١) تيسير الوصول إلى جامع الأصول ، ابن الديبع ١٦٦/٤ .

(١٢) البخاري : ( ١٥٨/٢ ) ( ٤١ ) كتاب الحث والمزراعة ( ١٨ ) باب ما كان أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر ( ٢٣٤٠ ) .

مسلم : ( ١١٧٦/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٧ ) باب النهي عن المحاقلة والمزانة والمخابرة

( ٩٢ ، ٩١ ) .

(١٣) النسائي : ( ٤٢/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا

الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٣٨٧٣ ) .

(١٤) ٣٦٢/٥ .

(١٥) بوزن القبطي ، وهو ما يبقى من الحب في السنبل مما لا يتخلص بعد ما يُداس ( النهاية

( ٧٠/٤ ) .

(١٦) مسلم : ( ١١٧٧/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٧ ) باب النهي عن المحاقلة والمزانة والمخابرة

( ٩٥ ) .

(١٧) أحمد : ( ٣٩٧/٣ ) ( ١٣٣٣٥ ) .

(١٨) المنتقى مع النيل ٣٦٣/٥ .

الزراع ، وما سعد بالماء مما حول النبت فجاءوا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فاختصموا في بعض ذلك فنهاهم أن يُكروا بذلك ، وقال : اكروا بالذهب والفضة " رواه أحمد<sup>(١٩)</sup> وأبو داود<sup>(٢٠)</sup> والنسائي<sup>(٢١)</sup> .

وبحديث زيد بن ثابت قال : " نهي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن المخابرة ، قال : والمخابرة أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع " أخرجه أبو داود<sup>(٢٢)</sup> .

وبحديث جابر قال : " قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : من لم يذر المخابرة فليأذن بحرب من الله ورسوله " أخرجه أبو داود<sup>(٢٣)</sup> .

وبما ذكره الحازمي<sup>(٢٤)</sup> في الاعتبار<sup>(٢٥)</sup> عن رافع بن خديج : " أن رجلاً كان له أرض فعجز عنها أن يزرعها فجاء رجل فقال : هل لك أن أزرع أرضك ، فما خرج منها من شيء كان بيني وبينك ؟ قال : نعم ، حتى استأذن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، قال : فأتى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فسأله فلم يرجع إليه شيئاً ، قال : فأتيت أبا بكر وعمر فقلتُ لهما ، فقالا : ارجع إليه ، فرجعت إليه الثانية ، فسألته فلم يردّ

(١٩) أحمد : ( ٢٢١/١ ) رقم ( ١٥٤١ ) .

(٢٠) أبو داود : ( ٦٨٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣١ ) باب في المزارعة ( ٣٣٩١ ) .

(٢١) النسائي : ( ٥١/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٣٩٠٣ ) .

(٢٢) أبو داود : ( ٦٩٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣٤ ) باب في المخابرة ( ٣٤٠٧ ) .

(٢٣) أبو داود : ( ٦٩٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣٤ ) باب في المخابرة ( ٣٤٠٦ ) .

(٢٤) محمد بن موسى بن عثمان بن حازم ، أحد الحفاظ ، سمع من الأئمة الكبار ، كان ثقة حجة ، نسابة بارع ، توفي في ٥٨٤ هـ ( سير الأعلام ١٦٧/٢١ ، شذرات الذهب

٤٦٢/٦ ، السبكي ١٣/٧ ) .

(٢٥) ١٧٢ .



شيئاً ، فرجعتُ إليهما فقالا : انطلق فازرعها ؛ فإنه لو كان حراماً نهاك عنه ، قال : فزرعها الرجل حتى اهتز زرعها واخضر ، وكانت الأرض على طريق لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فمرّ بها يوماً فأبصر الزرع فقال : لمن هذه الأرض ؟ فقالوا : لفلان زارع بها فلان ، فقال : ادعوهما إليّ جميعاً ، قال : فأتيناه فقال لصاحب الأرض : ما أنفق هذا في أرضك فردّه عليه ، ولك ما أخرجت أرضك " وهذا الحديث قد اعتمده الحازمي ، وختم به البحث<sup>(٢٦)</sup> .

أدلة جواز  
المخابرة

القول الثاني : الجواز مطلقاً بلا كراهة ، وإليه - أيضاً - ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء<sup>(٢٧)</sup> ، واستدلوا بأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - " عامِلَ أهل خير بشر ما يخرج من ثمر أو زرع " رواه أحمد<sup>(٢٨)</sup> والبخاري<sup>(٢٩)</sup> ومسلم<sup>(٣٠)</sup> والترمذي<sup>(٣١)</sup> والنسائي<sup>(٣٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣٣)</sup> وابن ماجه<sup>(٣٤)</sup> .

(٢٦) الاعتبار ١٧٢ .

(٢٧) روي عن علي وابن مسعود وعمار وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبدالعزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب ، وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ( نيل الأوطار ٣٥٨/٥ ، المبسوط ١٧/١٢ ، شرح فتح القدير ٤٦٤/٩ ) .

(٢٨) أحمد : ( ٢٤/٢ ) ( ٢٤٦٦٤ ) .

(٢٩) البخاري : ( ١٥٤/٢ ) ( ٤١ ) كتاب الحرث والمزارعة ( ٨ ) باب المزارعة بالشرط ونحوه ( ٢٣٢٨ ) .

(٣٠) مسلم : ( ١١٨٦/٣ ) ( ٢٢ ) كتاب المساقاة ( ١ ) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر

والزرع ( ١٥٥١ ) .

(٣١) الترمذي : ( ٦٥٧/٣ ) ( ١٣ ) كتاب الأحكام ( ٤١ ) باب ما ذكر في المزارعة ( ١٣٨٣ ) .

(٣٢) النسائي : ( ٦٣/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٦ ) باب ذكر اختلاف الألفاظ المأثورة في

المزارعة ( ٣٩٣٩ ) .

(٣٣) أبو داود : ( ٦٩٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣٥ ) باب في المساقاة ( ٣٤٠٨ ) .

(٣٤) ابن ماجه : ( ٨٢٤/٢ ) ( ١٦ ) كتاب الرهون ( ١٤ ) باب معاملة النخيل والكرم ( ٢٤٦٧ ) .

وفي أخرى للشيخين<sup>(٣٥)</sup> : " لما ظهر - صلى الله عليه وآله وسلم - على خير سألته اليهود أن يُقرهم بها على أن يكفوه عملها ولهم نصف الثمر ، فقال : تُقركم بها على ذلك ما شئنا " .

وَمَا رَوَاهُ ابْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : " كَانَتِ الْمَزَارِعُ تُكْرَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، إِنْ لَرَبِ الْأَرْضِ مَا عَلَى الرَّبِيعِ السَّاقِي - الرَّبِيعُ : النَّهْرُ الصَّغِيرُ<sup>(٣٦)</sup> - مِنْ الزَّرْعِ ، وَطَائِفَةٌ مِنَ التَّبْنِ ، لَا أُدْرِي كَمْ هِيَ ؟ " أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣٧)</sup> .

وَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ<sup>(٣٨)</sup> عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ<sup>(٣٩)</sup> عَنْ أَبِي

(٣٥) الْبُخَارِيُّ : ( ١٥٧/٢ ) ( ٤١ ) كِتَابُ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ ( ١٧ ) بَابُ إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ : أَفْرَكَ مَا أَفْرَكَ اللَّهُ ( ٢٣٣٨ ) .

مُسْلِمٌ : ( ١١٨٦/٣ ) ( ٢٢ ) كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ ( ١ ) بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَعَامِلَةِ بِجِزَاءٍ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ ( ١٥٥١ ) .

(٣٦) النِّهَايَةُ ١٨٨/٢ ، وَقَوْلُهُ : " الرَّبِيعُ السَّاقِي " مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ ، أَيْ : النَّهْرُ الَّذِي يَسْقِي الزَّرْعَ .

(٣٧) النَّسَائِيُّ : ( ٥٦/٧ ) ( ٣٥ ) كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ ( ٤٥ ) بَابُ ذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ كَرِّ الْأَرْضِ ( ٣٩١٧ ) .

بَلْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ : ( ١٥٨/٢ ) ( ٤١ ) كِتَابُ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ ( ١٨ ) بَابُ مَا كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرْعَةِ وَالثَّمَرِ ( ٢٣٤٤ ) . (٣٨) الْبُخَارِيُّ : ( ١٥٤/٢ ) ( ٤١ ) كِتَابُ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ ( ٨ ) بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالْشَطْرِ وَنَحْوِهِ ( ٢٣٢٨ ) .

(٣٩) الْحَدِيدِي ، بَفَتْحِ الْجِيمِ ، أَبُو عَمْرٍو الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، رُمِيَ بِالْأَرْجَاءِ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرِينَ . ع ( التَّقْرِيبُ ت/٥٦٢٦ ، أَنْظَرُ : تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٨١/٢٤ ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ٦٩١/٧ ، الْجَرَحُ ٥٨٨ ) .

جعفر<sup>(٤٠)</sup> قال : " ما بالمدينة أهل بيتٍ إلا يزرعون على الثلث والربع ، وزارع عليّ وسعد بن مالك وعبدالله بن مسعود وعمر بن عبدالعزيز وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي " هكذا في صحيح البخاري . وفيه أيضاً : " غامَل عمرُ الناس على إن جاء بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا " . وأخرج ابن ماجة<sup>(٤١)</sup> عن طاووس<sup>(٤٢)</sup> : " أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والربع ، فهو يُعمل به إلى يومك هذا " .

وبحديث ابن عباس : " أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم ينه عن المخابرة ، ولكن قال : أن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خراجاً معلوماً " أخرجه البخاري<sup>(٤٣)</sup> وأحمد<sup>(٤٤)</sup> وابن ماجة<sup>(٤٥)</sup> وأبو داود<sup>(٤٦)</sup> .

(٤٠) محمد بن علي بن السنين بن علي بن أبي طالب ( السجاد ) أبو جعفر الباقر ، ثقة ، فاضل من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة . ع .

( تهذيب الكمال ١٣٥/٢٦ ، التقريب ت/٦١٩١ ) .

(٤١) ابن ماجة : ( ٨٢٣/٢ ) ( ١٦ ) كتاب الرهون ( ١١ ) باب الرخصة في المزارعة بالثلث والربع ( ٢٤٦٣ ) .

(٤٢) ابن كيسان اليماني ، أبو عبدالرحمن الحميري مولاهم ، الفارسي ، يُقال اسمه ذكوان وطاووس لقب ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك . ع .

( تهذيب الكمال ٣٥٧/١٣ ، التقريب ت/٣٠٢٦ ) .

(٤٣) السبخاري : ( ١٥٩/٢ ) ( ٤١ ) كتاب الحرث والمزارعة ( ١٨ ) باب ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر ( ٢٣٤٢ ) .

(٤٤) أحمد : ( ٣٨٩/١ ) ( ٢٨٦٢ ) .

(٤٥) ابن ماجة : ( ٨٢١/٢ ) ( ١٦ ) كتاب الرهون ( ٩ ) باب الرخصة في كرا الأرض البيضاء بالذهب والفضة ( ٢٤٥٧ ) .

(٤٦) أبو داود : ( ٦٨٢/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣١ ) باب في المزارعة ( ٣٣٨٩ ) .

وبما روي عنه - أيضاً -<sup>(٤٧)</sup> : " أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يجرّم المزارعة ، ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض " رواه الترمذي وصححه .

القول الثالث : المنع إذا شرطَ صاحب الأرض شرطاً يستلزم الغرر والجهالة ، والجواز فيما عدا ذلك ، وإليه ذهب جماعة من العلماء<sup>(٤٨)</sup> وتمسكوا بحديث رافع بن خديج ، قال : " كنّا أكثر الأنصار حقلاً ، وكنا نُكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ولم تُخرج هذه ، فنهانا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ذلك ، فأما الورق فلم ينهنا " أخرجه الستة<sup>(٤٩)</sup> . وفي لفظ قال : " إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بما على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ولم يكن للناس كراء إلا هكذا ؛ فلذلك زجر

- (٤٧) الترمذي : ( ٦٥٩/٣ ) ( ١٣ ) كتاب الأحكام ( ٤٢ ) باب ما ذكر في المزارعة ( ١٣٨٥ ) .
- (٤٨) شرح فتح القدير ٤٦٢/٩ ، تكملة المجموع للمطيعي ٢٤٠/١٥ ونقل الماوردي اتفاق الفقهاء على بطلان المزارعة إذا تضمنت شرطاً يقتضي الغرر ( المجموع ٢٤٤/١٥ ) .
- (٤٩) البخاري : ( ١٥٩/٢ ) ( ٤١ ) كتاب الحرث والمزارعة ( ١٩ ) باب كرا الأرض بالذهب والفضة ( ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ ) بنحوه .
- مسلم : ( ١١٨٣/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٩ ) باب كرا الأرض بالذهب والورق ( ١١٧ ) .
- ابن ماجه : ( ٨٢١/٢ ) ( ١٦ ) كتاب الرهون ( ٩ ) باب الرخصة في كرا الأرض البيضاء بالذهب والفضة ( ٢٤٥٨ ) .
- أبو داود : ( ٦٨٦/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣١ ) باب في المزارعة ( ٣٣٩٣ ) .
- النسائي : ( ٥٣/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٣٩٠٩ ) .
- ليس في الترمذي .

عنه ، فأما شيء معلوم فلا بأس به " أخرجه مسلم<sup>(٥٠)</sup> وأبو داود<sup>(٥١)</sup> والنسائي<sup>(٥٢)</sup> . والمأذيات جمع مأذيان وهو : النهر الكبير ، وهذه اللفظة ليست عربية ، وإنما هي من لغة أهل السواد<sup>(٥٣)</sup> ، والجداول : الأنهار الصغار<sup>(٥٤)</sup> ، وأقبلها : أوائلها<sup>(٥٥)</sup> . وفي بعض روايات رافع : " كان يكري الأرض على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بما ينبت على الأربعاء ، وبشيء يستثنيه صاحب الأرض ، قال : فنهى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ذلك " رواه أحمد<sup>(٥٦)</sup> والبخاري<sup>(٥٧)</sup> والنسائي<sup>(٥٨)</sup> .

القول الرابع : المنع إن كانت المعاملة بنصيب مجهول ، والجواز إن كان النصيب معلوماً ، وهو أخص من القول الثالث<sup>(٥٩)</sup> ، وتمسكوا ببعض ما سبق من حديث رافع .

- 
- (٥٠) مسلم : ( ١١٨٣/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٩ ) باب كرا الأرض بالذهب والورق ( ١١٦ ) .
- (٥١) أبو داود : ( ٦٨٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣١ ) باب في المزارعة ( ٣٣٩٢ ) .
- (٥٢) النسائي : ( ٥٦/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٣٩١٦ ) .
- (٥٣) النهاية ٣١٣/٤ ، المجموع ٢٤٠/١٥ .
- (٥٤) القاموس ١٢٦١ .
- (٥٥) نيل الأوطار ٣٦٠/٥ .
- (٥٦) أحمد : ( ١٩٦/٤ ) ( ١٧٢٤٧ ) .
- (٥٧) البخاري : ( ١٥٩/٢ ) ( ٤١ ) كتاب الحرث والمزارعة ( ١٩ ) باب كرا الأرض بالذهب والفضة ( ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ ) بنحوه .
- (٥٨) النسائي : ( ٥٢/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٣٩٠٧ ) .
- (٥٩) وقال به الحنفية . ( تبين الحقائق ٢٧٩/٥ ، حاشية الدر المختار ٢٧٦/٦ ) .

القول الخامس : المنع إن فُسرت ببيع الكُدُس<sup>(٦٠)</sup> بكذا وكذا ، كما وقع في بعض الروايات عن جابر<sup>(٦١)</sup> ؛ لكونه نوعاً من الربا ، والجواز فيما عدا ذلك مطلقاً ، وممن ذهب إلى هذا العلامة الجلال<sup>(٦٢)</sup> وابن حزم<sup>(٦٣)</sup> ، ولا متمسك لهم إلا ذلك التفسير .

القول السادس : الكراهة مطلقاً ، وممن ذهب إلى هذا القول<sup>(٦٤)</sup> العلامة المقبل<sup>(٦٥)</sup> ، وتمسكوا بما سبق من قول ابن عباس : " أن النبي - صلى الله عليه

(٦٠) الجمع ، ومنه : كدس الطعام ( النهاية ٤/ ١٥٦ ) .

(٦١) السنن الكبرى للنسائي : ( ٩٤/٣ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٤٦١٠ ) . هامش ( ٣ ) كما في نسخة ج .

(٦٢) ضوء النهار ٣/ ١٥٢٧ .

(٦٣) يُنظر : المحلى ٥٣/٧ .

(٦٤) كلام المقبل في المنار : " فغاية هذا - يعني أحاديث رافع في النهي - وأمثاله أن يحمل على نهي الكراهة ، لما يعرض لذلك من المشاحة والشجار ، وفيه حمل لخير القرون على السلامة والبعد عن الجهل لما هم مرتكبون في خلافه ، وأن يفوتهم ما من شأنه الشيوخ لكثرة العامل لما يتعلق به " ( المنار ٢/ ١١٠ ) .

(٦٥) صالح بن مهدي بن علي المقبل ثم الصنعاني ثم المكي ، مجتهد ، من أعيان الفقهاء ، ولد في قرية مقبل ببلاد كوكبان اليمن سنة ١٠٤٧ ، ونشأ على مذهب زيد بن علي ثم نبذ التقليد ، وناظر أهل بلده فأدت المناظرة إلى المنافرة ، فعاف المقام في اليمن ، ورحل إلى مكة سنة ١٠٨٠ ، فاشتهر وكتب فيها مؤلفاته ، ترجم له الشوكاني في البدر وعظمه ، أهم مؤلفاته : ( المنار ) حاشية على البحر الزخار ، و ( العلم الشامخ ) و ( نجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب ) و ( الأرواح النوافح ) و ( الأبحاث المسددة ) توفي سنة ١١٠٨ . ( البدر الطالع ١/ ٢٨٧ ، الأعلام ٣/ ١٩٧ ) .

وآله وسلم - لم ينه عنها ، ولكن قال : أن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خراجاً <sup>(٦٦)</sup> عند البخاري وأحمد وأبي داود وابن ماجه . وبما روي عنه - أيضاً - : أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم ينه عن المزارعة ، ولكن أمر أن يرفق الناس بعضهم ببعض <sup>(٦٧)</sup> رواه الترمذي وصححه .

القول السابع : الجواز إذا كان البذر من رب الأرض ، والمنع إن لم يكن منه ، وتمسكوا بما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر <sup>(٦٨)</sup> ، وممن ذهب إلى هذا القول أحمد بن حنبل <sup>(٦٩)</sup> .

هذا وأنت خير بأن القول الأول - أعني اختيار المنع مطلقاً - يدفعه موت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وهو معامل لأهل خير ، وكذلك الصحابة والتابعين - كما سبق - وتأويلاتهم تلك المعاملة بأن أهلها عبيده ، والذي أخذوه طعمة لا أجرة ، أو بأن الأرض مملوكة لهم والذي أخذه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - جزية لا أجرة ، أو بأن المعاملة كانت مساقاة على النخيل ، والبياض المخلل بين الأرض كان يسيراً فتقع المزارعة تبعاً للمساقاة ، كلها متعسفة متناقضة ، ودعوى النسخ باطلة ؛ لموته - صلى الله عليه وآله وسلم - على تلك المعاملة ، ودعوى الاختصاص برسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - تكلف يدفعه عمل الصحابة والتابعين بذلك في عصره

(٦٦) سبق تخريجه ص ٦٩٩ .

(٦٧) سبق تخريجه ص ٧٠٠ .

(٦٨) أبو داود : ( ٦٩١/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإيجارات ( ٣٢ ) باب في التشديد في ذلك

( المزارعة ) ( ٣٣٩٩ ) .

( ٦٩ ) سنن الترمذي ٦٥٨/٣ ، كشف القناع ٥٣٣/٣ .

— صلى الله عليه وآله وسلم — وبعد موته ، وهم أجلّ من أن يخفى عليهم مثل ذلك ، وبحديث معاذ<sup>(٧٠)</sup> السابق وغيره .

مناقشة  
القول  
بالجواز  
مطلقاً

وأما القول الثاني — أعني الجواز مطلقاً — فغير مرضي ؛ لأن من جملة ما وقع إطلاق لفظ ( المخابرة ) عليه : بيع الكدس بكذا وكذا ، كما وقع في تفسير جابر في بعض الروايات<sup>(٧١)</sup> ، واشترط ما يخرج من بعض الأرض كما وقع في حديث رافع<sup>(٧٢)</sup> ، وبما على السواقي وما يُصبيه الماء ، كما وقع في حديث سعد بن أبي وقاص<sup>(٧٣)</sup> ، وبما على الماذينات وأقبال الجداول ، كما وقع في حديث رافع<sup>(٧٤)</sup> — أيضاً — ، وبالنصف والثلث والرُّبع كما وقع في حديث جابر<sup>(٧٥)</sup> .

وفعله — صلى الله عليه وآله وسلم في أراضي خير — الذي هو عمدة أهل هذا القول في الجواز — لا يدل إلاّ على جواز التأخير بالشرط ونحوه ، كما وقع في روايات الجماعة كلهم ، ولم يُنقل أنه عاملهم بشيء مما وقع في تلك الأحاديث التي صرّحت بالمنع حتى تثبت المعارضة والترجيح ، فهو من باب الاستدلال بالأخصّ على جميع أفراد الأعم ، وهو باطل .

مناقشة  
القول  
بالجواز ما  
لم يشترط  
ما يستلزم  
الغرر

وأما القول الثالث — أعني المنع إذا شَرَطَ صاحب الأرض شرطاً يستلزم الغرر والجهالة ، والجواز فيما عدا ذلك — ففيه أنه لا يتم إلاّ إذا لم يرد النهي عن المعلوم ، وهو غير مسلم ؛ لما في حديث رافع في بعض رواياته قال : " قال رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — : مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا "

(٧٠) سبق تخريجه ص ٦٩٩ .

(٧١) سبق تخريجه ص ٧٠٢ .

(٧٢) سبق تخريجه ص ٧٠٠ .

(٧٣) سبق تخريجه ص ٦٩٦ .

(٧٤) سبق تخريجه ص ٧٠١ .

(٧٥) سبق تخريجه ص ٦٩٥ .



أو يزرعها أخاه ، ولا يُكرها بالثلث ولا بالربع ، ولا بطعام مُسمّى<sup>(٧٦)</sup> رواه الحازمي في الاعتبار<sup>(٧٧)</sup> . ولما في حديث جابر السابق<sup>(٧٨)</sup> قال : " كان لرجال منا فضول أرضين فقالوا : نؤجرها بالثلث أو الربع أو النصف ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : مَنْ كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ، ولا يؤجرها إياه ولا يُكرها " أخرجه الشيخان والنسائي . وفيه - أيضاً - أنه يلزمهم صحة المزارعة على ما خرج من مكان من الأرض معلوم غير مجهول ؛ لعدم حصول الغرر أو الجهالة .  
وأما القول الرابع - أعني المنع إن كانت المعاملة بنصيب مجهول ، والجواز إن كانت بمعلوم - فيُدفع بما دُفع به القول الثالث .

وأما القول الخامس - أعني المنع من المخابرة إن فُسرت ببيع الكدس بكذا وكذا استدلالاً بما وقع في بعض روايات جابر - كما سبق - فتحكم لا يرضاه منصف ، والعجب من ميل الجلال إلى هذا القول<sup>(٧٩)</sup> وهذا جابر بن عبد الله نفسه قد فسرهما بالثلث والربع كما أخرجه الجماعة عنه<sup>(٨٠)</sup> ، وفسرها بالأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فيُنفق فيها ثم يأخذ من الثمرة كما أخرجه عنه

(٧٦) مسلم : ( ١١٨١/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٨ ) باب كرا الأرض بالطعام ( ١٥٤٨ ) بنحوه .

النسائي : ( ٥٢/٧ ) ( ٣٥ ) كتاب المزارعة ( ٤٥ ) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر ( ٣٩٠٦ ) بلفظه .

( ٧٧ ) الاعتبار ١٧١ .

( ٧٨ ) سبق تخريجه ص ٦٩٥ .

( ٧٩ ) ضوء النهار ١٥٢٧/٣ .

( ٨٠ ) سبق تخريجه ص ٦٩٥ .

الشيخان ، فإن رجع إلى الترجيح في تفاسير جابر على انفرادها ، فما أخرجه الجماعة أولى مما أخرجه واحد منهم ، كيف والأحاديث طافحة بتحريم أنحاءٍ مُختلفة من المزارعة - كما سبق سزد بعض منها - ولم يُعارضها مُعارض .

مناقشة  
القول  
بالكراهية

وأما القول السادس - أعني القول بكراهتها على أي صفة كانت تمسكاً بما سبق عن ابن عباس - فهو لا يتم إلا بعد تسليم أنه لم يُرو عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ما يُعارض ذلك ، وقد ثبت من حديث ابن عباس نفسه عند الشيخين والنسائي بزيادة<sup>(٨١)</sup> " ولا يُكرهها " ، ومن حديث جابر عند مسلم<sup>(٨٢)</sup> بزيادة " فإن أبي فليُمسكها " وسائر ما سبق في أحاديث النهي .

وأما القول السابع - أعني الجواز إذا كان البذر من رب الأرض ، والمنع إذ لم يكن منه - فيدفعه إطلاقات تلك الأحاديث السابقة في الجواز والمنع . أما في الجواز فحديث معاملته - صلى الله عليه وآله وسلم - أهل خير<sup>(٨٣)</sup> ، وظاهره أن البذر منهم ، كما قال صاحب المنتقى<sup>(٨٤)</sup> .

وأما في المنع فحديث النهي عن المخابرة المفسرة بالثلث والربع ، وظاهره الإطلاق ولم يرد من الأدلة ما يقضي بالتقييد ، ويدفعه - أيضاً - حديث عمر

(٨١) سبق تخريجه ص ٦٩٥ .

(٨٢) مسلم : ( ١١٧٦/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٧ ) باب كرا الأرض ( ٨٩/١٥٣٦ ) .  
والبخاري - أيضاً - : ( ١٥٨/٢ ) ( ٤١ ) كتاب الحرث والمزارعة ( ١٨ ) باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر ( ٢٣٤٢ ) .

(٨٣) سبق تخريجه ص ٦٩٨ .

(٨٤) منتقى الأخبار مع النيل ٣٥٣/٥ .

السابق عند البخاري<sup>(٨٥)</sup> : " أنه عامل الناس على إن جاء بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا به من عندهم فلهم كذا .

ترجيح  
الشوكانى

والذي ظهر للحقير أسير التقصير : تحريم كل مخابرة لم تقع على تلك الصفة التي فعلها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في خير ؛ لأنها قد وردت في كل نوع منها أدلة قاضية بالمنع ولم يُعارضها معارض .

فتحرم المخابرة المُفسَّرة ببيع الكدس بكذا وكذا ؛ للنهي الواقع عنها ، ولأنها - أيضاً - نوع من الربا ، ولم يَقم دليل يقضي بجوازها .

وتحرم - أيضاً - المخابرة التي اشترط فيها المالك أن تكون له هذه وللعامل هذه ؛ لما في حديث رافع ، ولا يُعارضه ما وقع منه - صلى الله عليه وآله وسلم - في خير ، لأنه وقع على منحنى مُخالف له .

وتحرم - أيضاً - المخابرة بما يقوم على السواقي والماذيات وأقبال الجداول ونحوها ، لما وقع في حديث سعد ورافع .

وتحرم - أيضاً - المخابرة بالثلث والربع إذا انضم إليها اشتراط ثلاثة جداول وما يسقي الربيع ، لما في حديث رافع - أيضاً - ، ولا يُعارضه ما وقع منه - صلى الله عليه وآله وسلم - في أراضي خير ؛ لخلوه من الاشتراط .

وجميع هذه الأنواع خارجة عن تلك المعاملة الواقعة منه - صلى الله عليه وآله وسلم - ، ولم يَقم دليل على جوازها ، ويبقى الإشكال في تأخير الأرض بشطر معلوم من الثمرة من ثلث أو ربع أو نحو ذلك ، فالأحاديث الواردة في النهي المُفسَّرة بالثلث والربع تقتضي بالمنع منها ، وفعله - صلى الله عليه وآله وسلم - في خير يقضي بجوازها ، والقول بأن الجواز منسوخ بأباه موته - صلى الله عليه وآله وسلم - على تلك المعاملة ، واستمرار جماعة من

(٨٥) سبق تخريجه ص ٦٩٩ .

الصحابة عليها ، وكذلك القول بأن النهي عنها منسوخ يأباه صدور ذلك النهي منه - صلى الله عليه وآله وسلم - في أثناء تلك المعاملة ، ورجوع جماعة من الصحابة إلى رواية من روى النهي بعد موته - صلى الله عليه وآله وسلم - ، والمصير إلى التعارض والترجيح - أيضاً - ممتنع ؛ لإمكان الجمع بحمل النهي على الكراهية لذلك الصارف ، وهذا هو الحق الذي يكون به صون السنة المطهرة عن الاطراح .

فتكون المخابرة بالنصف والثلث من غير زيادة شرط مكروهة فقط ، وفي تلك الأنواع السابقة محرمة . ولا يُقال أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا نهانا عن فعل وفعله ، كان ذلك مُختصاً به ؛ لأننا نقول : قد استمر على ذلك الفعل الصحابة في حياته وبعد موته ، وهم أجل من أن يخفى عليهم ذلك الاختصاص - كما سبق تحقيق ذلك<sup>(٨٦)</sup> - .

فإن قلت : تقدح في مناقشتك تلك الأقوال السابقة ما جزمته به بعد من تحريم تلك الصور ، قلت : إنما وقعت تلك المناقشات باعتبار اقتصار كل قائل على تحريم صورة معينة من تلك الصور وعدم الالتفات إلى تحريم ما عداها ، أو باعتبار تحريم جميع الصور ، كما في القول الأول ، أو تحليل جميعها كما في الثاني ، وقد عرفت باقي ذلك فلا تُعيده .

ومما يلتحق بتلك الأنواع المحرمة من المخابرة : المحاقلة المُفسَّرة بكرا الأرض بالحنطة ، أو بيع الحقل بكيل من الطعام المعلوم ، أو بيع الطعام في سنبله بالبُر ، لورود النهي عنها كما في حديث أبي سعيد عند البخاري<sup>(٨٧)</sup> ومسلم<sup>(٨٨)</sup>

(٨٦) يُنظر : شرح فتح القدير ٩/٤٦٤ ، تكملة المجموع للمطيعي ١٥/٢٤٥ .

(٨٧) البخاري : ( ١١٠/٢ ) ( ٣٤ ) كتاب البيوع ( ٨٢ ) باب بيع المزينة ( ٢١٨٦ ) .

(٨٨) مسلم : ( ١١٧٩/٣ ) ( ٢١ ) كتاب البيوع ( ١٧ ) باب كرا الأرض ( ١٠٥/١٥٤٦ ) .

والموطأ<sup>(٨٩)</sup> والنسائي<sup>(٩٠)</sup>. وأبي هريرة عند مسلم<sup>(٩١)</sup> والترمذي<sup>(٩٢)</sup> والنسائي<sup>(٩٣)</sup>. وابن عباس عند الترمذي<sup>(٩٤)</sup>. وجابر عند البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي<sup>(٩٥)</sup>. وأنس عند البخاري<sup>(٩٦)</sup>. ورافع بن خديج عند النسائي<sup>(٩٧)</sup>. وابن المسيب عند مسلم<sup>(٩٨)</sup> والنسائي<sup>(٩٩)</sup>، فهي محرمة لهذه الأدلة، ولم يقدّم دليل على جوازها.

ويجوز التأجير بالذهب والفضة؛ لما وقع في حديث سعد بن أبي وقاص السابق مرفوعاً بلفظ: "فنهاهم أن يكروها بذلك وقال: اكروها بالذهب

- 
- (٨٩) الموطأ: (٤٨٦/٢) (٣٠) كتاب البيوع (١٣) باب ما جاء في المزابنة والمحاولة (٢٤).
- (٩٠) النسائي: (٥٢/٧) (٣٥) كتاب المزارعة (٤٥) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر (٣٩٠٦) بلفظه.
- (٩١) مسلم: (١١٧٩/٣) (٢١) كتاب البيوع (١٧) باب كرا الأرض (١٠٤/١٥٤٦).
- (٩٢) الترمذي: (٥١٨/٣) (١٢) كتاب البيوع (١٤) باب ما جاء في النهي عن المحاولة والمزابنة (١٢٢٤).
- (٩٣) النسائي: (٤٨/٧) (٣٥) كتاب المزارعة (٤٥) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر (٣٩٩٢).
- (٩٤) الترمذي: (٥١٨/٣) (١٢) كتاب البيوع (١٤) باب ما جاء في النهي عن المحاولة والمزابنة (١٢٢٤).
- (٩٥) سبق تخريجه ص ٦٩٦.
- (٩٦) البخاري: (١٠٩/٢) (٣٤) كتاب البيوع (٨٢) باب بيع المزابنة (٢١٨٦).
- (٩٧) سبق تخريجه ص ٦٩٦.
- (٩٨) مسلم: (١١٦٨/٣) (٢١) كتاب البيوع (١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في الصرايا (١٥٣٩).
- (٩٩) النسائي: (٥٢/٧) (٣٥) كتاب المزارعة (٤٥) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كرا الأرض بالثلث والربع واختلاف لفظ الناقلين للخبر (٣٩٠٢) بلفظه.

والفضة " عند أحمد وأبي داود والنسائي<sup>(١٠٠)</sup> ؛ ولما وقع - أيضاً - في حديث رافع السابق غير مرفوع .

وإنما استطردت ذكر المحاقلة لأنها قد فُسرَت في بعض الروايات بالمخابرة ، وفي بعضها بالمزارة فهي داخلة في البحث بهذا الاعتبار .

وإنما استطردت - أيضاً - ذكر تأجير الأرض بالذهب والفضة ، لأن الفاكهاني<sup>(١٠١)</sup> حكى عن الحسن وطاووس المنع من كراء الأرض بكل حال ، سواء كراها بطعام أو ذهب أو ورق<sup>(١٠٢)</sup> ؛ لإطلاق أحاديث النهي ، وعدم لزومه الحجة بقول الراوي ، وهو غفلة عن حديث سعد فإنه مرفوع ، ولا شك في صلاحيته للتخصيص .

والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

(١٠٠) سبق تخريجه ص ٦٩٦ .

(١٠١) عمر بن علي بن صدقة اللخمي الإسكندري ، عالم مبرز في النحو وفي النقل والرواية ، مولده سنة ٦٥٤ ، اجتمع به ابن كثير وقال : سمعنا عليه ومعه ، وحج ورجع إلى الإسكندرية ، وصلي عليه بدمشق لما وصل خبر وفاته ، له كتب ، منها : المنهج المبين في شرح الأربعين النووية ، والتحرير والتجوير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، رياض الأفهام شرح عمدة الاحكام ، توفي سنة ٧٣٤ ( بغية الرعاة ٣٦٢ ، الديباج المذهب ١٨٦ ، الأعلام ٥/٥٦ ) .

(١٠٢) الدراهم المضروبة ( اللسان ٨/٤٨١٦ ) .

# بدر شعبان الطالع في سماء العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم ، أحمدك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأصلي وأسلم على رسولك وآل رسولك وبعد ؛

مسألة  
البحث

فهذا بحث تمس الحاجة إليه ويكثر اللبس فيه لا سيما على المتصدرين للقضاء والفتية في ما يفعله الإنسان لبعض أولاده من هبة أو تملك أو نذر في حال صحته وجواز تصرفه ويظهر الانسلاخ عنه والتنفيذ له فهذا قد يعتقد كثير من الناس أنه نافذ لا يتطرق إلى اختلاله متطرق ولا يطرقه من الموانع طارق بل ربما يعتقد الغالب من الناس أن هذا متفق عليه بين أهل العلم وأن القائل بخلافه خارج عن القوانين الشرعية والرسوم المرصية .

بدء  
الجواب

وأقول : قد ثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من طرق يصعب حصرها حتى صار أصل هذا الحديث متواترا متواترا معنويا متلقا بالقبول عند جميع طوائف الإسلام : " أن امرأة بشير قالت لزوجها : انحل ابني غلاما وأشهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فأتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال : إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامي .

حديث  
النعمان

فقال - صلى الله عليه وآله وسلم - : له اخوة ؟ قال : نعم ، قال : فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته ؟ قال : لا ، قال : فليس يصح هذا ، وإني لا أشهد إلا على حق " ، وهذا اللفظ في الصحيح<sup>(١)</sup> .

(١) مُسلم : ( ١٢٤٤/٣ ) ( ٢٤ ) باب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة



وفي رواية أنه قال : " لا تشهدني على جور ؛ إن لبنيك من الحق أن تعدل بينهم " (٢) .

وفي لفظ متفق عليه عن النعمان بن بشير " أن أباه أتى به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال إني نخلت ابني هذا غلاما كان لي ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : أكل ولدك نخلت مثل هذا ؟ فقال : لا ، فقال - صلى الله عليه وآله وسلم - : فأرجعه " (٣) .

وفي رواية عن النعمان بن بشير قال : " تصدق علي أبي ببعض ماله فقالت أمي - عمرة بنت رواحة (٤) - : لا أرضى حتى تشهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فانطلق بي إليه يشهده على صدقتي فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : أفعلت هذا بولدك كلهم ؟ فقال : لا ، فقال : اتقوا الله وأعدلوا في أولادكم ، فرجع أبي في تلك الصدقة " ؛ وهذا اللفظ أيضا

(٢) أحمد : ( ١٢٤٤/٤ ) ( ١٨٣٣٠ ) .

(٣) البخاري : ( ٢٣٣/٢ ) ( ٥١ ) كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ( ١٢ ) باب الهبة للولد ( ٢٥٨٦ ) ، ( ١٣ ) باب الإشهاد في الهبة ( ٢٥٨٧ ) .

مسلم : ( ١٢٤١/٣ ) ( ٢٤ ) باب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ( ١٦٢٣ )

(٤) عمرة بنت رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن مالك الأغبر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، الأنصارية ، أخت عبدالله بن رواحة امرأة بشر بن سعد والد النعمان ، وهي التي ذكرها قيس بن الحطيم في شعره .

( أسد الغابة ٢١٨/٧ ، ٧٢/٤ ت : ٧١١٩ ، الإصابة ٢٤٤/٨ ت : ١١٥٠٢ ) .

في الصحيح<sup>(٥)</sup> وفي لفظ " العطية " <sup>(٦)</sup> مكان " الصدقة " وفي لفظ : " اعدلوا بين أولادكم ، اعدلوا بين أولادكم " <sup>(٧)</sup> .

ولهذا الحديث ألفاظ كثيرة وطرق متعددة في دواوين الإسلام وغيرها وقد أوردتها أئمتنا - عليهم السلام <sup>(٨)</sup> - في كتبهم الحديثية والفقهية . قال الإمام أحمد بن سليمان <sup>(٩)</sup> في أصول

(٥) مسلم : ( ١٢٤٢/٣ ) ( ٢٤ ) باب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ( ١٦٢٤ ) .

(٦) البخاري : ( ٢٣٣/٢ ) ( ٥١ ) كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ( ١٢ ) باب الهبة للولد ( ٢٥٨٦ ) ، ( ١٣ ) باب الإشهاد في الهبة ( ٢٥٨٧ ) .

(٧) أبو داود : ( ٨١٥/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإجازات ( ٨٥ ) باب الرجل يُفضل بعض ولده في النحل ( ٣٥٤٤ ) .

النسائي : ( ٥٧٣/٦ ) ( ٣١ ) كتاب النحل ( ١ ) ذكر اختلاف الناقلين لخير النعمان بن بشر في النحل ( ٣٦٨٩ ) .

(٨) سبق التعليق على إطلاق لفظ ( عليه السلام ) على غير الأنبياء ، ص ٣١٨ هامش ٥ .  
(٩) وُلِدَ سنة ٥٠٠ ، ينتهي نسبه إلى الهادي ، من كبار أئمة الزيدية ، بُويع له سنة ٥٣٢ ، وحكم صنعاء وزبيد وصعدة ونجران ، وخطب له بالحجاز ، قاتل المطرفية وناظر نشوان الحميري ، من اجتهاداته تحريم زواج الفاطمية من غير الفاطمي ، توفي في خيران من بلاد خولان سنة ٥٦٦ .

من كتبه : أصول الأحكام ، الحكمة الدرية والدلائل النبوية ، الرسالة الواضحة ، العمدة الهاشمية ، وكلا الثلاث في الرد على المطرفية .  
( إعلام المؤلفين الزيدية ١١٤ ، هجر العلم ٥٣٧/١ ) .

الأحكام<sup>(١٠)</sup> ما لفظه خير<sup>(١١)</sup> : " وعن النعمان بن بشير أن أباه نخله غلاما فانطلق به إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يشهده عليه فقال: أكل ولدك نخلته ؟ ، قال : لا ، فامتنع " ، وقال - صلى الله عليه وآله وسلم - في بعض الأخبار : " ارتجعه "<sup>(١٢)</sup> ، وفي بعضها : " أشهد عليه غيري "<sup>(١٣)</sup> وفي بعضها : " إني لا أشهد إلا على حق "<sup>(١٤)</sup> قال الإمام أحمد بن سليمان بعد ذكر هذه الألفاظ : دلّ على أنه لا يجوز إلا التسوية بين الأولاد ثم ذكر التخصيص بالبر<sup>(١٥)</sup> وهو عندي تخصيص بغير مخصص وذلك لأن الأمر بالتسوية عام فلا يجوز تخصيصه إلا بمخصص ولم يرد ما يدل على جواز تخصيص البار بشيء دون غيره وكيف يسوغ ذلك وهذا التخصيص هو سبب العقوق وقد أشار إلى ذلك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - حيث قال في سياق أمره لبشير بالتسوية " إن أحببت أن يكونوا لك في البر سواء " ، فأرشد - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى أن عدم التسوية سبب العقوق والقطيعة<sup>(١٦)</sup> .

(١٠) أصول الأحكام في الحلال والحرام يحتوي على ٣٣١٢ حديثاً ، لخصه من التجريد وحذف أسانيده ، وهو مُقسَّم على الكتب ، مبدوء بكتاب الطهارة ، منه نُسخ كثيرة في مكتبة الأوقاف بجامع صنعاء ( ٣٤١-٣٥٥ ) وغيرها . ( أعلام المؤلفين الزيدية ١١٤ ، مؤلفات الزيدية ١٢٦/١ ) وقد وصفه الشوكاني مُنتقداً له بأن أحاديثه لا أسانيد فيها . ( وبل الغمام مع الشفاء ٢٤/١ ) .

(١١) شفاء الأوام ٥٩/٣ .

(١٢) سبق تخريجه ص ٧١١ .

(١٣) مسلم : ( ١٢٤٢/٣ ) ( ٢٤ ) باب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ( ١٦٢٣ ) .

(١٤) شفاء الأوام ٦٠/٣ ، شرح الأزهار ٤٤٨/٣ .

(١٥) وبل الغمام مع الشفاء ٥٩/٣ .

(١٦) نقله في الشفاء ٦١/٣ .

ثم أورد الإمام أحمد بن سليمان هذا الحديث<sup>(١٧)</sup> بلفظ آخر من حديث ابن عباس فقال : خبر . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً فضلت البنات "<sup>(١٨)</sup> قال الإمام أحمد بن سليمان بعد هذا السياق ما لفظه : دل على ما قلناه ولا خلاف في هذا بين العلماء وإنما اختلفوا في كيفية التسوية ؛ فذهب أبو يوسف إلى أنه يساوى بين الأنثى والذكر في العطية ، وقال محمد يجب أن يسوي بينهم على حسب الموارث للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(١٩)</sup> ولا نصّ ليحيى في هذا إلا أن مسائله تدل على أن التسوية بحسب الموارث<sup>(٢٠)</sup> كما ذهب إليه محمد ووجهه أنه لو مات ولم يُعط لاستحقوا المال على هذا السبيل<sup>(٢١)</sup> انتهى .

فانظر كيف حكى إجماع العلماء على ما دل عليه الحديث من التسوية ثم أعاد الإمام أحمد بن سليمان هذا الحديث بلفظ آخر فقال : خبر : وعن جابر قال : " قالت امرأة بشير لبشير : انحل ابني غلامك وأشهد لي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فأتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وحكى قول زوجته ، فقال - صلى الله عليه وآله وسلم - : له اخوة ؟ قال :

(١٧) البيهقي : ( ٢٩٤/٦ ) كتاب الهبات (٩) باب السنة في التسوية بين الأولاد في العطية . ( ١٢٠٠٠ ) .

ابن عدي ( في الكامل ) : ( ١٧٨/٢ ) .

الخطيب في ( تاريخ بغداد ) : ( ١٠٨/١١ ) .

(١٨) ابن عدي ( في الكامل ) : ( ١٧٨/٢ ) .

الخطيب في ( تاريخ بغداد ) : ( ١٠٨/١١ ) .

(١٩) شرح فتح القدير ٤/٤١٨ .

(٢٠) شرح الأزهار ٣/٤٤٨ ، البيان ٣/٤٣٣ .

(٢١) أصول الأحكام ٢/لوحه ١٤٤ .

إلا على حق" (٢١) وفي بعض الأخبار : " لا أشهد على جور" (٢٢) وفي بعض الأخبار قال : " أيسرك أن يكونوا في البر لك سواء" (٢٣) ثم ذكر الإمام أحمد بن سليمان : من قال بأن التسوية ليست بواجبة بل مندوبة ، ومن قال أنها واجبة وأن من لم يسو بين أولاده كان ما فعله باطلا ثم قال : ولم يختلف في الخبر ولكن اختلف في تفسيره ؛ فقال قوم : هو على وجه الكراهه ، وقال قوم : يتطلب الزيادة على ما تقدم " انتهى .

وقد ذكر الأمير الحسين (٢٤) في الشفاء (٢٥) هذه الروايات التي ذكرها الإمام أحمد بن سليمان ؛ ثم قال الأمير في آخر البحث : دل ذلك على وجوب المساواة والعدل لأنه أورده مورد الأمر والأمر يقتضي الوجوب (٢٦) ، ثم ذكر بعد ذلك كيفية التسوية هل على حسب الميراث أم على الرؤوس (٢٧) ؟ وذكر مذهب الإمام الهادي كما ذكره الإمام أحمد بن سليمان في

(٢١) البخاري : ( ٢٥١/٢ ) ( ٥٢ ) كتاب الشهادات ( ١٢ ) باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ( ٢٦٥٠ ) .

مسلم : ( ١٢٤٢/٣ ) ( ٢٤ ) باب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ( ١٦٢٣ ) .

( ٢٢ ) مسلم : ( ١٢٤٢/٣ ) ( ٢٤ ) باب الهبات ( ٣ ) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة ( ١٦٢٣ ) .

( ٢٣ ) يُنظر : شرح مسلم : ٦٦/١١ .

( ٢٤ ) ٥٩/٣ - ٦٣ .

( ٢٥ ) ٦١/٣ .

( ٢٦ ) قال في وبل الغمام : ولكنه - رحمه الله - تلون في غضون البحث ، لما عرّفناك به سابقاً أنه لا يجيء على مخالفة قول الإمام الهادي - رحمه الله - ، وإذا ألجأته الأدلة على وجه لا يمكن الدفع لها قرط العبارة ، وتردد وتلون ، وهذا صنيع المقلدين لا صنيع المجتهدين ( ٥٩/٣ ) .

( ٢٧ ) الشفاء ٦١/٣ .

ذلك<sup>(٢٨)</sup> ، وهكذا سائر أئمة أهل البيت - عليهم السلام - أوردوا هذا الحديث في مصنفاتهم الشريفة وتكلموا في ذلك بما يشفي ويكفي ومن أحب الاستقصاء راجعها وإنما ذكرنا ما ذكره هذان الإمامان لأن كتابيهما هما العمدة لأهل المذهب الشريف في الحديث في هذه الديار وهذه الأعصار .

تفسير  
حديث  
النعمان  
عند العلماء

وليعلم الواقف على هذا البحث أن الحديث متفق عليه بين طوائف المسلمين وأنه لم يختلف فيه وإنما اختلف في تفسيره كما قاله الإمام أحمد بن سليمان في كلامه السابق وقاله غيره وحينئذ فالواجب على العالم الذي يعلم بأنه مسؤول عن ما يقول أن يجعل هذه الحجة الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - باتفاق المسلمين نصب عينيه في قضائه وإفتائه وعمله في خويصة نفسه ثم ينظر في تفسيرها على الوجه المطابق للغة العرب ولقواعد الأصول حتى يترجح له أحد القولين ، فإن العلماء لم يقل أحد منهم بأن ترك التسوية جائز من غير كراهة .

بل قالت طائفة<sup>(٢٩)</sup> منهم بالتحريم وأن من أعطى أحد أولاده عطية دون الآخرين فهي باطلة مردودة من غير فرق بين أن يكون الذي أعطاه باراً أو غير بار وقالت طائفة<sup>(٣٠)</sup> أخرى إن ترك التسوية حرام إلا أن يكون الذي وقع له

(٢٨) الشفاء ٦١/٣ .

(٢٩) وبه صرح البخاري ، وهو قول طاووس والثوري وأحمد وإسحاق وبعض المالكية ( شرح

مسلم ٦٦/١١ ، نيل الأوطار ٤٦٥/٦ ، القوانين الفقهية ٣٧٢ ، المغني ٢٦٢/٦ ) .

(٣٠) قول الهادي . ( يُنظر : وبل الغمام مع الشفاء ٥٩/٣ ) .

التخصيص بالعطية باراً أو عاجزاً أو أنتى وقالت طائفة<sup>(٣١)</sup> أن ترك التسوية مكروه فقط .

وها نحن نوضح لك ما هو الحق الذي يرضاه كل واقف عليه من أهل العلم أعلم أن الروايات السابقة التي سقناها قد اشتملت على ألفاظ إذا نظرت في معانيها ظهر لك الحق ظهوراً بيناً فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث الأول فليس يصح هذا فإن هذا فيه التصريح منه - صلى الله عليه وآله وسلم - بنفي الصحة الشرعية وما لم يصح فليس من هذه الشريعة بل هو باطل رد على صاحبه ، وقد تقرر في الأصول أن الصحة هي ترتب الآثار وإذا انتفت الصحة انتفت الآثار ، والآثار في مثل تمليك الابن لذلك الغلام هي أن ينتفع به من صار في ملكه بالبيع والاستخدام وغير ذلك من الآثار ، فلما قال - صلى الله عليه وآله وسلم - : ليس يصح هذا ، فكأنه قال : هذا لا تترتب عليه الآثار فلا ينتفع به من صار إليه بأي وجه ، وإذا انتفت الآثار انتفى الملك ، فكأن الغلام باق على ملك مالكه وهو الأب ، وهذا تحرير لا ينكره من يعرف علم الأصول ، وأصول أئمتنا مصرحة بهذا<sup>(٣٢)</sup> ومن أنكر ذلك فعليه بغاية

(٣١) قال في النيل : وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فإن فضّل بعضاً صحّ وكُره ، وحُمِل الأمر على الندب ( ٤٦٥/٦ ) . وقال النووي : مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه وليس بحرام . ( شرح مُسلم ٦٦/١١ ) .

(٣٢) الفصول الوَلُوية ١٢٦ .

السؤال (٣٣) وشرحها (٣٤) والمعيار (٣٥) وشروحه (٣٦) .

وإذا تقرر هذا فقولہ - صلى الله عليه وآله وسلم - : فليس يصح هذا ؛ قد أفاد بطلان ذلك التمليك إفادة واضحة لا تخفى ؛ ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق : " إني لا أشهد إلا على حق " فمعناه أن هذا غير حق - يعني تلك النحلة - ولو كانت حقاً لشهد عليها وما كان غير حق فهو باطل ؛ فتلك النحلة باطلة ، وما أظنه يلتبس على من له أدنى فهم أن

(٣٣) غاية السؤل في علم الأصول ، تأليف شرف الدين الحسين بن القاسم المتوفي سنة ١٠٥٠ ، مُختصر في القواعد الأصولية على مذهب الزيدية ، يهتم بالأدلة والأقوال ، وهو في مقدمة وثمانية مقاصد ، يوجد له نُسخ مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (١٥٣٦) ، (١٠٤١) (مؤلفات الزيدية ٢/٢٩٣) . وقد طُبِع مع شرحه (الهداية) كما سيأتي ، ولمؤلفه شرح عليه أسماء (هداية العقول إلى غاية السؤل) طُبِع في مجلدين كبيرين ، طبع المكتبة الإسلامية .

وعلى الشرح عدّة حواشي ، منها : حاشية الحسن بن يحيى سيلان وهي مطبوعة مع الشرح المذكور ، وحاشية أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن مطير الحكمي المتوفي سنة ١٠٦٨ . (هجر العلم ٣/١٩٥) ، وحاشية عبدالرحمن بن محمد جحاف المتوفي سنة ١٠٧٢ . (إيضاح المكنون ٢/٣٧١) .

وقد شرحه مؤلفه في كتاب أسماء : (منهاج الوصول إلى معيار العقول) مطبوع في مجلد واحد ، وشرحه أيضاً عبدالعزيز بن محمد النعمان الضمدي المتوفي سنة ١٠٧٨ في كتاب أسماء (السلم شرح معيار الأصول) . (هجر العلم ٣/١٢٢١) .

(٣٤) هداية العقول إلى غاية السؤل ١/٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٣٥) معيار العقول في علم الأصول ، تأليف المهدي أحمد بن يحيى المرتضى الحسيني ، وهو الكتاب السابع من موسوعة (البحر الزخار) مُرتب على مقدمة واحد عشر باباً ، هي : الأوامر ، العموم والخصوص ، المُحمّل والمُبيّن ، الناسخ والمنسوخ ، الأخبار ، الأفعال ، الإجماع الاجتهاد ، الحظر والإباحة ، اللواحق طُبِع في مُقدمة كتاب البحر الزخار ، طبع دار الحكمة اليمنية بصنعاء من ١٥٩ - ٢٠٤ . (مؤلفات الزيدية ٣/٣٨) .

(٣٦) منهاج الوصول إلى معيار العقول ٨٣٥ ، ٢٧٣ ، ٣٠٠ - ٣٠٢ .



مراده - صلى الله عليه وآله وسلم - بهذا الحصر التعريض ببطلان تلك النحلة ، وهذا هو الدليل الثاني على أن تخصيص بعض الأولاد في حال الصحة بشيء ؛ باطل غير موافق للشرعية المطهرة .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق : " لا تشهديني على جور " فإنه - صلى الله عليه وآله وسلم - صرح بأن ما فعله بشير من تخصيص ولده النعمان في حال صحته جور ؛ والجور باطل بنصوص الشريعة الكلية والجزئية وهذا دليل ثالث على البطلان .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق : " إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم " (٣٧) فجعل - صلى الله عليه وآله وسلم - العدل بين الأولاد حقاً لهم على أبيهم وإذا وقع منه خلاف ذلك ، كان الواجب علينا إيصال أولاده بما لهم من الحق على أبيهم ، وإبطال ما فعله مخالفاً للحق الذي صرح به الصادق المصدوق - صلى الله عليه وآله وسلم - وهذا دليل رابع على البطلان .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق : " فأرجعه " فهذا أمر منه - صلى الله عليه وآله وسلم - لبشير بإرجاع ما قد كان نحلة ولده ولا شك أن الأمر بالإرجاع يدل على أن ما فعله غير صحيح ولو كان صحيحاً لما أمره بإرجاعه ، وهذا دليل قاهر لا يحتاج إلى تقرير بل قد أرشدنا الشارع - صلى الله عليه وآله وسلم - أن نقول لكل من فعل هذا الفعل : أرجعه ، فإن كان متمكناً من الإرجاع وجب عليه الامتثال ، فإن لم يفعل أكرهناه على ذلك ، وإن كان قد مات أرجعناه وأبطالناه ؛ وهذا دليل خامس على البطلان .

(٣٧) سبق تخريجه ص ٧١٣ .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق :  
 " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم " (٣٨) فانظر كيف قدم الأمر بتقوى الله ثم  
 عطف على ذلك الأمر بالعدل فظاهره أن من لم يعدل بين أولاده لم يتق الله وقد  
 أفاد الأمر - وهو قوله : واعدلوا بين أولادكم - الوجوب لأنه المعنى  
 الحقيقي ، وأفاد جعله مقترنا بالتقوى زيادة التأكيد ، ومن فعل يخالف به أمر  
 رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ويخرج به عن التقوى فقد جاء بما  
 يخالف الشريعة المطهرة ويضادها ، وقد قال - صلى الله عليه وآله وسلم - :  
 " كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد " (٣٩) وهذا أمر ليس عليه أمر رسول الله فهو  
 ردّ على صاحبه ، وذلك معنى البطلان وهذا دليل سادس على البطلان .

ومن ذلك قول النعمان في الحديث السابق (٤٠) : " فرجع أبي في تلك  
 الصدقة " ، فإن هذا يدل على أنه امتثل ما فهمه من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -  
 وآله وسلم - من عدم جواز ذلك وهو صاحب القصة وعربي اللسان والفهم  
 فهو أولى من فهم من فهم غير ذلك وهذا دليل سابع على البطلان .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق : " اعدلوا  
 بين أولادكم ، اعدلوا بين أولادكم " (٤١) فإنه - صلى الله عليه وآله وسلم -  
 كرر هذه الصيغة المتضمنة للأمر ؛ وهذا التكرار يفيد التأكيد ، وقد تقرر في

(٣٨) سبق تخريجه ص ٧١٢ .

(٣٩) البخاري : ( ٢٦٥/٢ ) ( ٥٣ ) كتاب الصلح ( ٥ ) باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح

مردود ( ٢٦٩٧ ) .

مسلم : ( ١٣٤٤/٣ ) ( ٣٠ ) كتاب الأقضية ( ٨ ) باب نقض الأحكام الباطلة وردّ مُحَدَّثَات

الأمور ( ١٧ ، ١٨ ) .

( ٤٠ ) سبق تخريجه ص ٧١٤ .

( ٤١ ) سبق تخريجه ص ٧١٤ .

الأصول أن الأمر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن شيء يستلزم الفساد المرادف للبطلان وكل هذا معروف في الأصول ؛ وهذا هو الدليل الثامن على البطلان .  
ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " أشهد عليه غيري " فلا يخفى ما في هذه الصيغة من التهديد المشعر بأن هذا الأمر ليس مما يسوغ عنده - صلى الله عليه وآله وسلم - ولهذا قال محمد بن منصور المرادي حافظ آل محمد<sup>(٤٣)</sup> في الجامع<sup>(٤٤)</sup> : أنه ليس المراد من قوله أشهد عليه غيري الأمر له بالشهادة<sup>(٤٥)</sup> وإنما هو أمر تهديد على سبيل الإنكار<sup>(٤٦)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿

(٤٣) أبو جعفر الكوفي المرادي ، أحد المعمرين ، من مشاهير علماء الزيدية في العراق ، وأخص علمائهم بالقاسم بن إبراهيم ، وأكثرهم رواية عنه ، وُلد بالكوفة ، وتلمذ على علماء آل البيت وصحبهم ، قيل : إنه صحب القاسم ٢٥ سنة ، وحجّ مع أحمد بن عيسى نيفاً وعشرين حجة ، وعني بجمع رواياتهم ونشر علومهم ، توفي بعد سنة ٢٩٠ وله مؤلفات عدّة ، أكثرها في عداد المفقود ، من مؤلفاته : التفسير ، الخميس ، المناهي ، الذكر ، أمالي الإمام أحمد بن عيسى .

( أعلام المؤلفين الزيدية ١٠٠٠ ، الفلك الدوّار ٥٦ ) .

(٤٤) يُعرف باسم ( علوم آل محمد ) ، و ( جامع محمد بن منصور ) ويُعرف باسم ( أمالي أحمد بن عيسى بن زيد ) وسمّاه المنصور بالله ( بدائع الأنوار في محاسن الآثار ) ، جمع فيه مؤلفه أقوال ومذاهب الزيدية ، قال محمد بن إبراهيم الوزير : هو أساس علم الزيدية ، ومُنْتَقَى كُتُبهم ، ويذكر فيه الأسانيد . انتهى . طُبِعَ مرتين . ( الفلك الدوّار ٥٦ ، لوامع الأنوار ١ / ٣٣٣ ) كما أن كتاب ( الجامع الكافي في فقه آل محمد ) قد لخصه منه مؤلفه أبو عبدالله العلوي ( أعلام المؤلفين الزيدية ١٠٠١ ) وقد صرّح السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير أن محمد بن منصور نصّ على قبول رواية المجهول في كتابه هذا . ( الفلك الدوّار ٣٣٤ ) .

(٤٥) يُنظر : شفاء الأوام ٦١/٣ .

(٤٦) فتح الباري ٢٦٨/٥ .

مَا شِئْتُمْ<sup>(٤٥)</sup> انتهى . فعرفت أن هذا اللفظ دليل على بطلان ذلك ؛ وهذا

هو الدليل التاسع على البطلان .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق :

" ساووا بين أولادكم في العطية "<sup>(٤٦)</sup> فإنه أمر والأمر قد تقدم معناه الحقيقي ؛

وهذا دليل عاشر على البطلان .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث السابق :

" فإن هذا لا يصلح "<sup>(٤٧)</sup> فلا يخفى أن هذا نفي للصلاحية الشرعية وما ليس

بصالح شرعا فهو باطل ؛ وهذا الدليل الحادي عشر على البطلان .

ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " أيسرك أن يكونوا في

البر سواء "<sup>(٤٨)</sup> فإن هذا إرشاد منه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى أن

التفصيل بين الأولاد سبب للعقوق والعقوق من أكبر الكبائر فما كان سببا له

كان من أبطل الباطلات وأحرم المحرمات ؛ وهذا الدليل الثاني عشرة على

البطلان .

فهذه اثنا عشر دليلا مأخوذة من قول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

وسلم - في هذا الحديث الذي اتفق على أصله جميع المسلمين ولم يقدح فيه

قادح ، ولا تكلم عليه متكلم ، ولا زعم زاعم بأنه منسوخ<sup>(٤٩)</sup> ؛ بل اتفقوا

كلهم على وجوب العمل به ، وإنما اختلفوا في تفسيره وها نحن قد شرحناه

(٤٥) فُصِّلَتْ ٤٠ .

(٤٦) سبق تخريجه ص ٧١٤ .

(٤٧) سبق تخريجه ص ٧١٥ .

(٤٨) سبق تخريجه ص ٧١٥ .

(٤٩) عون المعبود ٣٣٤/٩ .

شرحاً ما أظن أحداً من أهل الإنصاف العارفين بكيفية الاستدلال المطلعين على العربية والأصول يخالف في ذلك ، بل ما أظن أحداً ممن هو قاصر عن هذه الرتبة يلتبس عليه صحة ما ذكرناه وجريه على قانون الإنصاف وتنكبه عن مسالك الاعتساف وكل واحد من هذه الأدلة يدل على أن تخصيص الرجل لبعض أولاده دون بعض بشيء من ماله باطل يجب على من وقف عليه تغييره ورده إلى الشريعة المطهرة .

وهذا إنما هو فيمن فعل ذلك صحيحاً من غير فرق بين أوائل عمره أو أواسطه أو آخره فإن بشير الذي هو سبب الحديث المذكور جاء بولده إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يحمله على ظهره كما ورد في بعض الروايات وإذا لم يكن في هذه الحالة في حال الصحة فلا أدري ما هي الصحة ولا فرق بين من كان قاصداً للتلويح والضرار وبين من لم يكن قاصداً لذلك فإن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال نزل منزلة العموم في المقال ، كما تقرر في الأصول<sup>(٥٠)</sup> ، ولم يثبت أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال له هل قصدت الضرار ؟ هل أردت التلويح ؟ بل أرشده إلى ما أرشد ، وخوفه وحذره وهدده ، وسمى ذلك جوراً تارة ، وغير حق أخرى ، وغير صحيح تارة ، وغير صالح أخرى ، وأمره بالارتجاع تارة ، وبالرد أخرى ، فهذا حكم شرعي شرعه لنا من شرع لنا الصلاة والزكاة وجاءنا به من جاءنا بأركان الإسلام<sup>(٥١)</sup> .

ومن زعم أنه مخصص بشيء من المخصصات أو مقيد بشيء من القيود فهذا مقام الإفادة والاستفادة ومن زعم أنه له رخصة عن العمل بالأدلة الاثني عشر

(٥٠) إرشاد الفحول ٢/٤٣٧ - ٤٣٩ .

(٥١) وما أحسن قول مثل هذه المقالة في الرد على المغالطين في زماننا ، الذين يُقرون بأركان

الإسلام الخمسة ، ويُجادلون في غيرها ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤَفَّكُونَ ﴾ .

التي أسلفناها فالرخصة له في ترك سائر الأحكام الشرعية أظهر فإن غالب المسائل ثبتت بقياس متنازع فيه أو استصحاب أو اجتهاد والقليل منها ثبت بمثل دليل واحد من هذه الأدلة الاثني عشر أو دونه بمراحل في الصحة فعلى من كان مجتهدا أو متمكنا من الترجيح والموازنة بين الأدلة أن يعمن النظر فيها فيما حررناه ويتقيد به إن رآه راجحا وما أظنه بعد إمعان النظر يعدل عنه إلى غيره ، فإن ما أورده القائلون بمجرد الكراهة من دون تحريم لا ينتهض شيء منه لمعارضة دليل من هذه الأدلة ، فضلا عن أن يكون مساويا ، فضلا عن أن يكون راجحا ، وقد بسطت ما قالوه في شرحي للمنتقى<sup>(٥٢)</sup> في كلام طويل وكل ذلك مجرد تأويل لم يلج إليه ملجي ، ولا دعت إليه ضرورة ، ولا سوغته حاجة ، كقولهم : أن الموهوب للنعمان كان جميع مال بشير ؛ وهذا تأويل فاسد يردده التصريح في الحديث بأنه غلام ، وفي لفظ آخر : تصدق علي أبي ببعض ماله ، كما في صحيح مسلم ، وكقولهم : أن قوله أشهد على هذا غيري ؛ أذن له بالإشهاد وهذا فاسد فإنه كما تقدم تهديد بدليل قوله : " لا أشهد على جور " وقوله : " إني لا أشهد إلا على حق " وكذلك سائر ما ذكره مما هو أضعف من هذا وقد أوضحت فساد ذلك جميعه في الشرح المذكور .

نعم استدل بعض العلماء على الجواز مع الكراهة للبار بقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾<sup>(٥٣)</sup> وهذا استدلال لا يقع مثله لمتيقظ فإنه عارض الدليل الخاص وهو التسوية بين الأولاد بالدليل العام ، ولم يقنع

(٥٢) نيل الأوطار ٥/٤٦٥ - ٤٦٦ .

(٥٣) الرحمن ٦٠ .

بذلك حتى رجّحه عليه ، وقد اتفق أهل الأصول أجمع أكتع أنه يبنى العام على الخاص فهذا الاستدلال مخالف لإجماع أئمتنا وسائر المسلمين أجمعين .

واستدل بعضهم على جواز نحلة البار مع كراهة بما روي من نحلة بعض الصحابة لبعض أولادهم دون بعض وهذا أيضا مدفوع من وجوه<sup>(٥٤)</sup> :-

الأول : المنع من كونهم فعلوا ذلك فما الدليل على أنهم فعلوه ومن الذي فعله منهم ؟ ! فإنه يبعد كل البعد أن يخالفوا ما تواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - .

الثاني : أنه لا بد أن يأتي المدعي بالبرهان على ذلك ويعين فاعله وأنه فعله من دون رضا سائر أولاده .

الثالث : أنه على فرض وقوع ذلك من واحد منهم أو جماعة فليسوا بحجة على الأمة إنما الحجة قول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وما جاء به عن الله وكيف نعارض بأفعالهم قول رسول الله الثابت عنه ثبوتا متفقا عليه وأي قائل من أهل العلم قد قال بهذا أو سبق إليه فإن خلاف إجماع أهل البيت وسائر المسلمين .

ثم هذه المسألة قد قدمنا الإشارة إلى ما فيها من الخلاف بين أهل العلم وذكرنا ما ذكره الإمام أحمد بن سليمان من اتفاق العلماء على ثبوت الحديث وعلى دلالاته على المنع وتصريحه بأن الخلاف إنما هو في مجرد التفسير والتأويل وإذا كان الأمر كذلك فمن أحق بالنجاة وأولى بالحق هل العامل باثني عشر دليلا ثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والمقتدي بجمهور أهل

(٥٤) نيل الأوطار ٤٦٦/٥ .

البيت - سلام الله عليهم<sup>(٥٥)</sup> - وسائر علماء المسلمين رحمهم الله ؟ أم العامل بمجرد الخيالات من التأويلات والتعسفات من التفسيرات مع شذوذ القائل بمقاله ؟

ولعمري أن هذه موازنة لا تلتبس على من لم يعرف العلم ؛ فكيف بمن عرفه بعد الفراغ من هذا خطر دليل ثالث عشر وهو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " لو كنت مفضلاً أحدا لفضلت البنات "<sup>(٥٦)</sup> كما سبق نقل ذلك فإن لو حرف امتناع فمعنى ذلك : لكني لا أفضل أحدا فلا أفضل البنات وهذا يفيد نفي التفضيل ويدل على بطلانه من الأصل .  
وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية والله ولي التوفيق .

(٥٥) لا يصح تخصيص أحدٍ من الأمة بلفظ ( الصلاة عليه ) أو ( السلام عليه ) غير النبي - صلى

الله عليه وآله وسلم - كما حرّره المؤلف في تفسيره ( فتح القدير ) عند قول الله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ

وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ ﴾ ( ٣٧٧/٤ - ٣٧٨ ) .

(٥٦) سبق تخريجه ص ٧١٦ .



# المباحث الوفية في الشركة العرفية

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين ، ورضي الله عن أصحابه الراشدين ، وبعد ؛ فإنه سأل سيدي العلامة المفضل صفي الكمال أحمد بن يوسف زبارة<sup>(١)</sup> - لا برح في حماية ذي الجلال - فقال - كثر الله فوائده في جميع الأحوال - :

المطلوب إيضاح ما أشكل في شأن الشركة العرفية<sup>(٢)</sup> وما وقع به التعامل من المشتركات في المكتسبات والتأجيرات ونحوها بما تشمله التسمية .

أولاً : ما حكم الاشتراك بين جماعة اشتركوا في أعمال من دون عقد ، بل مثلاً اجتمعوا في مكان ، ثم ما زالوا يكتسبون بتأجير ، أو سؤال ، حتى نمت لهم مال . فهل هذا يسوغ الذي هو مجرد الاجتماع ، أن يقال له : اشتراك ، أم لا ؟ وهل يسوغ - مثلاً - أن يستأثر أحدهم بزائد المكتسب ، أو على من لم يكن له سعي ولا طلب ، أم ماذا يكون الحكم ؟

(١) سبق ترجمته ص ٦٠٢ .

(٢) ذكر الشوكاني صورتها هنا في قوله الآتي : اشتراك جماعة في ميراث ، ثم يحصل ثناء لهذا المال ، قبل قسمته وبعد تنميتهم له بالعمل المشترك ، فيتنازعون في قسَم الثماء ، يقول بعضهم : يكون قسمة المكتسبات على قدر أنصاف الميراث إن كانت من غلة الأموال الموروثة ، أو على قدر السعي والعمل . ويقول بعضهم : تُقسم على السوية بلا تفضيل . ( ص ٧٣٤ ) .

الثاني : مثلاً مَنْ كان لهم مال مشترك ، وأنصبتهم متفاوتة ، وسعيهم مختلف بالقوة والضعف . هل يعتبر - مثلاً - المساواة فيما نَمى من الكسب ؟ أو يعتبر تفصيل مَنْ ماله أكثر ، أو من سعيه أكثر ، أم ماذا يكون الحكم ؟

الثالث : ما حكم من تساوا مالاً وكسباً ، ولكن كان أحدهم صاحب عائلة وتكليف ، والبعض عازب لا تكليف له ؟

الرابع : مَنْ كان له دخل خاص من غير ما حصل التكافؤ عليه ، بل له جناية أو نذور ، أو هبات . ماذا يكون حكم الخاص ؟

الخامس : لو اكتسب من نَمى المشترك ، وأضاف لنفسه . ماذا يكون حكم الإضافة ؟

السادس : لو كان ثم صبي قاصر . هل يسوغ - مثلاً - للوصي أن يقيه على الشركة بين المكلفين ؟ أو يقسمه عن الورثة ؟ أو يتعين عليه نظر الأصلح ؟ وإذا التبس عليه ماذا يكون الحكم ؟

السابع : لو اختلف المجتمعون ، فقال البعض : متكافئون ، وقال البعض : لا تكافؤ ، بل أنت لا كسب لك ، بل تنفق من مالي ، وما فعلتُ فهو إلىَّ مقابل الإنفاق .

الثامن : إذا مات أحد المكتسبين المشتركين ، أو تزوج ، أو غاب ، وثمَّ مال والتبس ما كسب بعده . هل من غلات المال ، أو من كسب الباقيين . هل يُشرك ورثته إلى الغائب في النامي ، أو نقول الظاهر مع الباقيين ثابتي اليد في النماء الحادث ؟

التاسع : لو تزوج ، أو جنَّ ، أو تأدب بأدب عليه خاص . هل يحسب عليه خاص ، أو نقول : يتسامح بذلك ، فيحسب على الجميع ؟

العاشر : لو وقع شرط بين المتشاركين ، أن - مثلاً - لفلان نصف  
الكسب ، ولفلان ثلث ، ولفلان عشر . هل يصح هذا الشرط أم لا ؟ وكذلك  
لو فضل غير العامل فافضلوا بإيضاح الأطراف ، فليس السؤال على جهة  
الامتحان ، بل هذه أطراف حادثة في هذا الزمن وقبله - أحسن الله جزاكم  
وتولاكم - انتهى .

أقول وبالله التوفيق ، وعليه التوكّل : اعلم أن ما سأل عنه السائل - كثر الله فوائده - من الأحكام المتعلقة بالشركة العرفية ، فإيضاح الكلام فيها متوقف على إيضاحه في بيان ماهية الشركة العرفية ، ولنقدم نقل ما ذكره أهل العلم في شأن هذه الشركة ، ثم نتبعه بما عندي فيها ، ثم بالكلام على كل بحث من أبحاث السؤال .

تحرير  
السؤال

فنقول : اعلم أنه لم يتكلم المتقدمون من أهل العلم على هذه الشركة ولا دونوها في مصنفاتهم<sup>(٣)</sup> ولكنه تكلم عليها بعض المتأخرين من العلماء الموجودين

(٣) الشريك المدونة في كتب الفقهاء قسمان : شركة ملك ، وشركة عقد ( المبسوط ١٥١/١١ ، رد المحتار ٣٠٥/٤ ، المغني ٣/٥ ) .

وشركة الملك : هي أن يختص اثنان فأكثر بشيء واحد أو ما هو في حكمه . وهي نوعان : شركة دين ، وغيره .

شركة الدين : استحقاق الدين لاثنتين فأكثر . وشركة غير الدين : هي الشركة الحاصلة في العين أو الحق أو المنفعة ( شرح فتح القدير ١٥٢/٦ - ١٥٤ ، الفواكه الدواني ١٧١/٢ ، نهاية المحتاج ٤/٥ ، مطالب أولي النهى ٥٠٩/٣ ) .

وشركة العقد هي : عقد بين اثنين المتشاركين في الأصل والربح ( المبسوط ١٥١/١١ ، رد المحتار ٣٠١/٢ ، ٣٤٣/٣ ) . وهي ثلاثة أنواع :

شركة أموال : وهي عقد بين اثنين فأكثر أن يتجروا في رأس مال لهم ، ويكون الربح بينهم بنسبة معلومة .

وشركة أعمال : وهي أن يتعاقد اثنان فأكثر على أن يتقبلوا نوعاً معيناً من العمل أو أكثر أو غير معين لكنه عام ، وأن تكون الأجرة بينهم بنسب معلومة ، كالخياطة والصباغة ، وتسمى ( شركة منافع ) أو ( شركة أبدان ) .

وشركة وجوه : وهي أن يتعاقد اثنان فأكثر بدون ذكر رأس المال ، على أن يشتريا نسيئة ويبيعا نقداً ، ويقتسما الربح فيما بينهما للثقة ( شرح فتح القدير ٢٨/٥ - ٣٣ ، بدائع =

بعد الألف من الهجرة ، وقبله بقليل ، ألجأهم إلى ذلك وقوع الخصام فيها بين من يرثون رجلاً ويتركون القسمة حتى يحصل لهم مكتسبات من أموال أو غيرها من غلات تلك الأموال المتروكة لهم ميراثاً من مورثهم ، وهم الخارثون لها العاملون فيها جميعاً ، أو كانوا يعملون أعمالاً مع غيرهم ، فيجتمع لهم مال يكتسبون به مكتسبات ويتنازعون فيها بعد ذلك ، فيقول بعضهم : إنه يريد أن تكون قسمة المكتسبات على قدر أنصباء الميراث إن كانت من غلة الأموال الموروثة أو على قدر السعي والعمل إن كانت حاصلة بالسعي والعمل ، ويقول الآخر : تُقسم (\*) على السوية بلا تفضيل للبعض على البعض ، فهذا معنى الشركة العرفية .

وموجب كلام المتأخرين من أهل العلم على أبحاثها ، وليست من أحد الشَّرِك المدونة في كتب الفقه حتى يرد ما ورد من الخصومات المتعلقة بها

= الصنائع ٦/٦٤ ، الفتاوى الهندية ٣/٢٣١ ، الخرشى على خليل ٤/٢٦٧ ، مغني المحتاج ٢/٢٧٥ ، مطالب أولي النهى ٥/٥٤٥ ، ٥٤٦ .  
وتنقسم شركة العقد باعتبار التساوي والتفاوت في رأس المال أو الربح أو العمل أو الكفالة أو أهلية التصرف إلى قسمين : مفاوضة ، وعنان .  
فالمفاوضة هي : التي يتوافر فيها تساوي الشركاء في هذه الأمور الخمسة ، على خلاف بين المذاهب ( شرح فتح القدير ٤/١٥٦ ) . وشركة العنان هي : الاشتراك في نوع خاص من أنواع التجارة ، على خلاف بين المذاهب ( المبسوط ١١/١٥١ ، رد المحتار ٤/٣٠٥-٣٠٦ ، إعانة الطالبين للبكري ٣/١٠٥ ، مواهب الجليل ٧/٩٠ ، المجموع ١٤/٣٠ ) .

(★) في نسخة (ك) : بدون تُقسم .

إليها<sup>(٤)</sup> قال شارح<sup>(٥)</sup> المسائل المرتضاة<sup>(٦)</sup> ناقلاً عن القاضي العلامة عبد الله بن يحيى الناظري<sup>(٧)</sup> ، ولفظه : " إذا كان جماعة أخوة ، أو غيرهم مشتركين في الأعمال فكان بعضهم يعمل المال ، وبعضهم يخدم البقر ويعلفهن ، وبعضهم لحوائج البيت وإصلاحه ، وبعضهم للبيع والشراء في الأسواق ، فكل واحد منهم لم ينتظم الحال في عمله إلا بكفاية الآخر له في العمل ، فإذا كان كذلك

(٤) يرى الشوكاني - رحمه الله - أن هذه التعريفات والتسميات لا داعي لها ، بل قد صرح أنها قد أضرت ببيان المقصود ، وطولت على صاحب الحق والمعرفة الطريق ، وأنه يُمكن الحكم على ما استجد من المسائل من غير ما ذكره الفقهاء في كتبهم ، قال - رحمه الله - : " إن الأمر أيسر من هذا التهويل والتطويل ؛ لأن حاصل ما يُستفاد من شركة المفاوضة والعنان والوجوه : أنه يجوز للرجل أن يشترك هو وآخر في شراء شيء وبيعه ، ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن ، وهذا شيء واحد واضح المعنى ، يفهمه العامي فضلاً عن العالم ، ويُفني بجوازه المقصر فضلاً عن الكامل ( وبل الغمام ٣ / ٣٤ - ٣٥ ) .

(٥) إسماعيل بن يحيى بن حسن الصعدي ، فقيه زيدي ، قرأ على علماء صنعاء الفقه والحديث ، منهم : العلامة محمد بن إسماعيل الأمير ، وكان قد تولى القضاء في مدينة ضمارة على صغر سنه ، ثم جعله المهدي العباس من جملة حكامه بصنعاء ، قال الشوكاني : " وله شرح على مقدمة ابن المظفر ، وشرح في شرح ( المسائل المرتضاة ) ولم يُكملها ، ورسالة في البسمة " ( البدر الطالع ١ / ١٥٦ ، نيل الوطر ١ / ٣٠٦ ) .

(٦) شرح المسائل المرتضاة فيما يعتمد عليه القضاء ، الأصل للمتوكل على الله إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة ١٠٨٧ ، والشرح للقاضي إسماعيل بن يحيى بن حسن الصديقي الصعدي المتوفى سنة ١٢٠٩ ولم يُتمه ، للأصل نسخة في المكتبة الغربية بجامع صنعاء برقم ( مجموع ١٩ ) ( فهرس محفوظات المكتبة الغربية ٢٨٨ ، مصادر الزيدية ٨ / ٣ ، ١٨٣ / ٢ ، البدر الطالع ١ / ١٥٦ ) .

(٧) اليميني الظفيري ، أخذ عن عبدالله بن القاسم العلوي ، وشرف الدين ، ومحمد بن المظفر وغيرهم ، قال زبارة : وكان غاية أهل زمانه في تحقيق شرح الأزهار والبحر الزخار . وتولى القضاء للإمام شرف الدين ، ومات في نيف وعشرين وتسعمائة ( ملحق البدر الطالع ١٣٩ ، الروض الأغن ٢ / ٨٩ ) .

مناقشة  
القول بأن  
الشركة  
العرفية  
شركة  
أبدان أو  
كشركة  
الأبدان

فهذه شركة أبدان فكل ما حصل من المصالح مع كل واحد مشترك بينهم  
الجميع لا فضل لأحد منهم على أحد لأن ذلك حكم شركة الأبدان " انتهى .  
أقول : قوله أولاً فهذه شركة أبدان . ثم قوله ثانياً إن ذلك حكم شركة  
الأبدان ليس على ما ينبغي . فإن الأول يفيد أن هذه الشركة شركة  
أبدان ، والثاني يفيد أنها غيرها ، ولكنها ملحقة بها قياساً ، والكل ممنوع .

أما كونها عين شركة الأبدان فلا شك في بطلانه ، فإن هذا المتكلم إنما تكلم  
على مقتضى ما ذكره أصحابنا في الفروع ، وهم مصرحون بأن شركة الأبدان  
ماهيتها : وقوع التوكيل من كل من الصانعين للآخر أن يتقبل ويعمل عنه في  
قدر معلوم ، مما استؤجر عليه مع تعيين الصنعة ، وصرحوا<sup>(٨)</sup> : بأن الربح  
والخسر فيها يتبعان التقبل<sup>(٩)</sup> ؛ لأن الضمان على قدره ، والربح والخسر يتبعان  
الضمان ، وصرحوا بأن هذه الشركة هي من باب الوكالة .

فتقرر بهذا أن الشركة العرفية<sup>(\*)</sup> ليست عين شركة الأبدان ، بل لا يصح  
قياسها عليها ؛ لوجود الفارق ، فضلاً عن أن تكون عينها ، ثم ما حكّم به آخرأ  
من أن لكل واحد من المصالح مثل الآخر ، لا يفضل أحد على أحد ، وتصريحه  
بأن ذلك حكم شركة الأبدان مخالف لما قرروه<sup>(\*\*)</sup> في شركة  
الأبدان - كما عرفت - فإن الربح فيها على قدر التقبل ، كما هو  
مصرح به<sup>(١٠)</sup> ، ومع هذا فقد قرر المتأخرون كلام الناظري هذا ، وعملوا

(٨) البحر ٩٥/٤ .

(٩) من قبول أحدهما العمل وإلقاؤه على صاحبه ( طلبه الطلبة ٢٠٦ ) .

(\*) في نسخة ( ك ) : فتقرر أن هذه الشركة العرفية ليست عين شركة الأبدان .

(\*\*) في نسخة ( ك ) : قرره .

(١٠) البحر ٩٥/٤ .



عليه ، فإنه قال شيخ مشائخنا العلامة الحسن بن أحمد الشيبيني<sup>(١١)</sup> - رحمه الله - : " أن المختار كلام الناظري ؛ للعرف : وهو الذي جرت به فتاوى مولانا المتوكل على الله ، وبه عمل المتأخرون ، فما كسبه أحد الشركاء فهو للجميع وعلى الجميع ، ولو أضافه إلى نفسه " هكذا قال وهو الذي يختاره شيوخ المذهب الموجودون في عصرنا الآن ، فانظر كيف وقع العمل على كلام الناظري ، وأطبق عليه المتأخرون ، مع أنه لم يقل ذلك اجتهداً ، بل قاله زاعماً أن الشركة العرفية هي شركة أبدان ، أو كشركة الأبدان .

وقد تقرر أنها ليست شركة أبدان ، لا في الماهية ، ولا في اللوازم ، ثم لو فرض أنها شركة أبدان لم يكن للجزم بالاستواء وجه ، فإن شركة الأبدان - كما عرفناك - الربح فيها تابع للتقبل ، وعلى فرض أن العمل قائم مقام التقبل<sup>(\*)</sup> ، فالربح فيها يتبع العمل ، - وأيضاً - قد صرحوا<sup>(١٢)</sup> بأن القول لكل فيما هو في يده في هذه الشركة ، بل وفي غيرها . فكيف يكون ما ذكره صحيحاً ؟

(١١) الحسن بن أحمد بن الحسين الشيبيني الأنسي ، فقيه هادوي ، مولده سنة ١١٠٧ ووفاته سنة ١١٦٩ ، له هوامش على شرح الأزهار وبيان ابن المظفر . ( نشر العرف ١/٤٢٠ ، أعلام المؤلفين ٦٩٥ ) .

(\*) في نسخة ( ك ) : التوكل . وهو خطأ .

(١٢) التاج المذهب ١٨٢/٣ .

وقد حمل العلامة أحمد بن علي الشامي<sup>(١٣)</sup> صاحب الحواشي في شرح الأزهار<sup>(١٤)</sup> والبيان<sup>(١٥)</sup> كلام الناظري هذا على أنه لم يعتبر الإضافة من أحد المشتركين إلى نفسه ، واعترضه شيخ مشائخنا المذكور سابقا بما تقدم من العرف وفتاوى المتأخرين ، وبالجملة فليس المراد هاهنا إلا بيان بطلان ما زعمه الناظري من أن ذلك شركة أبدان أو كشركة الأبدان ، وإذا تبين ذلك علمت أن ما أفتى به ليس هو منقولاً عن كتب أهل المذهب ، ولا عن غيرهم من أهل المذاهب ، وإنما هو كلام جرى منه على طريق الفتوى التي يفعلها أمثاله ، ولم يصح ما زعمه من أنها شركة أبدان أو كشركة الأبدان ، وستعرف - إن شاء الله - ما هو الحق الذي ينبغي اعتماده ، والعمل عليه بعد الفراغ من نقل ما قاله المتأخرون في هذه الشركة العرفية .

(١٣) الحُسَني الخولاني ، أخذ عن علماء صنعاء وداوم على التدريس بها ، قال الشوكاني : كان شديد الإنكار للمنكرات ، وكتبه التي مرَّ عليها ودرس فيها مخدومة بالضبط والفوائد المفيدة ، وله حواش وأنظار ، وله ترجيحات يُخالف فيها الهداية مثل : فسخ نكاح زوجة الغائب ، وثبوت القصاص في اللطمة ، وطهارة الماء القليل ما لم يتغير أحد أوصافه ، وعدم التكفير باللازم ، وهي على خلاف مذهبه ، توفي في صنعاء سنة ١٠٧١ .  
(ملحق البدر الطالع ٣٩) .

(١٤) سبق التعريف بكتاب الأزهار ص ٣١٧ .

(١٥) البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي ، تأليف يحيى بن أحمد مظفر الحمدي المتوفى سنة ٨٧٥ في مجلدين كبيرين مخطوطة ، مُعتمد كثير من الزيدية في الفقه ، وهو يجمع باختصار في كل مسألة آراء علماء المذهب ، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه اجتهاد المؤلف ، وله نسخ في مكتبة الجامع الكبير برقم ( ٩٢٤ ، ٩٤٢ ، ٩٤٩ ، ٩٣١ ، ٩٣٨ ) كلها من القرن السابع في عصر المؤلف ( مصادر الزيدية ١/ ٢٢٤ ) ثم رأيت الكتاب مطبوعاً في أربع مجلدات كبار طبع مؤسسة غمضان بصنعاء .

ومن جملة ذلك : ما حكاه - أيضا - شارح المسائل المرتضاة عن فتاوى الإمام شرف الدين ، فإنه قال بعد نقله لكلام الناظري السابق ما لفظه : ومثل هذا نقل عن فتاوى الإمام شرف الدين (\*) في قصة تقرب من هذا . قال : وسواء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة ، أما مع الصحة فظاهر ، وأما مع الفساد فالواجب أجرة المثل ، وهي هنا حصته مما يخرج إذا قسم على الرؤوس ، ولو كان عمل بعضهم أكثر من بعض ؛ لأن من عمل أكثر قد رضي بمشاركة ذي العمل الأقل ، والعرف جاري بالاستواء في ذلك . قال : انتهى بلفظه .

أقول قوله : سواء كانت الشركة صحيحة أو فاسدة إنما يتم بعد معرفة ماهية الشركة العرفية الصحيحة والفاصلة ، ولم يقع التدوين لشيء مما يتعلق بها من الشروط والأركان حتى يقال هذه صحيحة وهذه فاسدة ، فإن كان جازما بأنها راجعة إلى أحد الشرك المدونة في كتب الفقه فما هي ؟ وإن كان بناء على كلام الناظري من أنها شركة أبدان أو كشركة الأبدان فقد تقدم بيان بطلان ذلك .

وأما قوله : لأن من عمل أكثر فقد رضي بمشاركة ذي العمل الأقل ، فأقول : إن كان هذا الرضا معلوما عند التنازع فهو المناط في تحليل ذلك ، وإن لم يكن معلوما فلا وجه للتسوية على فرض الاختلاف في العمل أو المال<sup>(١٥)</sup> ، وبالجمل فكل كلام الإمام شرف الدين هذا رجوع إلى الرضا ، وهو باب آخر غير باب الشركة كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

(★) في نسخة (ك) سقط من قوله " فإنه قال بعد ... " إلى قوله : " شرف الدين " .

(١٥) السيل الجرار ٢٤٦/٣ ، وبل الغمام مع الشفاء ٣٤/٣ .

وأما قوله : والعرف جار بالاستواء فلعله يجعل ذلك دليلاً على حصول التراضي ولا شك أنه يُستفاد من كون الظاهر الرضا إذا كان معلوماً لكل واحد منهم ، والإطباق عليه كائن بين الناس ، أما إذا لم يكن معلوماً للمشتريين أو كان العرف مختلفاً كما نشاهده الآن فلا يتم ما ذكره من الاستدلال بالعرف ، وأيضاً هو ليس بمناط شرعي بل هو قرينة على وجود المناط الشرعي - أعني التراضي - هذا على فرض الإطباق عليه وعدم الاختلاف فيه ، فكيف إذا كان مختلفاً (\*) غاية الاختلاف كما نشاهده فيما يرد من الخصومات والسؤالات ؟ فإن المعلوم من أحوال الناس في هذه الأزمنة أنه لو علم الأكثر نصيباً في المال ، أو الأكثر عملاً في مداخل الرزق وأسبابه أن من كان أقل منه نصيباً أو دونه سعيًا يساويه في المكتسبات لم يرض بالإشتراك لحظة من اللحظات ؛ فضلاً عن أزمنة متطاولة !! دع عنك لو علم أن الإناث يشاركنه ويفزن بمثل نصيبه !! فإن كان هذا العرف المدّعى عرفاً لأهل عصر الإمام شرف الدين فهو لا يجوز الحكم به على أهل هذه الأزمنة للعلم بأنه غير موجود لديهم ، ولا شائع بينهم ، ولا يحل الحكم على قوم بأعراف قوم آخرين بلا خلاف بين المسوغين للعمل بالعرف والعادة<sup>(١٦)</sup> .

ومن جملة كلام أهل العلم في الشركة العرفية : ما نقله أيضاً شارح المسائل المرتضاة ، عن العلامة الحسن بن يحيى حابس<sup>(١٧)</sup> ولفظه : اعلم أن من تصرف

(★) في نسخة (ك) : مُختلفاً فيه .

(١٦) وبل الغمام مع الشفاء ٣٣/٣ - ٣٤ .

(١٧) القاضي ، الصعدي ، من فقهاء الزيدية ، قال زبارة : كان عالماً محققاً متقناً طريف المحاضرة والمجادلة ، وتولى القضاء بمدينة صعدة بعد وفاة صنوه أحمد ، وكان صاحب تجارة يشارف عليها بنفسه . انتهى . له شروح وحواشي في الفقه والبلاغة ( ملحق البدر الطالع ٧٨ ، نشر العرف ١/٥١٩ ) .

عنه وعن غيره له ثلاثة أحوال : الأول : أن يكون التصرف من جماعة متصادقين على الشركة في متصرفاتهم فهذا لا إشكال فيه . الثاني : أن يكون جماعة يتصرفون بحكم الظاهر كل واحد عنه وعن الجميع حتى علم ذلك من ظاهر الحال فالواجب في مثل هذا أن يحكم بالشركة للجميع في جميع ما جرى به التصرف ولا سبيل إلى نقض شيء منه لما تقدم ، وليس لأحدهم أن يستبد بشيء دون شركائه فلو وُجد شيء مما اكتسبه منسوباً إليه في الصكوك ولا ذِكر لشركائه فيه حُكم به للجميع ، ولا يُجعل لنسبته إليه حكم . الثالث : أن يعلم أن تصرف كل واحد عن نفسه وتصرفه عن شركائه إنما كان بأمر خاص ، وهذا لا إشكال فيه وأنه يحتاج إلى تهيئة الوكالة في كل فرد فرد . انتهى .

وأقول أما الطرف الأول وهو التصادق على الشركة في التصرفات فإن أراد أن التصادق بينهم كائن على أن ما حصل لهم من الربح كان مقسوماً بينهم على كذا وما حصل من الخسر كان عليهم على كذا فلا شك أن هذا لا إشكال فيه إذ لا خصومة بين المتصادقين بهذه المصادقة ، وإن أراد أن التصادق الكائن بينهم هو مجرد التصادق على الاجتماع في الحاصل والمستفاد ، فهذا تصادق لا يقطع خصومة ، ولا يقال أنه لا إشكال فيه ؛ لأنه لا تلازم بين هذا التصادق وبين كيفية قسمة الربح والخسر بين المشتركين لا شرعاً ولا عرفاً ولا عقلاً . وأما ما ذكره من الوجه الثاني من أنه يحكم بالشركة للجميع في جميع ما جرى به التصرف ، فيقال له : هل (\*) المراد بمجرد الاشتراك أعم من أن يكون على الاستواء أو على الاختلاف فلا جدوى في هذا الكلام ؟ وإن كان المراد خصوص الاشتراك وهو الكائن على طريق التساوي بين الأقل ما لا أو سعياً

(\*) في نسخة ( ك ) بدون ( هل ) .

والأكثر مالا أو سعيًا . فما هو المسوغ الشرعي لمثل هذا مع فرض اختلاف قدر المال ، وتباين صفة الأعمال<sup>(١٩)</sup> ؟

إن قال : أن ذلك لدليل فأين هو ؟ وإن قال : أن هذا هو راجع إلى نوع من أنواع الشركة فما هو ؟ وإن كان ذلك مجرد اجتهاد مجتهد أو تقليد مقلد فلا تقوم به الحجة !! ولا يلزم قبوله من حاكم ولا مخاصم !! فكل ما لم يُربط بدليل تنتهض به الحجة لا تقوم به الحجة .

ومع هذا فلا نشك<sup>(★★)</sup> أن هذا القائل - رحمه الله - لم يتكلم هاهنا على ما يقتضيه الاجتهاد بل على مقتضى ما قرره أصحابنا ، وقد عرفت أنهم صرحوا<sup>(٢٠)</sup> بأن الربح والخسر في شركة الأبدان على قدر التقبل ، وصرحوا بأن القول في تلك الأنواع المحررة في كتبهم في شركة المكاسب<sup>(٢١)</sup> لكل من الشريكين فيما هو في يده ، فكلامهم هذا الذي تكلم ابن حابس على مقتضاه يخالف فتواه ، ويبين ما أبداه .

وأما ما ذكره من الطرف الثالث فواضح ، وذلك وكالة لا شركة ، وهو خارج عن محل النزاع ، وهو مستفاد من كلام الإمام المتوكل على الله في المسائل المرتضاة حيث قال : إن الحاكم إذا علم من حال الشركاء والأخوة التصرف عن الجميع فلا ينقض ما فعله أحدهم ، والظاهر أنه وكيل مفوض . انتهى .

(١٩) قارن بالسيل الجرار ٣/٢٤٦ - ٢٤٨ .

(★★) في نسخة (ك) : شك .

(٢٠) البحر ٤/٩٥ .

(٢١) الأزهار مع التاج ٣/١٨٢ .

وهذا كلام صحيح لأن غاية ما فيه أن علم الحاكم بأن ذلك التصرف الكائن على تلك الصفة يُستفاد منه وقوع التوكيل والتفويض وليس فيه ما يدل على أن ذلك الذي وقع التصرف فيه يكون للجميع ، إما على الاستواء أو على الاختلاف ، بل هو أو قيمته لصاحبه ، ولا يخرجهما عن ملكه ما وقع منه (★) من قرائن التوكيل والتفويض ، بل ذلك يوجب صحة التصرف فقط ، فإذا كان في الشراء كان ذلك الشيء المشتري لمن دفع الثمن ، وإذا كان في البيع كانت قيمة ذلك المبيع لملكه ، لا لمن تصرف فيه بالوكالة المدلول عليها بالقرائن التي أفادت الحاكم (★★) العلم .

ومن جملة كلام المتأخرين من أهل العلم في الشركة العرفية ما قاله شارح المسائل المرتضاة ولفظه : قلت : وما أحق الحكماء بين الناس بمعرفة هذه المسألة لكثرة حصول هذا الاشتراك على هذه الصفة ، لاسيما بين الإخوة والقربات ، وتشاركهم في ذلك النساء كالأخوات والبنات والزوجات بقيامهن بعمل البيوت وعمل الطعام بطحنه وصنعتة ، وتحصيل مؤنة من ماء وخطب وغير ذلك مما لا يقوم به الرجال ، ولا ينتظم لهم حال الاكتساب والأعمال من حرث وغيره إلا بقيام النساء بذلك ، وقد يكون معهم أو مع أحدهم أولاد يقوم كل واحد منهم بعمل ، ثم قد يحصل بعد ذلك تشاجر وترافع إلى الحكماء عند القسمة ، وترك الاشتراك وانفراد كل منهم بعمله وخاصة نفسه ، ويريد بعضهم الاختصاص بشيء من المكتسبات ، أو أن يجعل له أكثر من أنصاف شركائه ويدلي بكثرة العمل من قبله ، أو يكون عمله أنفع أو أجلب للمصالح التي يرتزق منها كالبيع والشراء ، وقد يريد الجميع أو البعض حرمان النساء ، ويعتقدون أنه

(★) في نسخة (ك) : به .

(★★) في نسخة (ك) : بدون (الحاكم) .

لا حظ لمن في الاشتراك مع قيامهم بما ذكر من أمر البيوت الذي لا عمل أنفع ولا أجنب للاكتساب منه ، وكل ذلك لا يقتضي شيئاً من الاختصاص ولا التفضيل ، وإنما يقسم الكل على رؤوس المشتركين المجتمعين على التعاون في الأعمال ، وقيام كل منهم بعمل من الرجال والنساء ، وإن حصل في الأعمال تفاوت بجهة كثرة عمل أحدهم أو زيادة نفعه فلا تأثير له ؛ لما ذكره الإمام شرف الدين - عليه السلام<sup>(٢١)</sup> - من وقوع التراضي بمشاركة ذي الأقل في العمل ، وجري العرف بالاستواء ، ويمكن أن يحتج لذلك : بما روي عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي - عليه السلام - : أن رجلين كانا شريكين على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فكان أحدهما مواضياً على السوق والتجارة ، والآخر مواضياً على المسجد والصلاة ، فلما كان وقت قسمة الربح قال صاحب السوق : فضّلني في الربح فإني كنت مواضياً على التجارة . فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : " إنما كنت تُرزق بمواضبة صاحبك على المسجد " رواه في الشفاء<sup>(٢٢)</sup> ونحوه في أصول الأحكام<sup>(٢٣)</sup> والمجموع<sup>(٢٤)</sup> والذي في الجامع<sup>(٢٥)</sup> عن أنس قال<sup>(٢٦)</sup> : " كان أخوان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكان أحدهما يحترف وكان الآخر

(٢١) سبق التعليق على لفظ ( عليه السلام ) على غير النبيين ص ٣١٨ .

(٢٢) ٣٦/٣ .

(٢٣) كما في جواهر الأخبار ٩٣/٤ .

(٢٤) ٣٦٢/٣ .

(٢٥) جامع الترمذي كما سيأتي عقب الحديث من كلام المؤلف .

(٢٦) الترمذي : ( ٥٧٤/٤ ) ( ٣٧ ) كتاب الزهد ( ٣٣ ) باب في التوكل على الله ( ٢٣٤٥ ) .



يلزم رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم (★) - ويتعلم منه فشكى المحترف أخاه إلى رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - فقال : " لعلك به ترزق " رواه الترمذي . وينبغي للشركاء تخصيص ذي الأكثر عملاً بشيء أو تفضيله مكافأة له ، وتطيباً لنفسه ؛ لأنه محسن وما جزاء الإحسان إلا الإحسان والله أعلم . انتهى .

أقول : محصل كلامه هذا أنه يُقسم الحاصل على الرؤوس من غير فرق بين الكبير والصغير والذكر والأنثى وصاحب المال ومن لا مال له ، وصاحب العمل الكثير ومن لا عمل له ، وغير خاف عليك أن الأصل في أموال المسلمين العصمة ، وأنها لا تحل إلا بطيبة نفس ، ولا تؤكل بالباطل كما صرح به الكتاب العزيز<sup>(٢٨)</sup> ، والسنة المطهرة " إن أموالكم ودماءكم عليكم حرام "<sup>(٢٩)</sup> كما صح ذلك عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ، فكيف يحل لمن لا مال له - مثلاً - أن يشارك صاحب المال في المكتسبات من ذلك المال ، أو يحل لمن لا سعي له أن يُشارك (★) من له

(★) في نسخة ( ك ) سقط قوله : وكان أحدهما يحترف وكان الآخر يلزم رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - .

(٢٨) كما في سورة البقرة آية (١٨٨) ، وسورة النساء آية (١٦١) .

(٢٩) البخاري : ( ٤١/١ ) ( ٣ ) كتاب العلم ( ٩ ) باب قول النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " رب مبلغ أدعى من سامع " ( ٦٧ ) .

مسلم : ( ١٣٠٥/٣ ) ( ٢٨ ) كتاب القسامة ( ٩ ) باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ( ١٦٧٩ ) .

(★) في نسخة ( ك ) : سقط من قوله : " صاحب المال ... إلى قوله : أن يُشارك " . هذا السقط يُمثل سطرًا بتمامه من نسخة المؤلف .

سعي في عمل يتحصل منه مكتسبات لا عمل لغيره فيها ، وتكون تلك المشاركة بمجرد أنهم يجتمعون في تحصيل الطعام والشراب ، ويقوم كل منهم بشيء منه ، ويجتمعون على أكله ، أو اشتركوا في غيره اشتركا لا يوجب التسوية ، كأن يكون لأحدهم من المستغلات ما يتحصل منه ألف درهم ، وللآخر ما يتحصل منه درهم ، أو سعى أحدهم سعيًا يكون الحاصل منه مثل عُشر معشار الحاصل من سعي الآخر . فهل يوجب العدل الذي قامت به السماوات والأرض أن يقسم الحاصل بينهما على السوية ؟ وما الوجه في الحكم بهذا ؟

إن كان لدليل من كتاب أو سنة يقتضي ذلك فما هو ؟  
وإن كان لحصول المناط الشرعي - وهو الرضى وطيبة النفس - فالمفروض أنهم في الخصومة ، وكل واحد منهم يطلب ما يوجبه الشرع وينكر الرضا بغيره .

وإن كان ذلك تقليدا للإمام شرف الدين كما يقتضيه ظاهر كلام هذا المتكلم فإنه قال في آخره لما ذكره الإمام شرف الدين من وقوع التراضي بمشاركة الأقل في العمل وجري العرف بالاستواء فقد عرفناك فيما سلف على كلام الإمام شرف الدين ، بما يغني عن الإعادة ، ويستقل بالإفادة ؛ إذ المفروض في هذه الشركة العرفية الواقعة في هذه الأزمنة أنه لا تراضي ، وأن العرف المدعى غير كائن ، ولو سلم وجوده في تلك الأزمنة فوجوده في هذه الأزمنة غير مسلم ، كما قدمنا تقريره<sup>(٢٨)</sup> .

(٢٨) قال في السيل : والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر ، على أن يدفع كل واحد منهم من ماله مقداراً معلوماً ، ثم يطلبون به المكاسب والأرباح ، على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفعه من ماله مما حصل لهم من الربح ، وعلى كل واحد منهم بقدر =

عصمة  
مال المسلم  
بغير رضاه

ولا يخفى على من له ممارسة لأحوال الناس وخبرة بما يجري بينهم أنه لو علم صاحب المال أو السعي الكثير أن من لا مال له أو له سعي حقير سيشاركة في المكتسبات الحاصلة من غلات أمواله ، أو من سعيه ويأخذ مثل نصيبه بمجرد المشاركة له في أيسر عمل وأحق سعي لم يرض بالشركة قط ، بل المعلوم أنه كان سيفر منها فراراً شديداً ، ويأبأها إباءً عظيماً ، وكيف يحسن بالعالم ، بل العاقل أن يحكم جزماً ويقطع بتاً بأن من كان له - مثلاً - من المستغلات ما يحصل منه في العام ألوف مؤلفة من الدنانير يرضى بمشاركة من لا يحصل له درهم ولا دينار ، وليس له إلا مجرد سعي خفيف ومعاونة في أمر حقير . فهل يقول بهذا قائل أو يسوِّغه عقل عاقل ؟ حتى يجزم بأنه الظاهر ويرتب عليه قسمة المال على السوية !! فإن العاقل إذا رجع في مثل هذا إلى عقله علم أن الأمر بالعكس ، وأن الأصل والظاهر يشهدان بخلاف ذلك .

والمتشرع إذا رجع إلى الشرع علم أن الشرع قاض بعصمة الأموال ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٢٩)</sup> ، " إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام "<sup>(٣٠)</sup> ، " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه "<sup>(٣١)</sup> ، وأقل

= ذلك مما لزم في المؤن التي تخرج من مال الشركة ، فإذا حصل التراضي الذي هو المناط في كل المعاملات فليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساوياً لمال من شاركه ، فإن العلم بنصيب كل واحد منهم وإن كان بعضاً حقيراً وبعضاً كثيراً يحصل به المطلوب من التحاصص في الغنم والغرم ( ٢٤٦/٣ ) .

(٢٩) البقرة ١٨٨ .

(٣٠) حديث ، سبق تخريجه : ص ٧٤٥ .

(٣١) أحمد : ( ٩٩/٥ ) رقم ( ٢٠٦٤٦ ) .

الدارقطني : ( ٢٥/٣ ) .

البيهقي : ( ١٠٠/٦ ) . ابن حبان : رقم ( ٥٩٤٦ ) .

الأحوال أن يكون القول قول صاحب المال الكثير ، أو السعي الواسع بأنه لم يرض بمصير شيء منه إلى غيره حتى يقوم البرهان على وقوع الرضا منه ، وحصول طيبة النفس به ، مع أن عدم الوقوع مستفاد من العقل ، وهو كون الأصل عدم وقوع الرضا باتفاق العقلاء ، على أن الملكات مسبقة بالعدم ، وأن الأصل في كل شيء له وجود خارجي أو ذهني إذا حصل التراع في وجوده أنه غير موجود حتى يقوم الدليل على وجوده ، قايما يقبله الخصم ، والإمام شرف الدين رحمه الله إن كان. كلامه في الخصومات التي قد تقرر حصول الرضا من أهل الشركة العرفية فيها بالاستواء في جميع المكتسبات ، كما يدل عليه ظاهر كلامه السابق الذي نقلناه عنه فهذا مسلم ! لا ينبغي التراع فيه ولا المخالفة له ، وإن كان في كل شركة عرفية سواء حصل الرضا أو لم يحصل استدلالاً<sup>(\*)</sup> بما ذكره من جري العرف بالاستواء ، فقد عرّفناك أن جري مثل هذا العرف في زمنه لا يستلزم جريه في غيره من الأزمنة ، لا سيما الأزمنة التي قد عُلِمَ من أحوال أهلها ما يخالف ذلك ، وعرّفناك أن الإجماع كائن على أنه لا يحكم بعرف جري بين قوم على قوم آخرين لم يجر بينهم ذلك العرف ، فإنه لو جرى العرف بين طائفة من الناس في قطر من الأقطار أن الإدام<sup>(٣٢)</sup> يختص عند الإطلاق بالسمن ، وعند آخرين في قُطر آخر أن الإدام إذا أُطلق أُختص بالزيت لم يقل قائل من أهل العلم أن من

(\*) في نسخة ( ك ) سقط من قوله : وإن كان في كل شركة ... إلى قوله : يحصل استدلالاً .

ومن الملاحظ : أن هذا السقط يُمثل سطرًا بتمامه من نسخة الأصل ( ج ) .

(٣٢) هو ما يؤتد به مائعاً أو جامداً ، ومعناه : الذي يُطيب الخبز ويُصلحه ، ويلتذ به

الأكَل ، ومدار التركيب على الموافقة والملائمة ( الكليات ٦٨ ، لسان العرب

١/٤٤-٤٥ ) .

حلف : لا آكل طعاما مآدوما - من إحدى الطائفتين - يحنث بما يُسمّى إداما عند الطائفة الأخرى ، وهذا أمر يستغني عن الإيضاح ولا يحتاج إلى بيان ، ولكننا أردنا بمثل هذه التكريرات والترديدات اشتراك المقصّر والكامل في الانتفاع بمثل هذا البحث ؛ لكثرة ورود هذه الشركة العرفية في هذه الأزمنة ، فالإمام شرف الدين أجلّ قدرا وأعلا محلا أن يقول بأصالة الرضى في مثل ذلك . أو يحكم بعرف على عرف يخالفه ، فليس لأحد أن يقول في قضية اختصم فيها جماعة بينهم شركة عرفية لم يثبت بينهم فيها تراض ولا جرت فيها أعراف : أنه قال الإمام شرف الدين كذا ، ومن قال ذلك فهو لا يفهم كيفية التقليد فضلا عن أن يكون مفتيا أو قاضيا ، بل لا يفهم كلام أهل العلم .

فإن قلت : قد أشار صاحب الكلام السابق بأنه يمكن أن يحتج لما ذكره من التسوية بين المشتركين شركة عرفية بقصة الرجلين المشتركين على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فكان أحدهما مواضبا على السوق والتجارة والآخر مواضبا على المسجد والصلاة فلما كان وقت قسمة الربح قال صاحب السوق : فضّلني في الربح فإني كنت مواضبا على التجارة ، فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : " إنما كنت تُرزق بمواضبة صاحبك على المسجد " (٣٣) ، فيقال للمستدل بهذا الحديث : أخبرنا ما هذه الشركة التي دخل فيها هذان الرجلان ؟

فإن قلت : هي الشركة العرفية التي كلامنا الآن فيها ، طالبناك بالدليل على ذلك ؛ فإن هذه الشركة العرفية لم يسمع بها الموجودون قبل القرن العاشر فضلا عن أن يسمع بها أهل عصر النبوة (٣٤) .

(٣٣) سبق تخريجه ص ٧٤٢ .

(٣٤) ويل الغمام ٣/٣٢ - ٣٥ ، يُنظر : تكملة المجموع للمطيعي ٤٣/١٤ وما بعدها .

وإن قلتَ : إنها شركة من شركِ المكاسب المعروفة وليست بالشركة العرفية ، فهذا لا ينفعك ولا يضرنا ، فإن شركة المفاوضة<sup>(٣٧)</sup> قد حصل فيها التراضي المسوّغ للاشتراك في الربح على السوية ، ثم العقد المشعر بالرضا أتم إشعار ، وشركة العنان<sup>(٣٨)</sup> قد حصل فيها أيضا ما هو من أعظم أدلة الرضا ، وهو العقد والخلط<sup>(٣٩)</sup> مع أن الربح والخسر فيها يتبعان المال فيكون لكل واحد بقدر ماله من غير نظر إلى العمل ، وشركة الوجوه<sup>(٤٠)</sup> قد حصل التراضي فيها على أن يكون أحدهما وكيلا للآخر يجعل له فيما أشتري أو استدان جزء معلوما ويتجر فيه ، والربح والخسر فيها يكونان على قدر ما أضيف إلى كل واحد منهما من ذلك المال المشتري أو نحوه ، وشركة الأبدان<sup>(٤١)</sup> قد حصل التراضي أيضا بين أهلها ، وقد تقدم بيان ماهيتها ، فعرفت أن هذه الشرك الأربعة الرضى فيها موجود ، والمفروض في الشركة العرفية عدم وجوده ، بل وجود الخصومة فيه.

فإن قلتَ : ما الذي ينبغي أن يُحمل عليه الحديث من هذه الشرك<sup>(٤٢)</sup> ؟

(٣٧) يُنظر : رد المختار ٣٠٦/٤ ، شرح فتح القدير ١٥٦/٤ ، مغني المحتاج ٢٧٥/٢ ، البحر الرائق ٩١٠/٤ .

(٣٨) يُنظر : رد المختار ٣١١/٤ ، شرح فتح القدير ١٥٥/٤ ، مواهب الجليل ٩٠/٧ ، نهاية المحتاج ٥/٥ ، الفروع ٢٩٨/٤ .

(٣٩) ولا خلاف في صحة هذه الشركة لسلامتها من سائر انواع الغرر . ( تكملة المجموع ٣١/١٤ ) .

(٤٠) يُنظر : رد المختار ٣٢٣/٤ ، شرح فتح القدير ١٥٥/٤ ، نهاية المحتاج ٤/٥ ، الفروع ٣٠١/٤ .

(٤١) السيل الجرار ٣/٢٤٦-٢٤٨ ، يُنظر : نهاية المحتاج ٤/٥ .

(٤٢) في وبل الغمام : واعلم أن هذه الأسامي التي وقعت في كتب الفروع لأنواع من الشرك كالمفاوضة والعنان والوجوه والأبدان لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية ، بل اصطلاحات حادثة متجددة ( وبل الغمام مع الشفاء ٣٣/٣ ) .

الشركة  
المذكورة  
في الحديث

قلتُ : ينبغي أن يحمل على الشركة التي كان الناس يتعاملون بها في زمن النبوة وهي شركة العنان ، بل وقعت من (★) رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كما أخرجه أهل السنن إلا الترمذي<sup>(٤١)</sup> أن السائب بن أبي السائب<sup>(٤٢)</sup> كان شريك النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في أول الإسلام في التجارة ، فلما كان يوم الفتح قال : " مرحبا بأخي وشريكي لا يداري ولا يماري " وأخرجه أيضا أبو نعيم في المعرفة<sup>(٤٣)</sup> ، والطبراني في الكبير<sup>(٤٤)</sup> ، والحاكم وصححه<sup>(٤٥)</sup> ، فإن هذه الشركة وسائر الشرك التي كان يفعلها الصحابة بل وأهل الجاهلية قبلهم هي أن يجمع الشريكان ما معهما من النقد ويجعلاه ثمنا لشيء من أنواع التجارة على أن يكون الربح بينهما على قدر المال<sup>(٤٦)</sup> .

(★) في نسخة (ك) : في زمن .

(٤١) أبو داود : ( ١٧٠/٥ ) ( ٣٥ ) كتاب الأدب ( ٢٠ ) باب في كراهية المراء ( ٤٨٣٦ ) .  
النسائي : ( ٨٦/٦ ) كتاب عمل اليوم والليلة ( ٩٧ ) ما يقول للقادم إذا قدم عليه ( ١٠١٤٤ ) .

ابن ماجه : ( ٧٦٨/٢ ) ( ١٢ ) كتاب التجارات ( ٦٣ ) باب الشركة والمضاربة ( ٢٢٨٧ ) .  
( ٤٢ ) صفى بن عابد بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي ، كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم في التجارة قبل البعثة ، ثم أسلم وصحب ، وفي غسناد الحديث اضطراب . د س ق .  
( تهذيب الكمال ١٠/١٨٨ ، التقريب ٢٢١٠ ) .

( ٤٣ ) ( ١٣٦٩/٣ ) ( ٣٤٥٦ ) .

( ٤٤ ) ( ١٣٩/٧ ) ( ٦٦١٨ ) .

( ٤٥ ) ( ٦٩/٢ ) ( ٢٣٥٧ ) .

( ٤٦ ) الروض النضير ٤/٣٦٥ - ٣٦٦ .

وقد يقع نادرا بين الصحابة شركة الوجوه كما أخرجه البخاري<sup>(٤٧)</sup> من حديث زهرة بن معبد<sup>(٤٨)</sup>(★) عن جده عبد الله بن هشام<sup>(٤٩)</sup> - وكان قد أدرك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فدعا له بالبركة - : " أن ابن عمر وابن الزبير كانا يلقيانه في السوق فيقولان له أشركنا فيما شريت فإن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد دعا لك بالبركة ، فيشركهما فرُبما أصاب الراحلة كما هي ، فيبعث بها إلى المنزل " .

فإذا عرفت أن الشركة المذكورة في الحديث المذكور هي الشركة المعروفة بالعنان في لسان أهل الفقه ؛ لأنها هي الأعم والأغلب في شركة العرب لم يكن في ذلك دليل على ما نحن فيه من الشركة العرفية ؛ لأن شركة العنان الربح والخسْر فيها على قدر المال ، والمستدل بالحديث يقول في الشركة العرفية أن الربح يُقسم على السوية من غير تفضيل وإن كان المال متفاضلاً ، بل وإن كان أحد الشركاء لا مال له إذا قام بعمل من الأعمال وإن قل .

(٤٧) البخاري : ( ٢٠٨/٢ ) ( ٤٧ ) كتاب الشركة ( ١٣ ) باب الشركة في الطعام وغيره . ( ٢٥٠١ ) .

(٤٨) زهرة ، بضم أوله ، ابن معبد بن عبد الله بن هشام ، القرشي ، التيمي ، أبو عقيل المدني ، نزيل مصر ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ويُقال : خمس وثلاثين . خ ( تهذيب الكمال ٣٩٩/٩ ، التقريب ٢٠٥١ ) .

(★) في نسخة ( ك ) : عن أبيه .

(٤٩) عبد الله بن هشام بن زهرة بن عثمان التيمي ، صحابي صغير ، مات في خلافة معاوية . خ د . ( تهذيب الكمال ٢٤٩/١٦ ، التقريب ٣٧٠٤ ) .



ومما يفيد أن الشركة المذكورة في الحديث هي شركة العنان قوله فيه :  
 " فلما كان وقت قسم الربح " فإنه يُشعر بأن لقسمة الربح وقتا معلوما  
 عندهما ، وهذا لا يكون في الشركة العرفية إنما يكون غالبا في شركة  
 العنان ، ووجه آخر - أيضا - وهو أن وجود الربح مُشعر بوجود رأس مال  
 ينشأ عنه الربح .

فإن قلت : إذا كان الأمر على ما تقوله فالربح والخسر يتبعان المال فما وجه  
 طلب من كان مقيما في السوق أن يفضل النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم -  
 على صاحبه ؟

قلت : وجهه أنه لما كان هو العامل وحده في تحصيل سبب الربح له  
 ولشريكه اعتقد أنه يستحق زيادة بسبب انفراده بالسعي ، على أن هاهنا مانعا  
 من استدلال من استدل بالحديث المذكور على ما يزعمه من الاستواء في  
 الشركة العرفية ، وهو أن الحديث قد دل على ثبوت الشركة العرفية على فرض  
 صحة حملها عليها ، وإن لم يكن لأحد الشركاء عمل أصلا كما كان الذي هو  
 ملازم للمسجد ، وهم يجعلون ماهيتها التكافؤ في الأعمال .

فإن قلت : إذا كان معنى الحديث باللفظ المذكور هو ما ذكرت ، فهل  
 يكون محمولا باعتبار لفظه الآخر الذي ساقه المستدل به حاكيا له عن  
 الترمذي من حديث أنس قال : " كان أخوان على عهد رسول الله - صَلَّى الله  
 عليه وآله وسلم - فكان أحدهما يحترف وكان الآخر يلزم رسول الله - صَلَّى  
 الله عليه وآله وسلم - ويتعلم منه ، فشكى المحترف أخاه إلى رسول  
 الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - فقال : " لعلك به ترزق " (٥٠) على ما حُمل  
 عليه الحديث الأول ؟

(٥٠) سبق تخريجه ص ٧٤٤ .

قلتُ : لا ، فإن هذه الرواية ليس فيها ما يدل على اشتراك أصلاً ، ولا ما يُشعر بربح ولا مكتسب ، بل غاية ما فيها أن أحد الأخوين كان يعاني المعاش ويلزم الاكتساب فيما يسد فاقتة هو وأخوه ، ويقوم بما يحتاجان إليه مع من يُعولان ، فشكى القائم بالحرفة المشتغل بالمعاش إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - طالبا منه أن يُلزم أخاه يعاونه في تحصيل ما يحتاجان إليه ، ويجعل لنصيبه من الدنيا وحصته من أسباب الرزق نصيبا من أوقاته ، فرغبه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ترغيبا لا حتم فيه ، ولا إلزام بأن يدع أخاه يلزم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ويفرغ نفسه للآخرة ؛ مُعللاً ذلك بأنه قد يكون مجلبة للرزق ، قائلا ذلك على طريق الترجي قائما مقام الترغيب<sup>(٥١)</sup> . فليس في هذا من الدلالة على نوع من أنواع الشراك شيء لا شرك المكاسب ولا الشركة العرفية ، كما لا يخفى على من له فهم لقصد ماهية كل واحدة منها ، أما ماهية شرك المكاسب الأربع فظاهر ، وأما ماهية الشركة العرفية فلا وجود للمكافأة في الأعمال بل غاية ما فيها الترغيب للقادر على الكسب المتصدي له أن يدع من كان من قرابته مشغلا بالطاعة ويقوم بما يحتاج إليه من النفقة وما يتبعها ، فإن ذلك من باب الصلة لرحمه والإعانة لطالب الخير على مطلبه .

ترجيح  
الشوكانى  
في حكم  
الشركة  
العرفية

فإن قلتُ : قد تعقبت ما تكلم به المتأخرون على الشركة العرفية بهذه التعقيبات ، وأوضح عدم انطباق بعض منه على محل النزاع ، وخروج البعض الآخر عن دائرة الإنصاف ، وعدم صلاحية ما جعلوه دليلا على ما قالوه للاستدلال ، فما الذي ينبغي اعتماده على ما تقتضيه الأدلة الشرعية وتوجه الملة الإسلامية وتوافقه المسالك الاجتهادية ؟ قلتُ : قد تقرر بالأدلة الشرعية

(٥١) تحفة الأحوذى ١٠/٧ .

والضرورة الدينية أن أموال العباد معصومة لا يحل منها شيء إلا بالمناط الشرعي .

أما كونها معصومة فلقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(٥٢)</sup> ، ولما ورد من الأدلة كتابا وسنة في لزوم العدل وتقبيح الظلم والنهي عنه ، والوصف لأكليين أموال اليتامى بأنهم إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ، وما صح عنه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - في خطبة الوداع قائلا : " إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام "<sup>(٥٣)</sup> وقوله : " لا يحل مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه "<sup>(٥٤)</sup> .

وأما المناط الشرعي الذي تحل به هذه العصمة ما ذكره الله عز وجل من التراضي في قوله : ﴿ تَجَرَّةً عَنْ تَرَاضٍ ﴾<sup>(٥٥)</sup> وما ذكره النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - في هذا الحديث من طيبة النفس ، وهذا ليس فيه خلاف بين المسلمين أجمعين ، بل هو إجماع معلوم لكل مشتغل بالعلم ، ولا ينافي ذلك اشتراط مَنْ اشترط ببعض التصرفات ألفاظا مخصوصة أو صفات معينة .

وإذا تقرر هذا علمت أن مجرد اجتماع جماعة في بيت يتكافؤون في تحصيل أسباب المعاش - وهذا الاجتماع المذكور هو المعروف بالشركة العرفية - لا يوجب خروج ما هو في ملك أحدهم من الغلات الحاصلة له من أمواله أو ما حصل له من المكاسب بسعيه المختص به إلا بحصول المناط الشرعي وهو

(٥٢) البقرة ١٨٨ .

(٥٣) سبق تخريجه ص ٧٤٥ .

(٥٤) سبق تخريجه ص ٧٤٧ .

(٥٥) النساء ٢٩ .

الرضا وطيبة النفس<sup>(٥٦)</sup> ، فإن كان هذا المناط حاصلًا إما بوقوع المصادقة من أهل الشركة العرفية على أنهم تراضوا على الاشتراك في جميع ما يحصل من سعيهم وغلات أموالهم بأن يكون بينهم على السوية ، أو يكون بينهم على صفة من صفات القسمة يتضمن تفضيل البعض على البعض ، أو يكون هذا المناط حاصلًا بقيام البرهان الشرعي على أنهم تراضوا على ذلك ، أو حاصلًا بعلم الحاكم ، أو بما يصلح مستندًا للأحكام الشرعية ، فلا شك ولا شبهة أن ما حصل لهم بعد التراضي يكون مشتركًا بينهم على حسب ما تراضوا عليه ، ولا يزال كذلك حتى يرجعوا أو بعضهم عن ذلك التراضي ، فإذا وقع الرجوع ارتفع المناط وعادت أموالهم أو أموال من رجع إلى تلك العصمة فيكون له من وقت الرجوع ما حصل من غلات أمواله ، وما استفاد من سعيه .

وهذا - أعني كون التراضي مناطًا محلاً لما حصل لهم - مشروط بأن لا يكون فيه حيلة على صبي أو امرأة أو من لا دراية له من الرجال ، أما إذا كان كذلك بطل منه ما تضمنته الحيلة وصح ما عداه ، وفي حكم هذه المصادقة على التراضي أن يكون بين أهل ذلك المحل عرف يعلمه كل واحد من أولئك المشتركين على وجه لا يخفى ولا يلتبس بأن من اجتمعوا هذا الاجتماع ، واشتركوا هذه الشركة كان ما حصل من أموالهم ، أو كسبهم مقسوماً بينهم على السوية ، أو على حسب الأموال والسعي .

فإذا كان العرف كائناً على الصفة المذكورة كان دخولهم في الشركة المذكورة بمقتضى التراضي بما يقتضيه العرف ، ويكون هذا بمقتضى الألفاظ المشعرة بالتراضي في دلالتها على ما في النفس ؛ لأن الرضى هو أمر قلبي وليس الألفاظ المشعرة به إلا دوالّ عليه ولا تختص الدلالة على هذا الأمر القلبي بالأمر

اللفظية ، بل كل ما له دلالة على ذلك الأمر القلبي فله حكم اللفظ كالإشارة  
 المفهومة وما يقوم مقامها<sup>(٥٧)</sup> ، فهكذا الأعراف الجارية المعلومة التي لا يختلف  
 ويشترك في العلم بها كل فرد من أفراد المشتركين ، فإنها لا تُقصر في كونها دالة  
 على الأمر القلبي عن الألفاظ والإشارات والكتابات ، أما إذا لم يكن ثم تراضي  
 ولا عرف أو وجدت أعراف مختلفة غير مؤتلفة فاجتماع جماعة على الشركة  
 العرفية لا يُخرج ما حصل لكل واحد منهم عن العصمة ، بل الواجب عند  
 الخصومة إرجاع ما هو من غلات كل واحد منهم إليه بعينه إن كان باقيا ، أو  
 مثله إن كان مثلها ، أو قيمته إن كان قيما<sup>(\*)</sup> ، وهكذا يجب إرجاع ما حصَّله  
 كل واحد منهم من كسبه بعد أن يُحسب عليه منه ما قد استهلكه لنفسه ، ولن  
 يجب عليه إنفاقه .

فإن قلت : إذا كانوا قد استمروا على الشركة أزمنا متطاولة وخلطوا ما  
 حصل لكل واحد منهم من الجهتين ، واستنفقوا منه ما استنفقوا وبقيت منه  
 بقايا بأعيانها أو كانوا قد اكتسبوا بما يفضل عن كفايتهم مكتسبات من منقول  
 أو غير منقول ؟

قلت : يُقسم ذلك بينهم على قدر ما يحصل لكل واحد منهم من أملاكه  
 وسعيه ، فيكون لصاحب النصيب الفاضل بقدر نصيبه ولصاحب النصيب  
 المفضول بقدر نصيبه ، هذا إذا كان الدخل من مجموع غلات الأملاك  
 والسعي ، وإن كان من أحدهما فقط فبحسبه ، وكثير ما تعرض الخصومة بين  
 جماعة مشتركين شركة عرفية قد كسبوا بما فضل عن نفقتهم أموالا ، ولا سعي  
 يختص به أحدهم ، بل جميع سعيهم فيما يتعلق بمرث تلك الأملاك وإصلاحها

(٥٧) السيل الجرار ٩/٣ .

(\*) في نسخة (ك) : قيماً .

وحفظ غلاتها عن الضياع كما يفعله الزُّراع ومثل هذا ينبغي أن ينظر الحاكم ما يقابل عمل العاملين فيعطي كل واحد منهم من تلك المكتسبات بفاضل الغلات بقدر عمله ، ثم ينظر بعد إخراج أجرة العاملين إلى ما بقي فيقسمه لأهل الأملاك التي حصلت منها الغلة ، لكل واحد منهم بقدر ماله ، وبجهد نفسه في الاستقصاء والتقريب والتحري ، فهذا هو العدل الذي يقتضيه الشرع ولا عدل غيره ، ولا شرع سواه ؛ لأنه إذا تعذر إعطاء كل ذي حق حقه عيناً ، أو مثلاً ، أو قيمةً وَجَبَ الرجوع مع الاختلاط إلى القسمة التي شرعها الله عز وجل بعد إسقاط ما استغرقه كل واحد منهم لنفقة ، أو كسوة ، أو غرامة في نكاح أو غيره من نصيبه ، وكذلك ما استغرقه من تجب عليه نفقته كما قدمنا .

فإن قلت : قد يصعب إعطاء كل ذي حق حقه بالقسمة على فرض اختلاف المستغلات واختلاف صفة السعي في المكاسب ، فرمما كان بعضهم عاملاً في إصلاح المستغلات وتثميرها ، وبعضهم كاسباً بالتجارة ، وبعضهم بأعمال يعملها مع الملوك وأعوانهم ويكون لكل واحد من المدخولات ما يصعب ضبطه ، ومن المستغرقات ما يبعد الوقوف عليه .

قلت : ليس على من يتولى خصومتهم ويتصدر لقسمتهم إلا إبلاغ الجهد ، وإمعان النظر على وجه لا يكون غيره أقرب منه ، وليس عليه غير ذلك ، ولا يكلف بما يخرج عن طاقته ، فينظر غالباً ما يحصله كل واحد منهم من كسبه ، وغالب ما يستغرقه من الأرباح ، ويعمل على ذلك ، ومن ادعى زيادة على ما هو الغالب أو نقصاً كان عليه البيّنة .

وإذا أضاف بعض المشتركين شيئاً من المكتسبات إلى نفسه فهذا على

وجهين :-

أحدهما : أن يكون قد سبق التراضي بينهم على أن يكون ما كسبوه بينهم على الاستواء ، أو أن يكون لكل واحد منهم نصيب معلوم .  
الثاني : أن لا يكون قد سبق بينهم تراض ، ولا وُجد عرف متفق معمول عليه .

فالوجه الأول يكون العمل فيه على التراضي ، ولا حكم بما وقع من الإضافات المخالفة له ، بل هي لاغية باطلة ؛ لأن المضيف قد سبق منه ما هو مناط شرعي مخالف لما خص به نفسه من الحيل الباطلة ، والاستبداد المردود ، ومن جعل لتلك الإضافة المخالفة للتراضي حكماً فهو لا يعقل ما توجهه المناطات الشرعية من بطلان ما يرد عليها مما يخالفها ، فيشترك المجتمعون في الأعيان المكسوبة على قدر ما تراضوا عليه ، ولا اعتبار بالتخصيص .

وأما الوجه الثاني : وهو عدم وجود التراضي بينهم على صفة معلومة في قسمة ما حصل لهم ، فمن أضاف إلى نفسه شيئاً صار مُلكاً له ؛ لأن تلك الإضافة مناط شرعي غير مسبوق بمناط يُخالفه ، فيختص المضيف بما أضافه إلى نفسه كائناً ما كان ، ويحسب عند قسمة ما استفادوه من نصيب المضيف الحاصل له من مجموع ما حصل لهم من الفوائد .

فإن كان ما أضافه إلى نفسه زائداً على نصيبه من مجموع ما هو بينهم كان عليه تسليم ما يقابل نصيب غيره من ذلك الزائد ثمناً لا عيناً ، وإذا خسر أحدهم أو جنى أو ظلم لغير وجه فإن كان ذلك لسبب يختص به وحده لا يرجع إلى الجميع بوجه فهو محسوب عليه وحده من نصيبه ، وإن كان لسبب يرجع إلى الجميع بوجه يقتضيه الشرع فهو على الجميع .

تفصيل  
مسألة  
السؤال

فهذا جواب ما سأل عنه السائل كثر الله فوائده على طريقة الإجمال وبه تحصل الفائدة في كل وجه من تلك الوجوه التي سأل عنها ولا بأس بذكر كل وجه منها وجوابه ، وإن حصل بذلك التكرير ، ففيه زيادة إيضاح وتمام فائدة .  
أما الوجه الأول - أعني قوله : ما حكم الاشتراك بين جماعة اشتركوا في أعمال من دون عقد الخ - فأقول : جوابه على التفصيل السابق ، فإن كانوا قد تراضوا على صفة من الصفات وهيئة من الهيئات كان ما حصل لهم من النماء على ما تراضوا عليه ولا فرق بين الفاضل كسبه وسعيه والمفضول ، وإن لم يكن ثم تراض ولا ما يقوم مقامه كان لكل واحد منهم بقدر سعيه وكسبه على الوجه الذي قدمناه .

وأما الوجه الثاني - أعني قوله من كان لهم مال مشترك وأنصباؤهم متفاوتة وسعيهم مختلف الخ - فالجواب : أنه يكون الحاصل من النماء بينهم على قدر الأموال والسعي ، فيكون للفاضل مالا أو سعيًا بقدر ماله وسعيه ، وللمفضول بقدر ماله وسعيه ما لم يتراضوا على صفة من الصفات لزمهم الوقوف عليها .  
وأما الوجه الثالث - أعني قوله ما حكم من تساوا مالا وكسبا ولكن كان أحدهم صاحب عائلة الخ - أقول : إذا لم يحصل التراضي كان ما استغرقه صاحب العائلة لنفسه ولعائلته محسوبًا من نصيبه كما قدمنا .

وأما الوجه الرابع - أعني قوله من كان له دخل خاص الخ - فالجواب : أنه إذا قد رضي بشيء لزمه ما رضي به ، وإن لم يرض كان له بمقدار ما دخل له مما يخصه إما عينا أو مثلاً أو قيمة أو بقدره مما قد كسبه .

وأما الوجه الخامس - أعني قوله لو اكتسب من نماء المشترك وأضاف لنفسه الخ - فجوابه : ما قدمنا من الفرق بين تقدم التراضي بينهم وعدمه ، فمع تقدم التراضي لا حكم للإضافة ، بل يشتركون في عين ما



أضافه ، ومع عدمها يكون له محسوبا عليه من نصيبه ، فإن زاد على نصيبه حاسب بالزائد قيمة لا عينا .

وأما الوجه السادس - أعني قوله لو كان ثم صبي الخ - أقول : ليس على ولي الصبي إلا إمعان النظر في مصلحته بحسب ما يظهر له ، فإن كانت المصلحة فيما يظهر له في ترك الصبي في الشركة العرفية تركه ، وذلك بأن يكون أهلها من أهل الأمانة أو لهم أموال وسعي يكون بسبب ذلك انتفاع الصبي بما يفضل من غلات ماله انتفاعا زائدا على ما يحصل له من النفع مع الانفراد .

وأما إذا كانوا على غير هذه الصفات على وجه يحصل الظن بأنه لا نفع للصبي في البقاء معهم ، أو أن نفعه أقل من نفعه مع الانفراد فأجراه من تلك الشركة محتتم على وليه ، وإذا حصل التقصير من ولي الصبي في طلب المصلحة لم يلزمه ما وقع التراضي عليه بين المشتركين من المكلفين ، بل يحسب عليه ما يقوم بنفقته وكسوته ومؤن أمواله ويرجع بالباقي على المشتركين .

وأما ما ذكره في الوجه السابع - أعني قوله لو اختلف المجتمعون الخ - فأقول : إن كان الظاهر يشهد لما قاله أحد المختلفين كان القول قوله والبيئة على من يخالفه ، وإن لم يكن ثم ظاهر فالبيئة على مدعي أن له كسبا وعلى مدعي أنه منفق من ماله ، فلا يثبت كسب مدعي الكسب إلا بالبرهان ، ولا يثبت إنفاق مدعي الإنفاق إلا بالبرهان ، فإذا برهن كل واحد منهم على دعواه كان لصاحب الكسب قدر كسبه على ما يقوله العدول المختبرون ، وعليه قدر ما استنفقه على ما تقتضيه العادة ، فإن أقام مدعي الإنفاق البرهان على أنه رضي ذلك الكاسب بأن يكون ما استنفقه أجرة له كان الرضا معمولا عليه ، ولا يستحق غير ما رضي به ، فالرضا مناط - كما عرفناك سابقا -

ودع عنك النظر إلى غير هذا مما يقال أنه يقتضي فساد الإجارة أو صحتها ، فليس بعد الرضا من المكلف شيء .

وأما الوجه الثامن - أعني قوله إذا مات أحد المكتسبين المشتركين أو تزوج أو غاب وثمّ مال والتبس ما كسب بعده الخ - فالجواب : أن القول قول المباشرين للاكتساب المحصلين لتلك الفوائد الثابتين عليها ، فمن ادّعى من ورثة من مات ، أو خرج من شركتهم أن له حقا فيها مع كونها حاصلة بعد موته أو خروجه فهو يدعي خلاف الظاهر ، فعليه البينة والقول قول المشتركين ، هذا على فرض أنه لم يكن ثمّ ظاهر يخالف ذلك ، فإن كان موجودا فالقول قول من هو متمسك بالظاهر ، والبينة على من يخالفه ، هذا إذا كان للمكتسبين سعي يحصل به فوائد من غير الأموال المشتركة بين ورثة من مات أو خرج عن الشركة وبينهم كأهل التجارات ونحوها .

أما إذا كان لا مدخل للمشاركين إلا من غلات الأموال التي نصيب من مات أو خرج عن الشركة فيها فلا قبول لدعوى من يدعي الاختصاص ، بل الظاهر قول من قال أن له نصيبا من الكسائب بقدر مال مؤثرته ، أو بقدر ماله المتروك في أيديهم بعد خروجه من الشركة فيقسم ما هو راجع إلى المال على قدر الأموال ، وما هو راجع إلى العمل فيها على قدر العمل بين العاملين .

وأما الوجه التاسع - أعني قوله لو تزوج أو جنى الخ - فالجواب : أن الشرع يقضي بلزوم ما صدر عن أحدهم لمن صدر عنه ولا يلزم غيره ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۖ ﴾<sup>(٥٨)</sup> كما نطق به الكتاب

(٥٨) سورة الأنعام ١٦٤ .

العزير<sup>(٥٩)</sup> ، وقال - صلى الله عليه وآله وسلم - : " لا يجن جانٍ إلا على نفسه"<sup>(٦٠)</sup> وقال لرجل مع ولده : " لا يجن عليك ولا تجن عليه "<sup>(٦١)</sup> كما في دواوين الإسلام ، فمن جنى من الشركاء جني لزمه الارش أو فعل ما يوجب عليه غرامة في المال فذلك عليه إلا أن يتقدم التراضي بين أهل الشركة على أنهم يغرمون مع من لزمه مغرم من ارش جناية أو غيرها ، كان ذلك عليهم على حسب التراضي ، فهو محكم معمول به .

وهكذا إذا لزم أحدهم مغرم بسبب يرجع إلى الجميع إما باعتبار الأشخاص ، أو المال فهو على الجميع ، وبالجمله فلا يختص أحدهم بالمغرم الراجع إلى ما يجمعهم كما لا يختص بالمغرم .

وأما الوجه العاشر - أعني قوله لو وقع شرط بين المتشاركين أن لفلان نصف الخ - فجوابه : أنه إذا حصل التراضي على ذلك صح ولزم ، كما قدمنا تحريره وتقريره ، وإن لم يحصل التراضي عليه فلا حكم له ولا اعتبار به .

(٥٩) في عدة مواضع : سورة الأنعام ١٦٤ ، الإسراء ١٥ ، فاطر ١٨ ، الزمر ٧ ، وفي سورة

النجم ﴿أَلَّا تَنْزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ ﴿٢٦﴾ .

(٦٠) أحمد : ( ٦٥٥/٣ ) رقم (١٦٠٤٤) .

ابن ماجة : ( ٨٩٠/٢ ) ( ٢١ ) كتاب الديات ( ٢٦ ) باب لا يجني أحد على أحد ( ٢٦٧١ ) .

النسائي : ( ٤٢٤/٨ ) ( ٤٥ ) كتاب القسامة ( ٤١ ) باب هل يؤخذ أحد بجريرة أحد

( ٤٨٥٠ ) .

(٦١) أحمد : ( ١١٢/٥ ) رقم ( ٢٠٧٢٠ ) .

أبو داود : ( ٦٣٥/٤ ) ( ٣٣ ) كتاب الديات ( ٢ ) باب لا يؤخذ أحد بجريرة أخيه أو أبيه

( ٤٤٩٥ ) .

النسائي : ( ٤٢٤/٨ ) ( ٤٥ ) كتاب القسامة ( ٤١ ) باب هل يؤخذ أحد بجريرة أحد

( ٤٨٤٧ ) .

**عقد الجمان  
في شأن حدود البلدان  
وما يتعلق بها من الضمان**

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على خير خلقه وآله ، وبعد ؛ فإنه ورد سؤال من العلامة المحقق<sup>(١)</sup> ، والهامه<sup>(٢)</sup> المدقق<sup>(٣)</sup> ، عز الكمال : محمد بن أحمد مشحم<sup>(٤)</sup> - كثر الله فوائده - .

سؤال  
المبحث

وحاصل السؤال عن شأن حدود البلدان - أي : قسمة الأودية التي ليست بمُحياة ، وصَبَّابات السيول ، والجبال بين أهل القرى المحيطة بها - فيُجعل لأهل هذه القرية بعض من ذلك ، لا يتعداه أهل القرية الأخرى ، بل يختص بالكلاء النابت فيه رعيًا واحتطابًا واحتشاشًا مَنْ جعل له دون غيره .

ومضمون السؤال : هل يسوغ ذلك شرعاً ؟ وإذا ساغ فهل يجوز تضمين مَنْ يختص بذلك ما وقع فيه من قتل أو سلب أو نهب وإن لم يوجد شروط

(١) التحقيق : إثبات المسألة بدليلها ( التعريفات ٥٣ ) .

(٢) رأس كل شيء ( القاموس ١٥١٣ ) .

(٣) التدقيق : إثبات المسألة بدليل دق طريقه لناظره ( التعريفات ٥٤ ) .

(٤) فقيه يمني ، وُلد سنة ١١٨٦ ، عاصر الشوكاني وقرأ عليه ، وولي القضاء في صنعاء ثم بلاد ريمة

ثم الحديدة . قال الشوكاني : " وهو ممن لا يعول على التقليد ، ويكثر الاتصال بيننا ويجري من المباحث العلمية في أنواع العلم أشياء كثيرة ، ويبيّن وبينه مودة أكيدة " . له مؤلفات منها :

( منتهى التّهاني في إسناد كتب مَنْ أنزلت عليه المثاني ) و ( الفلك المشحون بمنافع السر

المصون ) و ( تذكير العباد بإرسال آية الجراد ) و ( الروض الندي في شرح حديث المسلسل

بالأبيدي ) و ( نظم أسماء الله الحسنى ) وغيرها ، توفي سنة ١٢٢٣ .

( البدر الطالع ١١٦/٢ ، نشر العرف ٤٦٢/٣ ، الروض الأغن ١٧/٣ ) .

القَسَامَةُ<sup>(٥)</sup> ، ولا تَعَيَّن الفاعل ؟ تمسكا بما وقع منه تعالى من عقاب عاقر الناقة هو وغيره ممن لم يوافقه على فعله<sup>(٦)</sup> ، وبقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾<sup>(٧)</sup> .

ثم إذا كان في ذلك الحد طريق وقع فيها القتل أو النهب ولا يختص بها أهل الحد ، فهل يجوز تضمين أهل الحد ، وإن كانت القسامة الشرعية غير ثابتة ؛ لأن ترك تضمينهم قد يؤدي إلى أنهم يفعلون في تلك الطريق من الأفاعيل ما يكون سببا لانقطاع المارة عنها ؟

هذا حاصل السؤال وهو مشتمل على ثلاث مسائل :

الأولى : هل يسوغ شرعا قسمة ما لم يسبق إليه أحد بإحياء<sup>(٨)</sup> ولا

مسألة  
قسمة ما لم  
يسبق إليه  
بإحياء ولا  
تحجر

(٥) بالفتح : الأيمان تُقسم على أولياء القتل إذا اجتمعت جماعة من أولياء القتل ، وادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم ، ومعهم دليل دون البينة ، فحلفوا خمسين يمينا أن المدعى عليه قتل صاحبهم ، فهؤلاء الذين يُقسمون على دعواهم يُسمون قسامة .

( المصباح المنير ٢٦٠ ، بدائع الصنائع ٢٨٦/٧ ، مغني المحتاج ١٤٨/٤ ) .

(٦) لم تثبت عدم الموافقة لمن عذبهم الله في عقر الناقة ، والثابت في كتاب الله الكريم هو حصول

الذنب منهم المستوجب للعذاب كما قال سبحانه : ﴿ فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾

( الشمس ) وقال سبحانه : ﴿ فَعَقَرُوهَا ﴾ ، قال في فتح القدير : أي عقرها الأشقى ، وإنما

اسند العقر إلى الجميع لأنهم رضوا بما فعل ( فتح القدير ٥٥٥/٥ ) .

(٧) الأنفال ٢٥ .

(٨) إحياء الموات ، وهو : عمارة أرض لم يجر عليها ملك لأحد ، ولم يوجد فيها أثر عمارة

( المغني ٧٩/٦ ) .

تحجر<sup>(٩)</sup> بين أهل القرى المحيطة به ، ومنع كل واحد من الانتفاع بما في حد الآخر من النبات المباح ؟

وأقول : هذه الحدود الواقعة في غالب الديار اليمنية مخالفة لما جاءت به الشريعة المطهرة ، من وجوه :

أحاديث  
اشتراك  
الناس في  
الكلا

الوجه الأول : أنها تستلزم عدم الاشتراك في الكلا ومنع بعض من ينتفع به ، وهو مشترك بين الناس بنص حديث " المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار " أخرجه أحمد<sup>(١٠)</sup> ، وأبو داود<sup>(١١)</sup> ، من حديث أبي خديش<sup>(١٢)</sup> ، عن بعض الصحابة مرفوعاً<sup>(١٣)</sup> ، وقد رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خديش ، ولم يذكر عن بعض الصحابة<sup>(١٤)</sup> ، وسئل أبو حاتم ، فقال : أبو خديش لم يدرك النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وقد سماه أبو داود

(٩) جعل علامة على حدود الأرض لحيازتها ، كقولهم : حجر عين البعير إذا وسم حولها بميسم مستدير ( المصباح المنير ٦٧ ) .

(١٠) أحمد : ( ٤٥٢/٥ ) رقم ( ٢٣٠٧٦ ) .

(١١) أبو داود : ( ٧٥٠/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإجازات ( ٦٢ ) باب في منع الماء ( ٣٤٧٧ )

(١٢) حبان بن زيد الشَّرْعِي ثقة من الثالثة ، وقد أخطأ مَنْ زعم أن له صحبة ، بخ د .

( التقریب ت : ١٠٨١ ، تهذيب يُنظر : التاريخ الكبير ٣ / ت ٣٠٤ ، تهذيب الكمال ( ٣٣٦/٥ ) .

(١٣) وقال بعضهم : ( من المهاجرين ) كما عند أحمد وأبي داود ، وهو ليس بمرسَل ؛ لتنصيص التابعي روايته عن صحابي ، وأما عدم ذكر الصحابي فليس يجرح ؛ لكون جميعهم عدولاً ( التلخيص ٣/١٤٤ ، إرواء الغليل ٦/٨ ) .

(١٤) قال : عن أبي خديش رجل من الصحابة . والصحيح عدم ثبوت الصحبة له .

( معرفة ٥/١٨٧٦ ، تلخيص الحبير ٣/١٤٤ ، إرواء الغليل ٦/٨ ) .

(١٥) تلخيص الحبير ٣/١٤٤ .

في روايته جَبَّان بن زيد<sup>(١٦)</sup> ، وهو الشَّرْعَبِي ، تابعي معروف<sup>(١٧)</sup> . قال الحافظ في بلوغ المرام<sup>(١٨)</sup> : ورجاله ثقات .

وأخرج هذا اللفظ ابن ماجة<sup>(١٩)</sup> ، من حديث ابن عباس - وفي إسناده مقال<sup>(٢٠)</sup> ، ولكنه صححه ابن السكن - وزاد فيه<sup>(٢١)</sup> : " وثمته حرام " .

وأخرجه الخطيب عن ابن عمر وزاد : " والملح "<sup>(٢٢)</sup> ، وفيه عبدالحكم بن ميسرة ، وأخرجه الطبراني<sup>(٢٣)</sup> عنه - أيضاً - بإسناد حسن<sup>(٢٤)</sup> ، وله عنده طريق أخرى<sup>(٢٥)</sup> .

(١٦) سنن أبي داود ٧٥٠/٣ .

(١٧) تلخيص الحبير ١٤٤/٣ .

(١٨) ص ١٩٤ ، لكنه أورده بلفظ ( الناس ) منسوباً إلى أحمد وأبي داود ، وهو ليس عندهما بهذا اللفظ . قال صاحب إرواء الغليل : والصحيح لفظ ( المسلمون ) لاتفاق الرواة عليها غير يزيد بن هارون وعند أبي عبيد وحده فإنه قال : ( الناس ) بدل المسلمون وهو بهذا اللفظ شاذ لمخالفته رواية الجماعة المحفوظة ، ولأن مخرج الحديث واحد ( إرواء الغليل ٨/٦ ) .

(١٩) ابن ماجة : ( ٨٢٦/٢ ) ( ١٦ ) كتاب الرهون ( ١٦ ) باب المسلمون شركاء في ثلاث ( ٢٤٧٢ ) .

(٢٠) لكونه من رواية عبدالله بن خُراش بن حوشب الشيباني : قال في الزوائد عقبه : وهذا إسناد ضعيف عبدالله بن خُراش ضعفه أبو زُرعة والبخاري والنسائي وابن حبان وغيرهم ، وقال ابن عمار : كذاب . ( الزوائد ٨٢٦/٢ ) .

(٢١) قوله : وزاد فيه . يعني ابن ماجة ، ولفظ ( وفي إسناده مقال ولكنه صححه ابن السكن ) جملة معترضة .

(٢٢) في الرواة : عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، وفيه عبدالحكم بن ميسرة راويه عن مالك ( تلخيص الحبير ١٤٣/٣ ) .

(٢٣) معجم الطبراني الصغير ٧/٢ .

(٢٤) تلخيص الحبير ٣٣٤/٣ .

(٢٥) معجم الطبراني الصغير ٧/٢ .



وأخرجه أبو داود<sup>(٢٦)</sup> عن بُهَيْسَةَ<sup>(٢٧)</sup> عن أبيها<sup>(٢٨)</sup> .

وفي الباب أحاديث ، وجميعها قاضية بأن الكلاً مشترك بين الناس لا يحل لأحد أن يمنعه أحداً ، وهذه الحدود المذكورة ليس المراد بها إلاّ قسمة ما ينبت في المباحات من الكلاً واختصاص كل أحد بما ينبت في حدّه ، وإذا أراد صاحب الحد أن يرعى سائمته عُقِرَتْ أو بعضها ، وقد ينشأ عن ذلك فتنة تؤدّي إلى قتل نفوس وسلب أموال وقطع سبل ، وقد شاهدنا من ذلك وقائع شنيعة ، وهكذا إذا أراد غير صاحب الحد أن يحتش أو يحتطب فأقل الأحوال سلب بعض ثيابه وإهانته .

بطـ  
الحدود  
المذكورة

والحاصل : أن المحاماة عن صاحب كل حدّ على حدّه أبلغ من محاماة كل مالك على ملكه ، فإن الأملاك لا يترتب عليها ما يترتب على هذه الحدود من الفتن وإراقة الدماء وسلب الأرواح وهتك الحرم ، وهكذا يقع ما خولفت فيه الشريعة المطهرة ، وظنّ فاعله أن غيرها أصلح منها<sup>(٢٩)</sup> ، فإنها جرت عادة الله - عز وجل - في مثل ذلك أنها تعود المصالح التي يُخَيَّل إلى فاعلها أنها مسوّغة لمخالفة الشريعة مفسدة محضة ، وهذا سرٌّ من أسرار الشريعة .

(٢٦) أبو داود : ( ٧٥٠/٣ ) ( ١٧ ) كتاب البيوع والإجازات ( ٦٢ ) باب في منع الماء ( ٣٤٧٦ ) .  
(٢٧) بُهَيْسَةَ ، بالمُهْمَلَةِ ، مُصَغَرَةٌ ، الغزارية ، لا تُعرف ، من الثالثة ، ويُقال أن لها صحبة . د س .  
( التقريب ت/ ٨٦٤٥ ، يُنظر : تهذيب الكمال ١٣٨/٣٥ ، الإصابة ٥٣/٨ ، الثقات ٣٩/٣ ) .

(٢٨) وفي الإسناد كذلك ، يسار بن منظور وهو - أيضاً - مجهول كما قال عبدالحق أحكامه ( إرواء الغليل ٧/٦ ) .

(٢٩) مَنْ اعتقد أن غير الشريعة أفضل منها وأصلح ، أو مساوٍ لها في الجملة أو في التفصيل فهو كافر كُفْراً يُخرجه عن الملة ، ولكن الحكم على المعين لا بد فيه من إقامة الحجة التي يكفر تاركها ( مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٧/٣ ، مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٣٨٦/١ ) .

وليس بيد من يسوِّغ هذه القسمة ورَسَم هذه الحدود المشؤمة إلا تخيُّل أن ذلك نوع من أنواع المناسب<sup>(٣٠)</sup> المذكور في الأصول ، يُسمِّيه من لم يكن له دُرِّيَّة بذلك العلم مصالح مرسله<sup>(٣١)</sup> ، وهو عند من يعرف علم الأصول من المناسب الملغى<sup>(٣٢)</sup> ، ولم نسمع عن عالم من علماء الاجتهاد<sup>(٣٣)</sup> أنه يسوِّغ هذه الحدود ، بل جميع من مال إلى تسويغها مقلدة<sup>(٣٤)</sup> مع أن محققيهم ينكرون ذلك ، كما رُوي عن المُفتي<sup>(٣٥)</sup> والقاضي عامر

(٣٠) المناسبة في اللغة : الملاءمة والمشاكلة ( القاموس ١٧٦ ) ، وعند الأصوليين هي : تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة مع السلامة عن القوادح ، لا بنص ولا بغيره .  
( إرشاد الفحول ٧٣٣/٣ ) .

(٣١) المناسب المُرسل ، وهو عند الأصوليين : الوصف الملائم لمقاصد الشرع ، الخالي عن دليل يدل على اعتبار صحة بناء الأحكام عليه ، وعلى دليل يدل على فساد بنائها عليه . ويُطلق عليه لفظ الاستصلاح والمصالح المرسله .

( البحر المحيط ٤٣٩/٣ ، الإحكام للآمدي ٤٦٢/٣ ، إرشاد الفحول ٧٤٠/٣ ) .

(٣٢) ما عُلم إلغاء الشرع له ( إرشاد الفحول ٧٤٠/٣ ) .

(٣٣) قال الشوكاني : المجتهد على التحقيق هو مَنْ يأخذ الأدلة الشرعية من مواطنها .

( أدب الطلب ١٢٢ ، البدر الطالع ٨٩/٢ ، ينظر : إرشاد الفحول ٨٣٣/٣ ) .

(٣٤) قال الشوكاني في التقليد : والأولى أن يُقال هو قبول رأي مَنْ لا تقوم به الحجة بلا حجة ( إرشاد الفحول ٨٦٩/٣ ) .

(٣٥) القاضي الناصر ابن عبدالحفيظ بن عبدالله المهلا القدي الشرفي ، أخذ عن أبيه وعن مهدي ابن عبدالله البصير وغيرهما ، حفاظة شاعر بليغ ، قال زبارة : وكان مرجع العلماء المجتهدين . انتهى . ومن مصنفاته ، في علم القرآن ( المحرر ) ( المقرر ) واختصر الياقوت المعظم ، مات سنة نيف وستين وألف .

( نشر العرف ٦٤٣/١ ، ملحق البدر الطالع ٢٢/٢ ) .

الذماري<sup>(٣٦)</sup> ، والسيد أحمد بن علي الشامي<sup>(٣٧)</sup> .

الوجه الثاني : أنه قد ثبت عنه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - النهي عن منع الكلاء ، فأخرج ابن ماجة بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - قال<sup>(٣٨)</sup> : " لا يُمنع الماء والنار والكلاء " ، وأخرج الشيخان وغيرهما من حديثه - أيضا - عن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - قال<sup>(٣٩)</sup> : " لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء " فنهاهم عن منع فضل الماء لتوصلهم بمنعه إلى منع الكلاء ، والنهي عن الوسيلة إلى الشيء يستلزم النهي عنه بالأولى ، وأخرج أحمد<sup>(٤٠)</sup> والطبراني<sup>(٤١)</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن

(٣٦) ابن محمد الصباحي - نسبة إلى صباح من مخاليف رداغ باليمن - فقيه زيدي ، أخذ عن شيوخ ذمار ، وعكف على الطلب على قلة ذات اليد ، ثم انتقل إلى حولان من بني سحام وقصده علماء اليمن هنالك ، تولى القضاء وله اجتهادات فقهية في كتب المهادوية ، قال الشوكاني : فكان يرى عدم جواز الصلاة في البكيرية المعمورة بأعلى صنعاء ؛ لأن موضعها مقبرة عظيمة من مقابر المسلمين . مات في ١٠٤٧ ( ملحق البدر الطالع ١١٠ ، خلاصة الأثر ٢/٢٦٤ ) .

(٣٧) سبق ترجمته ص ٧٣٨ .

(٣٨) ابن ماجة : ( ٢/٨٢٦ ) ( ١٦ ) كتاب الرهون ( ١٦ ) باب المسلمون شركاء في ثلاث ( ٢٤٧٣ ) .

(٣٩) البخاري : ( ٢/١٦٣ ) ( ٤٢ ) كتاب الشرب والمساقاة ( ٢ ) باب من قال : أن صاحب الماء أحق بالماء ( ٢٣٥٤ ) .

مسلم : ( ٣/١١٩٨ ) ( ٢٢ ) كتاب المساقاة ( ٨ ) باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ( ١٥٦٦ ) .

(٤٠) أحمد : ( ٢/٢٣٧ ) رقم ( ٦٦٧٠ ) .

(٤١) الطبراني : ( ٦١/٢٢ ) رقم ( ١٤٥ ) .

جده عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : " مَنْ منع فضل مائه أو فضل كالأه منعه الله عز وجل فضله يوم القيامة " وفي إسناده ليث بن أبي سليم<sup>(٤٢)</sup> . وفي الباب أحاديث وجميعها قاضٍ بالنهي عن منع الكلاء<sup>(٤٣)</sup> ، وحدود البلدان لا يراد بوضعها إلا منع كل صاحب حدٍّ لغيره عن الانتفاع بما فيه من الكلاء ونحوه .

الوجه الثالث : أنه قد ثبت عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - المنع من الحمى فأخرج البخاري<sup>(٤٤)</sup> وأحمد<sup>(٤٥)</sup> و أبو داود<sup>(٤٦)</sup> من حديث الصَّعْب

(٤٢) ابن زُنيَم ، بالزاي والنون ، مُصغَر ، واسم أبيه أيمن وقيل : أنس ، وقيل غير ذلك ، صدوق اختلط جداً ولم يَتمَيِّز حديثه فترك ، من السادسة ، مات سنة ١٤٨ . خت م ٤ .  
(التقريب ت / ٥٧٢١ ، ، التاريخ الكبير ٧/ت : ١٠٥١ ، يُنظر : تهذيب الكمال  
( ٢٧٩/٢٤ ) .

(٤٣) نصب الراية ٢٩٤/٤ ، تلخيص الحبير ١٤٣/٣ - ١٤٤ ، إرواء الغليل ٦/٦-٩ .  
(٤٤) البخاري : ( ١٦٧/٢ ) (٤٢) كتاب الشرب والمساقاة (١١) باب لا حمى إلا لله ولرسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - ( ٢٣٧٠ ) . لكن قوله : ( إن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حمى النقيع ) في البخاري مُعلقاً وهو من كلام الإمام الزهري ( فتح الباري ٥٥/٥ ) ، وقد وصله أبو داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عباس عن الصَّعْب بن جثامة ، وإسناده لأبأس به ( سنن أبي داود ٤٦١/٣ ) .  
(٤٥) أحمد : ( ٥٣/٤ ) ( ١٦٤٠٤ ) .

(٤٦) أبو داود : ( ٤٦١/٣ ) ( ١٤ ) كتاب الخراج والإمارة والفيء ( ٣٩ ) باب في الأرض يحميها ( ٣٠٨٣ ) .

ابن جثامة<sup>(٤٧)</sup> أن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - حمى النقيع<sup>(٤٨)</sup> - بالنون - وقال " لا حمى إلا لله ولرسوله " وفي الباب أحاديث وهي متضمنة لاختصاص الحمى بالله وبرسوله ، وأنه لا يجوز لأحد من الأمة أن يحتمي حمى ، ولهذا قال الشافعي<sup>(٤٩)</sup> : ليس لأحد من المسلمين أن يحتمي إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . انتهى . والعلة في منع الحمى أنه يستلزم منع الكلاً عن أهل الحاجة إليه من المسلمين ، وهذه الحدود هي نوع من هذا ؛ لأن أهل كل حدٍ يحمي حده عن غيره ، ويقا تل دونه مع أنه خال عن المصلحة الكائنة في الحمى في بعض الحالات ؛ لأن الحمى قد يكون لخليل الجهاد ، كما فعله النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - في احتمائه للنقيع ، فإنه أخرج أحمد<sup>(٥٠)</sup> من حديث ابن عمر " أن

(٤٧) ابن قيس الليثي من بني عامر بن ليث ، وهو أخو مسلم بن جثامة ، وقيل : محم ، حليف قريش ، وأمه أخت سفيان بن حرب واسمها فاختة ، وكان الصعب يزل ( وداك ) مات في خلافة أبي بكر وقيل غير ذلك ، وله أحاديث في الصحيح من رواية ابن عباس عنه .  
( الاستيعاب ٢/٢٩٢ ت/ ١٢٤٦ ، الإصابة ٣/٣٤٤ ت/ ٤٨٥ ) .

(٤٨) بفتح النون والقاف ، موضع معروف بالمدينة ، مستنقع الماء ، ينبت فيه الكلاً عند نضوبه عنه . قال الشافعي : وهو بلد ليس بالواسع الذي إذا حُمي ضاقت البلاد على أهله .  
( شرح السنة ٨/٢٧٣ ، النهاية ٥/١٠٨ ) .

(٤٩) الذي في الأم : وقول رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : " لا حمى إلا لله ورسوله " يحتمل معنيين ، أحدهما : ألا يكون لأحد أن يحمي للمسلمين غير ما حماه رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ... ، والمعنى الثاني : أن قوله " لا حمى إلا لله ورسوله " يُحتمل : لا حمى إلا على مثل ما حمى عليه رسول الله ( الأم ٨/١٢١ جح الشافعي المعنى الثاني .  
( مختصر المزني مع الأم ١٣١ ، شرح السنة ٨/٢٧٣ ) .  
(٥٠) أحمد : ( ٢٠٧/٢ ) ( ٦٤٣٤ ) .

النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حمى النقيع للخييل خيل المسلمين " ، وأخرج البخاري عن أسلم<sup>(٥١)</sup> مولى عمر بن الخطاب " أن عمر حمى<sup>(\*)</sup> لذلك<sup>(٥٢)</sup> " وهكذا الآن فإن بعض أهل البلدان قد يجمع رأيهم على أن يمنعوا رعايقهم من بعض المواضع المختصة بهم ويسمون ذلك (مَحْجَرًا)<sup>(٥٣)</sup> ، ويجعلونه ذخرا لهم إذا أجذبت أرضهم ، فهذا وإن كان مخالفا للشرعة المطهرة لكنه لا ينشأ منه ما ينشأ من الحدود من الفتن الكبار .

الوجه الرابع : أنه قد ثبت عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال : " مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ " أخرجه أبو داود<sup>(٥٤)</sup> من حديث

حديث  
" مَنْ سَبَقَ  
إِلَى مَا لَمْ  
يَسْبِقُ ... "

(٥١) ويكنى أبا زيد ، ويُقال : أبا خالد ، وقيل : هو من سبي عين التمر ، اشتراه عمر من مكة إذ حج بالناس في العام الذي يلي حجة الوداع ، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ، وحدث عنه ابنه زيد والقاسم بن محمد ونافع مولى عمر ، توفي بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٨٠ .

( طبقات ابن سعد ٧/٥ ت : ٥٩٦ ، الإصابة ٢١٥/١ ت : ١٣١ ) .

(★) في نسخة (ك) : احتمى .

(٥٢) صحيح البخاري : ( ١ : ٥٦ ) كتاب الجهاد والسنن ( ١٨٠ ) باب إذا أسلم قوم في دار حرب ولهم مال وأرضون في فيء لهم ، رقم ( ٣٠٥٩ ) .

(٥٣) قال في القاموس : المَحْجَرُ ما حول القرية ، ومنه محاجر أقيال اليمن ، وهي الأحساء ، كان لكل واحد حمى لا يرعاه غيره ( القاموس ٤٧٦ ) .

(٥٤) أبو داود : ( ٤٥٣/٣ ) كتاب الخراج والإمارة والفيء ( ٣٦ ) باب في إقطاع الأرضين . ( ٣٠٧١ ) .

أُسْمَرُ بْنُ مَضْرُسٍ<sup>(٥٥)</sup> وصححه الضياء في المختارة<sup>(٥٦)</sup> وقال البغوي<sup>(٥٧)</sup>: " لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث " وفي الباب غير ما ذكر ، وجميعه يدل على أن مَنْ سبق إلى شيء من الكلاً لم يسبق إليه غيره بإحياء ولا تحجر ولا قطع كان أحق به ، والحدود تستلزم أن ما كان في الحد فهو لصاحبه وإن سبق مَنْ سبق .

هذا جملة ما خطر بالبال عند تحرير هذه الكلمات من الأدلة الدالة على مخالفة هذه الحدود لما شرعه رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لأُمته ، وبعضها يكفي في إبطال ما يستند إليه الواضعون لذلك من كونه مصلحة مرسلة ، فإن من شرط المصالح المرسلة عند جميع من قال بها عدم مصادمة الدليل<sup>(٥٨)</sup> ، وهذه قد صادمت هذه الأدلة الكثيرة فلم يكن منها ، وهكذا جميع أنواع المناسب ، ما عدا الملغى منه فإنه المناسب المصادم لدليل ، ولهذا ذكرنا فيما تقدم أن حدود البلدان من ذلك<sup>(٥٩)</sup> .

(٥٥) الطائي ، قال البخاري وابن السكن : له صحبة وحديث واحد . وقال أبو عمر : هو أخو عروة بن مضر ، وهو أعراي . انتهى . وروى عنه ابنته عقيلة وهي أعرابية ، قال الحافظ : أخرج حديثه أبو داود بإسناد حسن . قال أئيت النبي فبايعته فقال : مَنْ لم يسبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له ( الإصابة ٢٢٠/١ ت/١٤٥ ، الاستيعاب ٢٢٨/١ ت/١٥٦ ) .

(٥٦) ٢٢٧/٤ ، وتصحيحه له باعتبار أنه خرج في هذا الكتاب الذي اشترط فيه الصحة ، وسماه : " الأحاديث المختارة ، أو المستخرجة من الأحاديث المختارة مما لم يُخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما " ( المختارة ٦٩/١ - ٧٠ ) وذكره ابن حجر في الإصابة وقال : إسناده حسن ( الإصابة ٢٢٠/١ ) .

(٥٧) يُنظر : شرح السنة ٢٦٩/٨ ، فيه الحديث وليس فيه الكلام على إسناده بحسب البحث في مظانه .

(٥٨) شرح العضد ٢٤٢/٢ ، شفاء الغليل ١٨٨ ، التلويح على التوضيح ٥٦٩/٢ .

(٥٩) ص ٧٦٩ .

ثم قد تقرر في الأصول أن اعتبار المصلحة إنما يكون مؤثراً إذا كانت تلك المصلحة خالصة عن المفسدة ، أما إذا كانت غير خالصة عن المفسدة فلا خلاف أنها غير معتبرة ؛ لأن دفع المفسد أولى من جلب المصالح<sup>(٦٠)</sup> ، وقد عرفت مما تقدم ما ينشأ عن هذه الحدود من المفسد<sup>(٦١)</sup> .

المسألة  
الثانية  
والثالثة

المسألة الثانية من مسائل السؤال : أنها إذا ساغت الحدود المذكورة فهل يجوز تضمين من يختص بذلك من قتل أو سلب أو نهب ؟

المسألة الثالثة من مسائل السؤال : أنه إذا كان في ذلك الحد طريق وقع فيها القتل أو النهب ، ولا يختص بها أهل الحد ، فهل يجوز تضمين أهل الحد ؟ وإن كانت القسامة الشرعية غير ثابتة ؛ لأن ترك تضمينهم قد يؤدي إلى أنهم يفعلون في تلك الطريق من الأفاعيل ما يكون سبباً لانقطاع المارة عنها .

تقرير أن  
الله لم  
يُشرع  
لعباد  
الإقتداء  
بأفعاله

أقول : الجواب عن هاتين المسألتين يحتاج<sup>(\*)</sup> إلى تقديم مقدمة ، هي : أن الله تعالى تعبد عباده بأحكام أنزل بها كتبه وأرسل بها أنبياءه ، ولم يشرع لهم الإقتداء بأفعاله وصفاته<sup>(٦٢)</sup> ، فمن قال : إنه يسوّغ له تعذيب عباد الله أو

(٦٠) شرح الكوكب المنير ٤/٤٤٧ ، نبراس العقول في تعريف القياس عند علماء الأصول ٣٢٢/١ .

(٦١) ص ٧٦٩ .

(\*) في نسخة ( ك ) : تحتاج .

(٦٢) الخاصة به ، كالعظمة والكبر والتعذيب بالنار ، وما لا يختص به تعالى فيُشرع ذلك ؛ لدلالة القرآن والسنة عليه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾ وقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : " الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى " أخرجه أحمد وأبو داود .  
( يُنظر : تفسير القرطبي ٤/١٢٢ ، الوابل الصيب ٤٣ ) :



قتلهم ؛ لأن الله سبحانه يبتليهم بالأمراض والموت ، أو قال أنه يجوز له تسليط بعضهم على بعض ، أو تسخير بعضهم لبعض ، أو ما يعود عليهم بنقص في الأموال والأنفس ؛ لأن الله قد يفعل ذلك ، لا يكون هذا القائل في عداد العلماء ، بل لا يكون في عداد العقلاء ، فله المثل الأعلى<sup>(٦٣)</sup> ، قال الله - عز وجل - : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾<sup>(٦٤)</sup> . ومن هاهنا تعلم بطلان استدلال بعض المتأخرين على جواز تغريم أهل قرية من القرى أو مدينة من المدن ما يُوجد في حدودهم أو طرقهم الخاصة بهم أو العامة لهم ولغيرهم من جنایات أو أموال منهوبة أو نفوس مسلوقة حيث لا تصح القسامة الشرعية بما فعله تعالى من معاقبة قوم عاقر الناقة وشمول العذاب للفاعل ولغيره<sup>(٦٥)</sup> ، فإن هذا فعل من لا يُسأل عما يفعل .

وأبطل من هذا استدلال من استدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾<sup>(٦٦)</sup> فإن هذه الآية ليس فيها إلا التحذير عن أسباب الفتن ، فإنها إذا غلت مراجلها<sup>(٦٧)</sup> ، وسطعت

(٦٣) مقصود الكلام : لا يجوز أن تضرب الأمثال لله سبحانه بما يحصل به مماثلة للمخلوق ، بل له سبحانه المثل الأعلى ، فلا يشترك هو والمخلوقات مع قياس تمثيل ، ولا قياس شمول يستوي أفراد ( يُنظر : الرد على المنطقيين ٥٤ ، ١٥٠ ، ٣٥٠ ) .

(٦٤) الأنبياء ٢٣ .

(٦٥) يُنظر : ص ٧٦٦ هامش ٦ .

(٦٦) الأنفال ٢٥ .

(٦٧) المِرْجُل : الإناء الذي يُغلى فيه الماء ، والميم فيه زائدة ( لسان العرب ٧/٤١٧٠ ) .

شَرَّرها ، وأَظْل قَتامها<sup>(٦٨)</sup> ، لا تَدور على مُسَعَّر<sup>(٦٩)</sup> لَهبها ومُشير  
عِجَاجَها<sup>(٧٠)</sup> ، بل تطحن كل ما لاقت وتَدْكُ كل ما تجد كائنا ما كان ، وقد  
ذُكرت العرب هذا في أشعارها كما قال الحارث بن عباد<sup>(٧١)</sup> :

لم أَكن من جناتها علم الله وإني لَحَرَّها اليوم صالي<sup>(٧٢)</sup>

وقال الآخر :

وجرم جرَّه سفهاء قومٍ فحلَّ بغيرِ جَرمِهِ العقاب<sup>(٧٣)</sup>

فالمراد من الآية الكريمة التحذير لمن لم يتلبس بأسباب الفتن عن أن يدرء  
الحد والاجتهاد في دفع تلك الأسباب ، وهذا هو معنى اتقائها الذي أمرنا الله  
به ؛ لأن التفريط في هذا الاتقاء يؤدي إلى إصابة الفتن لمن تلبس بأسبابها ، ومن  
لم يتلبس<sup>(٧٤)</sup> ، وما كان هذا مآله فما أحقه بأن يتقيه كل أحد !! وأكثر ما  
تكون هذه الإصابة العامة في الفتن الجاهلية أو ما يلحق بها من الفتن الواقعة في  
الإسلام على غير منهج الشرع وقانون العدل ، فكيف يصح الاستدلال بهذه  
الآية على جواز تعميم العقوبة منا لمن نعلم أنه لم يكن من تلك الجناية في شيء  
مع أن الله لم يشرع فيها لأهل الفتن أن يصيبوا بها المذنب وغيره ؟ ولا قال أنه

(٦٨) القتام ، كسحاب : الغبار ( القاموس ١٤٨٠ ) .

(٦٩) سَعَّرَ النار والحرب : أوقدهما وهيجهما ( لسان العرب ٢١٥/٤ ) .

(٧٠) العِجَاج : الغبار ( لسان العرب ٢٨١٣/٥ ) .

(٧١) ابن صُبَيْعة بن قيس بن ثعلبة ، من حكام ربيعة وفرسانها ، وكان قد اعتزل حرب بني وائل

المشهوره بحرب البسوس وتنحى بأهله ثم أقحم فيها بعد أن قُتل ابنه ظلماً وعدواناً ( خزانه

الأدب ٤٤٩/١ ، ١٥١/٢ )

(٧٢) في حرب بكر وتغلب ( البسوس ) ( الأغاني ٥٣/٥ ، خزانه الأدب ٤٥٠/١ ) .

(٧٣) لم أعثر على موضعه .

(٧٤) فتح القدير ٣٧٦/٢ .

يحل لهم ذلك أو يجوز؟ بل قال: إن الفتن من شأنها إصابة من كان ظلماً ومَن كان غير ظالم مع نفيه عنها وأمره باتقاء أسبابها.

بل ثبت عن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - أنه جعل هذه الفتن التي يكون فيها البريء كغيره من علامات القيامة وآيات قرب الساعة.

وأين يقع هذا الاستدلال من استدلال من استدل على أصالة المنع بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٧٥)</sup> وبما صح عنه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - وتواتر تواتراً معنوياً من قوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا"<sup>(٧٦)</sup> الحديث ، وبقوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه"<sup>(٧٧)</sup> فهذه الآية قاضية بأنه لا يحل من مال أحد من المسلمين مثقال حبة ذرة إلا بحقه ، وهو ما ذكره الله تعالى من طيبة نفسه أو ما كان بالحق ، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٧٨)</sup>.

وهذه الأدلة الشرعية يعضدها الدلالة العقلية فإن أخذ المال من صاحبه بغير وجه شرعي يستلزم إيلاام صاحبه وتضرره في الغالب ، ولا سيما إذا أجحف بحاله وهو قبيح عقلاً ، وقد خُصِّصَت تلك الأدلة الشرعية بأمر منها القسامة ، فإنها مستلزمة لتغريم من لا ذنب له في الغالب ، ولهذا عدّها أهل

(٧٥) البقرة ١٨٨ .

(٧٦) سبق تخريجه ص ٧٤٣ .

(٧٧) سبق تخريجه ص ٧٤٥ .

(٧٨) البقرة ١٨٨ .

العلم مما ورد على خلاف القياس ؛ لأن منهج هذه الشريعة المطهرة أن لا يُؤخذ  
البريء بذنب المذنب ، قال الله - عز وجل - : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ  
أُخْرَى ۚ ﴾<sup>(٧٩)</sup> وقال : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾<sup>(٨٠)</sup> .  
وقال : ﴿ لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾<sup>(٨١)</sup> وقال - صلى الله عليه  
 وآله وسلم - : " لا يجني جان إلا على نفسه "<sup>(٨٢)</sup> وقال - عز وجل - في  
تسوية المعاقبة : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۚ ﴾<sup>(٨٣)</sup> وقال :  
﴿ وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۚ ﴾<sup>(٨٤)</sup> وقال : ﴿ فَمَنْ آعْتَدَ عَلَيْكُمْ  
فَآعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَدَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٨٥)</sup> وأما ما ورد عنه - صلى  
الله عليه وآله وسلم - من أخذ الجار بالجار والقرب بالقرب كما في بعض  
الأحاديث<sup>(٨٦)</sup> ، فلعل ذلك كان قبل استقرار الأحكام الشرعية الإسلامية ، وفي

(٧٩) الأنعام ١٦٤ .

(٨٠) البقرة ٢٨٦ .

(٨١) طه ١٥ .

(٨٢) أحمد : ( ٦٥٥/٢ ) ( ١٦٠٤٤ ) .

الترمذي : ( ٤٦١/٤ ) ( ٣٤ ) كتاب الفتن ( ٢ ) باب ما جاء دماءكم وأموالكم عليكم حرام

( ٢١٥٩ ) .

(٨٣) النحل ١٢٦ .

(٨٤) الشورى ٤٠ .

(٨٥) البقرة ١٩٤ .

(٨٦) يُنظر : مسند أحمد ١١٢/٣ ، الموضوعات لابن الجوزي ٣، ٣٥٩ ، مجمع الزوائد

٢٩٠/٦ ، اللآلئ الموضوعة ١٨٨/٢ .

مبادئ الإسلام ، وقد كانت الجاهلية هكذا فأنزل الله من الآيات القرآنية وأجرى على لسان رسوله من الأحاديث النبوية مالا ينبغي بعده ريب لمرتاب<sup>(٨٧)</sup> .

ومن هاهنا يلوح أن هذه الأمور التي تقع في كثير من الأقطار اليمنية ، ويتعارف بها كثير من أهلها ، ويعمل عليها أمراؤها وقضاؤها من تغريم أهل قرية من القرى أو عشيرة من العشائر جميع ما يقع في حدود بلادهم ، من قتل أو سلب أو جناية على بدن أو مال ، بدون وجود المناط الشرعي - وهو القسامة<sup>(٨٨)</sup> أو ضمان العاقلة<sup>(٨٩)</sup> - ، ليست من الشرع في قبيل ولا دبير ، ولا ورد ولا صدر .

ومن هذا تضمين أهل القرى المحيطة بالطرق العامة التي يسلك فيها الناس من مدينة إلى مدينة ، ومن قطر إلى قطر ، فإن ذلك بالأحكام الطاغوتية أشبه منه بالأحكام الشرعية .

فإن قلت : إذا لم يقع التضمين انقطعت السبل وذهبت الأموال والأرواح ، وتسلبت شرار الناس على خيارهم حتى يرتفع الأمن بالكلية ، ولا سيما مع فساد أديان البدوان وغالب الأعراب المجاورين للطرقات ، قلت : هذا خيال مختل ، ووسوسة شيطانية من عدو الله إبليس أراد أن يزحلق بها هذه الأمة من الأحكام الشرعية إلى الأحكام الشيطانية ، فإن من تأمل أحوال سلف هذه

(٨٧) فتح القدير ٣٧٧/٢ .

(٨٨) سبق التعريف بها ص ٧٨٤ .

(٨٩) اسم فاعلة من العقل ، وهم : العصابة ، وهم القرابة من قبل الأب الذين يُعطون دية قتل الخطأ ( لسان العرب ٣٠٤٧/٥ ) .

الأمّة وخلفها إلى عصرنا هذا وجد التدبير بالقوانين الشرعية ما كان في بلد إلا وكانت من الأمن والدعة بمحل لا يساويها فيه غيره<sup>(٩٠)</sup> .

ومن شك في هذا فليتدبر ما كان في هذه الدول الإسلامية منذ أيام النبوة إلى الآن فإنك لا ترى ملكاً من الملوك ، ولا أميراً من الأمراء ، ولا إماماً من الأئمة ، يوصف بالعدل وحسن السيرة وإقامة حدود الشريعة كما هي إلا رأيت في بلاده ورعيته من النظام واستقامة الأمور وصلاح أحوال العامة والخاصة وأمن السبل وذهاب التظالم بالكلية ما يُعلم به أن تدبير الشارع هو التدبير المشتمل على مصالح المعاش والمعاد ، وبعبكس هذا من خيل له الشيطان أن تدبير الممالك وصلاح الأمّة بالقوانين الشيطانية والرسوم الطاغوتية أصلح لها .

وأول من أدخل هذه القوانين الكفرية إلى الممالك الإسلامية<sup>(٩١)</sup> جنكيز خان<sup>(٩٢)</sup> ملك التتر<sup>(٩٣)</sup> فإنه لما كان هو وأهل مملكته لا يرجعون إلى شريعة من

(٩٠) ومن الشواهد الحاضرة في عصرنا ، التي فيها عيرة : أن بلادنا - بلاد الحرمين - تعيش من الأمن والدعة مالا يعيشه غيرها ؛ لأنها تُطبق ما لا يطبقه غيرها من أحكام الشريعة وتعاليم الدين .

(٩١) الخطط والآثار ٣/ ٣٤٦ .

(٩٢) واسمه ( تمرّجين ) ملك التتر وسلطانهم الأول ، الذي خرّب البلاد وأفنى العباد ، واستولى على الممالك ، وأول ما بدأ ببلاده أرض المغول ثم الصين واستولى على جميع ممالكها ، ثم خرسان ثم الجبل ثم بلاد الإسلام ، ولم يكن يتقيّد بدين الإسلام ولا بغيره ، قال الذهبي : " وقتل المسلم أهون عنده من قتل البرغوث ، وله شجاعة مفرطة وعقل وافر ، ودهاء ومكر " وكان أول مظهره سنة ٥٩٩ ومات في رمضان سنة ٦٢٤ ، وبقي الملك في بنيّه .

( سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٤٣ ، شذرات الذهب ٥/ ١١٣ ، معجم البلدان ٤/ ٨٥٨ ) .

(٩٣) شعوب منحدرّة من أصل مغلي ، ويُقال المغل والمغول نسبة إلى منغوليا ( دائرة المعارف الإسلامية ٤/ ٥٧٦ ) .

الشرائع ولا ينتمون إلى دين من الأديان اخترع لهم كتاباً من عند نفسه سماه (الياسا)<sup>(٩٤)</sup> ، ذكر فيه أموراً من التدبيرات للخاصة والعامة ومراسم الملوك والرعية ، وألزم رعيته بها وحملهم عليها بالسيف<sup>(٩٥)</sup> .

ثم أنه أسلم بعض ذريته وبقي فيهم الملك في أرض الإسلام حتى انقرضوا ، أو انتقل منهم إلى غيرهم من سائر بطون التتر<sup>(\*)</sup> ، ومن الجراكسة<sup>(٩٦)</sup> وأشباههم فعملوا جميعاً بهذا الكتاب في الأمور المتعلقة بالملك مع إسلامهم ، وعملهم في غير ذلك بأحكام الشريعة المطهرة ، والسبب في ذلك

(٩٤) وهي لفظة مركبة أولها أعجمية والأخرى تركية ، فسه بالفارسية ثلاثة ، ويسا بالمغلية الترتيب ، فكأنه قال : الترتيب الثلاثة ، وسببه أن جنكيز خان ملك المغل ، قسم مملكته بين أولاده الثلاثة ، وأوصاهم بوصايا لا يخرجوا عنها فجعلوها قانوناً وسموها بذلك (معجم الألفاظ والتراكيب المولدة ٣٠٠) وقد ركب من أديان شتي وآراء ، من اليهودية وانصرانية والإسلام ، ومن آراءه (البداية والنهاية ١٢٧/١٣ - ١٢٩) .

(٩٥) من ذلك : (أنه من زنا قُتل محصناً كان أو غير محصن ، ومن تعدد الكذب قُتل ، ومن تجسس قُتل ، ومن دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدهما قُتل ، ومن بال في الماء الواقف قُتل ، ومن انغمس فيه قُتل ... (البداية والنهاية ١٢٨/١٣) .

(\*) أمة من الجنس الأصفر بلادها ممتدة من الجنوب الشرقي للمملكة الروسية إلى غربها ، وهي شعوب متميزة منهم الباقونية والجيرجيزية والساموية والترك العثمانيون ، وأكثرهم دخل الإسلام ، وهم الآن تحت سلطة الأمة الروسية (دائرة معارف القرن العشرين ٥٣٨/٢) .

(٩٦) اسم عام يُطلق على الأقوام التي كانت تسكن في ما مضى القسم الشمالي الغربي من القوقاز ، وقسم من الشاطئ الشرقي للبحر الأسود من شبه جزيرة تمان إلى حدود الأنجاز جنوباً على وجه التقريب . ولم يبقَ من هذه القبائل التي كانت أكثر عدداً قبل الغزو الروسي الحديث للمنطقة إلا بقايا لا يُعتد بها وهاجر أغلبهم إلى تركيا وآسيا الصغرى بعد تلك الحرب (دائرة المعارف الإسلامية ٣٣٧/٦ - ٣٤٥) .

أن الشيطان سَوَّلَ لهم أن المُلْك لا يصلح بالتدبيرات الشرعية ، ولا يقوم بغير تلك الرسوم الكفرية كما ذكر ذلك غير واحد من المتأخمين لتلك الدول كالمقريري<sup>(٩٧)</sup> في الخطط والآثار<sup>(٩٨)</sup> وغيره .

ثم إن عامة مصر أدخلوا على لفظ ذلك الكتاب شيئاً مهملة فقالوا سياسا ، وبعضهم يقلب الألف الآخرة هاء فيقول سياسة<sup>(٩٩)</sup> ، كما هو

(٩٧) أحمد بن علي بن عبد القادر ، أبو العباس الحسيني العبيدي ، مؤرخ الديار المصرية ، أصله من بعلبك ، ونسبته إلى حارة المقارزة ( من حارات بعلبك في أيامه ) ، ولد ونشأ ومات في القاهرة ، وولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة مرات ، واتصل بالملك الظاهر برفوق ، توفي سنة ٨٤٥ . من تأليفه : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ويُعرف بـ ( خطط المقريري ) ، السلوك في معرفة دول الملوك ، إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع ، تحرير التوحيد المفيد ، وغيرها كثير قال السخاوي : قرأت بخطه أن تصانيفه تربو على مائتي مجلد كبار ( البدر الطالع ٧٩/١ ، الأعلام ١٧٧/١ ) .

(٩٨) ٣٤٦/٣ ، ٣٤٨ .

(٩٩) ساس الأمر سياسة قام به ، والسياسة : القيام على الشيء بما يُصلحه ( تاج العروس ٣٢١/٨ - ٣٢٢ ، البداية والنهاية ٤٢١/١٣ ) وقال في الصحاح : سستُ الرعية سياسة ، أسوس الرجل أمور الناس إذا مُلِّك أمرهم ، ويُروى قول الخطيئة :

لقد سوست أمر بنيك حتى ★★ تركتهم أدق من الطحين ( الصحاح ٩٣٨/٣ ) .

وفي الحديث : ( كانت بني إسرائيل تسوسهم الأنبياء ) أي : تتولى أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية ( النهاية ٤٢١/٢ ) .

وفي كتب الفقهاء تُطلق على معينين : " السياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله لعباده من الأحكام الشرعية ، وتُسعمل أخص من ذلك ، مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل " . ( حاشية ابن عابدين ١٥/٤ ) .



المعروف الآن<sup>(١٠٠)</sup> ، ثم تزايد الشر ووجد الشيطان المجال لما يرومه من الإضلال فلم يدع مملكة من الممالك ولا قطراً من الأقطار إلا وفيه من هذه القوانين الكفرية نصيب ، ومن عرف الأمور كما هي عرف ما وصفناه<sup>(١٠١)</sup> .

وإذا أنكر العالم شيئاً من تلك القوانين الطاغوتية على ملك أو أمير أجابه بأن هذه قوانين سلطانية ، أو قواعد ملوكية ، أو مراسيم دولية ، وكأن هذه الشريعة المحمدية لم ترد إلا لتدبير الناس فيما يرجع إلى دينهم دون دنياهم ، ولو عقلوا لعلموا علماً يقيناً أن صلاح أمور الدين والدنيا كله في الهدي المحمدي والشرع المصطفوي<sup>(١٠٢)</sup> .

وانظر ما وقع من واضع كتاب الياسا والتدبير الذي هو التدمير لأكثر العالم خصوصاً هذه الأمة المرحومة ، فإن جنكيز خان - لعنه الله - كاد أن يستأصل

(١٠٠) اعتقاد أن لفظ ( السياسة ) لفظ دخيل وغير عربي خطأ فاحش كما نبه عليه الخفاجي في كتابه الجليل المعجم الدخيل ( ٣٠٠ - ٣٠١ ) بل هو لفظ عربي فصيح تصريفاً واستعمالاً كما مرّ آنفاً ( ص ٧٨٤ هامش ١٠٣ ) ومثل هذا لا يخفى على مثل الإمام الشوكاني ، وإنما يُحمل كلام الشيخ ومقصوده على نقل وقائع معينة كانت تحصل في فترة معينة وعند قوم معينين من أهل مصر كما صرح بذلك المقرئ في خطه ( ١٤٦/٣ ) .

(١٠١) يُنظر : آثار القوانين الوضعية السيئة ( مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥ / ٣٨٧ ، الفوائد ٤٣ ، ٤٢ ، مختصر الصواعق المرسلة ٥٣/٢ ، فتاوى الشيخ ابن إبراهيم ٢٥١/٢ ، ٥٠٠ ، البداية والنهاية ١٢٨/١٣ ) .

(١٠٢) مَنْ فضّل حكم الطاغوت على شريعة الله فهو كافر ومُشرك بالله العظيم باتفاق المسلمين ( مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٨/٢٧ ، ٥٢٤ ٢٨ ، البداية والنهاية ١١٩/١٣ ) وشركه من أغلظ الشرك الذي يجب التعاون على إزالته ، فهو مُشرك في الربوبية لكونه قد نازع الله تعالى في التشريع الذي هو قرين الخلق ، وهو مُشرك في الإلهية بطاعته وعبادته الطاغوت من دون الله ، وهو مُشرك في الأسماء والصفات لكون الحكم من أسماء الله وهذا مُلحد فيه - عياداً بالله - ( أضواء البيان ١٦٩/٧ ، فتاوى ابن تيمية ٧٧ ، فتاوى ابن إبراهيم ٥٠٠ ، ٢٥١/١٢ ) .

الإسلام ويمحق آثار أهله ، فإنه خرج من بلاده إلى ما وراء النهر كُبْخَارَى<sup>(١٠٣)</sup> وخُوارِزْم<sup>(١٠٤)</sup> وسَمَرْقَنْد<sup>(١٠٥)</sup> وسائر تلك المدائن العظام ، فكان يقتل الرجال والنساء والصبيان حتى لا يُبقى من أهل المحل صغير ولا كبير ، ثم يُحَرَّبُ الدُّور ويُغَوَّر<sup>(١٠٦)</sup> النُّهُور<sup>(١٠٧)</sup> ، ويقطع الشجر ويهدم المساجد والبيع<sup>(١٠٨)</sup> والكنائس<sup>(١٠٩)</sup> ، فلا يخرج من بلد من البلدان أو مدينة من المدن إلا وقد صارت خاوية ليس بها منزل ولا نازل ، ثم استمر على هذا الأسلوب حتى دمر أكثر الأرض طولها والعرض خصوصا بلاد الإسلام ، ثم وافاه الحِمَام وأراح الله منه

(١٠٣) بضم أوله ، مدينة كبيرة في تركستان على المجرى الأسفل لنهر زرافشان ، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر ، فتحها قبية بن مسلم الخرساني سنة ٨٧ ، ومنها خلق كثير من أئمة المسلمين في فنون شتى .

(معجم البلدان ٤١٩/١ ، دائرة المعارف الإسلامية ٤٠١/٣) .

(١٠٤) أوله بين الضمة والفتحة ، والألف مسترقة مختلصة ليست بألف صحيحة ، هكذا يتلفظون بها ، ويُطلق عليها ( خِيَوَة ) ، بلاد على المجرى الأسفل على نهر آموديريا شرق نهر جيحون ، غزاها قتيبة بن مسلم حوالي سنة ٩٣ ، ويُنسب إليها خلق كثير من العلماء (معجم البلدان ٤٥٢/٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ٣/٩) .

(١٠٥) ويُقال لها بالعربية : سُمُرَان ، وهي بلدة قديمة ، يُقال أنها من أبنية ذي القرنين ، وهي من بلاد ما وراء النهر ، غزاها سعيد بن عثمان في عصر معاوية ولم يُفتح له ، ثم غزاها قتيبة ابن مسلم سنة ٨٧ وصالح أهلها (معجم البلدان ٢٧٩/٣) .

(١٠٦) غار الماء وغَوَّر : ذهب في الأرض وسفل فيها (لسان العرب ٣٣١٣/٦) .

(١٠٧) جمع نهر : مجرى الماء أو الماء (تاج العروس ٥٧٠/٧) .

(١٠٨) بكسر أوله وفتح الثاني كعَنْب ، جمع بيعة : مُتَعَبِدُ النَّصَارَى (تاج العروس ٣٥/١١) .

(١٠٩) مُعَرَّبَة ، جمع كنيسة كسفينة : مُتَعَبِدُ الْيَهُود (تاج العروس ٤٥٠/٨) .

أهل الإسلام<sup>(١١٠)</sup> ، فلزم طريقته الملعونة وتديره المشؤوم الممتلك بعده من أولاده ، ثم الممتلك بعدهم من ولد ولده .

ومنهم المسمى ( هولاكو )<sup>(١١١)</sup> فإنه وصل إلى بغداد وقتل من فيها من الإمام والمأموم والعام والخاص إلا من تأخر أجله ففر بنفسه ، ثم اختفى<sup>(١١٢)</sup> .

ثم اقتفى هذه الطريقة<sup>(★)</sup> القبيحة والتدبير الكفري ( تيمور لُنگ )<sup>(١١٣)</sup> فإنه كان لا يعمل في تدبير ملكه بغير كتاب ( الياسا ) ، فدمر جميع الممالك التي

( ١١٠ ) النجوم الزاهرة ٤٢/٧ - ٤٧ ، الكامل في التاريخ ٣٩٩/١٠ وما بعدها ، البداية والنهاية ٨٦/١٣ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٩٧ .

( ١١١ ) ابن قوليقان بن جنكيز خان المغلي ، من أعظم ملوك التتار ، طوّف البلاد واستولى على الممالك في أيسر مدة ، وفتح خراسان وفارس وأذربيجان وعراق العجم وعراق العرب والجزيرة والروم وديار بكر ، وقتل الخليفة المستعصم ، ولم يكن يتقيد بدين كسلفه ، وكان صاحب شجاعة ظاهرة ودهاء وحزم ، مات سنة ٦٤٤ وخلف سبعة عشر ولداً ، وتملك بعده ابنه أبغا .

( النجوم الزاهرة ٢٢٠/٧ ، البداية والنهاية ٢٤٨/١٣ ، شذرات الذهب ٥٥٠/٧ ) .

( ١١٢ ) البداية والنهاية ٤٠/١٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، شذرات الذهب ٦٢/٧ - ٦٧ .  
( ★ ) في نسخة ( ك ) : الخبيثة القبيحة .

( ١١٣ ) وقيل : تمر لُنگ ابن أبتيمش فنلغ بن زيكي ، الطاغية التتري ، ومعناه بالعربية الأعرج ، وُلد سنة ٧٢٨ بكش أحد مدائن ما وراء النهر ، قال ابن حجر : كان من أتباع طقتمش خان آخر الملوك من ذرية جنكيز خان ، فلما مات قرر في السلطنة ولده محمود ، وتزوج تيمور أم محمود فصار هو المتكلم في المملكة ، ونازل صاحب بخارى فانتزعها من يد أميرها ، واعتلى عرش سمرقند سنة ٧٧١ ، ثم فتح أسيا الوسطى ثم فارس ثم الشام ثم بغداد ، وأعلن دخوله في الإسلام ، ولكنه لم يتقيد به ، وقد كان مركز أميرطوريته تركستان ، وفي آخر حياته أعد ليغزو الصين فهلك بالحمى وتفككت أميرطوريته بعد ذلك ، مات سنة ٨٠٨ .

( النجوم الزاهرة ٢٥٤/١٢ - ٢٧٠ ، الضوء اللامع ٤٦/٣ - ٥٠ ، شذرات الذهب ٦٢/٧ - ٦٧ ) .

وراء النهر واستأصل بالقتل أكثر أهلها ، ثم عطف على ممالك الشام والعراق والروم والهند وكثير من البلاد ففعل تلك الأفاعيل ، وكان من مرسومه<sup>(١١٤)</sup> أنه إذا فتح قطر من الأقطار ، أو مدينة من المدن الكبار يهدي إليه كل فرد من أفراد جنده رأسين من رؤوس بني آدم ، بعد أن يقطعها ، وجنده نحو ثلاثمائة ألف ، وقد تزيد على ذلك فكانوا يعطفون على من تحت أيديهم من الأسرى والضعفاء وسائر من بقي فيقتلون في ساعة من النهار ، نحو ست مائة ألف نفس ، وهذا بعد تأمينه للبلد الذي يفتحه ، وخروجه منه ، وأما عند فتحه قبل تأمينه فلا تزال السيول جارية من دماء المسلمين<sup>(١١٥)</sup> .

وتيمور هذا من أعظم<sup>(★)</sup> الملوك المتقيدين بأحكام (الياسا) وقوانينه<sup>(١١٦)</sup> ، فانظر ما فعله واضع هذا الكتاب من إراقة الدماء وهتك الحرم وتخريب الديار ، وتغوير الأنهار ، وقطع الأشجار ، وتعميم جميع الأقطار بالمخاوف الكبار حتى انقطعت السبل وتعطلت المدن وفقد أكثر العالم ، وما

(١١٤) المرسوم : ما يصدره رئيس الدولة كتابة في شأن من الشؤون فتكون له قوة القانون (المعجم الوسيط ٣٤٥/١) .

(١١٥) قال في النجوم الزاهرة : حدثني الأمير اسنباي - وكان أسير عند تيمور وحظا عنده - بأشياء مهولة منها : أنه لما استولى على بغداد ألزم جميع من معه أن يأتيه كل واحد منهم برأسين من رؤوس أهل بغداد ... فكان عدة من قُتل من أهل بغداد تقريباً مائة ألف إنسان وقال المقرئ : تسعين ألف إنسان ، وهذا سوى من قُتل في أيام الحصار . (النجوم الزاهرة ٢٦٦/١٢ مُختصراً) .

(★) في نسخة (ك) : هو أعظم .

(١١٦) قال في الضوء اللامع عنه : " يعتمد قواعد جنكيز خان ويجعلها أصلاً ، ولذلك أفتى جمعٌ ب كفره ، مع أن شعائر الإسلام في بلاده ظاهرة " . (الضوء اللامع ٤٩/٣) .

نشأ عن تديره من المصائب وما لقي به العباد من المتاعب ، وكيف صارت الأرض وأهلها بسببه في أمر مريع ؟

ثم انظر ما فعله المقتدون به من بعده كأولاده ، وأحفاده ، وتيمور والجراكسة ، وأشباههم فإنها صارت الفتن تغلي كغلي المراحل<sup>(١١٧)</sup> ، ولم يأمن أحد من الناس في الغالب على دمه ولا عرضه ولا ماله<sup>(١١٨)</sup> .

ثم انظر كيف كان نظام العالم بالتدبير المحمدي ، وكيف كانت الأيام النبوية التي هي منشأ الأحكام الشرعية ، ثم كيف كان الصحابة ومن بعدهم من المقتدين بشرعه - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - لا من خَرَجَ عن ذلك إلى السياسة الكفرية<sup>(١١٩)</sup> .

(١١٧) جمع مرجل وهو : الإناء الذي يُغلى فيه الماء ، والميم فيه زائدة ( لسان العرب ٤١٧٠/٧ ) .  
(١١٨) هي هي آثار حكم الطاغوت في كل زمان ، ومثل ما وقع للمسلمين من الفساد بسبب شريعة جنكيز خان ( الياسا ) وقع للمسلمين اليوم بسبب شريعة أتاتورك ( القوانين الوضعية - العلمانية ) وأتباعها ، وكما قال الشوكاني هنا : إن كل فساد في الدين والدنيا فبسبب استبدال حكم الشريعة بحكم الطاغوت ، ومفاسده نراها اليوم تدور لتحقيق محاور ثلاثة :

- ١- تبعية المسلمين للكفار الفكرية والمادية .
  - ٢- إعاقة نهضة المسلمين بنشر الفساد العقدي والخلقي المستمر ( مكر الليل والنهار ) .
  - ٣- زرع بذور الفتن والشقاق بين المسلمين ، وهو سبب طبعي لوجود القوانين الوضعية . ( يُنظر آثار القوانين الوضعية السيئة في العصر الحديث : رسالة الكتاب والسنة يجب أن يكون مصدر القوانين في مصر لأحمد شاكر ، بحث وجوب تطبيق الشريعة لمناع القطان ) .
- (١١٩) مَنْ سَوَّغَ لنفسه الخروج عن الشريعة فهو كافر بالإجماع ( فتاوى ابن تيمية ٥٨/٢٧ ، ٥٩ ، ٥٢٤/٢٨ ، البداية والنهاية ١٢٨/١٣ ) ولو سَوَّغَ ذلك " بالنسبة لما استجد من الحوادث التي نشأت عن تطور الزمان وتغير الأحوال فلا ريب أنه كفر " كذلك ( فتاوى الشيخ ابن إبراهيم ٢٨٨/١٢ ) .

والحاصل أن من تأمل الأمور حق التأمل فيما يرى (\*) ويسمع علم علما لا يخالطه شك ولا تحالجه شبهة أن السياسات الشرعية والتدبيرات النبوية أصل صلاح الدين والدنيا ومنبع كل خير من خيري الدارين ، وأن غيرها أصل فساد الدين والدنيا ومنبع كل شر من شري الدارين .

يأبى الفقى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق له واضح

إذا تقرر هذا عرفت أن تغريم العباد لرجاء المصلحة هو عين المفسدة كما قدمنا ذلك في الكلام على حدود البلدان<sup>(١١٩)</sup> ، وما أحق العالم العامل بعلمه الشحيح على دينه باجتناّب هذه الجهالات والفرار عن مهالك هذه الضلالات ، وإذا لم يتمكن من طمس آثار السياسات الكفرية وتشديد أركان السياسات النبوية فأقل الأحوال أن يربأ بنفسه عن أن يكون من المقتدين بجنكيز خان ، ومن تبعه من حزب الشيطان ، فإنه بلا ريب عن ذلك مسؤول بين يدي رب العزة في حضور نبي الأمة<sup>(١٢٠)</sup> ، فإذا قيل له بأي شرع أخذت مال هذه الأرملة وهذا الصبي وهذا الزم<sup>(١٢١)</sup> من أهل هذه القرية ، فماذا يكون جوابه ؟ إن قال : أردت التوصل بذلك إلى قمع الأشرار ، وصلاح الديار ، فأبيّ شريعة في أحد هؤلاء الثلاثة ! فإن رام المجادلة والمحااجة ، فهو لا يزيد على أن يقول : أخذت بنوع من أنواع المناسب المدونة في علم الأصول .

(★) في نسخة (ك) : ( يُروى ) . والأصوب ( يرى ) كما في الأصل .

(١١٩) ص ٧٦٧ ، ٧٦٩ .

(١٢٠) يصح على جهة الإجمال إثبات وقوع سؤال الله تعالى للعباد بحضور نبي الأمة كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ ﴾ ، وكحديث القوم الذين طردوا من الحوض بسبب التبديل . أخرجه مسلم . وأما إثبات ذلك على جهة التفصيل فلم أجد له دليلاً بعد البحث والسؤال .

(١٢١) الزمّانة : العاهة ( تاج العروس ٢٦٣/١٨ ) .

وما أحقه عند أن يقول هذه المقالة أن يقال له : لا حياك الله ولا بياك<sup>(١٢٢)</sup> ! كيف استبدلت بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة هذا البديل ، ورضيت بالدون ، وأعطييت الدنيئة واستبدلت العين الصحيحة بالعور ، هات ! عرفنا ما هو هذا المناسب الذي تزعم ! هل وجدته في كتاب الله وأخذته من سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ؟

أم هو من ذلك الهذيان المنسوب في وجه السنة والقرآن ؟

ثم هذا المناسب الذي آثرته على النصوص قد صرح أهل الأصول وجميع الأئمة الفحول أنه لا يجوز العمل به في أدنى حكم من الأحكام الشرعية ، فضلاً عن مثل هذا الحكم الذي هو أخذ المال بلا برهان ، ولا قرآن ، ولا عقل ، ولا نقل ، ورسموه في مؤلفاتهم بالمناسب الملغي<sup>(١٢٣)</sup> أي الذي يجب إلغاء العمل به ، وترك التعويل عليه لمصادمته للنصوص ، فحيثُ تطيح الحجج والأعدار ، وتحق الكلمة على من خالف شريعة المختار .

دعوا كل قول عند قول محمدٍ فما آمن في دينه كمخاطر

فالخلاص : أن الحكم بأخذ أموال العباد بدون وجود المناط الشرعي من الحرام البين عند كل من له دُرْيَةٌ بأحكام الشرع ، وعلى فرض أن من فعل ذلك وقرره أو أفتى به قاصر الباع غير متميز عن طبقة الرعاع فأقل الأحوال أن يكون قد سمع قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " والمؤمنون وقّافان عند

(١٢٢) بياك : قَرَبَكَ أو بَوَأَكَ مَتَرًا وَأَسْكَنْكَ مَتَرًا في الجنة ( تاج العروس ٢٣٣/١٩ ) .

(١٢٣) شرح العضد ٢٤٣/٢ ، الإحكام للآمدي ٤١٠/٣ ، نهاية السؤل ٥٦/٣ .

الشبهات " " دع ما يريك إلى ما لا يريك " اللهم نقّ كدورات<sup>(١٢٤)</sup> قلوبنا بمياه الشرع ، واصقل مرآة بصائرنا بصقيل<sup>(١٢٥)</sup> السمع .

فإن قلت : أبن لنا كيف يصنع من ولي قطراً<sup>(\*)</sup> من الأقطار قد تعارف أهله وأرباب حله وعقده على الإلزام لمن جاور الطريق بضمان ما ذهب فيها من دم ، أو مال ؟

ثم إذا أراد أن يعرفهم السياسة الشرعية فماذا يصنع ؟ قلت : إن تمكن من قطع تلك الحبائل الشيطانية ، وتمهيد القواعد القرآنية بأي ممكن فهو الواجب عليه ، فليست الثمرة للعلم إلا حمل الناس على الشريعة الغراء التي يقول فيها - صلى الله عليه وآله وسلم -<sup>(١٢٦)</sup> " تركتكم على الواضحة ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا جاحد وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ، الهادين ، عضوا عليها بالنواجذ " وإذا تعذر عليه ذلك تعذراً تقوم به الحجة بين يدي الله فليعمل بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -<sup>(١٢٧)</sup>

(١٢٤) الكدَر : نقيض الصفو . والاسم : الكُدرة والكُدورة ( تاج العروس ٤٤٧/٧ ) .

(١٢٥) صَقَلَه : جَلَّاه ، فهو مصقول وصَقِيل ( تاج العروس ١٥٠/١٥ ) .

(\*) في نسخة ( ك ) : قطر . والصواب هو في الأصل ( قطراً ) .

(١٢٦) أحمد : ( ١٧٤/٤ ) رقم ( ١٧١١٢ ) .

أبو داود : ( ١٣/٥ ) ( ٣٤ ) كتاب السنة ( ٦ ) باب في لزوم السنة ( ٤٦٠٧ ) .

الترمذي : ( ٤٤/٥ ) ( ٤٢ ) كتاب العلم ( ١٦ ) باب ما جاء بالأخذ بالسنة واجتناب البدع

( ٢٦٧٦ ) .

(١٢٧) أبو داود : ( ٥١٢/٤ ) ( ٣١ ) كتاب الملاحم ( ١٧ ) باب الأمر والنهي ( ٤٣٤١ ) .

الترمذي : ( ٢٥٦/٥ ) ( ٤٨ ) كتاب التفسير ( ٦ ) باب تفسير سورة المائدة ( ٣٠٥٨ ) .

ابن ماجه : ( ١٣٣٠/٢ ) ( ٣٦ ) كتاب الفتن ( ٢١ ) باب قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ۖ ﴾ ( ٤٠١٤ ) .



"مُرُوا بالمعروف ، وأنهُوا عن المنكر حتى إذا رأيت هوىً متبعاً ، وشحاً مطاعاً ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بخاصة نفسك ، ودع عنك أمر العوام ، فإن من ورائكم أيام الصبر فيهن كالقبض على الجمر ، أجر العامل فيهن أجر خمسين رجلاً !

قيل : يا رسول الله منا أو ممن بعدنا ؟ قال : منكم " والحديثان صحيحان ثابتان في دواوين الإسلام .

وأما السؤال عن كيفية عمله إذا أراد أن يُعرّفهم السياسات الشرعية فيقول لهم : فيما ذهب في الطريق من نفس أو مال أو ذهب في موطن ، ولم تكمل شروط القسامة أن الذي جاءت به هذه الشريعة الغراء أن هذا غير مضمون على أحد من الناس ، وأنه قد قال قائل من أهل الشريعة أنها لا تهدر دماء المسلمين ، وأنه يجب ضمانها من بيت مالهم ، ولكن لا يدع جهداً في الكشف والفحص عن الفاعل ، فإن هذا الكشف هو من السياسة الشرعية لا الكفرية .

ثم إذا سأله سائل عن إصلاح فساد الطريق كيف يكون ؟ وبأي سبب يتوصل إلى ذلك ؟ قال : تأمين السبل والأخذ على يد الظالم هو الذي شرع الله لأجله نصب الملوك ، وهو الركن الأعظم من أركان السلطنة ، بل الشرط الأهم من شروط الزعامة<sup>(١٢٨)</sup> ، بل هو الأمر الذي إذا قام به سلطان المسلمين لم يُحتج معه إلى غيره .

(١٢٨) حاشية ابن عابدين ١/٣٦٨ ، ٣/٣١٠ ، نهاية المحتاج ٧/٤٠٩ ، مغني المحتاج ٤/١٦٨ ، شرح روض الطالب ٤/٨ .

وهذا وإن استبعده من اعتقد اعتبار شروط كثيرة العدد<sup>(١٢٩)</sup> ، فهو إن نظر حق النظر لم يخفَ عليه صحة ما قلناه . وإذا كان الأمر هكذا فإصلاح طرقات المسلمين وتأمين سبلهم من أهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو واجب على السلطان خصوصاً وعلى المسلمين عموماً ، فعليه وعليهم أن يقوموا بذلك أتم القيام ولو بوضع جماعة من المسلمين في جوانب الطرق المخوفة لتأمين المارة ، ويدفع إليهم من بيت مال المسلمين أو من خالص أملاكهم إذا لم يوجد في بيت المال ما يقوم بذلك ، فعلى العالم أن يقول هكذا إذا سُئل عن ذلك ، ويُنهي الأمر إلى السلطان الأعظم ، أو من ينوب عنه ، ويأخذ نفسه بإنكار ما علمه منكراً ، والأمر بما علمه معروفاً بما يبلغ إليه قدرته ، وليس عليه بعد ذلك شيء . وإذا لم يُطع فيما يقول فقد حصل له أجر من تكلم بالحق وفاز بمقام العلماء العاملين ، فبهذه الطريقة يحفظ دينه من المهالك ، ويستفيد في ولايته ربح ما يقدر على القيام به كما ينبغي .

وليس من الورع أن يضيق صدره عند عروض ما يخرج عن طاقته ، حتى يحمل له ذلك على ترك ما يدخل تحت مقدرته ، أو تعطيل نفسه عن القيام في مركز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن ذلك لو كان مسوغاً للتعطيل والخروج عن المراكز الدينية لتعطلت الشريعة ؛ إذ ما من زمان من الأزمنة ولا مكان من أمكنة الأرض إلا وفيه ما يُعرف وما يُنكر ، اللهم إلا أن يكون ذلك العالم قد عرف بالتجربة وطول المدة أنه لا تأثير لبقائه في صغير ولا كبير ، ولا

(١٢٩) الشروط المتفق عليها : الإسلام ، التكليف ، الذكورة . والمختلف عليها : العدالة ، سلامة الأعضاء ، النسب .

( حاشية ابن عابدين ٣٨/١ ، ٣٠٥/٤ ، جواهر الإكليل ٢٢١/٢ ، مواهب الجليل ٦٧/٨ ، الأحكام السلطانية للماوردي ٦ ، مغني المحتاج ١٦٩/٤ ، نهاية المحتاج ٤٠٩/٧-٤١٢ ، الإنصاف ١١٠/١٠ ) .

جليل ولا خطير فليس له في التلبس بأثواب الزور فائدة ، كما أنه لا يعود إليه من خيرها عائدة ، والأحوال تختلف باختلاف الإيرادات ، وإنما الأعمال بالنيات .

مسألة  
القسامة في  
السؤال

وما ذكرتم - دامت لكم الإفادة ومنكم - من أنه إذا ادّعى ورثة رجل على أهل بلدة قتل مورثهم يريدون بذلك ثبوت القسامة عليهم ، وحفّت قرائن صادقة بوقوع القتل ، وصادق بعض أهل البلد بوقوع القتل في بلدهم فهل يقال : مصادقة البعض منهم إقراراً على من اقروا شهادة على الباقيين فيثبت بها وجود القتل ؟ وإذا ثبت ثبوت القسامة بشروطها أم لا ؟

ثم إذا طُلبت منهم اليمين لمن وجد قتيلاً في بلادهم ، ونكل البعض منهم هل يكون حكم النكول حكم المصادقة في كونها شهادة على الآخرين ؟ أم يفرق به الحال بين المصادقة والنكول ؟ انتهى .

أقول : أعلم أن القسامة الشرعية لا تثبت إلا بعد ثبوت وجود القتل في محل يختص بالمدعى عليهم قتيلاً أو جريحاً<sup>(١٣١)</sup> ، وثبوت الوجود يكون بإحدى المناطات الشرعية ، إما الإقرار من جميع المدعى عليهم ، أو نكول<sup>(١٣٢)</sup> جميعهم ، أو شهادة عدلين ، أو رجل وامرأتين ، أو رجل ويمين المدعى على وجود القتل هنالك ، كذلك على وجه يحكم الحاكم بإحدى تلك الأمور ، أو علم الحاكم بذلك على ما هو الحق كما قرره في غير هذا الموضع<sup>(١٣٣)</sup> .

(١٣١) اتفقت المذاهب الأربعة على هذا الشرط ، واختلفوا في تفصيله هل يُشترط ألا يكون معهم غيرهم أم لا ؟

( بدائع الصنائع ٢٨٩/٧ ، حاشية الدسوقي ٢٩٢/٤ ، نهاية المحتاج ٣٨٩/٧ ، تكملة

المجموع للمطيعي ٥٥٤/٢٢ وما بعدها ، المغني ٨/١٠ ) .

(١٣٢) نكل عن اليمين : امتنع منها ( المصباح المنير ٣٢١ ) .

(١٣٣) نيل الأوطار ٧٤٩/٨ - ٧٥٠ .

فإن أقر البعض ، وأنكر البعض ، أو نكل البعض وحلف البعض من أهل القسامة ، كما في مسألة السؤال فاعلم أن إقرار من أقر أو نكول من نكل هو مستند للحكم بالوجود ، والوجود أمر واحد وهو يستلزم ثبوت القسامة على الجميع ، فإذا كان ذلك الإقرار أو النكول بحيث يصلح مستنداً لحكم الحاكم بالوجود تثبت القسامة بالحكم بالوجود بذلك المستند ، ولا يضر إنكار البعض أو إقدامه على اليمين مع نكول غيره ، كما لا يضر إنكار الجميع مع وجود الشهادة ، أو علم الحاكم ؛ لأنه قد ترتب الحكم بالوجود على إقرار البعض ، أو نكوله كما ترتب الحكم بالوجود على شهادة الشهود ، أو علم الحاكم ، والعلم بالوجود هو أمر واحد كما قدمنا ، ولا تثبت به القسامة على بعض أهل القسامة دون بعض ، بل تثبت على الجميع .

فإن قلت : الشهادة وعلم الحاكم هما مناطان للحكم على المشهود عليه بخلاف الإقرار والنكول فإنهما مناطان للحكم على (\*) المقر والناكل دون غيرهما .

قلت : قد صلح كل واحد منهما مناطاً للحكم بالوجود ، كما صلحت الشهادة مناطاً لذلك ، ولا يضر إنكار من أنكر ، وحلف من حلف ، كما لا يضران إذا كان المنطوق هو الشهادة ، فالحاصل أن المعتبر ما يصلح مستنداً لحكم الحاكم بالوجود . هذا من غير نظر إلى تنزيل إقرار المقرين ، أو نكول الناقلين منزلة الشهادة على المنكرين ، أو الحالفين ، مع أنه لو قيل بذلك لكان التنزيل صحيحاً رجيحاً ، فإن المقر إنما أقر بما قد صح لديه بإحدى الطرق المفيدة لمضمون الإقرار بإقراره إخباراً لنا بالوجود ، وكذلك الناكل إنما نكل عن الحلف على عدم الوجود لكونه قد علم نقيضه ، وهو الوجود ، فكأنه قد أخبرنا بوجود القتل

(\*) في نسخة (ك) سقط من قوله : المشهود ... إلى قوله : على .

ولا شك أن هذا أدخل في إفادة الوجود وانتلاج الصدر به من شهادة من كان أجنبياً ؛ لأن كل واحد من المقرّين والناكلين قد شهد على نفسه ، وعلى أهله بالوجود إذا اتفقت الحوامل على ما وقع من المقرين والمنكرين من محابة المدّعي ، أو العداوة لأهل المحل أو نحو ذلك ، ولا ريب أن الشهادة على النفس وعلى الأهل أولى من شهادة الأجانب على الأجانب .

ولم يبق إلا المنازعة في اشتراط لفظ الشهادة ، والإقرار والنكول ليسا من ألفاظها ، وهذه منازعة فقهية لا ترجع إلى دليل شرعي ولا عقلي ولا لغوي ، فإن الشهادة هي الإخبار بالشيء بأي صيغة كانت ، ودلالة الخبر على مدلوله قد تكون بالمطابقة وقد تكون بالتضمن<sup>(١٣٣)</sup> وقد تكون بالالتزام وإلى هنا انتهى الجواب عن السؤال .

(١٣٣) سبق التعريف به ص ٥٦٠ .

**إرشاد الأعيان  
إلى تصحيح ما في عقد الجمان**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد الأمين، و آله

الطاهرين و بعد ؛

فإني وقفت على ما حرره - مولانا ، السيد<sup>(١)</sup> ، السند<sup>(٢)</sup> العلامة  
الأوحد ، بقية الأعلام ، حسنة الآل الكرام - الحسين بن يحيى الديلمي<sup>(٣)</sup>  
- كثر الله فوائده ، وبارك للمسلمين في أيامه - من الأبحاث النفيسة المقبولة

(١) سبق التعليق على لفظ ( السيد ) ص ٣٣٢ هامش ٥٣ .

(٢) مُحركة ، وهو كل ما يُستند إليه ويُعتمد عليه من حائط وغيره ( القاموس ٣٧٠ ، المعجم  
الوسيط ٤٥٤/١ ) والاعتماد على المخلوق ، فيما يقدر عليه صحيح ، وفيما لا يقدر عليه إلا  
الله شرك صريح ؛ لخلعه صفة الخالق على المخلوق ، والواجب هو تجنب الألفاظ المشبهة ،  
والتوقير لمن يستحقه بالألفاظ المأمونة ( يُنظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٣٣/١٧ - ٣٥٣ ،  
ميزان الاعتدال ٦٥٠/٢ ) .

(٣) الذماري ، فقيه زيدي ، له اشتغال بعلوم الآلة ، ولد سنة ١١٤٩ بدمار ، وأخذ عن علمائها  
ثم ارتحل إلى صنعاء وقرأ على أهلها ، وله قراءة في الحديث على العلامة محمد بن إسماعيل  
الأمير ، ثم عاد إلى دمار واشتغل فيها بالتدريس ، وبينه وبين الشوكاني زمالة في الطلب ومودة  
ومراسلة ، قال الشوكاني : وقد جرى بيننا مباحث علمية مدونة في رسالة هي مجموع ما لي  
من الفتاوى والرسائل . انتهى . وللمترجم مع الشوكاني جواب على رسالة ( إرشاد الغي إلى  
مذهب أهل البيت في صحب النبي ) مال فيها إلى إرضاء الرافضة الإمامية والزيدية الجارودية  
- أقمأهم الله - ، من تصانيفه : ( العروى الوثقى في أدلة مذهب ذوي القربى ) و ( الإقناع  
في الرد على من أحل السماع ) و ( نظم المعيار ) في الأصول .

( البدر الطالع ٢٣٤/١ ، نيل الوطر ٤٠١/١ ) .

على رسالتي المسماة ( عقد الجُمان<sup>(٤)</sup> ) في شأن حدود البلدان وما يتبعها من الضمان<sup>(٥)</sup> ) ولما كانت المذاكرة العلمية من أعظم القُرب المقرَّبة إلى الله سبحانه حَدَّاني ذلك إلى الكلام معه - عافاه الله - في بعض ما حرَّره من المباحث .

قال - كثر الله فوائده - : ورأيتُ كلاماً ذكره القاضي أحمد بن يحيى حابس<sup>(٦)</sup> ، وهو ممن عاصر الإمام القاسم بن محمد . أقول : القاضي المذكور أدرك أيام الإمام - عليه السلام -<sup>(٧)</sup> في أبان شبابه ، ولم يصِر رأساً في العلم والتدريس والتأليف إلا بعد موت الإمام سنة ١٠٢٩ ، ومات القاضي سنة ١٠٦١ ، كما حررت ذلك في البدر الطالع<sup>(٨)</sup> . بمحاسن من بعد القرن السابع<sup>(٩)</sup> ، وبهذا يتبين صحة ما ذكره الشرفي<sup>(١٠)</sup> - عافاه الله - من معاصرة القاضي للإمام .

(٤) كُغراب ، جمع جمانة ، وهو اللؤلؤ ( القاموس ١٥٣١ ) .

(٥) ص ٧٦٤ .

(٦) الصعدي ، حاكم مدينة صعدة وخطيب جامعها وإمام صلاحها كما ذكره في بحجة الزمن ، قال الشوكاني : أحد مشاهير علماء الزيدية ، وله مشايخ كبار منهم القاسم بن محمد ، وصنف تصانيف . انتهى . من تصانيفه : شرح ( تكملة الأحكام ) وشرح ( الشافية ) لابن الحاجب ولم يُكمل ، وتكمل شرح الأزهار ، والمقصد . مات سنة ١٠٦١ ( البدر الطالع ١٢٧/١ ) .  
(٧) يُنظر التعليق على إطلاق لفظ ( عليه السلام ) على غير النبيين ص ٣١٨ هامش ٥ .

(٨) كتاب تراجم ، خصه مؤلفه كما يقول : " بأعيان وأكابر أبناء الزمان من أهل القرن الثامن ومن بعدهم إلى الآن " وسبب تأليفه كما صرَّح في المقدمة هو : " الرد على من زعم بتعذر وجود مجتهد بعد المائة السادسة أو السابعة " ولهذا أظهر في كتابه مسلك الاجتهاد عند العلماء ، كما اعتنى بذكر علماء أهل زمنه وبلده ، وهو مطبوع متداول .

(٩) البدر الطالع ١٢٧/١ ، ٥٠/٢ .

(١٠) لقب لـ ( الحسن بن يحيى الديلمي ) المذكور وهو لقب لكل من تسمى بـ ( حسن ) أو ( حسين ) في عُرف أهل اليمن المتأخر كما سبق التنبيه عليه ( ص ٧٢ ) .



التفريق  
بين  
المحاجر  
والحدود

قوله : قال في المقصد الحسن<sup>(١١)</sup> : وأجرى المحاجر بجرى الأملاك الخ<sup>(١٢)</sup> .  
أقول : اعلم أن رسالتنا في الحدود الموضوعية بين قريتين أو أكثر بحيث يكون  
المستحق من الكلاء والماء لأهل هذه القرية إلى مكان معلوم ، ولأهل القرية  
الأخرى إلى مكان كذلك ، لا يتعدى هؤلاء إلى حد هؤلاء ، ولا هؤلاء إلى حد  
هؤلاء .

وأما المحاجر فهي في العرف غير الحدود ، فإنها تواطئ أهل قرية من القرى  
على أن يمنعون رعيانهم من بعض أوديته أو جبالهم ؛ ليتوفر الكلاء في ذلك  
المكان ، ويكون مدخراً لهم من أيام الخصب إلى أيام الجذب فيرعون فيه  
سوائهم عند الحاجة إليه ، فالذي تكلم عليه ابن حابس هو هذا وهو غير  
الحدود التي تكلمنا فيها ، وفرق بين المحاجر والحدود ؛ فإن المحاجر ليس فيها  
المنع من الكلاء المباح إلا لمصلحة راجعة إلى الممنوعين ، وهي انتفاعهم به في أيام  
الحاجة إليه ، وهو باق لهم مدخراً لمواشيهم بخلاف الحدود بين البلدان فإن  
وضعها لمنع بعض المواضع عن البعض الآخر منعاً مطلقاً ، وتخصيص استحقاقه  
بالبعض الآخر ، وهذا هو المنع الذي تردّه تلك الأحاديث التي حرّرها<sup>(\*)</sup> في

(١١) اسمه الكامل : ( المقصد الحسن والمسلك الواضح فيما لا ينبغي جهله لذوي الفقه والفتن من  
لوازم علم الفرائض والسنن ) تأليف القاضي أحمد بن يحيى حابس الصعدي ، فقه مختصر على  
مذهب الزيدية ويُشير فيه إلى الخلاف ، يتضمن أوله مقدمة حول أصول فقه الزيدية وفي  
آخره كتاب السير والتراجم ، يوجد منه نُسخ في الجامع الكبير بصنعاء رقم ( ١٠٣٤ )  
و ( ١٠٣٥ و ١٠٤٠ ) من القرن الحادي عشر ( مؤلفات الزيدية ٤٨/٣ ) .

(١٢) تتمته : إما للعرف بأن ضرب الأعلام فيها - التي يعتادونها فيها - يوجب الملك ؛ لأن للعرف  
مجالاً وأي مجال أو من باب النظر في تسكين الدهماء . ( يُنظر : ص ٨٠٢ ) .  
(\*) هكذا في المخطوط الأصل ، والصواب أن يُقال : التي حرّرها ، أو الذي حرّرها .

الرسالة المذكورة<sup>(١٣)</sup> ، وهذا الذي يسمونه ( محجراً ) عُرفاً هو الذي كانت العرب تُسميه ( حَمَى )<sup>(١٤)</sup> ، وقد ذكرنا في الوجه الثالث من الأدلة في ( عقد الجمان ) الأدلة القاضية بتسويغه والقاضية بمنعه ، وفرقنا بينه وبين الحدود ، فليراجع الشرفي ذلك - كثر الله فوائده -<sup>(١٥)</sup> .

وبالجملة فكلام ابن حابس الذي نقله الشرفي مستدلاً به على ما قاله في تلك الأبحاث مصرحاً بأنه لم يقف في المسألة على كلام لأحد من المجتهدين سواء هو في غير ما نحن بصدد من الحدود ، فحينئذٍ لم يبق قائل من أهل الاجتهاد يقول بتسويغ الحدود المعروفة باعتراف مولانا الشرفي - كثر الله فوائده - .

وأما قول ابن حابس - رحمه الله - بأن ضرب الأعلام فيها التي يعتادونها يوجب الملك ؛ لأن للعرف مجالاً وأي مجال ، أو من باب النظر في تسكين الدهماء فأقول : اعلم أن التخصيص بالأعراف للأدلة الشرعية عند من قال به مختص بالأعراف التي لأهل الشرع عند نزول القرآن الكريم مع وجود رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بين ظهرائهم فما كان من الأعراف بهذه المثابة فقد قال قائل من أهل الأصول بصلاحيته لتخصيص عمومات الأدلة الشرعية<sup>(١٦)</sup> ، ووجه ذلك ما ذكره من أن الخطابات الواردة في التشريعات

(١٣) عقد الجمان . يُنظر : ص ٧٦٧ ما بعدها .

(١٤) قال صاحب القاموس : المَحْجَرُ كمجلس ومنبر : الحديقة ، وما حول القرية ، ومنه محاجر أقيال اليمن ، وهي الأحماء ، كان لكل واحد حمى لا يرعاه غيره ( القاموس ٤٧٦ ) بتصرف .

(١٥) ص ٧٧٣ ، يُنظر : ص ٨٠١ .

(١٦) وهو مذهب الحنفية والمالكية خلافاً للشافعية والحنابلة ( تيسير التحرير ٣١٧/١ ، نهاية السؤل ١٥٥/٢ ، الإحكام للآمدي ٣٣٤/٢ ، شرح الكوكب المنير ٣٨٨/٣ ، إرشاد الفحول ٥٣٨/٢ ) .

هي لقومٍ قد تعارفوا بكذا فكان المراد منها ما استقر في عرفهم ، ولكن الحق عندي عدم صلاحية العرف الكائن على هذه الصفة للتخصيص ، حسبما قررتُ ذلك في غير هذا الوطن<sup>(١٧)</sup> .

وهذا في الأعراف الثابتة للمخاطبين بالخطابات الشرعية ، عند حدوث الشريعة ، وأما الأعراف الحادثة بعد انقراض الصدر الأول فلا يقول قائل بحمل خطابات الشارع عليها ، وكيف يقول بذلك والأعراف اصطلاحية لكل أحد من الناس أن يتعارف هو وقومه بما شاء؟! فإذا حَدَثَ مثلاً بعد انقطاع الوحي وموت صاحب الرسالة عُرِفَ لقومٍ اصطلاحوا عليه فهل يتجاسر عالم على حمل الخطابات الشرعية على هذا العرف الحادث في الاصطلاح ، أو على تخصيص الأدلة الشرعية بمثله؟! وهو شيء اخترعته طائفة من الطوائف وابتدعه فرقة من الفرق<sup>(١٨)</sup> . هذا هو العجب! ولو كان صحيحاً لكانت الشريعة دائرة بين الاصطلاحات الحادثة المتجددة تابعة لها!! فمن رام المخالفة لحكمٍ من أحكام الشريعة تواضع هو وقومه على شيء من الأعراف المخالفة للشرع ، واستراحوا من التعب ، وألقوا عن أعناقهم ما يثقل عليهم من الشرعيات!! فرحم الله ابن حابس كيف جرى قلمه بقوله : للعرف مجالٌ وأي مجال!! وأي مجالٍ لعرفٍ حدث بعد ألف سنة من موت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؟!!

فإن كان يريد العرف في الحمى الذي كان ثابتاً في أيام الصحابة - رضي الله عنهم - فكان يُغْنِيهِ عن هذا أن يستدل بما أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود من حديث الصَّعْبِ بن جثامة أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حَمَى

(١٧) إرشاد الفحول ٥٣٨/٢ - ٥٣٩ .

(١٨) إرشاد الفحول ٥٤٠/٢ .

النقيع<sup>(١٩)</sup> ، وكذلك أخرجه أحمد من حديث ابن عمر<sup>(٢٠)</sup> . فما باله عول على مجرد العرف ، وفي المقام سنة ثابتة ؟!

نعم الأعراف مُحَكَّمَةٌ فيما يتجاوز به جماعة إذا تكلموا بشيء فيما بينهم حُمِلَ على أعرافهم ، مثلاً إذا حلف الحالف على شيء حُمِلَ على عرف بلده ، وكذلك إذا وَهَبَ أو مَلَكَ أو نحو ذلك<sup>(٢١)</sup> ، وأما حَمْلُ الخطابات الشرعية على الأعراف الحادثة ، فهذا لم يقل به أحد من المسلمين ، وما ذكره أهل الأصول في العرفيات العامة والعرفيات الخاصة ، فهو مراد به ما ذكرناه .

وأما قول ابن حابس : أو من باب النظر في تسكين الدهماء . فأقول : قد قررنا في تلك الرسالة أن هذه الحدود صارت من أعظم أسباب الفتن والمحن ، وأوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه<sup>(٢٢)</sup> ، فليس في الحدود إلا إثارة الفتن وتحريك الدهماء وإراقة الدماء وتهيج الشحناء ، فإن التبس عليك هذا فهانحن نوضح لك الأمر في صورة معلومة عند كل أحد .

وهي : أن أكثر ما يحدث من الفتن بين الناس إنما يكون بعد قسمة الحدود بخلاف المشتركين في الحدود فإنك لا تجد بينهم شيئاً من الفتن ، ومن تتبع هذا بالاستقراء عَلِمَ أَنَّ الشَّرَّ كُلَّ الشَّرِّ في مخالفة الشريعة بضرب الحدود التي أفضت إلى منع ما جعله الله شركة بين عباده في جميع بلاده على لسان رسوله ، ومن التبس عليه هذا فليَسأل سُكَّانَ البوادي عن الفتن الحادثة في محلهم ، هل هي

(١٩) سبق تحريجه ص ٧٧٣ .

(٢٠) مسند أحمد ٢٠٧/٢ (٦٤٣٤) .

(٢١) إرشاد الفحول ٥٤٠/٢ .

(٢٢) عقد الجمان . يُنظر : ص ٧٦٧ ، ٧٦٩ .

بينهم وبين من قد ضُرِبَتْ بينهم الحدود ؟ أو بينهم وبين من لم يُضْرَب بينهم الحدود ؟ فإنه لا محالة سيخبرونه بأن الفتن المشتعلة نارها ليست إلا بينهم وبين من قد ضُرِبَتْ بينهم الحدود في جميع البلاد ، وهذا لا يكاد يلتبس عند من مارس أحوال الناس أدنى ممارسة .

قوله : هذا قولٌ حسن ، وقد ورد في هذا حديثان ، أحدهما : " المسلمون شركاء في ثلاث " <sup>(٢٣)</sup> والثاني : " من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له " <sup>(٢٤)</sup> ، فيكون الأول عاماً إلى آخر الكلام <sup>(٢٥)</sup> .

أقول : حديث من سبق إلى ما لم يسبق إليه قد ذكرتُ في الرسالة الكلام عليه وتصحيح بعض الحُفَاط له <sup>(٢٦)</sup> ، وقد جعله الشريفي - عافاه الله - هاهنا دليلاً للكلام الذي قدّمه عن ابن حابس ، ولا يخفى أن كلام ابن حابس ليس هو في مسألة السؤال الذي أجبنا عليها ، بل هو في المحاجر التي هي الحمى كما قدمنا ، وتلك مسألة أخرى وإن شاركت مسألة السؤال في بعض الوجوه ، وحينئذ لا وجه للاستدلال على المحاجر بحديث من سبق الخ ؛ لأنه لم يسبق إليها أحد ، وإنما اجتمع رأي أهل القرية على أن يجعلوها

(٢٣) سبق تخريجه ص ٧٦٧ .

(٢٤) سبق تخريجه ص ٧٧٤ .

(٢٥) تتمته : فيكون الأول عام محمول على عدم السبق ، والثاني خاص : أن من سبق إلى مباح ملكه ، ولا فرق بين تقدم العام وتأخره أو مع جهل التاريخ .

هذا المختار ردّ عليه جماعة من أهل الأصول ورجحه ابن الإمام في الغاية ، وإليه أشار القاضي محمد بهران في الكامل ، فتكون الحدود المحجرة من هذا السبق الحق بالمحجر لمن حازه ( سمط الجمان لوحة ١ ) .

(٢٦) ص ٧٧٥ .

حَمَى ، - وأيضاً - لو فرضنا أن كلام ابن حابس في الحدود لم يصح الاستدلال على جوازها بحديث من سبق الخ ؛ لوجوه :

الأول أن هذا الحديث حُجّة على الشرفي - عافاه الله - لا له ؛ لأننا إنما منعنا الحدود لأجل أن يكون الناس مشتركين في الكأ ونحوه ، ومعنى الاشتراك أن يكون للجميع ، ومن سبق منهم إلى شيء كان أولى به ، فالحديث حجة لمن قال بعدم جواز الحدود ؛ إذ هي بعد ضربها مانعة عن معنى الحديث ، وهو أن من سبق إلى شيء فهو أولى به ، بل ليس لكل أحد إلا ما في حدّه سواء كان سابقاً أو مسبقاً .

فإن قال الشرفي - كثر الله فوائده - : إن المراد بالسبق هو ضرب الحدود فليس ذلك بصحيح ؛ إذ من المعلوم أن الكأ الذي كلامنا فيه يحدث في السنة مرات ، فإذا فرضنا أنه حدث كأ بعد ضرب الحدود ثم سبق إليه غير صاحب الحد فهل يقول الشرفي بأنه أولى به أم لا ؟

إن قال بالأول فهو ما نريده من عدم ابتداء الحدود المفضية إلى منع ما أباحه الله ، وإن قال بالثاني قلنا له : هذا خلاف الحديث الذي جعلته دليلاً لك ، وإن قال : إن ضارب الحدود سابق إلى ما لم يسبق إليه أحد . فنقول : هذا باطل ، فإنه لم يسبق إلى تحجر الكأ ، بل إلى وضع أحجار على ظهر الأرض ، فكيف يستحق من الكأ ما يحدث بعد ذلك مرة بعد مرة ، وهل هذا إلا مخالف لحديث السابق ، وللأحاديث الدالة على اشتراك الناس فيه المذكورة في تلك الرسالة<sup>(٢٧)</sup> .

الوجه الثاني : أنا لو سلّمنا تنزلاً أن السبق صادق على صورة وضع الحدود ، فنقول : لا يخفى على عارف أن حديث ( السابق ) أعم من حديث

( الناس شركاء في ثلاث )<sup>(٢٨)</sup> ، وبيانه أن قوله<sup>(٢٩)</sup> : " من سبق إلى ما لم يسبق إليه " فيه صيغتان من صيغ العموم ، الأولى لفظ ( مَنْ ) العامة في الأشخاص والثاني لفظ ( مَا ) العامة للثلاثة<sup>(٣٠)</sup> وغيرها ، فإن الحديث في قوة : أي شخص من الأشخاص سبق إلى شيء من الأشياء فهو أولى به ، وظاهره عدم الفرق بين الثلاثة وغيرها ، فيكون حديث الثلاث مُخصّصاً له ، فيحصل من المجموع : أن من سبق إلى شيء فهو أولى به ما لم يكن ذلك الشيء أحد الثلاث المذكورة ، وبناء العام على الخاص مُجمَعٌ عليه<sup>(٣١)</sup> ، هذا على تسليم أن في الحديث رائحة دلالة على ما ذكره الشريفي ، وإلا فنحن لا نشك أنه حجة عليه كما سلف . وبهذا تعرف أن ما استدل به - عافاه الله - هو دليل لمخالفه ، وأنه على فرض التسليم عام لا خاص كما قرره ، ولهذا أوردناه في أدلة المنع من الحدود كما ذكرناه في تلك الرسالة<sup>(٣٢)</sup> .

الوجه الثالث : إن قوله : فيكون الأول عاما محمولا على عدم السبق ينافي مراده عند إمعان النظر ، لما قدمنا من أن السبق لا يكون موجبا للأحقية إلا إذا كان الشيء على أصل الاشتراك ، والحدود تمنع من ذلك كما قدمنا .

(٢٨) سبق تخريجه ص ٧٦٧ .

(٢٩) سبق تخريجه ص ٧٧٤ .

(٣٠) المذكورة في الحديث السابق : ( الماء والكأ والنار ) .

(٣١) وبل الغمام ١/ ١٣٦ .

(٣٢) ص ٧٧٤ .

قوله : فإن لم يسلم هذا كان من القياس المرسل إلى آخر كلامه<sup>(٣٣)</sup> .

أقول : ليس ضرب الحدود من القياس المرسل في وِرْدٍ ولا صَدَرٍ بل هو من القياس الملغى ، فليراجع مولانا الشرفي - عافاه الله - كتب الأصول ليظهر له ما ذكرناه<sup>(٣٤)</sup> ، وقد حققنا ذلك في الرسالة التي تكلم عليها - عافاه الله - وصرحنا بأنه من هذا القبيل<sup>(٣٥)</sup> .

مفسد  
ضرب  
الحدود

وأما ما نقله عن بعض أهل الأصول في بيان مفهوم المناسب الملائم فالأمر كما ذكره<sup>(٣٦)</sup> ولكنه غير هذا المناسب الملغى ، ونحن نزعم أن هذه الحدود ليست مما تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً ، بل هي مَظَنَّةٌ لجلب الضرر ومنع النفع كما حققنا ذلك في الرسالة<sup>(٣٧)</sup> .

(٣٣) تمتته : وهو كما حققه في شرح الجمع وفننه حيث قال : والمناسب الملائم لأفعال العقلاء عادة ، وقيل ما يجلب نفعاً ويدفع ضرراً . وقال بعضهم : ما لو عُرض على العقول لتلقته بالقبول . والمناسب ضروري فحاجي فتحسيني ، فالضروري : كحفظ الدين والنسب والمال والعرض ، والحاجي : كالبيع والإجارة ، وقد يكون الحاجي ضروري : كالإجارة لتربيته الطفل ، فالذي يجب فيه قد دعت إليه حاجة ضرورة فيها حفظ النفوس لما يؤدي إليه نفي الاشتراك إلى القتل وسفك الدماء التي لا تنتهي إلى غاية . ( سبط الجمان لوحة ١ ) .

(٣٤) يُنظر ردّ العلماء للعمل بالمرسل الملغى أو بالقياس الملغى كما عبّر ( شرح العضد ٢٤٢/٢ ، نهاية السؤل ٥٦/٣ ، الإهراج ٤٤/٣ ، الإحكام للآمدي ٤١٠/٣ ، شرح الكوكب المنير ١٧٩/٤ ، روضة الناظر ١٦٩ ) .

(٣٥) ص ٧٩٠ .

(٣٦) في سبط الجمان لوحة ١ ، وهو كونه الملائم لأفعال العقلاء عادة ، الذي يجلب نفعاً ويدفع ضرراً .

(٣٧) ص ٧٩١ ما بعدها .



مناقشة  
الاحتجاج  
بكونه  
ضرورة

وأما خروجه - كثر الله فوائده - إلى ذكر الضروريات الخمس المعروفة عند أهل الأصول فَتَلَوْنُ<sup>(٣٨)</sup> في البحث ، وأين ما نحن بصده من ذاك ؟ وكيف يكون ضرب الحدود بين البلدان الذي هو سبب إثارة الفتن وإراقة الدماء مما دعت إليه حاجة ضرورية ؟ وما في ترك الناس على هذه الشريعة الواضحة الغراء من ضرر ، وأي ضرر في شيء شرعه الله لأمته ؟ وما المنفعة في حجر أهل هذه القرية عن الكلاً الذي أباحه الله لهم ، وحجر أهل القرية الأخرى عن الكلاً المباح بالشريعة المحمدية ؟ فقد رأينا وسمعنا أن جميع المواضع المشتركة في الكلاً لا يحدث بينهم من الشر عشر معشار ما يحدث بين من ضربت بينهم الحدود ، وما أبعد دعوى الحاجة الضرورية التي يعلم كل عاقل خلافها !! وأين الضرورة من هذا ؟! فيا لله العجب ! أيعيش الناس من زمن النبوة إلى بعد ألف سنة من ذلك مشتركين في الكلاً ، عاملين بالشريعة الغراء المطهرة ، حتى أوجد الله بعد الألف رجل ليس عنده من علوم الاجتهاد نقير<sup>(٣٩)</sup> ولا قطمير<sup>(٤٠)</sup> ، يقال له الشكايزي<sup>(٤١)</sup> ، فجاء للناس بما يخالف الشريعة وينافيها ، ثم سرت بدعته حتى طبقت الأقطار اليمنية ، وجاء بعده من الحكام جماعة هم دون طبقته في

(٣٨) اللون : النوع ، وفلان متلون : إذا كان لا يثبت على خلق واحد .

( لسان العرب ٤١٠٦/٧ ) .

(٣٩) التكنة في ظهر النواة ( القاموس ٦٢٥ ) .

(٤٠) بالكسر : شق النواة ، أو القشرة التي فيها ( القاموس ٥٩٧ ) .

(٤١) القاضي محمد بن علي الذماري ، أخذ عن والده ، وأخذ عن القاضي إبراهيم بن يحيى بن محمد السحولي وأحمد بن عبدالله القاسم وغيرهم ، شهر بالورع والنسك وسكن مسجد أبي السدوم بصنعاء ثم سكن ذمار قال زُبارة : ولما كانت دعوة القاسم بن محمد ثقل الأتراك صاحب الترجمة من مدينة ذمار إلى صنعاء ، وبعد ظهور قصيدته المتضمنة تحريض المسلمين على إعانة الإمام القاسم - رحمه الله - سمّ الأتراك صاحب الترجمة فمات بصنعاء شهيداً في سنة ١٠٠٦ - رحمه الله - ( ملحق البدر الطالع ٢٠٤ ) .

معرفة المسائل الفقهية فقلدوه في ما جاء به من المخالفة البحتة للشرعية المطهرة ، فقامت الفتن على ساق ، واشتغل صاحب كل محل بمن يُقاربه ممن ضُربت بينهم الحدود فَسُفِكَت الدماء وَهْتِكَت الْحُرُم !!

ثم إن مولانا الشرفي - عافاه الله - تحجج لهذه البدعة الساقطة المخالفة لما هو معلوم من الشريعة بحجة لا يجري العلم بمثلها إلا في أمر معلوم بالضرورة<sup>(٤٢)</sup> الدينية أو الضرورة العقلية ، فيقول : أن ذلك قد دعت إليه حاجة ضرورية ، ولعمري ما كان يطمع الشكايزي ببعض هذا - وهو معذور لقصور باعه عن النظر في الأدلة ! - فما عذر الشرفي ؟! ونحن لا نشك أن الشكايزي - رحمه الله - لو قال له قائل ماذا صنعت بنفسك ؟ خالفت الشريعة المطهرة وأوقعت الناس في الفتنة !! لما وسعه إلا الاعتراف بالخطاء ، والرجوع عما فرط منه ؛ فقد كان بمحلٍّ من الورع .

قوله : الجواب عنه من وجوه ، الأول : نفي العموم بعد وجود المخصص من وجهٍ ما . أقول : الجواب عن هذا الوجه من وجوه :

الأول : أن ظاهره أن العام إذا خُصص لم يبق متصفاً بالعموم وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأصول ، فإن العام وإن خُصَّصَ بمخصصات متعددة لا يخرج عن كونه عاماً .

الوجه الثاني : الاستفسار للشرفي - عافاه الله - عن المخصص الذي زعمه ، وأبطل به دلالة العموم ، ماذا هو ؟ فإن كان حديث " من سبق الخ " فقد قدمنا أنه حجة عليه لا له ، وإن كان العرف الذي زعمه ابن حابس فقد

(٤٢) مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له ( التعريفات ١٣٨ ) .

قدمنا إبطاله ، وإن كان القياس المرسل الذي زعمه الشرفي فقد أوضحنا فسادَه .

الوجه الثالث : أن الشرفي قام في مركز المنع وليس المقام مقام المنع بل المقام مقام الاستدلال ، ومركز المنع هاهنا بيد المتمسك بالعموم ، فيقول : أنا أمنع تخصيص العموم ، وأمنع عدم بقاء العموم على عمومهِ ، وعلى مُدَّعي التخصيص أو زهاب العموم الاستدلال ، كما تقرر في ( علم الجدل ) الذي يقال له ( علم المناظرة وآداب البحث )<sup>(٤٣)</sup> .

قوله : ولكن دلالة العام عند أهل الأصول ظنية . أقول : هذا الاستدراك واقع في غير موقعه ؛ لأنه قد قرر سابقاً عدم بقاء العموم بعد وجود المخصص ، وكان القياس على مقتضى السياق أن يقول هذه العمومات مُخَصَّصَةٌ ويوضح المخصص ، ولا حاجة إلى المنع الذي ليس هو وظيفة المُستدل ، ولا حاجة أيضاً إلى ذكر ظنية العموم فإن هذا إنما يُناظر به من كان مُدَّعياً لقطعية دلالة العموم ، ولم ندَّع ذلك في الرسالة ولا حمناً حوله ؛ إذ الكلام عليه قد تقرر في الأصول ببراهينه<sup>(٤٤)</sup> .

قوله : ولهذا خُصَّص تخصيصاً ظاهراً بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -<sup>(٤٥)</sup> : " لا حمى إلا لله " . أقول : إن كان الشرفي بصدد الكلام على

(٤٣) سبق التعريف به ص ٣٩٥ .

(٤٤) دلالة العام على أصل المعنى دلالة قطعية بلا نزاع ( جمع الجوامع ١/٤٠٧ ، فتح الغفار ١/٨٦ ) ودلالته على كل فرد بخصوصه ظنية عند الجمهور وخالف في ذلك الحنفية والمعتزلة وابن عقيل ورواية عن أحمد ( أصول السرخسي ١/١٣٢ ، كشف الأسرار ١/٩١ ، فواتح الرحموت ١/٢٦٥ ، التلويح على التوضيح ١/١٩٦ ، ٢٠٤ ) .

(٤٥) سبق تخريجه ص ٣٧٣ .

تسويغ منع الكلاً بالحدود فالحمى أمر آخر كما بيناه في أول الكلام<sup>(٤٦)</sup> ، وإن كان بصدد التخصيص لأدلة منع الحمى فهو أمرٌ غير ما نحن بصددده ، ولا يخالف في أن قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " لا حمى " مُخَصَّصٌ بالمَخَصَّصِ المتصل<sup>(٤٧)</sup> ، وهو الاستثناء بقوله : ( إلا لله ولرسوله ) ولكن هذا لا ينفع الشرقي ولا يضرنا ، وإن كان بصدد الاستدلال على ظنية العموم من غير تعرضٍ للبحث الذي نحن بصددده فالمسألة أجنبية ، ولها في الأصول براهين صحيحة .

قوله : فالذي فهمنا من نصّه إنه لدفع الضرر الحاصل بالمنع ، فإذا زالت العلة جاز التحجج والمنع . أقول : صرّح بقلمه - كثر الله فوائده - في هامش النسخة التي بخطه إن كلامه هذا فيه إشارة إلى تنبيه النص<sup>(٤٨)</sup> ، ولا أدري كيف جرى قلمه - عافاه الله - بهذا ؟ وأين مسلك تنبيه النص من هذا ؟ ومن أين فهم تنبيه النص ؟ وكان الأولى له التعويل على تخريج المناط ، أو تنقيح المناط فهو أقرب إلى ما نحن بصددده من تنبيه النص ، وإن كان الكل غير صحيح .

وهَبْ أن العلة هي التضرر : إما بتخريج المناط أو تنقيح المناط ، فمن أين للشرقي أن التضرر بالتحجر قد زال بعد انقراض ألف سنة من الهجرة ؟ وما الذي دله على هذا ؟ فإن التضرر الكائن في أيام النبوة وما بعدها كائن في الأزمنة المتأخرة ، اللهم إلا أن يُبرز برهاناً نقلياً أو عقلياً أن ضرر التحجر قد ارتفع في هذه الأزمنة ، ولا سبيل إلى ذلك فإن الأرض في هذه الأزمنة هي على

(٤٦) ص ٨٠١ .

(٤٧) الذي يتعلق معناه باللفظ الذي قبله كالاستثناء والشرط (إرشاد الفحول ٤٧٣/٢) .

(٤٨) ويُسمى (الإيماء) وهو أن يكون التعليل لازماً من مدلول اللفظ وصفاً ، لا أن يكون اللفظ دالاً بوضعه على التعليل (الإحكام للآمدي ٣/٣٦٧ ، نهاية السؤل ٤٤/٣ ، شرح الكوكب

المنير ٤/ ١٢٥) .

ما كانت عليه في الأزمنة الأولى لم تتسع ، ولا زاد نباتها ولا تدفقت أنهارها ، بل النقص حاصل في آخر الزمان كما دلت على ذلك الأدلة<sup>(٤٩)</sup> ، وشهد به التجريب . فما بال أقل الأزمنة خصبا وأكثرها جدبا - وهو آخر الزمان - ارتفع فيه تضرر الناس بالتحجر بعد أن كان موجبا للضرر .

قوله : وقد فهم عمر بن الخطاب الخ<sup>(٥٠)</sup> . أقول : فهم عمر إن خالف النصوص ليس بحجة على أحد من الناس كما هو المذهب الحق<sup>(٥١)</sup> ، واجتهاده لا يلزم غيره ، على أنه يمكن أن يكون مستنده هو ما قدمنا من فعله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، ثم هب أن عمر حمى ذلك لما فهمه من النصوص كما ذكرت فهذا غير ما نحن بصدده ، فإن عمر حمى ذلك لحيل الجهاد ومصلحة المسلمين<sup>(٥٢)</sup> ولم يُنقل عنه أنه ضرب حدوداً بين قريتين ، ومنع كل جهة من مجاوزة ما ضربه بينهم ، وليس كلامنا إلا في هذا ، ولهذا سمينا الرسالة ( عقد الجُمان في شأن حدود البلدان ) والاسم يدل على المسمى أقل الأحوال ، وقد أوضحنا الفرق فيما تقدم بين الحمى وبين الحدود ، فليتأمل الشرفي - أطال الله بقاءه - .

(٤٩) كقوله تعالى : { أو لم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها } قال ابن عباس رضي الله عنهما : نقصان أهلها وبركتها ( الدر المنثور ٦٦٧/٤ ، فتح القدير ١١٣/٣ ) وكقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه " أخرجه البخاري . وهو نقص معنوي وحسي من جهة الخصب والجذب كما يدل عليه كلامه ، ولا يسلم على إطلاقه .

(٥٠) ويتضمن : دعوى أن عمر رضي الله عنه فهم من منع الحمى في حديث " لا حمى إلا لله ورسوله " هو دفع الضرر وليس القصر ، ولهذا حمى سرف والرَبْذة .

( سمط الجمان لوحة ١-٢ )

(٥١) إن خالف النصوص فليس بحجة بالاتفاق ، فالعبارة تحتاج إلى تحرير فيما أظن .

(٥٢) يُنظر : مسند أحمد ٢٠٧/٢ .

وأما ما ذكره - كثر الله فوائده - من الكلام في المرسل وأقسامه ، فليرجع إلى كتب الأصول وهي موجودةٌ لديه وينظر ما ذكره الأئمة في تفسير كل واحد منها ، فإنه إن أمعن النظر في ذلك كما ينبغي عرف أن حدود البلدان ليست من قسم المناسب الملائم ، ولا المؤثر<sup>(٥٣)</sup> ، ولا المرسل<sup>(٥٤)</sup> ، ولا الغريب<sup>(٥٥)</sup> ، بل من قسم المناسب الملغى<sup>(٥٦)</sup> ، وقد أورد الأئمة لكل قسم منها أمثلة متعددة ، ولا سيما في الكتب المطولة . فلنكتف بمجرد الإحالة عليها<sup>(٥٧)</sup> وفي إنصافه - دامت فوائده - ما يغنينا عن إيراد الأمثلة .

(٥٣) وهو أن يدل النص أو الإجماع على كونه علة تدل على تأثير عين الوصف في عين الحكم أو نوعه في نوعه ( إرشاد الفحول ٧٤١/٣ ) .

(٥٤) سبق التعريف به ص ٧٧٠ .

(٥٥) المناسب الذي ليس بمؤثر ولا بملائم وهو : أن يعتبر عينه في عين الحكم بترتيب الحكم على وفق الوصف فقط ولا يُعتبر عين الوصف في جنس الحكم ، ولا عينه ولا جنسه في جنسه بنص ولا إجماع ( إرشاد الفحول ٧٤١/٣ ) .

(٥٦) سبق التعريف به ص ٧٧٠ .

(٥٧) يُنظر : التمثيل للمناسب الملائم ( حاشية السعد على العضد ٢٤٢/٢ ، شرح الكوكب المنير ١٧٤/٤ - ١٧٦ ) وللمؤثر ( المستصفى ٢٩٢/٢ ، الإحكام للأمدى ٢٨٢/٣ ) وللمرسل ( السلويح على التوضيح ٧٣/٢ - ٧٤ ، الإحكام للأمدى ١٦٠/٤ ) وللغريب ( شرح الكوكب المنير ١٧٧/٤ ، إرشاد الفحول ٧٤١/٣ ) وللملغى ( حاشية السعد على العضد ٢٤٢/٢ - ٢٤٤ ، الإحكام للأمدى ٢٨٥/٣ ) .

وأما ما أورده من أفعال عمر فيكفينا في جوابه أن نقول ليس اجتهاده حجة<sup>(٥٨)</sup> ، ولا يجب<sup>(٥٩)</sup> الإنكار في الاجتهاد حتى يقال لم يُنكر عليه الصحابة ، ولو كان مجرد ما يؤدي إليه الاجتهاد مما يجب فيه الإنكار لأنكر الناس على كل مجتهد اجتهاده ، ووجب عليهم ذلك ، ولا قائل به ، فمن سكت عن مجتهد في اجتهاده لا يُستدل بسكوته على أن ذلك الاجتهاد حق ، وما فعله عمر في الحمى هو من مطارح الاجتهاد ، وليس من المواضع التي ليست بمسرح للاجتهاد حتى يكون لما قاله أو فعله حكم الرفع ، وبعد هذا كله فليس كلامنا في الحمى ، إنما كلامنا في الحدود وبينهما فرق قد تقدم تحريره<sup>(٦٠)</sup> .

قوله : وحصول المفسدة بالتحجر أهون منها مع عدم التحجر . أقول :  
رجع - عافاه الله - إلى الموازنة بين المفاصد وهو غير ما قد حرره سابقا ، وهذا

(٥٨) اجتهاد الصحابي إن خالف النص فكما قال ، وإن لم يكن في المسألة نص فهو مقدم على اجتهاد من بعده ، كما أشارت إلى ذلك النصوص الشرعية ، التي تدل على وجوب الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم ، وتدل على تقديم فهمهم للنصوص وخصوصاً الشيخين ، قال صلى الله عليه وسلم : " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر " وقال : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " قال الشيخ علي القارئ في معناه : " فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي بالإضافة إليهم لعملهم بها ، أو لاستنباطهم واختيارهم إياها (مرقاة المفاتيح ١٩٩/١) .

ويدل على تقديم اجتهادهم كذلك العقل الصريح كما دل عليه النقل الصحيح (إعلام الموقعين ٤/١٤٨ - ١٤٩) .

(٥٩) نفى الوجوب لا يستلزم نفى الجواز ، وهو مقصود في كلام المؤلف ، فإنه - رحمه الله - يُصرح بجواز الإنكار في مسائل الخلاف ، ويردّ على من يُطلق القول بأنه " لا إنكار في مسائل الخلاف " (وبل الغمام ٣١٨/١) .

(٦٠) ص ٨٠١ .

أحسن ما ينبغي التعويل عليه في المسألة ، لكنه لا يتم إلا بعد تسليم ما زعمه من أن مفسدة التحجر دون مفسدة عدم التحجر ، ونحن نمنع ذلك ، بل نقول إنه لا مفسدة في ترك التحجر أصلاً شرعاً وتجريباً ، أما شرعاً فلما ذكرنا في الرسالة من إرسال الشارع إلى الاشتراك في الثلاث ، ونهيه عن الاختصاص بها .

وأما تجريباً فلما قدمنا ذكره غير مرة أن منشأ الفتن وسفك الدماء إنما كان بسبب ضرب الحدود ومنع الناس عن حكم الشرع ، ومخالفة ما جاء به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وكيف يكون ما شرعه لأئمة ، ودلّ عليه وارشد إليه مفسدة ؟ يا لله العجب !! بل كيف يكون ما شرعه وهدى إليه مشتملاً على مفسدة أعظم من المفسدة الحاصلة بما نهى عنه ، وأرشد إلى مخالفته ؟! وهل هذا إلا من التقصير بجانب الشريعة المطهرة ، وترجيح ما يخالفها ؟

ومولانا الشرفي وإن جرى قلمه بهذا واستلزمه كلامه فهو - عافاه الله - لو كُشف<sup>(٦١)</sup> وحُوقق<sup>(٦٢)</sup> لم يرض أن يحكم على ما شرعه لنا رسول الله ، ودرج عليه خير القرون ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم إلى انقراض ألف سنة من الهجرة بأنه مفسدة خالصة زائدة على ما في خلافه مما سنّه الشكايزي ، ومن الشكايزي ؟ بل من العالم بأسره بجنب المصطفى - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فما لنا وللمعادلة بين الشريعة المطهرة وبين البدعة المحضة ؟ ومجاوزة ذلك إلى أن الشريعة المطهرة قد اشتملت على مفسدة وغيرها من البدعة مشتملة على مصلحة ؟ سبحانك اللهم وبحمدك ! اللهم غفرًا !!

(٦١) الكَشْفُ : رفعك الشيء عما يواريه ويُغْطيه ( لسان العرب ٧/ ٣٨٨٣ ) .

(٦٢) التَّحَقُّقُ التَّخَاصُّمُ ، وحاَقَهُ خَاصَمُهُ ( القاموس ١١٣٠ )



دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر  
قوله : لكن زماننا قد فسد أكثر الناس فيه . أقول : الفساد إنما وصل إليهم  
من ترك الشريعة المطهرة وظنهم أن غيرها أصلح منها ، ولو دبرهم الولاية بها  
لكانوا كالقِدْح<sup>(٦٣)</sup> المقوم ، وقد جربنا من أحوال العامة و الخاصة ما لا يأتي  
عليه الحصر فوجدنا مصلحتهم وصلاح دينهم وديانهم في الشريعة المطهرة وما  
يُظن من أن ما سواه يصلحهم فهو باطل عاطل ، لا يغتر به إلا من لم يمارس  
الحقائق ، ولقد اتفق شِجَار في الديوان<sup>(٦٤)</sup> الإمامي<sup>(٦٥)</sup> بين طائفة من اليهود  
- أقمأهم الله - وبين جماعة من المسلمين - أعزهم الله - في المدن ، وتمسكوا  
بأحكام جارية على قانون المناسب الملغي قد قررها الأولون ، فلما أبرزوها في  
الديوان أجريتهم عليها ، فعادوا عن قريب ، ثم أجريتهم على نوع آخر من  
أنواع المناسب فعادوا عن قريب ، ثم كذلك ، ومازلت أتتطلب ما يصلحهم مرة  
بعد مرة فأعياي أمرهم ، وداويتهم بالشريعة السمحة السهلة ، ومزقت ما  
بأيديهم من الأحكام السابقة واللاحقة ، وقلت : بيعوا كيف شئتم ولا  
حرج ، فكان في ذلك الشفاء ، ولم يجر بينهم بعد ذلك شجار ، وصلحوا  
أكمل صلاح ، وقد كانوا شارفوا الهلاك .

(٦٣) بكسر أوله وسكون الثاني ، وجمعه قَدَاح ، وهو : السهم بعد تقويمه وقبل أن يُنصل  
ويُراش ، وفي الحديث أن عمر كان يقومهم في الصف كما يقوم القَدَاح القِدْح .

( لسان العرب ٦/٣٥٤٢ ) .

(٦٤) جمع دواوين ، وهو مكان اجتماع الكتبة الذين يكتبون أسماء الجيش وأهل العطاء من جهة  
الوالي ( المعجم الوسيط ١/٣٠٥ ) .

(٦٥) نسبة إلى الإمام الحاكم ، وديوانه : ما يصدر عنه من الأمور الخاصة به من أوامر  
ونواهي ، وأحكام ومنشورات وغيرها .

( يُنظر : الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان للموزعي ٢٨ )

وهكذا اتفق شجاراً في الديوان وخصومات متعددة في شأن الحدود ، وكلما أردت إصلاحهم بشيء مما يقوي ما هم عليه من المناسب الملغي فسدوا حتى اتفق في بعض الخصومات بين أهل قريتين أني أمرت خمسة من حكام الديوان المعتبرين يعزمون إلى محل الشجار ، وينظرون ما تُحسم به المادة ، فما زال الشر يتزايد والفتنة تثور ، فداويتهم آخر الأمر بمراهم الشريعة ، وقلت : اعزموا على بركة الله ، وارعوا كيف شئتم بلا حرج ، وأنتم مشتركون في جميع المواطن المتصلة بكم ، فذهبوا وعاشوا بأرغد عيش لم يثر بينهم شيء من الفتن ، ولا نابتهم نائبة قط ، وكم أعُدُّ ذلك من مثل هذا ، فكن على يقين إن الإصلاح كل الإصلاح لأُمور الدنيا والآخرة هو في الشريعة المطهرة ، الذي يقول صاحبها - صلى الله عليه وآله وسلم - : " تركتكم على الواضحة ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا جاحد " (٦٦) .

قوله : وشاهد الحال متفقة في بلاد عَبَس (٦٧) الخ (٦٨) . أقول : صدقت يا مولانا وأنصفت فهذه المفسدة التي ذكرت أنها وقعت بسبب الحدود هي شهادة لما ذكرنا من أن هذه الحدود صارت سبباً لثوران الفتن فاعتبر بذلك ، ولا تغتر

(٦٦) سبق تخرجه ص ٧٩٢ .

(٦٧) بفتح فسكون ، ويقال لها عبس بني ثواب ، وهي قبيلة من هُائم اليمن في حراز جبال حجور ، شمال غرب حجة بمسافة ١١٣ كم .

(معجم البلدان ٧٨/٤ ، مجموع بلدان اليمن وقبائلها ٥٧٤/٢) .

(٦٨) تتمته : أن ثمة قريتين بينهما مراعي ، لكلٍ ما قابل قريته وما أحاط بها وبأموالها ، ومع كل ما يسقون منه مواشيهم فتعدت إحداها على الأخرى برعي ما اختصت به الأخرى وسقى مائهم وتركوا ما لديهم من الماء والعشب لوقت آخر هم إليه أحوج ويمنعون أهل القرية الأخرى من الوصول إلى مراعيهم والسقى من مائهم ، فهذا وقع ، وقد قسمت الحدود ، فكيف مع الشبايع . (سمط الجمان لوحة ٣) .

بقولك آخرا ، فهذا وقع وقد قُسمت الحدود ، فكيف مع الشّيعاء ؟ فإن هذا مجرد ظنٍ وتخمينٍ ، وتخيلٌ مختلٍ ، بل هؤلاء المذكورون لو لم يقع بينهم القسمة لم يقع بينهم شيء من تلك الفتنة ؛ لأن كل طائفة تعلم أن ما في جانب الطائفة الأخرى هو مشترك بينهم فتطيب النفوس وتطمئن الخواطر ، وينقطع الشر ؛ إذ سبب ثوران الفتنة ما أوجبه الحدود من اختصاص كل طائفة بما في جانبها .

قوله : وقد قرر ما وقع من عليه الاعتماد الخ<sup>(٦٩)</sup> . أقول : ينبغي للشرقي - عافاه الله - حيث قد عاد إلى الاحتجاج بالرجال أن يوازن بين مَنْ ذكّرهم وبين رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والصحابّة وأكابر أهل البيت المطهرين كأمير المؤمنين ، وأولاده من الأئمة المطهرين إلى بعد انقضاء دولة الإمام الأعظم القاسم بن محمد - عليهم السلام<sup>(٧٠)</sup> - ويرجّح مَنْ وقع عليه اختياره ، وأما ما ذكره من أن المفتي<sup>(٧١)</sup> والشامي<sup>(٧٢)</sup> والقاضي عامر<sup>(٧٣)</sup> لو شاهدوا الفساد في هذا الزمان<sup>(٧٤)</sup> الخ ؛ فهو مخالف لقوله : أنه حُكم بذلك في

(٦٩) تتمته : في تقرير ما حُكم به في الدولة القاسمية والمتوكلية والمؤيدية ، وفي عصرهم من الأعلام مَنْ يمكنهم الحل والعقد والإبرام ، وما ذكره الحبيب - رحمه الله - من كلام السيد المفتي والشامي والناصر بما مرّ فهو الحق لكن وقع منهم الحكم قبل أن يشاهدوا الفساد الحاصل في هذا الزمن ، والشريعة كما ذكرنا إنما مبناها على ما فيه المصالح ودفع المفاسد .  
( سمط الجمان لوحة ٣ ) .

(٧٠) سبق التعليق على إطلاق لفظ ( عليه السلام ) على غير النبيين ص ٣١٨ .

(٧١) ناصر بن عبدالحفيظ المهلّا ، سبق التعريف به ص ٧٧٠ هامش ٣٥ .

(٧٢) سبق التعريف به ص ٧٣٨ هامش ١٤ .

(٧٣) سبق التعريف به ص ٧٧١ هامش ٣٦ .

(٧٤) يعني : لو شاهدوا الفساد الحاصل بسبب عدم إباحة الحمى للقرى لأباحوه .

( سمط الجمان لوحة ٣ ) .

الدولة القاسمية<sup>(٧٥)</sup> المؤيدية<sup>(٧٦)</sup> المتوكلية<sup>(٧٧)</sup> !! فإن القاضي عامر هو قاضي الدولة القاسمية والمؤيدية ، والمفتي هو مدرس الدولة المؤيدية والمتوكلية ، والشامي هو عالم الدولة المتوكلية وما بعدها ، فإنكار هؤلاء الصُدور لما وقع من الحدود الشكايدية مُشعر بأن هؤلاء الأئمة مثلهم .

قوله : انظر كيف حرّم الشارع الربا ورخص رخصة العرايا الخ<sup>(٧٨)</sup> .  
أقول : ليس التزاع فيما صدر عن الشارع فكله حَكْمَةٌ وصواب ومصلحة خالصة ، إنما التزاع فيما وقع مخالفاً للشرعية الغراء .

(٧٥) نسبة إلى القاسم بن محمد ( ٩٦٧ - ١٠٢٩ ) ظهرت دعوته في القارة ، إحدى قرى إقليم الشرق جنوبي صعدة ضد الحكم العثماني في اليمن ، وكان ابتداء الدعوة في صفر سنة ١٠٠٦ ، وواصل أبناء القاسم صراعهم ضد العثمانيين من بعد أبيهم .  
(التقصار ٨٠ ، موسوعة التاريخ الإسلامي لشلي ٣٦٦) .

(٧٦) نسبة إلى المؤيد بالله محمد بن القاسم ، القائم بالدعوة القاسمية بعد وفاة والده القاسم سنة ١٠٢٩ إلى أن توفي سنة ١٠٨٧ ( البدر الطالع ٢٣٨/٢ ، حكام اليمن ٢٤٥ ) وقد كان من العُرف الساري في تلك الأعصر وقبلها أن يُسمّى حُكم فترة إمام من الأئمة بالدولة كذا ( يُنظر : العقود اللؤلؤية ٥١/١ ، ٨٧ ) .

(٧٧) نسبة إلى المتوكل علي أحمد بن المنصور علي بن مهدي ، أحد حُكام الدولة القاسمية ، ولد سنة ١١٧٠ واستمر حكمه منذ وفاة والده سنة ١٢٢٤ حتى توفي سنة ١٢٣١ ، وكان الشوكاني أول مَنْ قبض البيعة له من إخوته وأعمامه وسائر آل القاسم وأعيان العلماء والرؤساء ( البدر الطالع ٧٨/١ ) .

(٧٨) تتمته : للحاجة ، وكيف منع بيع المعلوم وأجاز السلم للحاجة ، وحرّم أخذ الأموال بالباطل إلا أن يكون عن تجارة بتراض وأجاز أخذ الشفعة كرهاً ، ووجب الحد على قذف عائشة رضي الله عنها ولم يجلد ابن أبيّ لمصلحة رآها كما روي ، وكله لما بني عليه الكتاب والسنة من الشريعة السمحة ، على أن المحجر لم يكن فيه كلية المخالفة والمنع الكامل لمن يريد ؛ لأن هذه حدود هي لأهلها لا يرد عليها غيرهم غالباً . ( سمط الجمان لوحة ٣ ) .

التفريق  
بين الأحياء  
والتحجر  
والقطع

قوله : ثم صرّح بقلمه بما يقطع مادة اعتراضه الخ<sup>(٧٩)</sup> . أقول : أين هذا من ذاك ؟ فالذي منعناه هو ضرب الحدود على طائفة من الأرض ، وجعلها مختصة بقوم على مرور الأعصار ، ومنع غيرهم عنها وإن احتاجوا إلى ما فيها من الكلاء ، فهذا هو منع الكلاء الذي نهي عنه الشارع ، وإن لم يكن هو بعينه فليصور لنا الشرفي صورة يصدق فيها منع الكلاء المنهي عنه !!

وأما ما ذكرناه من الأحياء و التحجر والقطع . فالأول : يثبت به الملك لبُقعة معلومة فيصير من جملة أملاكه ، وأما الثاني : وهو التحجر ، فأحكامه معروفة في الأدلة والكتب الفقهية<sup>(٨٠)</sup> ، وأما الثالث : وهو القطع ، فقد صار القاطع مستولياً على ما قطعه مالكاً له ، فكيف يكون تصريحنا بهذه الأمور مستلزماً لتسليم جواز الحدود التي يقال فيها - مثلاً - للقرية الفلانية كذا وكذا من الأميال<sup>(٨١)</sup> أو الفراسخ<sup>(٨٢)</sup> ، وللقرية الفلانية مثل ذلك ، ولا أحياء ، ولا

(٧٩) تتمته : بقوله - تولاها الله تعالى - : قد دل على أن من سبق إلى شيء من الكلاء لم يسبق إليه غيره بأحياء ولا تحجير ولا قطع كان أحق به ، والحدود تستلزم أن ما كان في الحد فهو لصاحبه فقد جراً ما نريده على لسانه وكفانا مؤنة التطويل . ( سمط الجمان لوحة ٣ ) .

(٨٠) الحجر لغة واصطلاحاً : منع الغير من الإحياء بوضع علامة كحجر على الجوانب المحيطة بها ، وهو يُفيد الإختصاص لا التملك ( لسان العرب ٧٨١/٢ ، ٧٨٢ ، المصباح المنير ٦٧ ، شرح فتح القدير ١٣٨/٨ ، ١٣٩ ، حاشية الدسوقي ٧٠/٤ ) واتفقوا على أن الأرض المُحجرة الحرة أولى بإحيائها من حجرها ، فإن أهملها ففي حكمها تفصيل عند الفقهاء ( الفتاوى الهندية ٣٨٦/٥ ، نهاية المحتاج ٣٢٧/٥ ، كشف القناع ١٩٣/٤ ) .

(٨١) في الأصل مقدار مدى البصر من الأرض ، ثم سُمي به علماً مبني في الطريق للمسافر ، ثم كل ثلث فرسخ يُقدر بأربعة آلاف ذراع ( الكليات ٧٦٢ ، المعجم الوسيط ٨٩٤/٢ ) ويُقدر الآن بما يساوي ١٦٠٩ من الأمتار ( المعجم الوسيط ٨٩٤/٢ ) .

(٨٢) من مقاييس الطول يُقدر بثلاثة أميال ( الكليات ٦٧٥ ، المعجم الوسيط ٦٨١/١ ) .

تحجر ، ولا قطع ، بل مجرد المجازفة ومخالفة الشريعة ، ويوضح ذلك في مرقم<sup>(٨٣)</sup> ، فهل مجرد هذا أحياء أو تحجر أو قطع لكلاً ؟ حاشى وكلا !! .  
 قوله - عافاه الله - قلتُ وقوله أن جميع الأدلة مخالفة لما شرعه الله الخ<sup>(٨٤)</sup> .  
 أقول لم أقل هكذا فإن هذا تناقض ظاهر ، بل قلتُ في الرسالة ما لفظه : هذا جملة ما خطر بالبال عند تحرير هذه الكلمات من الأدلة الدالة على مخالفة هذه الحدود لما شرعه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الخ<sup>(٨٥)</sup> . وهذا كلام متضح المعنى .

قوله : بل يوافقه ؛ لأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - قد اعتبر المصلحة .  
 أقول : قد قدمنا الجواب عن هذا ، وأما ما ذكره - عافاه الله - من الإقطاع فبابٌ آخر خارج عن البحث ؛ لأن الإقطاع تمليك لما لم تثبت عليه يد ، وهذا لا يخفى على مثله - دامت إفادته - .

قوله : لأن كل واحد قد رضي بما يليه . أقول : فإذا طلب هذا الذي رضي الرجوع إلى حكم الله ، أو طلبه من بعده ممن لم يكن موجوداً حال الرضا هل يجاب إلى حكم الله ؟ أم يقال له لا سبيل لك إلى ذلك ؛ لأن فلاناً الذي هو أبوك أو جدك أو أعلى من ذلك قد رضي ؟ فإن قلتم : يُجاب . فهذا مطلوبنا ، وإن قلتم : لا يُجاب . فما الدليل ؟

هذا على تسليم أن للرضا تأثير في الجواز وهو ممنوع ، فإن الذي رضي لم يرض بشيء يملكه ولا يستحقه ، بل رضي في شيء هو مشترك بين المسلمين

(٨٣) سبق التعريف بلفظ ( الرقم ) ص ٥٨٩ .

(٨٤) تتمته : ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم . ( سمط الجمان لوحة ٣ ) .

(٨٥) في عقد الجمان ، يُنظر : ص ٧٧٥ .

أجمعين بحكم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فلا تأثير لرضائه ، وهذا لا يخفى على الشرفي - عافاه الله - .

قوله : فالذي فهمنا من تنبيه النص الخ<sup>(٨٦)</sup> . أقول : قد قدمنا الجواب عن هذا فلا نعيده .

قوله : ولهذا جرت عادة الناس بمنع الدخول إلى آبارهم وبساتينهم . أقول : إن كان الاستدلال بمجرد جري عادة الناس فليس العادة بشريعة تُتبع ، وما هذه بأول مسألة خولفت فيها الشريعة كما قال العلامة جاز الله في الكشف<sup>(٨٧)</sup> ، وكم باب من أبواب الشريعة قد صار لترك العمل به كالمنسوخ .

هذا على فرض شمول الشركة المنصوص عليها لما ذكر وعدم وجدان ما يفيد جواب المنع ؛ لأن البساتين مملوكة وللمالك منع غيره عن استعمال ملكه ، وكذلك البئر مملوكة ، والشركة إنما هي في مجرد الماء ، ولهذا وقع في

(٨٦) تتمته : أن منع الحمى لأجل الضرر ، والحدود شرعت لدفع الضرر .

( سمط الجمان لوحة ٣ ) .

(٨٧) تفسير بلاغي لكتاب الله الكريم ، اعتنى مؤلفه بإظهار الجوانب البيانية والبلاغية لكلام الله ، وتأنق في هذا الباب حتى أصبح هو الكتاب المعتمد لمن بعده ، ونحى في تفسيره منحى المعتزلة في تقديم العقل على النقل والإجماع ، وألقى باللائمة على أهل السنة ، وفيه - أيضاً - استشهادات كثيرة بأحاديث ضعيفة وموضوعة ، وفيه عبارات غير لائقة بمقام النبي - صلى الله عليه وسلم - والنبين - عليهم السلام - والصحابة - رضي الله عنهم - . ( مقدمة الكشف ، كشف الظنون ١٤٨٣/٢ ، التفسير والمفسرون ٤٣٣/١ ) وطُبع أول مرة في كلكتة سنة ١٢٧٦ ثم تنالت طباعته ( تاريخ الأدب العربي ٢١٧/٥ ) .

كتب المذهب الشريف<sup>(٨٨)</sup> أنه يمنع الداخل إلا بإذن ، والأخذ على وجه يضر ، فتلك العادة الجارية بالمنع هي لأجل الملك ، لا لأجل الشيء المشترك كالماء ، فأين عزب هذا عن مولانا الشريف - عافاه الله - ؟

قوله : فما أدري من أين التخصيص للقاضي - عافاه الله - . أقول : لم اخصص ، بل أحكم بالشركة في الثلاثة الأشياء التي حكم بالشركة فيها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وإنما اقتصر على الكلام في الكلاً لأن السؤال ورد فيه ، فمن أين للشرفي أي خصصت ؟ وما ذاك في كلامي يدل على ما ادعاه .

قوله : وأنا اضرب له مثلاً لو كان عشب بين جبلين إلى آخر كلامه<sup>(٨٩)</sup> . أقول : إذا حُكِّمْتُ في مثل ما ضربه من المثل قلت للجميع : ارعوا جميعاً ، ومن سبقت غنمه إلى موضع لم يحل للآخر أن يطردها عنه ، وأعرفهم بأن هذا الحكم هو الذي جاءت به الشريعة المطهرة ، وحينئذ لا يثور من الشر شيء ، ولا يجري بينهم فتنة قط ، فإن جرت من بعض شياطينهم أملينا عليهم قول الله عز وجل<sup>(٩٠)</sup> : ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى

(٨٨) يعني مذهب الزيدية ، وهو كثير في كلام الشيخ ، ونسبة الشريف إليه لانتساب أصحابه إلى ذرية الإمام علي - رضي الله عنه - ، وهم زيد فمن بعده - رحمهم الله - ، وهو مصطلح يُطلقه الشوكاني - فيما أظن - إطلاقاً عُرفياً في عصره ومصره ، أو من باب ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ .

(٨٩) تتمته : في بطن وادٍ يسع قدراً معلوماً من الشاة والإبل ، فورد عليه أهل قريتين في لحظة واحدة وهو لا يكفي إلا أحدهما ، وثار بينهما الخصام ، كلٌ يريد الاستبداد به ، فنقول : لا يصلح شأنهما إلا قسمته بينهما ، وبضرب محجراً قاسماً يدفع الخصام ويرتفع به الضرار . وإن قلنا : أنتم سواء . ألقيناهم في الحيرة والفتنة . ( سمط الجمان لوحة ٤ ) .

(٩٠) الحجرات ٩ .



فَقَتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴿﴾ فما في هذا المثال الذي ضربه

الشرفي إشكال ، ولا يعي عن الحكم فيه عالم بالمسالك الشرعية !!

ولكني أضرب للشرفي مثالا مقابلا لمثاله ، فأقول : لو قالت إحدى الطائفتين - في مثل الصورة التي ذكرها - نحن المختصون بهذا الوادي ، ولا حق لغيرنا فيه ، فقال الوارد عليهم بسائمتهم : يا قوم ! هذه سائمتي قد أعوزها أمر الكلاء ، ولم أجد في غير هذا الوادي ما يسد جوعتها ، فاتركوني أرعى معكم ، فالوادي واسع ، والخير عن غيره شاسع ، فهذه سائمتي قد شارفت الهلاك جوعا ، وهو يكفيكم جانباً من جوانبه ، وهذه سائمتكم في جزء من أجزائه . فقالوا : لا سبيل لك إلى ذلك وإن ماتت سائمتك ؛ لأن هذا حدثنا ، قد معنا فيه رقم حاكم ، يشمل على ما يخالف حكم أحكم الحاكمين ، فما ذاك يقول الشرفي في مثل هذا ؟ هل يُطَرَّد الوافد بماشيته ويدعها تموت دون المرعى ؟ أم كيف يصنع ؟

ثم إن الشر لا محالة يهيج بسبب المنع ، لاسيما عند الحاجة على الصفة المذكورة ، فمن الباغي ؟ ومن المبغي عليه ؟ ومن الحق ؟ ومن المبطل ؟ قوله : فما أرى هذه الحدود إلا من جنس إقطاع ما لم يسبق إليه مسلم . أقول هذا فاسد فإن الإقطاع هو التملك لجزء من الأرض من رسول الله أو من الخلفاء الراشدين ، وهذا ليس بتمليك ، بل ليس بتحجر يُوجب مجرد ثبوت الحق كما قدمنا ، فليعد الشرفي - عافاه الله - النظر ، فمثل هذا لا يخفى على ذهنه السليم .

قوله : هذا فرض ما لم يقع ولا سُمع به .

أقول : بل قد وقع التصريح بذلك والاستدلال به من بعض متأخري العلماء ، وذكره السائل - عافاه الله - في سؤاله الذي أجبنا عليه بالرسالة .

قوله : فقد أخذ العلماء منه أحكاماً . إلى قوله : وأخذوا من قوله تعالى<sup>(٩١)</sup> : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ أنه ينبغي تعظيم العلماء الخ<sup>(٩٢)</sup> ؛ أقول : هذا الأخذ لا تدعو إليه حاجة ؛ لأن السجود الذي هو معنى الآية قد دل الدليل القاطع على عدم جوازه ، ومجرد التعظيم للعلماء قد أفادته آيات قرآنية وأحاديث نبوية ، هذا على فرض أن مثل هذه الآية من جنس ما ذكرناه ، وليس الأمر كذلك ، فإن الذي ذكرناه هو المنع من الاستدلال بأفعال الله في عبادته من سلب النفوس وأخذ الأموال وإنزال الجوائح ، فلا يقول قائل من البشر أنه يجوز له سفك الدماء ؛ لأن الله سبحانه يُميت العباد ، ولا يقول أنه يجوز له أخذ الأموال ؛ لأن الله تعالى يسلبهم أموالهم ، والآية المذكورة هي خطاب من الله لطائفة من عباده المقربين ، وليس كلامنا في أقواله سبحانه فهي نفس الشرع ، إنما كلامنا في أفعاله . فَوَزَانُ الآية<sup>(٩٣)</sup> التي ذكرها الشريفي ، وزان قوله تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾<sup>(٩٤)</sup> ففي هذه الآية أمر البشر باتباع نبيه ، وفي تلك الآية أمر الملائكة بالسجود لنبيه ، فما بال الشريفي يسلك

(٩١) البقرة ٣٤ .

(٩٢) تتمته : فقد أخذ العلماء منه أحكاماً من غير نكير ، وليس المراد أنه من سؤاله تعالى عن فعله في خلقه حتى يكون داخلاً في النهي الذي شمله قوله تعالى : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ .

وجه ما ذكرناه : أنهم أخذوا من قوله عز وجل : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ أنه ينبغي تعظيم العلماء ؛ لأن الملائكة عليهم السلام لما أنبأهم آدم بالأسماء ورأوا معه العلم ما لم يعلموه عظموه . (سمط الجمان لوحة ٤) .

(٩٣) هذا وزان هذا : إذا كان على زنته أو مُحَاذِيهِ (لسان العرب ٨/٤٨٢٨) .

(٩٤) الحشر ٧ .

في فجاج لم أسلكها ؟ ويمشي في أودية لم أمش فيها ؟ ويجعل ذلك اعتراضا على ما ليس بينه وبين الاعتراض جامع ؟

فلْيُعيد النظر - عافاه الله - فشرط التعقب للمباحث إمعان النظر في الكلام المتعقب ، وتفهم معانيه ، وتدبر مبانيه ، ثم إيراد ما يمكن أن يكون مستندا له ، والقدح فيه بقادح معتبر . وأما المبادرة بالاعتراض قبل الإحاطة بمعاني المعارض عليه فليست مما يسوغه أهل النظر ، ولهذا عدوا السقطة من المعارض غير مغتفرة ، واغتفروها من غير المعارض ؛ لأن القدح في الكلام والإيراد عليه محتاج إلى ثبات قدم ، ومراجعة فكر<sup>(٩٥)</sup> .

ومثل الآية التي ذكرها - عافاه الله - الآية الأخرى ، وهي قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٩٦)</sup> فإن ذلك غير ما نحن بصددده وكذلك قوله : ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ ﴾<sup>(٩٧)</sup> ، وبالجملة فجميع ما ذكره في وادٍ غير الوادي الذي نحن بصددده ، فلْيُعيد النظر - عافاه الله - في رسالتنا إن كانت لديه ، وإلا بعثنا بها فهو أجل من أن يتكلم بما لا نسبة بينه وبين ما فيه التزاع .

قوله : وكما تعرضت الملائكة بقولهم<sup>(٩٨)</sup> : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾<sup>(٩٩)</sup> .

(٩٥) يُنظر : المنهاج في ترتيب الحجج ١٠ .

(٩٦) البقرة ٢٤٧ .

(٩٧) الأعراف ٧٧ .

(٩٨) البقرة ٣٠ .

(٩٩) تتمته : فلم يشفهم تعالى من الإطلاع عليه بما يشفي غله ولا أجاب عليهم إلا بعلمه ما لا يعلمون في الجملة ثم قمعهم بإظهار آدم عليه السلام حين علمه الأسماء لينبئهم بها معارضة لما توهموه من الفساد المحض ، ومثل ذلك ما لا يكون لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون =

أقول : الذي نحن بصدد بيانه هو منع الإقتداء بأفعال الله فيقول في مثل هذه الآية : يجوز للرجل أن يجعل له أعوان يفسدون في الأرض ويسفكون الدماء ؛ تمسكاً بهذه الآية ، ولسنا بصدد الكلام على غير ذلك ، وسؤال الملائكة لم يقع على وجه مطابق ، بل تعرضوا لما لا يعينهم ؛ لأنه تعالى لا يُسأل عما يفعل ولهذا أجاب عليهم بما يُشعر بنسبتهم إلى الجهل في الأمر الذي سألوا عنه<sup>(١٠٠)</sup> ، وما ذكره عقب ذلك من أدلة ما أرشدنا إليه<sup>(١٠١)</sup> .

قوله : والتفسير الذي ذكره أنها محمولة على ترك الأسباب لم أجده ، إلا أن السذي في الكشف : " أن المراد إقرار المشركين بين أظهرهم أو افتراق الكلمة الخ<sup>(١٠٢)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره صاحب الكشف هو مندرج تحت ما ذكرناه ؛ لأن إقرار المشركين هو من الأسباب الموجبة للفتن فترك الإقرار لهم بطردهم فيه ترك سبب الفتنة ، ومثل ذلك افتراق الكلمة ، وهذه الآية الشريفة قد كتبنا على كلام صاحب الكشف في تفسيرها رسالة ، سميناهـا ( فتح القدير في الفرق بين المَعْدِرَة والتَعْدِير )<sup>(١٠٣)</sup> جواباً عن سؤال بعض أعلام العصر .

= هذا هو الذي يُراد من معنى الآية ، فما قضت به حكمته فهو يُحمل عليه معنى النهي في الآية : أنه لا يُسأل عنه . ( سمط الجمان لوحة ٥ ) .

(١٠٠) فتح القدير ٨٢/١ .

(١٠١) يعني : حجة لنا لاله .

(١٠٢) الكشف ١٢١/٢ .

(١٠٣) يوجد له نسخة في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء ( المكتبة الشرقية - بدون رقم - انتهى من تأليفه سنة ١٢١٤ ) .

قوله : فإن استحسن ذو الولاية الخ<sup>(١٠٤)</sup>. أقول : هذا الكلام ينبغي لمولانا الشرفي - عافاه الله - الضرب عليه ومحوه عن وجه القرطاس وإعدامه من حيز الوجود ، وكيف يقول أنه لا حرج عليه في ذلك ، وأي حرج أعظم من أخذ مال امرئ مسلم بلا قرآن ولا برهان ؟ ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾<sup>(١٠٥)</sup> ، "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه"<sup>(١٠٦)</sup> ، وأما الاحتجاج على هذا الأصل العظيم بما ذكره من استحسان عمر ، فمالنا ولعمر !! ومن عمر - رحمه الله - حتى تعارض باستحساناته نصوص القرآن والسنة<sup>(١٠٧)</sup> ؟!

وأما عدم الإنكار عليه فالجمال مجال اجتهد ، وليس من مواطن الاعتراض ، ولو فرض غير ذلك فعمر - رضي الله عنه - هو الذي يقول فيه ابن عباس : " كان رجلا مهيبا ، فهبته " ، وقد تقرر في الأصول أن الإجماع السكوتي مشروط بشروط ، أحدها : إطلاع الكل من أهل الحل والعقد على

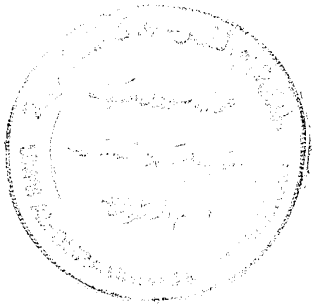
(١٠٤) تتمته : مع علمه وورعه وملاحظته ما فيه المصلحة وصيانة الأموال فلا حرج عليه ( يعني في إثبات صحة دعوى القسامة على أهل الحدود ) فقد كان عمر رضي الله عنه يستحسن أشياء ولا يُنكر عليه . ( سمط الجمان لوحة ٥ ) .

(١٠٥) البقرة ١٨٨ .

(١٠٦) حديث سبق تخريجه ص ٧٤٧ هامش ٣٥ .

(١٠٧) لا يقول الشوكاني ذلك ابتداء ، وإنما يقوله في حق من يعتقد أنه يتناول بأقوال أحد من الناس على كلام النبي المعصوم صلى الله عليه وسلم ، كما روي نحو ذلك عن عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنه ، كان يأمر بالمتعة في الحج استناداً على تجويز النبي صلى الله عليه وسلم لها ، ويقولون له : نهي عنها أبو بكر وعمر فيقول : " أراهم سيهلكون ، أقول : قال رسول الله ، ويقول : قال أبو بكر وعمر ؟! " ( مُسند أحمد ٣٣٧/١ ) وفي رواية : " بهذا ضللتكم ، أحدثكم عن رسول الله وتحدثوني عن أبي بكر وعمر ( مسند أحمد ٢٥٢/١ ) .

مقالة القائل ، ومنها : عدم المانع من المخالفة ، ومنها : كون المسألة ليست مما يسع السكوت فيها<sup>(\*)</sup> ، كمواطن الاجتهاد ، والبحث مُحرر في الأصول<sup>(١٠٨)</sup> ، وقد أطلت البحث في مسألة الإجماع السكوتي ووسعت أطرافه في حاشيتي على شفاء الأمير الحسين البسملة ( وبل الغمام على شفاء الأوام )<sup>(١٠٩)</sup> ، وقد أفاد مولانا الشرفي - جزاه الله خيراً - فوائد ، وأسس قواعد ، وقيد شوارد ، ولكن الحقيير راقم الأحرف أحب التنبيه له على ما حاك في الخاطر ، ويطلب منه أن يفعلَ كما فعلتُ فكل أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ، ونحن أعوان على استخراج الحق ، وإخوان في طلبه ، وليس بين أحد وبين الحق عداوة ، ونسأل الله أن يجعل الأقوال والأفعال خالصة لوجهه الكريم ، مقربة إلى رضاه وفضله العليم .



٧٢٨

(★) في نسخة (ك) : بدون (فيها) .

(١٠٨) تيسير التحرير ٢٣٠/٣ ، أصول السرخسي ٣١٥/١ ، المستصفى ١٩٢/١ ، الإحكام

للأممدي ٢٣١/١ ، شرح العضد ٣٨/٢ ، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، إرشاد الفحول

. ٢٩٩/٢

(١٠٩) ٦٧ - ٦٣/١ .

## الملاحق

وتشمل مُلحقين :

الملحق الأول : قائمة بأسماء مؤلفات الإمام الشوكاني .

الملحق الثاني : قائمة بالمؤلفات التي كُتبت عن الإمام الشوكاني .

## الملحق الأول قائمة بأسماء مؤلفات الإمام الشوكاني

### أ- المؤلفات المطبوعة :

مُرتبة حسب الحروف الأبجدية ، وهي :

١- (الأبحاث الوضيئة في حديث حب الدنيا رأس كل خطيئة )

ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ .

٢- (أمناء الشريعة ) طبع دار النهضة العربية، بيروت ، عام ١٣٩٥ ، تحقيق

د.إبراهيم إبراهيم هلال .

٣- (إبطال دعوى الإجماع على مُطلق السماع ) ط الأولى ، طبع حيدر

أباد الهند ، عام ١٣٢٨ .

٤- (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر ) ألفه في ١٥ جمادى الآخر عام ١٢١٤

هـ ، ط الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدر أباد ، الهند

١٣٢٨هـ ، ويقع في ١١٧ صفحة .

٥- (أدب الطلب ومنتهى الأرب ) تم طبعه وتحقيقه ونشره بمركز

الدراسات اليمنية والأبحاث العلمية ، في اليمن بصنعاء ، ويقع في (١٧٦)

صفحة ، عدة طبعات .

٦- (إرشاد الثقات إلى إتقان الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات )

ألفه في ٢٧ شهر ربيع الآخر عام ١٢٣١هـ ، رداً على موسى بن ميمون

الأندلسي اليهودي الزنديق ، ط الأولى ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٣٩٥

ويقع في نحو مائة صفحة .



٧- ( إرشاد السائل إلى دلائل المسائل ) طبع دار الكتب العلمية ببيروت  
ضمن رسائل أخرى تحت عنوان : ( الرسائل السلفية ) وتقع في (١٣) صفحة .

٨- ( إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - )<sup>(١)</sup> ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٢٣) .

٩- ( إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول ) ألفه في شهر المحرم ١٢٣١هـ ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٦هـ .

١٠- ( إشكال السائل إلى تفسير { والقمر قدرناه منازل } ) طبع دار النهضة بمصر عام ١٣٩٥ .

١١- ( الإعلام بالمشايخ الأعلام والتلامذة الكرام ) وهو معجم لشيخه وتلاميذه ، طبع في حيدر أباد الهند ، عام ١٣٢٨ .

١٢- ( أمناء الشريعة ) مجموع رسائل للشوكاني تحت هذا العنوان ، طبع دار النهضة العربية ، بيروت ، عام ١٣٩٥ ، تحقيق د. إبراهيم إبراهيم هلال .

١٣- ( الإيضاح لمعنى التوبة والإصلاح ) طبع دار النهضة ، بمصر ، عام ١٣٩٥ .

١٤- ( بحث عن تفسير قوله تعالى : { ثم جعلناه نطفة } ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (١٦) .

(١) ونال بعد هذه الرسالة الشدائد ( التقصار ١٠٣ ) .

١٥- ( بحث عن حديث ( خلق الله آدم على صورته ) ط الأولى ، طبع  
وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج(٣) ، تحت  
رقم (٢٦) .

١٦- ( بحث عن معنى حديث " لو لم تذنبوا لذهب الله بكم " )  
ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني  
مج (٣) ، تحت رقم (١٢) .

١٧- ( بحث في أطفال الكفار ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة  
١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج(٣) ، تحت رقم (٢) .

١٨- ( بحث في بيان العبدین الصالحين المذكورين في حديث الغدير )  
ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني  
مج(٣) ، تحت رقم (١١) .

١٩- ( بحث في حديث " أنا مدينة العلم وعلي بابها " ) ط الأولى ، طبع  
وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج(٣) ، تحت  
رقم (١٠) .

٢٠- ( بحث في حديث " لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد " )  
ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني  
مج (٣) ، تحت رقم (١٧) .

٢١- ( بحث في الصلاة على من مات وعليه دين ) ط الأولى ، طبع وزارة  
العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج(٣) ، تحت رقم  
(٣٣) .

- ٢٢- ( بحث في سيحون وجيحون ، وما ذكره أئمة اللغة في ذلك )  
ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني  
مج(٣) ، تحت رقم (٣) .
- ٢٣- ( بحث في قول أهل الحديث رجال إسناده ثقات ) ط الأولى ، طبع  
وزارة العدل باليمن سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني مج(٣) ، تحت  
رقم (٢٢) .
- ٢٤- ( بحث فيمن قال إمرأته طالق ليقضين غريمه غداً إن شاء الله )  
ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني  
مج(٣) ، تحت رقم (٢٩) .
- ٢٥- ( بحث في أن إجابة الدعاء لا ينافي سبق القضاء ) طبع دار النهضة  
العربية بمصر ، سنة ١٣٩٥ .
- ٢٦- ( بحث في الاستدلال على كرامات الأولياء ) طبع دار النهضة العربية  
بمصر ، سنة ١٣٩٥ .
- ٢٧- ( بحث في وجوب محبة الله ) طبع دار النهضة العربية ، بمصر عام  
١٣٩٥ .
- ٢٨- ( البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ) ألفه عام  
١٢١٣هـ ، مجلدان مطبعة السعادة القاهرة ، ١٣٤٨هـ .
- ٢٩- ( بلوغ السائل أمانيه بالتكلم على أطراف الثمانية )  
ط الأولى ، مكتبة دار القدس بصنعاء ، ١٤١١ .
- ٣٠- ( بلوغ المني في حكم الاستمني ) ط الأولى ، دار الصمعي  
بالرياض ، ١٤١١ .

- ٣١- ( التحف في الإرشاد إلى مذهب السلف ) جواب سؤال وَرَدَ إليه من علماء مكة المشرفة ، المطبعة المنيرية بالقاهرة ، عام ١٣٤٣ .
- ٣٢- ( تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين ) ط الثالثة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، عام ١٣٨٦ .
- ٣٣- ( تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل ) طبع دار النهضة العربية ، بيروت ، عام ١٩٧٢ م .
- ٣٤- ( تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ) طبعت بعنوان : ( كشف الشبهات عن المشتبهات ) مطبعة المعاهد ، بمصر عام ١٣٤٠ ، وتقع في أربع وعشرين صفحة ، ثم طبعتها دار الكتب العلمية ، بيروت ، بعنوان : ( الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية - صلى الله عليه وسلم - ) ، رقم (٦) بدون تأريخ .
- ٣٥- ( جواب السائل عن تفسير تقدير القمر منازل ) مطبوع ضمن مؤلف ( أمناء الشريعة ) الرسالة العاشرة ، انتهى من تحريرها ليلة الإثنين ١٣ ذي القعدة عام ١٢١٢ .
- ٣٦- ( جواب سؤال يتعلق بما ورد في الخضر - عليه السلام - ) طبع دار النهضة العربية ، بمصر عام ١٣٩٥ .
- ٣٧- ( جواب سؤال عن نكته التكرار في قوله تعالى : { قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين } ) طبع دار النهضة العربية ، بمصر عام ١٣٩٥ .
- ٣٨- ( جواب عن سؤال كيف أن الفاء في قوله تعالى : { فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه } ) واقعة في موقع الدليل ، طبع دار النهضة العربية ، بمصر عام ١٣٩٥ .

- ٣٩- ( جواب سؤال عن الصبر والحلم هل هما متلازمان أم لا ) طبع دار النهضة العربية ، بمصر عام ١٣٩٥ .
- ٤٠- ( جيد العقد بعبارة الكشف والسعد ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج(٣) ، تحت رقم (٣٠) .
- ٤١- ( الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد ) يقع في سبع وأربعين صفحة ، طبعة محمد علي عطية الكتبي ، بمصر عام ١٣٥٠ ، وطبعة دار الكتب العلمية مع رسائل أخرى بعنوان : ( الرسائل السلفية ) ، الرسالة رقم ( ٨ ) .
- ٤٢- ( الدرر البهية في المسائل الفقهية ) وهو كتاب ( متن ) في الفقه ، طبع مع الدراري .
- ٤٣- ( الدراري المضيئة شرح الدرر البهية ) شرح المتن السابق ، انتهى من تأليفه في شهر جمادي الآخر عام ١٢٢٠ ، طبع في مطبعة مصر الحرة عام ١٣٤٧ ، ويقع في جزئين .
- ٤٤- ( الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ) في أربع وعشرين صفحة ومعها رسائل أخرى ، طبع مطبعة السنة المحمدية ، بمصر ، عام ١٣٦٦ ، وأعاد طبعها دار الكتب العلمية ، بيروت ، ضمن الرسائل السلفية .
- ٤٥- ( رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين ) ط الأولى ، مكتبة الجيل الجديد بصنعاء ، ودار ابن حزم ببيروت ، ١٤١٣ .
- ٤٦- ( رفع الخصام في الحكم بعلم الحكام ) ط الأولى ، مكتبة الإرشاد بصنعاء ، ١٤١٧ .
- ٤٧- ( ذيل العرف الندي في جواز إطلاق لفظ سيدي ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج(٣) ، تحت رقم (١٨) .

٤٨- ( رفع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من الغيبة ) وتقع في أربع وعشرين صفحة ، طبعت مع رسائل أخرى ، قام بطبعها مطبعة السنة الحمديدية ، بمصر ، عام ١٣٦٦ .

٤٩- ( السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ) انتهى من تأليفه عام ١٢٣٥<sup>(٢)</sup> ، ويقع في أربعة مجلدات كبار ، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة عام ١٣٩٠ ، تحقيق قاسم غالب وآخرون .

٥٠- ( شرح الصدور بتحريم رفع القبور ) تقع في أربعة وعشرين صفحة ، طبع مطبعة السنة الحمديدية ، القاهرة عام ١٣٦٦ هـ وأعاد طبعها دار الكتب العلمية مع رسائل أخرى تحت عنوان : ( الرسائل السلفية ) .

٥١- ( الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقالات أرباب الاتحاد ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٩) .

٥٢- ( الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تعالى : { وأولئك على هدى من ربهم ... } ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٢٠) .

٥٣- ( العذب النمير في جواب مسائل عالم بلاد عسير )<sup>(٣)</sup> ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٤) .

(٢) قال عاكش : ولم يؤلف بعده شيئاً فيما أعلم ( حدائق الزهر ٤١ ) .

(٣) طُبِعَ باسم ( الأجوبة الشوكانية على الأسئلة الحفظية ) كما وجدت بعض نُسخه باسم ( رسالة في وجوب توحيد الله ) .

- ٥٤- ( العرف الندي في جواز إطلاق لفظ سيدي ) ط الأولى ، طبع  
وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتح الرباني مج(٣) ، تحت  
رقم (١٧) .
- ٥٥- ( العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين )<sup>(٤)</sup> انتهى من تأليفها  
عام ١٢٠٥ ، قام بطبعها المطبعة المنيرية ، القاهرة عام ١٣٤٨ ، وتقع في عشر  
صفحات .
- ٥٦- ( عقود الزبرجد في جيد مسائل علامة ضمد ) طبع دار النهضة  
المصرية بمصر ، عام ١٣٩٥ .
- ٥٧- ( فائق الكسا في جواب عالم الحسا ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل  
باليمن ، سنة ١٤١٥ ضمن مجموع الفتح الرباني مج(٣) ، تحت رقم (٥) .
- ٥٨- ( فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير )  
ويقع في خمسة مجلدات ، طبع مصطفى البابي الحلبي ، عام ١٣٨٣ .
- ٥٩- ( فتح القدير في الفرق بين المعذرة والتعذير ) ط الأولى ، مكتبة دار  
القدس بصنعاء ، ١٤١١ .
- ٦٠- ( الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ) طبع في الهند عام  
١٣٠٢ ، ثم طبعته مطبعة السنة المحمدية ، بمصر ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن ابن  
يحيى المعلمي اليماني عام ١٣٨٠ .
- ٦١- ( قطر الولي على حديث الولي ) تحقيق الدكتور إبراهيم إبراهيم هلال  
بعنوان : ( ولاية الله والطريق إليها ) ونال بذلك درجة الماجستير في ( الفلسفة
- 
- (٤) وهو موضع إشكال من جهة أنه قد يفهم منه إثبات النص بالإمامة لعلّي - رضي الله عنه - كما  
يرجع لذلك الشيعة ، وحقيقة الأمر ليست كذلك ، فليس فيه غير إثبات الوصية العامة ( يُنظر  
عقيدة الشوكاني لنومسك ١٢٥-١٢٩ ) .

الإسلامية!! ) من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، طبع بمطبعة المدني عام ١٣٨٩ ، ثم طبع بعد ذلك في دار الكتب الحديثة ، بمصر ، عام ١٣٩٥ ، ثم أعادت طبعه نفس الدار عام ١٣٩٧ .

٦٢- ( القول الواضح في صلاة المستحاضة وغيرها من أهل العلل والجرائح ) جواب سؤال ورد عليه من الشيخ علي بن الشيخ محمد ابن عبد الوهاب . ط الأولى ، طبع دار أضواء المجتمع ببريدة عام ١٤٢٠ ، تحقيق د. صالح السلطان .

٦٣- ( القول الصادق في ترتيب الجزاء على السابق ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (١٥) .

٦٤- ( القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ) يقع في ثمان وأربعين صفحة ، ط الأولى ، المطبعة المنيرية ، القاهرة عام ١٣٤٧ ، ثم قام بطبعه المطبعة السلفية ومكتبتها ، ط الثانية ، القاهرة عام ١٢٩٩ .

٦٥- ( مجموعة من الحكم لبعض الحكماء المتقدمين ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٢٥) .

٦٦- ( المسك الفائح في حط الجوائح ) طبع دار النهضة ، بمصر سنة ١٣٩٥ ، وقد طبع ضمن مؤلف ( أمناء الشريعة ) ، الرسالة رقم ( ١٣ ) .

٦٧- ( المقالة الفاخرة في اتفاق الشرائع على إثبات الدار الآخرة ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (١٩) .



- ٦٨- ( مقتطفات من الكتب المقدسة الإنجيل والزبور والتوراة ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٢٤) .
- ٦٩- ( نثر الجواهر على حديث أبي ذر ) ط الأولى ، طبع دار ابن حزم بيروت ونشر دار الأندلس الخضراء سنة ١٤٢١ ، تحقيق أحمد المصيلحي .
- ٧٠- ( نزل من اتقى بكشف أحوال المنتقى ) وهوتذيل وتكميل لكتابه ( نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ) طبع المطبعة الفاروقية ، دلهي الهند عام ١٢٩٧ .
- ٧١- ( وبل الغمامة في تفسير { وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة } ) ط الأولى ، طبع وزارة العدل باليمن ، سنة ١٤١٥ ، ضمن مجموع الفتوح الرباني مج (٣) ، تحت رقم (٣١) .
- ٧٢- ( وبل الغمام على شفاء الأوام ) ط الأولى ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، سنة ١٤١٦ .

## ب- مؤلفاته المخطوطة

وهي كثيرة فأذكرها مفرقة ، كل فن على حدة ، مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية<sup>(٥)</sup> :

### أ- فن التفسير :

١- ( بحث في تفسير قوله تعالى : { قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم } ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك)<sup>(٦)</sup> .

٢- ( بحث في قوله تعالى : { ثم جعلناه نطفة } ) مكتبة محمد شرف الدين كوكبان ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢١٤ .

٣- ( بحث في قوله تعالى : { فأما الذين كفروا فأعذبهم عذاباً شديداً } ) مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٨ .

٤- ( بحث في الكلام على قوله تعالى : { يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل } ) ضمن مج (٥٩) في (م.ج.ك) .

٥- ( البحث الملم المتعلق بقوله تعالى : { إلا من ظلم } ) كما جاء في مقدمة الفتح القدير ٨/١ .

٦- ( الرسالة المكملة في أدلة البسملة ) ضمن مج (٥٩) في (م.ج.ك) .

(٥) جمعتُ فيها كل ما يُنسب إلى الشيخ من تأليف ، وُجد نسخها أو لم توجد فما كان موجوداً أحلتُ إلى مكان وجوده ، وما لم أشرتُ إلى مَنْ ذكره من المصادر ، وقبل ذلك أفردت المطبوع بالذكر ، فتكون مصنفاته على التحقيق : مطبوع ومخطوط ومفقود .

(٦) يعني هذا الرمز : مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، كما أنني اكتفيتُ بالإحالة إلى المكتبة ورقم التصنيف فيها عن الإحالة إلى كتاب الفهرس ، اختصاراً .

- ٧- ( جواب سؤال القول الزمخشري في تفسير قوله تعالى : { واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة } وقوله تعالى : { قالوا معذرة } )  
ضمن مج(٧) في (م.ج.ك) .
- ٨- ( جواب سؤال ورد من كوكبان عن فوائد الأحاديث التي ترد في فضائل سور وآيات القرآن الكريم ، والتحقيق في صحة تلك الأحاديث )  
ضمن مج(١) في (م.ج.ك) حرره في جمادى الآخرة ١٢٤٤ .
- ٩- ( جيد النقد لعبارة الكشف والسعد حول قوله تعالى : { ما فرطنا في الكتاب من شيء } ) مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في (الشوكاني حياته وفكره) ص٢١٩ ، حرره شهر جمادى الآخرة ١٢٢٣
- ١٠- ( الصادح اللطيف على الطود المنيف ) وعليه حاشية مسماه ( طوق الصادح ) مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص٢٠٨
- ١١- ( طود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف ) حرره في رجب ١٢٢١ مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص٢٠٧ .
- ١٢- ( النشر لفوائد سورة العصر ) ضمن مج(١) في (م.ج.ك) ، انتهى من تحريره في ١٦ شوال ١٢٣٧ ، بخطه .

## ب - فن علوم الحديث

- ١- ( بحث في الجواب على من قال أنه لم يقع التعرف لمن في حفظه ضعف من الصحاح ) ضمن مج (١) في (ج.م.ك) .
- ٢- ( بحث في حديث أجعل لك صلاتي كلها ، وفي تحقيق الصلاة على الآل ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢١٥ حرره في جمادى الآخرة ١٢٠٨ .
- ٣- ( بحث في قول أهل الحديث رجال إسناده ثقات ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢١٦ ، حرره في جمادى الآخرة ١٢١٧ .
- ٤- ( بحث في مؤاخاته - صلى الله عليه وسلم - بين الصحابة ) ضمن مج (٥٩) في (م.ج.ك) .
- ٥- ( القول المقبول في رد خبر المجهول من غير صحابة الرسول ) ضمن مج (٢٥٠) في (م.ج.ك) ، انتهى من تحريره ربيع الأول ١٢٠٦ .
- ٦- ( كلام في حديث بني الإسلام على خمسة أركان ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) ، بخطه .

## ج - فن العقيدة

- ١- ( إتحاف المهرة بكلام عن حديث لا عدوى ولا طيرة ) ضمن مج (١٥٥) في (م.ج.ك) .
- ٢- ( التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والمسيح ) مكتبة مشرف عبد الكريم بصنعاء ، بدون ترقيم كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٣ .

- ٣- ( بحث في أطفال الكفار ) مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢١٥ ، بخطه .
- ٤- ( بحث في الإثبات لالتقاء أرواح الأحياء والأموات ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) .
- ٥- ( بحث البُغية في مسألة الرؤية ) مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٩ .
- ٦- ( بحث في حال الأموات في البرزخ ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) .
- ٧- ( بحث في الرد على من قال أن علوم الناس تُسلب عنهم في الجنة ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) ، حرره في ٩ شوال ١٢٤٥ .
- ٨- ( بحث في مستقر أرواح الأموات ) ضمن مج (٧) في (م.ج.ك) ، بخطه .
- ٩- ( بحث في وجود الجن ) ضمن مج (٥٩) في (م.ج.ك) ، بخطه .
- ١٠- ( جواب أسئلة القاضي العلامة محمد بن أحمد مشحم على التوسل والقبورين ) مكتبة يحيى محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٢٠ بخطه .
- ١١- ( جواب سؤال عن حديث الأنبياء في قبورهم ، وقول المفسرين أن مريم بنت ناموساً دلت على عظام يوسف عليه السلام ) ضمن مج (٧) في (م.ج.ك) .
- ١٢- ( در السحابة في مناقب القرابة والصحابة )<sup>(٧)</sup> ضمن مج (٦٩) في (م.ج.ك) .
- ١٣- ( زهر النسرّين بفضائل العمرين ) كما في التقصار ص ١٠٢ .

(٧) وهو لا يخلو من وجود أحاديث ضعيفة ومُكررة .

- ١٤- ( المقال في إتفاق الشرائع على إثبات الدار الآخرة ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٧ ، حرره في ١٢ ربيع الآخر ١٢٢٤ ، بخطه .
- ١٥- ( كشف الأستار في إبطال من قال بفناء النار ) ضمن ( ٥٩ ) في (م.ج.ك) .

- ١٦- ( كلمات مأثورة عن بعض الحكماء اليونانيين منقولة عن ابن أبي قصيعة ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٢٧
- ١٧- ( كلمات منقولة من الإنجيل والزبور والتوراة ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٢٧ ، حرره في رجب ١٢١٧ بخطه .

#### د- فن أصول الفقه

- ١- ( بحث في تبادل اللفظ عند الإطلاق ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) .
- ٢- ( التشكيك على التفكيك ) كما في ( البدر الطالع ) ٢/٢٢٣ ، والتقصار ص ١٠٣ .
- ٣- ( التعريف بتزيف ما في التعريف ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٧ بخطه .
- ٤- ( بحث في الكلام على حديث " إذا اجتهد المجتهد فأصاب " ) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) ، بخطه .

- ٥- ( بحث في كون شريعتنا ناسخة لما قبلها من الشرائع ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢١٦ .
- ٦- ( بغية المستفيد في الرد على من أنكر العمل بالاجتهاد من أهل التقليد ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) .
- ٧- ( رفع الجناح عن نافي المباح ، هل هو مأمور به أم لا ) كما في فتح القدير ٨/٢ .

### هـ - فن الفقه

- ١- ( الأبحاث البديعة في وجوب الإجابة إلى حُكَّام الشريعة ) تحت رقم (٤٣) ، ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) بخطه .
- ٢- ( الأبحاث الحسان المتعلقة بالعارية والتأجير والشركة والرهان ) تحت رقم (٢٠) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) .
- ٣- ( أحكام زكاة الأموال العشريّة ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) بخطه .
- ٤- ( إرشاد الأعيان إلى تصحيح ما في عقود الجمان ) تحت رقم (٣٠) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) .
- ٥- ( إشراق النيرين في بيان حُكم إذا تخلف عن الوعد أحد الخصمين ) تحت رقم (٣٩) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) بخطه .
- ٦- ( إيضاح الدلالات على أحكام الخيارات ) تحت رقم (١٤) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) بخطه .
- ٧- ( إيضاح القول في إثبات العول ) تحت رقم ( ) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) بخطه .

- ٨- ( إطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال من الاختلال )  
ضمن مج (٤) المتوكلية في (م.ج.ك) كما في ( الشوكاني حياته وفكره )  
ص ٢٠٤ .
- ٩- ( إقناع الباحث بدفع ما ظنه دليلاً على جواز الوصية للوارث ) تحت  
رقم (٢٤) ضمن مج (١٥٠) في (م.ج.ك) .
- ١٠- ( بحث حول سؤال عن يهودي وجد مع امرأة هاشمية ثم أسلم ، ما  
يكون حكمه ؟ ضمن مج (١) (م.ج.ك) بخطه .
- ١١- ( بحث على ما اشتهر السنة الناس بأنه لا عهد لظالم ) ضمن مج  
(١) (م.ج.ك) .
- ١٢- ( بحث في الآيات والأحاديث الواردة في التسبيح ) ضمن مج  
(٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ١٣- ( بحث في اختلاف النقد المتعامل به ) تحت رقم (١٩) ضمن مج  
(١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ١٤- ( بحث في إخراج أجره الحاج من رأس المال ، ولم يُجزه إلا إذا  
تبرع الورثة ) ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) كما في ( الشوكاني حياته  
وفكره ) ص ٢٠٩ .
- ١٥- ( بحث في الاستبراء ) تحت رقم (١٢) ضمن مج (١٥٠)  
(م.ج.ك) .
- ١٦- ( بحث في الإضرار بالجار ) تحت رقم (٥٨) ضمن مج (٥٠) كما  
في ( قطر الولي ) ص ٤٨ .
- ١٧- ( بحث في إنشاءات النساء ) تحت رقم (٢٣) ضمن مج (١٥٠)  
(م.ج.ك) .



- ١٨ - ( بحث في " إنما الأعمال بالنيات " ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) .
- ١٩ - ( بحث في بيع المشاع من غير تعيين ) تحت رقم (٢٢) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٢٠ - ( بحث في تحريم الزكاة على الهاشمي ) تحت رقم (٩) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٢١ - ( بحث في التصوير ) تحت رقم (٣٤) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ٢٢ - ( بحث في تطبيق الحدود ) مكتبة يحي محمدشرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢١٥ .
- ٢٣ - ( بحث في تكثير الجماعات في مسجد واحد ) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ٢٤ - ( بحث في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ٢٥ - ( بحث في جواز امتناع الزوجة حتى يُسمى المهر ) تحت رقم (١٠) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ٢٦ - ( بحث في حديث " العين المسروقة إذا وجدها المالك " ) تحت رقم (٤٩) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٢٧ - ( بحث في حديث " فدين الله أحق أن يُقضى ) تحت رقم (٢٥) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٢٨ - ( بحث في دفع مَنْ قال أنه يستحب الرفع من السجود ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) بخطه .
- ٢٩ - ( بحث في الربا ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) بخطه .

- ٣٠- ( بحث في الرد على الزمخشري في استحسان بيت المربة ) ضمن  
مج (٥٩) (م.ج.ك) .
- ٣١- ( بحث في رضاع الكبير ، هل يقتضي التحريم أولاً ؟ ) ضمن مج  
(٣٢) المتوكلية في (م.ج.ك) كما في الشوكاني مفسراً ص ٨٥ .
- ٣٢- ( بحث في السجود المنفرد ) ضمن مج (١) ومج (٥٠) تحت رقم  
(٢٠) (م.ج.ك) .
- ٣٣- ( بحث في سؤال يتعلق بالصلاة ) تحت رقم (٤٥) ضمن مج (٥٩)  
المتوكلية في (م.ج.ك) كما في ( الشوكاني مفسراً ) ص ٨٤ .
- ٣٤- ( بحث في شفعة الجار ) ضمن مج (٥٠) المتوكلية في (م.ج.ك) كما  
في ( الشوكاني مفسراً ) ص ٨٧ .
- ٣٥- ( بحث في الصلاة ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ٣٦- ( بحث في صلاة السفر ) ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٣٧- ( بحث في الصلاة في مكان أو مسجد أو قبر ) مكتبة يحيى شرف  
الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص  
٢١٦ .
- ٣٨- ( بحث في الصلاة على المديون ، وهل يكون دين من لا مال له  
على بيت المسلمين ؟ ) مكتبة يحيى شرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون  
ترقيم ، بخط الشوكاني كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٩ .
- ٣٩- ( بحث في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ) ضمن مج (١)  
(م.ج.ك) بخطه .
- ٤٠- ( بحث في " الصوم لي وأنا أجزي به " ) تحت رقم (١٥٠)  
(م.ج.ك) . حرره في ١٢١٣هـ .

- ٤١- ( بحث في الطلاق المشروط ) تحت رقم (١٧) ضمن مج (١٥٠) حرره في ١٢١٣هـ .
- ٤٢- ( بحث في العمل بالرقومات ) تحت رقم (١٣) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) انتهى منه في جمادى الآخرة ١٢١٥هـ .
- ٤٣- ( بحث في قاذف الرجل وما عليه من المناقشات ) تحت رقم (٤٨) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٤٤- ( بحث في قبول العدالة في عورات النساء ) تحت رقم (٤٢) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ٤٥- ( بحث في كون الولد يلحق بأمه كابن الملاعنة والأمة ومجهول النسب ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) .
- ٤٦- ( بحث في مسائل الوصايا والتي يترتب عليها الضرر ) تحت رقم (٥٠) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٤٧- ( بحث في مقدار المدة التي يقتضي الرضاع في مثلها التحريم ) ضمن مج (٢٥٠) حرره في صفر ١٢١٠هـ .
- ٤٨- ( بحث فيمن أجبر على الطلاق ) ضمن مج (١) المتوكلية (م.ج.ك) كما في ( الشوكاني مفسراً ) ص ٨٦ .
- ٤٩- ( بحث فيمن أوصى بالثلث قاصداً إحرام الوارث ) تحت رقم (٢٣) ضمن مج (٥٠) (م.ج.ك) .
- ٥٠- ( بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف ) تحت رقم (٢١) (ضمن مج (٥٠) .
- ٥١- ( بحث فيمن وقف على أولاده دون زوجته ) تحت رقم (٢٢) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .

- ٥٢- ( بحث في المولد النبوي ) تحت رقم (٦) ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) كما في ( الشوكاني مُفسراً ) ص ٨٦ .
- ٥٣- ( بحث في نجاسة الدم من الخيل ومن بني آدم ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) .
- ٥٤- ( بحث في نفقة الزوجات ) تحت رقم (١٦) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمّه في ١٢١٣هـ .
- ٥٥- ( بحث في نقض الحكم إذا لم يوافق الحق ) تحت رقم (٤١) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٥٦- ( بحث في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها ، ولذلك علاقة بقوله تعالى : { إن الله وملائكته يُصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً } ) تحت رقم (٨٣) ضمن مج (٥٩) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٥٧- ( بحث في وصايا الضرار ) تحت رقم (٢٢) ضمن مج (٥٠) (م.ج.ك) .
- ٥٨- ( بحث في يمين التعنت التي يطلبها المتخاصمون ) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ٥٩- ( البحث المُسفر عن تحريم كل مُسكر ومُفتر ) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمّه في شهر ربيع الأول ١٢١٩هـ .
- ٦٠- ( بدر شعبان الطالع في سماء العرفان ) تحت رقم (٦) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمّه في شهر صفر ١٢١٦هـ .
- ٦١- ( بلوغ المني في حكم الاستمناء ) تحت رقم (١) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .

٦٢- ( تحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الإمام والمؤتم من الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل ) تحت رقم (٣) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمه في ١٢١٤هـ .

٦٣- ( تشنيف السمع بإبطال أدلة الجمع - أي الجمع بين الصلاتين في الحضر - ) المتوكلية ( م . ج . ك ) كما في ( قطر الولي ) ص ٥٠ .

٦٤- ( تشنيف السمع بجواب المسائل السبع ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .

٦٥- ( تنبيه الأمثال على عدم جواز الاستعانة من خالص المال ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .

٦٦- ( تنبيه ذوي الحجا على حكم بيع الرجا ) كما في البدر الطالع ٢٢٣/٢ .

٦٧- ( الجوابات المنيعة على الأبحاث البديعة ) تحت رقم (٤٤) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمه في شهر شعبان ١٢١٨هـ .

٦٨- ( جواب أسئلة وردت من العلامة عبدالله بن محمد الأمير ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) .

٦٩- ( جواب سؤالات أرسل بها السيد العلامة يوسف بن إبراهيم الأمير ، وذكر أنها قد أرسلت إلى السائل من قمامة ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) .

٧٠- ( جواب سؤالات عن الفقيه قاسم لطف الله ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) .

- ٧١- ( جواب سؤالات وردت من أبي عريش حول الأعراف السائدة في الأعراس أو عند قدوم المسافر وفي غيرها من المناسبات ) ضمن مج (٥٩) المتوكلية (م.ج.ك) بخطه ، كما في ( الإمام الشوكاني مفسراً ) ص ٩١ .
- ٧٢- ( جواب سؤالات وردت من بعض العلماء ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ٧٣- ( جواب سؤالات وردت من كوكبان من القاضي العلامة محمد بن علي أسعد الحداد الكوكباني عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقراءة المؤمنين وإدراك الإمام بعد ركعة وغيرها ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ٧٤- ( جواب سؤال في نجاسة الميت ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) .
- ٧٥- ( جواب سؤال وصل من مكة المكرمة حول حكم الغرباء الذين يفدون إلى المسجد الحرام ويسكنوا فيه ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) .
- ٧٦- ( جواب سؤال يتعلق بيمين العنت والشهادة ) تحت رقم (١٣) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) كما في ( قطر الولي ) ص ٥١ .
- ٧٧- ( جواب مسألة عن دوس الزرع بالحيوانات غير المأكولة كالحمير ونحوها ، وتروث وتبول حال دوس الزرع ) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ٧٨- ( الدراية في مسألة الوصية ) ضمن مج (١٧) المتوكلية (م.ج.ك) كما في ( قطر الولي ) ص ٥١ .
- ٧٩- ( دفع الاعتراضات على إيضاح الدلالات ) تحت رقم (١٥) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .

- ٨٠- ( الدفعة في وجه ضرب القرعة ) تحت رقم (٧) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٨١- ( الذريعة إلى دفع الأجوبة المنيعة على الأبحاث البديعة ) تحت رقم (٤٥) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمه في شهر شعبان ١٢١٨هـ .
- ٨٢- ( رسائل على مسائل وردت من السيد علي بن إسماعيل ) كما في ( البدر الطالع ) ٢/٢٢٤ .
- ٨٣- ( رسالة الأبطال لدعوى الاختلال في حل الإشكال ، وهي ردّ على رسالة تفويق النبال ) كما في ( نيل الوطر ) ٢/٩٤ .
- ٨٤- ( رسالة حل الإشكال في إجبار اليهود على التقاط الأربال ) كما في نيل الوطر ٢/٩٤ .
- ٨٥- ( رسالة عن حكم الإسلام في قضاء ديون الميت من قبل ولده أو أقاربه وما يلحقه من القرب التي يقوم بها غيره ) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ٨٦- ( رساله في أسباب سجود السهو ) كما في البدر الطالع ٢/٢٢٠ .
- ٨٧- ( رسالة في اختلاف العلماء في تقدير النفاس ) كما في التقصار للشحني ص .
- ٨٨- ( رسالة في بيع الشيء قبل قبضه ) ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) كما في البدر الطالع .
- ٨٩- ( رسالة في التسعير ، هل يجوز أولا ) تحت رقم (١) ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٩٠- ( رسالة في جواز اسناد الحاكم في حكمه إلى تقويم العدول ) كما في البدر الطالع ٢/٢٢٤ .

- ٩١- ( رسالة في حدّ السفر الذي يجب معه قصر الصلاة ) كما  
( التقصار ) ص ١٠١ .
- ٩٢- ( رسالة في حكم أن الطلاق لا يتبع الطلاق على الراجع ) كما  
في ( التقصار ) ص ١٠٢ .
- ٩٣- ( رسالة في حكم الاستجمار ) كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .
- ٩٤- ( رسالة في حكم بيع الماء ) .
- ٩٥- ( رسالة في حكم صبيان الذميين إذا مات أبوهم ) تحت رقم (١)  
ضمن مج (٨٣) (م.ج.ك) .
- ٩٦- ( رسالة في حكم الطلاق البدعي ، هل يقع أولاً ؟ ) تحت رقم  
(١) ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٩٧- ( رسالة في حكم الطلاق ثلاثاً ) كما في البدر الطالع ٢٢١/٢ .
- ٩٨- ( رسالة في حكم طلاق المكره ) كما في البدر الطالع ٢٢١/٢ .
- ٩٩- ( رسالة في حكم القيام لجرد التعظيم ) تحت رقم (١) ضمن مج  
(٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ١٠٠- ( رسالة في حكم لبس الحرير ) كما في البدر الطالع ٢٢٤/٢ .
- ١٠١- ( رسالة في حكم المخابرة ) تحت رقم (٢٥) ضمن مج (١٥٠)  
(م.ج.ك) أتمّه في شهر جمادى الأولى ١٢٠٢ .
- ١٠٢- ( رسالة في الردّ على القائل بوجوب التحيّة ) تحت رقم (١)  
ضمن مج (٨٣) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ١٠٣- ( رسالة في رضاع الكبير وهل يقضي التحريم أم لا ؟ ) كما في  
التقصار ١٠٢ .



- ١٠٤- (رسالة في رفع المظالم والمآثم) كما في قطر الولي ص ٥٣ .
- ١٠٥- (رسالة في زيادة ثواب مَنْ باشر العبادة بمشقة) .
- ١٠٦- (رسالة في القراءة التي يهدى ثوابها إلى الميت من الأحياء) كما في التقصار ص ٢٥ .
- ١٠٧- (رسالة في الكسوف ، هل يكون في وقت مُعَيَّن إلى القطع أم ذلك يختلف ؟) كما في الشوكاني مفسراً ص ٩٢ .
- ١٠٨- (رسالة في كون أُجرة الحج بالثلث) كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .
- ١٠٩- (رسالة في كون تطهير الثياب والبدن من شرائط الصلاة أم لا) كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .
- ١١٠- (رسالة في كون الخلع طلاقاً أو فسخاً) كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .
- ١١١- (رسالة في لحوق ثواب القراءة المُهداة من الأحياء إلى الأموات) كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .
- ١١٢- (رسالة في نفقة المطلقة ثلاثاً) كما في البدر الطالع ٢٢١/٢ .
- ١١٣- (رسالة في وجوب الصوم على مَنْ لم يُفطر إذا وقع الاشعار في دخول رمضان في النهار) كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .
- ١١٤- (رسالة القول المحرر في حكم لبس المعصفر وسائر أنواع الأحمر) كما في البدر الطالع ٢٢٤/٢ .

- ١١٥- (رسالة الوشي المرقوم في تحريم التحلي بالذهب على العموم )  
تحت رقم (٣٢) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمّه في شهر جمادى الأولى  
١٢٢٤ .
- ١١٦- (رفع الأساس لفوائد حديث ابن عباس ) تحت رقم (٢) ضمن مج  
(١٥٠) (م.ج.ك) .
- ١١٧- (رفع منار حقّ الجار بالاجبار على البيع مع الضرار ) تحت رقم  
(٣٦) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ١١٨- (سؤال عن الوصية للوارث ) تحت رقم (٢٤) ضمن مج (٥٠)  
(م.ج.ك) .
- ١١٩- (سؤال في إجبار الجار على البيع لأجل الضرار ) كما في التقصار  
ص ٢٤ .
- ١٢٠- (سؤال في بيع وقف الذرية ) تحت رقم (٢٧) ضمن مج (٥٠)  
(م.ج.ك) .
- ١٢١- (سؤال في التحليل لإسقاط الشفعة ) ضمن مج (١) (م.ج.ك)  
وتحت رقم (٢٦) ضمن مج (٥) (م.ج.ك) .
- ١٢٢- (سؤال هل يجوز قضاء المقلد أم لا ) تحت رقم (٢٨) ضمن مج  
(٥٠) (م.ج.ك) .
- ١٢٣- (سمط الجمان فيما أشكل من مسائل عقد الجمان ) .
- ١٢٤- (شفاء الغلل في زيادة الثمن لمجرد الأجل ) كما في ( التقصار )  
ص ١٠١ .

- ١٢٥- ( الصوارم الهندية المسلوقة على الرياض الندية ) ردّ بها على مَنْ أوجب غسل الفرجين قبل الوضوء ، وجعله من أركانه كما هو المذهب الزيدي ، كما في التقصار ص ١٠١ .
- ١٢٦- ( طيب الكلام في تحقيق لفظ الصلاة على خير مَنْ حملته الأقدام ) ضمن مج (١) (م.ج.ك) بخطه .
- ١٢٧- ( طيب النشر في المسائل العشر ، ردود على القاضي العلامة عبدالرحمن بن أحمد البهكلي ) .
- ١٢٨- ( عقد الجمان في شأن حدود البلدان وما يتعلق بها من الضمان ) تحت رقم (٢٨) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمّه في شهر ذي الحجة ١٢١٢ .
- ١٢٩- ( فائق الكسا في جواب عالم الحسا عبدالله بن المبارك ، الوافد إلى صنعاء من ديار نجد ) مكتبة يحيى بن شرف الدين كوكبان بصنعاء ، بدون ترقيم ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٢٦ .
- ١٣٠- ( القول الجلي في حكم لبس النساء للحلي ) تحت رقم (٣٣) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) بخطه .
- ١٣١- ( القول الصادق في حكم إمامة الفاسق ) كما في البدر الطالع ٢٢٨/٢ .
- ١٣٢- ( القول المقبول في فيضان الغيول والسيول ) تحت رقم (٣١) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمّه في شهر ربيع الآخر ١٢١٥ .
- ١٣٣- ( القول المحرر في لبس المعصفر ) كما في ( التقصار ) ص ١٠٢ .
- ١٣٤- ( القول الواضح في صلاة المستحاضة ونحوها من أهل العلل والجوائح ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .

- ١٣٥- ( كشف الأستار عن حكم الشفعة بالجوار ) تحت رقم (٣٧) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) . وتحت رقم (٢٥) ضمن مج (٥٠) (م.ج.ك) أتمه في شهر بخطه .
- ١٣٦- ( كشف الرين عن حديث ذي اليدين ) تحت رقم (٨) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمه في شهر جمادى الأولى ١٢١٨ .
- ١٣٧- ( اللمعة في الاعتداد بإدراك ركعة من الجمعة ) تحت رقم (٥) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) أتمه في شهر شوال ١٢١٨ .
- ١٣٨- ( المباحث الدريّة في المسألة الحمارية ، موارد ) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ١٣٩- ( المباحث الوفيّة في الشركة العرفيّة ) تحت رقم (٢٧) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ١٤٠- ( منحة المنان في أجره القاضي والسجان والأعوان ) تحت رقم (٤٦) ضمن مج (١٥٠) (م.ج.ك) .
- ١٤١- ( هفوات الأئمة الأربعة ) ضمن مج (٥٧٣) المتوكلية (م.ج.ك) كما في ( الشوكاني مفسراً ) ص ٩٥ .

#### و- فنون اللغة

- ١- ( بغية الأريب من مغني اللبيب ) كما في ( البدر الطالع ) ٢٢٣/٢ .
- ٢- ( المختصر البديع في الخلق الوضيع ) كما في ( البدر الطالع ) ٢٢٠/٢ .
- ٣- ( نزهة الأحداق في علم الإشتقاق ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) ، حرره في ٥ ربيع الآخر ١٢٤٣ .

## ز - فن المنطق

- ١- (أمنية المشوق في تحقيق علم المنطق ) ضمن مج (٤٣) المتوكلية في (م.ج.ك) ، كما في ( الشوكاني حياته وفكره ) ص ٢٠٩ .
- ٢- ( بحث في الحد التام والحد الناقص ) ضمن مج (١) في (م.ج.ك) بخطه .

## ح - فن السلوك

- ١- ( بحث في التعليق على الفوائد لابن القيم ) ضمن مج (٥٠) المتوكلية في (م.ج.ك) .
- ٢- ( بحث في قوله صلى الله عليه وسلم " الدنيا ملعونة ملعون ما فيها " ) ضمن مج (٥٠) المتوكلية في (م.ج.ك) .
- ٣- ( بحث في الكلام فيما يدور بين كثير من الناس ، هل الامثال خير من الأدب أو الأدب خير من الامثال ؟ ، وكذلك ما يدور بينهم من قولهم لا خير في السرف ، ولا سرف في الخير ) ضمن مج (١) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٤- ( بحث في المتحابين في الله ) ضمن مج (١) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٥- ( بحث في النهي عن مودة إخوان السوء ) ضمن مج (٥٩) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٦- ( كلام في الإقناع على الذكر والجهر به ) ضمن مج (١) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٧- (نزهت الأبصار في التفاضل بين الأذكار ) ضمن مج (١) المتوكلية (م.ج.ك) .

## ط - المتفرقات

- ١- (إفادة السائل في العشر المسائل ) ضمن مج (٥٩) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٢- (بحث فيما زدته من الإثباتات الصالحة للإستشهاد على مجموع الأديب سنا الملك ) ضمن مج المتوكلية (م.ج.ك) بخطه .
- ٣- (جواب الشوكاني على الدماميني ) ضمن مج (٥٩) المتوكلية (م.ج.ك) .
- ٤- (القول الحسن في فضائل أهل اليمن ) تحت رقم (٣٩) ضمن مج (٥٩) (م.ج.ك) بخطه .
- ٥- (كفاية المحتط ) وهي منظومة كما في البدر الطالع ٢٢٠/٢ .

## الملحق الثاني قائمة بالمؤلفات التي كُتبت عن الإمام الشوكاني

### أ- الرسائل العلمية .

- الآراء التربوية لمحمد بن علي الشوكاني .

عبد الغني قاسم الشرجي .

رسالة دكتوراه - جامعة المنيا بالقاهرة - كلية التربية - ١٩٨٥ م .

- اختيارات الإمام الشوكاني في التفسير من خلال كتابه فتح القدير من

أول الكتاب إلى نهاية سورة الإسراء . تحقيق ودراسة.

علي بن حميد السناني .

رسالة دكتوراه - الجامعة الإسلامية - كلية القرآن الكريم ١٤٢٠ .

- اختيارات الإمام الشوكاني في التفسير من خلال كتابه فتح القدير

تحقيق ودراسة من أول الكهف إلى آخر سورة الناس .

فايز حبيب الحرجمي .

رسالة دكتوراه - الجامعة الإسلامية - كلية القرآن الكريم ١٤٢٠ .

- اختيارات الإمام الشوكاني في كتابية السيل الجرار ونيل الأوطار .

صالح عبد الله ناجي الظبياني .

رسالة دكتوراه - جامعة الإمام - المعهد العالي للقضاء ١٤١٣ .

- الأصوات واللهجات في تفسير فتح القدير للشوكاني .  
محمد أحمد صالح كتان .

رسالة علمية-جامعة الأزهر-كلية اللغة العربية .

- الإمام الشوكاني مصلحاً ومجدداً .

خميس بن عاشور

رسالة ماجستير - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - معهد

الدعوة وأصول الدين ١٩٩٠ م .

- الإمام الشوكاني وأثره في الدراسات الإسلامية .

أمينة أبو العيال

رسالة ماجستير - جامعة محمد الخامس بالرباط-كلية الآداب .

- الإمام الشوكاني وإيراده للقراءات في تفسيره .

أحمد عبد الله المقري .

رسالة ماجستير-الجامعة الإسلامية-كلية القرآن الكريم ١٤٠٥ .

- الإمام الشوكاني ومنهجه في الفقه الإسلامية من خلال كتابه ( السيل

الجرار ) .

سمير حسني حسين أبو سيف .

رسالة ماجستير-الجامعة الأردنية-١٩٩٧ م .



- الإمام الشوكاني ومنهجه في كتابه نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار .  
خالد أحمد الخطيب .

رسالة ماجستير-جامعة أم القرى-كلية الدعوة ١٤١٣ .

- التقليد والاجتهاد عند الإمام محمد بن علي الشوكاني .  
نجيب حامد عطية المحلاوي .

رسالة دكتوراه-جامعة القاهرة-كلية الآداب-١٩٩٤ م .

- جهود الإمام الشوكاني رحمه الله في الدعوة والاحتساب .  
خالد بن راشد العبدان .

رسالة ماجستير-جامعة الإمام-كلية الدعوة والاحتساب-١٤١٨ .

- الدخيل في تفسير فتح القدير من أول فاتحه الكتاب إلى الآية ١٤١ من  
سورة البقرة .

لولوة بنت عبد الله بن عبد العزيز القصيي .

رسالة دكتوراه-الرئاسة العامة لتعليم البنات-كلية الآداب للبنات بالرياض-  
١٤١٥ .

- الدخيل في تفسير فتح القدير من الآية ١٤٢ من سورة البقرة إلى نهاية  
السورة .

منيرة عبد الله صالح الحبيب .

رسالة دكتوراه-الرئاسة العامة لتعليم البنات-كلية الآداب للبنات بالرياض-  
١٤١٥ .

- الدخيل في تفسير فتح القدير من أول سورة آل عمران إلى قوله تعالى  
{ لن تنالوا البر } تحقيق ودراسة .

فاطمة سليمان بن سعد العكوز .

رسالة ماجستير - الرئاسة العامة لتعليم البنات - كلية الآداب للبنات  
 بالرياض - ١٤٢٠ .

- الدخيل في تفسير فتح القدير في سورة آل عمران من قوله تعالى { كل  
الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل } إلى نهاية السورة .

دلال سليمان بن زيد المسلم .

رسالة ماجستير - الرئاسة العامة لتعليم البنات - كلية الآداب للبنات  
 بالرياض .

- دراسات في مختلف الأنواع التأويلية للقرآن الكريم وأثرها في توجيه  
قضايا الفكر الإسلامي : الشوكاني نموذجاً .

محمد عبادي .

رسالة دكتوراة - جامعة محمد الخامس - كلية الآداب بمكناس .

- الدرس الأصولي وأثره في فقه الحديث النبوي : كتاب نيل الأوطار  
نموذجاً .

الطيب كريمان .

رسالة ماجستير - جامعة محمد الخامس - كلية الآداب بالدار البيضاء -

١٩٩٥ م .

- الشوكاني فقيهاً .

عبد الملك منصور .

رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - كلية دار العلوم .

- الشوكاني مُفسراً .

إبراهيم توفيق أبو بكر الديب .

رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر - كلية أصول الدين - ١٩٧٧ م .

- الشوكاني مُفسراً .

محمد بن حسن الزيلعي الغماري .

رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى - كلية الشريعة ١٤٠٠ .

طبع : دار الشروق بجدة ، ط الأولى ١٤٠١ .

- الشوكاني وآراؤه الاعتقادية في الإلهيات بين الفلسفة والزيديّة .

سعيد إبراهيم سيد أحمد .

رسالة ماجستير - جامعة أم القرى - كلية الشريعة ١٤٠٦ .

- الشوكاني وجهوده في الحديث .

عبد السلام مصطفى أبو المعاطي .

رسالة دكتوراه - جامعة الأزهر - كلية أصول الدين ١٩٧٩ م .

- الشوكاني ومنهجه في التفسير .

علاء الدين القيسي .

رسالة ماجستير - كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد .

- الفكر السياسي عند الشوكاني .

محمد محمد علي محمد .

رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - كلية دار العلوم ١٩٩٣ م .

- قضايا العقيدة عند الإمام الشوكاني .

خالد إبراهيم عبد الله الديان .

رسالة ماجستير - جامعة الملك سعود - كلية التربية ١٤١٢ .

- القضايا النحوية والصرفية في المجلد الأول من تفسير فتح القدير .

محمد عبد العزيز محمد واصل .

رسالة عملية - جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية .

- القضايا النحوية والصرفية في المجلد الثاني من تفسير فتح القدير .

أحمد محمد عبد الموجود .

رسالة علمية - جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية .

- قطر الولي على حديث الولي للإمام الشوكاني تحقيق ودراسة .

إبراهيم إبراهيم هلال .

رسالة ماجستير - جامعة الأزهر - كلية العلوم - قسم الفلسفة الإسلامية

١٩٦٨ م .

- قواعد الأصول الدلالية وتطبيقاته الفقهية من خلال «نيل الأوطار» للإمام الشوكاني .

أحمد عزوي .

رسالة ماجستير-جامعة محمد الخامس-كلية الآداب بمكناس .

- محمد بن علي الشوكاني وجهوده التربوية .

صالح محمد صغير مقبل .

رسالة ماجستير-جامعة أم القرى-كلية التربية ١٤٠٨ .

تم طبعه : الرياض : المؤلف : ١٤٠٨ .

- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة .

عبد الله مصطفى نومسوك .

رسالة دكتوراه-الجامعة الإسلامية-كلية الدعوة وأصول الدين ١٤١٣ .

- الموسوعة الجامعة للإمام الشوكاني وأثره في أصول الفقه .

السيد أحمد عبد الفتاح غانم .

رسالة دكتوراه-جامعة الإزهر-كلية الشريعة والقانون .

- تناول البلاغي في تفسير فتح القدير للشوكاني .

ظافر غرمان العمري .

رسالة ماجستير-جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية وآدابها

. ١٤١٧

## ب- كتب مطبوعة .

- الإمام الشوكاني حياته وفكره .
- عبد الغني قاسم غالب الشرجي .
- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨ .
- الإمام الشوكاني رائد عصره : دراسة في فقهه وفكره .
- حسين بن عبد الله العمري .
- بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٤١١ .
- الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد .
- إبراهيم إبراهيم هلال .
- القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ م .
- الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه .
- د/ شعبان محمد إسماعيل .
- الدوحة : دار الثقافة ، ١٤٠٩ .
- حياة الإمام الشوكاني المسمى « كتاب التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني » .
- تأليف العلامة محمد بن الحسين بن علي الشجني الحميري ت ١٢٦٨ .
- حققه علي محمد بن علي الحوالي .
- صنعاء : مكتبة الجيل الجديد ، ط الأولى ، ١٤١١ .

- عقيدة الإمام الشوكاني في آيات الصفات .

محمد عادل عزيزه الحسيني .

دبي : د . ن

- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة .

عبد الله نومسوك .

الرياض : مكتبة دار العلم ، ١٤١٤ .

### ج - مقالات .

- أدب البحث العلمي عند الشوكاني .

سعيد إسماعيل علي .

مجلة الأمة - قطر - ع ٧٢ ذو الحجة ١٤٠٦ .

- الإمام الشوكاني شاعراً .

مجلة العربي - الكويت - ع ٢٨٨ - محرم ١٤٠٣ .

- الإمام الشوكاني في تراجم معاصرة .

حسين بن عبد الله العمري .

مجلة دراسات يمنية - ذو الحجة ١٤٠٣ - ربيع الأول ١٤٠٤ .

- مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الإمام - ع ٧ - ١٣٩٧ .
- الإمام محمد بن علي الشوكاني العالم المجتهد المفسر .  
إبراهيم عبد الله رفيده .
- مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ع ٩ - ١٤١٢ .
- قراءة في تفسير فتح القدير للشوكاني .  
محمد أديب الصالح .
- مجلة حضارة الإسلام - ع ٢ - ربيع الثاني ١٣٩٩ .
- القصيدة اللامية في رثاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب للقاضي محمد بن  
علي الشوكاني .  
عبد الله بن محمد حسين أبو داهش .
- مجلة جامعة الإمام - ع ٤ - رجب ١٤١١ .
- من أعلام الفقه الإسلامي في اليمن : الإمام الشوكاني .  
محمد الدسوقي .
- مجلة الرسالة - مصر - ع ١٠٩٦ - رمضان ١٣٨٤ .



## مراجع البحث

( أ )

- ابن الأمير وعصره

قاسم غالب وآخرون

نشر المُشرف على المراكز الثقافية في اليمن

د . ت

- الإجماع

محمد بن إبراهيم بن منذر النيسابوري ، ت ٣١٨

تحقيق ودراسة د. فؤاد عبدالمنعم

الدوحة : دار الثقافة ، ط الثالثة ١٤٠٨

- الأحاديث المختارة أو المستخرجة من الأحاديث المختارة المستخرجة مما لم

يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما

ضياء الدين محمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي ، ت ٥٦٩

تحقيق عبدالملك بن دهيش

مكة المكرمة : مكتبة النهضة الحديثة ، ط الأولى ١٤١٠

– الأحكام السلطانية والولايات الدينية

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي ، ت ٤٥٠  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨

– الإحكام في أصول الأحكام

سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ، ت ٦٣١  
الرياض : مؤسسة النور ، سنة ١٣٨٧

– الإحكام في أصول الأحكام

أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري ، ت ٤٥٦  
القاهرة : مطبعة القاهرة ، نشر : زكريا علي يوسف

– الأحكام في بيان الحلال والحرام .

الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ، ت ٢٩٨  
صنعاء : مكتبة اليمن الكبرى ، د . ت

– أحكام القرآن

أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بـ ( ابن العربي ) ، ت ٥٤٣  
تحقيق محمد عبدالقادر عطا  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠٨

– أدب الطلب ومنتهى الأرب

شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠  
تحقيق ودراسة عبدالله يحيى السريحي  
بيروت : دار ابن حزم ، صنعاء : مكتبة الإرشاد . ط الأولى ١٤١٩

– الأذكار

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، ت ٦٧٦  
حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه بشير محمد عيون  
بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨

– إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول

محمد بن علي الشوكاني  
اعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز  
مكة : نزار مصطفى الباز ، ط الأولى ١٤١٧

– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

محمد ناصر الدين الألباني ، ت ١٤٢٠  
بيروت : المكتب الإسلامي ، ط الثانية ١٤٠٥

– الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة

زين العابدين بن إبراهيم نجيم ، ت ٩٧٠  
بيروت : مكتبة دار الكتب العلمية ، سنة ١٤٠٠

– الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية

جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت ٩١١

تحقيق محمد حسن إسماعيل

بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٩

– الإشراف على مذاهب أهل العلم

الحافظ بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، ت ٣١٨

تحقيق محمد نجيب سراج الدين ، بإشراف عبدالغني محمد عبدالحالق

الدوحة : دار الثقافة ، ط الأولى ١٤٠٦

– الإصابة في تمييز الصحابة

الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢

دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٥

– أصول الأحكام الجامع في حديث سيد الأنام

أحمد بن سليمان الهادي ، ت ٥٥٦

مخ بجامعة الملك سعود – قسم المخطوطات – برقم (٧٧٦٤) .

- أصول السرخسي

أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ، ت ٤٩٠

تحقيق أبو الوفاء الأفعاني

القاهرة : دار الكتاب العربي . نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر أباد .  
الدكن .

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن

محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي

الرياض : المطابع الأهلية . سنة ١٤٠٣

- الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ

محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني ، ت ٥٨٤

حمص : مطبعة الأندلس . ط الأولى ١٣٨٦

- الاعتصام

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي

علّق عليه وخرّج أحاديثه محمود طُعمة حلبي

بيروت : دار المعرفة . ط الأولى ١٤١٨

- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام

للإمام الحافظ أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف

بابن الملقن ، ت ٨٠٤

الرياض : دار العاصمة ، ط الأولى ١٤١٧

– الأعلام في قاموس الرجال لأشهر الرجال والفساد من العرب والمستعربين والمستشرقين

خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي ، ت ١٣٩٦  
بيروت : دار العلم للملايين ، ط الحادية عشر ١٩٩٥ م

– أعلام المؤلفين الزيديه

عبد السلام بن عباس الوجيه  
عمّان : مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، ط الأولى ١٤٢٠

– إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث

محمد بن إسماعيل الأمير ، ت ١١٨٢  
تحقيق عبدالحميد بن صالح ، وعبدالرحمن العيزري  
الطائف : مكتبة دار البيان الحديثة ، ط الأولى ١٤٢٠

– الأم

محمد بن إدريس الشافعي ، ت ٢٠٤  
تحقيق د. أحمد حسون  
دار قُتيبة ، ط الأولى ١٤١٦

– الإمام الشوكاني حياته وفكره

د. عبدالغني قاسم غالب الشرجي  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٨

– الإمام الشوكاني وموقفه من الدعوة السلفية

محمد الجاسر ، ت ١٤٢١

ضمن مجلة الدرعية بالرياض ، عدد ٨ شوال ١٤٢٠ ، ص ٩-١٦

– الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي السعدي الحنبلي

ت ٨٨٥

تحقيق أبو عبدالله محمد حسن الشافعي

بيروت : دار الكتب العلمية . ط الأولى ١٤١٨

– الأنوار على أدلة الأزهار من كتاب الله الواحد القهار وسنة نبيه المختار

صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الأبرار وإجماع العلماء الأخيار وقياسات

الأخيار الأبرار

القاضي محمد بن عبد الله بن مسعود الأسعدي الأنسي اليمني

اليمن : مؤلفه ، د . ت

– الإيضاح لقوانين الإصطلاح

تأليف : أبو محمد يوسف بن عبد الرحمن الجوزي الحنبلي

حققه وعلق عليه د. فهد بن محمد السدحان

الرياض : مكتبة العبيكان ، ط الأولى ١٤١٢

( ب )

- الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث

أحمد بن محمد شاكر ، ت ١٣٧٧

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠٣

- بحث في العمل بالخط

السيد أحمد بن زيد عبدالله الكبسي ، ت ١٢٧١

ضمن ( ذخائر علماء اليمن )

- بحث في كون سبب التفرق في الدين هو علم الرأي

محمد بن علي الشوكاني

صنعاء : مكتبة الجامع الكبير ، ضمن مج ( ٥٩ ) .

- البحر الرائق شرح كتر الدقائق في فروع الحنفية

زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بـ ( ابن نجيم ) المصري الحنفي

ضبطه وخرّج أحاديثه زكريا عميرات

بيروت : دار الكتب العلمية ، توزيع مكتبة دار الباز بمكة المكرمة ، ط الأولى

١٤١٨



– البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأنصار

أحمد بن يحيى المرتضى ، ت ٨٠٤

تعليق وتصحيح القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي

صنعاء : دار الحكمة اليمانية ، تصوير سنة ١٤٠٩ عن ط الأولى سنة ١٣٦٦

– بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، ت ٥٨٧

تحقيق وتعليق علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبدالموجود

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٨

– بدائع الفوائد

الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بـ ( ابن القيم الجوزية )

ت ٧٥١

تحقيق أحمد عبدالسلام

بيروت : دار الكتب العلمية . ط الأولى ١٤١٤

– بداية المجتهد ونهاية المقتصد

محمد بن أحمد بن رشد الحفيد ، ت ٥٩٥

تحقيق محمد صبحي حلاق

القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة ، ط الأولى ١٤١٥

– البداية والنهاية

أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي ٧٧٤

حققه د. أحمد أبو ملحّم وآخرون

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الثانية ١٤٠٧

– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع

للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠

حواشي وتعليق محمد بن زبارة اليمني

بيروت : دار المعرفة ، طبع بمطبعة السعادة بمصر ، ط الأولى ١٣٤٨

– بذل المجهود في حل أبي داود

العلامة المحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري ، ت ١٣٤٦

تعليق العلامة محمد زكريا الكندهلوي

مكة المكرمة : المكتبة الإمدادية ، ط الثالثة ١٤٠٤

– البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان

عباس بن منصور التريمي السكسكي الحنبلي اليمني ، ت ٦٨٣

تحقيق د. بسّام علي سلامة العموش

الأردن : مكتبة المنار ، ط الأولى ٤٠٨ .

- بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام

القاضي حسين بن أحمد العرشي بعد ١٣١٨

عني بنشره : الأب أنستاس ماري الكرمللي

القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، د.ت

- البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي

عماد الدين يحيى بن أحمد بن مظفر

صنعاء : مكتبة غمضان لإحياء التراث ، اليمني ط الأولى ١٤٠٤

## ( ت )

- تاج العروس من جواهر القاموس

مُحب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي

دراسة وتحقيق : علي شيري

بيروت : دار الفكر ، مكة المكرمة : دار الباز . ط الأولى ١٤١٤

- التاج المذهب لأحكام المذهب

القاضي أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصنعاني ، ت ١٣٩٠

صنعاء : مكتبة اليمن الكبرى ، د.ت

- التاج المُكَلَّل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول

محمد صديق خان بن حسن القنوجي البخاري ، ت ١٣٠٧

الرياض : مكتبة دار السلام . ط الأولى ١٤١٦

### - التاريخ الكبير

الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ت ٢٥٦  
طبع تحت مراقبة د. محمد عبد المعين خان  
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت

### - تاريخ بغداد

الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن الخطيب البغدادي ، ت ٤٦٣  
بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت

### - تاريخ الدولة العلية العثمانية

الأستاذ محمد فريد بك المحامي  
تحقيق د. إحسان حقي  
دار النفائس ، ط الثانية ١٤٠٣

### - تاريخ اليمن الثقافي

أحمد حسين شرف الدين ، ت ١٣٤٧  
مطبعة الكيلاني الصغير . ١٣٨٧

### - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام

إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي المدني ، ت ٧٩٩  
مطبوع على هامش فتح العلي المالك  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٧٨

- تبين الحقائق شرح كتر الدقائق

العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، ت ٧٤٣  
القاهرة : المطبعة الأسيرية . ط الأولى سنة ١٣١٤

- التحف في مذاهب السلف

القاضي محمد بن علي الشوكاني

تقديم مقبل بن هادي الوادعي

صنعاء : مكتبة دار القدس . ط الأولى ١٤٠٧

- تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى

الإمام الحافظ محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوي ، ت ١٣٥٣

ضبط أصوله وصححه عبد الرحمن محمد عثمان

دار الفكر للطباعة والنشر ، د.ت

- تحفة المحتاج بشرح المنهاج

شهاب الدين ابن حجر الهيتمي ، ت ٩٧٣

مكة المكرمة : مكتبة الباز . ط الأولى ١٤١٦

- تحكيم القوانين

محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، ت ١٣٨٩

الرياض : دار طيبة ، ط الأولى ١٤١١

– تخريج الفروع على الأصول

شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ، ت ٦٥٦

تحقيق د. محمد أديب الصالح

دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٢

– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ت ٩١١

تحقيق د. أحمد عمر هاشم

بيروت : دار الكتاب العربي ، ط سنة ١٤٠٩

– تذكرة الحفاظ

الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، ت ٧٤٨

بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت

– تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢

تحقيق أيمن صالح شعبان

بيروت : دار الكتب العلمية . ط الأولى ١٤١٦

– التعرف لمذهب أهل التصوف

الكلاباذي ، ت ٣٨٠

تحقيق محمود أمين النواوي

القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية . ط الأولى ١٣٨٨

- تعريب الألفاظ العلمية

د. بكر بن عبدالله أبو زيد

الرياض : دار العاصمة للنشر والتوزيع . ط الرابعة ١٤١٦

- تفتيح القلوب والأبصار

محمد بن يحيى بن بهران ، ت ٩٥٧

مخ بجامعة الملك سعود - قسم المخطوطات - برقم ( ٢١٧/٨ ب )

- التقصار في جيد علامة الأقاليم والأمصار شيخ الإسلام محمد بن علي

الشوكاني

العلامة محمد بن الحسن بن علي بن أحمد بن ناصر الشجني الحميوي

الذماري ، ت ١٢٦٨

حققه وعلق عليه محمد بن علي الأكوخ الحوالي

صنعاء : مكتبة الجيل الجديد ، ط الأولى ١٤١١

- تلبيس إبليس

أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي ، ت ٥٩٧

بيروت : دار ابن حزم . ط الأولى ١٤٠٧

- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

شيخ الإسلام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر

العسقلاني ، ت ٨٥٢

علق عليه واعتنى به أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب

مكة : مؤسسة قرطبة ، جدة : مكتبة الخرار ، ط الأولى ١٤١٦

- التعريفات

الشريف علي بن محمد الجرجاني ، ت ٨١٦

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠٣

- تقريب التهذيب

الإمام الحافظ الحجة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني ، ت ٨٥٢

حققه أبو الأشبال صغير أحمد شاعف ، تقديم د. بكر أبو زيد

الرياض : دار العاصمة ، ط الأولى ١٤١٦

- التلويح على التوضيح

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، ت ٧٩٢

مصر : المطبعة الأميرية ، ط الأولى سنة ١٣٢٢



– تهذيب التهذيب

الإمام الحافظ الحجة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني ، ت ٨٥٢

حققه مصطفى عبد القادر عطا

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٥

– تهذيب الكمال بأسماء الرجال

الحافظ المتقن جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي ، ت ٧٤٢

حققه د. بشار عواد معروف

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الخامسة ١٤١٣

– التوضيح على التلويح

صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ، ت ٧٤٧

مطبوع مع التلويح

( ث )

– الثقات

الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي ، ت ٣٥٤

تحت مراجعة د. محمد عبد المعين خان

حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، د.ت

( ج )

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل  
الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي العلائي ، ت ٧٦١  
حققه وقدم له وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي  
بغداد : الدار العربية للطباعة ، ط الأولى ١٣٨٩
- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله  
وسلم - وسننه وأيامه  
أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ت ٢٥٦  
القاهرة : المطبعة السلفية ، ط الأولى ١٤٠٠
- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي  
أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، ت ٢٧٩  
مكة المكرمة : المكتبة البخارية ، د.ت
- الجرح والتعديل  
الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، ت ٣٢٧  
حدر آباد الدكن : دار الكتاب الإسلامي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف  
العثمانية ، ١٣٧٢

– الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية

محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي ، ت ٧٧٥

تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو

القاهرة : مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٣

( ح )

– حاشية ابن عابدين ( ردّ المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ) في

فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان

محمد أمين ، الشهير البخاري – ( ابن عابدين )

بيروت : دار الفكر . ط الثانية ١٣٨٦

– حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل

محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المالكي ، ت ١١٠١

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٧

– حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع

جمع الفقير إلى الله عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي ، ت ١٣٩٢

الرياض : المؤلّف . ط الخامسة ١٤١٣ .

- حدائق الزهر في ذكر الأشيخ أعيان الدهر

الحسن بن أحمد عاكش الضمدي ، ت ١٢٩٠

حققه وعلق عليه د. إسماعيل بن محمد البشري

أبها : المؤلف ، ط الأولى ١٤١٣

- حكم الجاهلية ( مجموع أبحاث ومقالات للشيخ أحمد شاکر )

القاهرة : مكتبة السنة ، ط الأولى ١٤١٢

- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني

ضبطه وصححه الشيخ محمد عبدالعزيز الخالدي

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٦

- حياة الإمام الشوكاني = يُنظر التقصار

- الحيوان

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، ت ٢٥٥

تحقيق : عبدالسلام محمد هارون

بيروت : دار الجيل ، ١٤٠٨

( خ )

- خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام

أحمد بن زيني دحلان ، ت ١٣٠٤

طُبع بمصر سنة ١٣٠٥

( د )

- الدرّ النضيد في إخلاص كلمة التوحيد

الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني

تحقيق د. رحاب خضر عكاوي

بيروت : دار الندوة الجديدة . ط الأولى ١٤١٣

- الدراري المضيئة شرح الدرر البهية في المسائل الفقيهية

شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني

تحقيق وتخرّيج محمد صبحي حسن حلاق

صنعاء : مكتبة الإرشاد ، ط الأولى ١٤١٤

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة

شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢

د.ت

– دُرر نَحور العِين لسيرة الإمام المنصور وأعلام دولته الميامين

لطف الله بن أحمد جَحّاف ، ت ١٢٤٣

الرياض : جامعة الملك سعود ، المكتبة المركزية . قسم المخطوطات ق ٧٠٣

مُصوّر عن مكتبة العبيكان

– الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتوى عليها

الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي

القاهرة : مطبعة جامع القاهرة ، سنة ١٩٨٠ م

– ديوان الشوكاني " أسلاك الجواهر " والحياة الفكرية والسياسية في عصره

تحقيق ودراسة حسين بن عبد الله العمري

دمشق : دار الفكر ، ط الثانية ١٤٠٦

– ديوان محمد الأمير الصنعاني

محمد بن إسماعيل الأمير ، ت ١١٨٢

قطر : مطبعة المدني . طُبِع على نفقة الأمير علي بن عبد الله آل ثاني

( ذ )

– ذخائر علماء اليمن

جمع القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي ، والأستاذ محمد عبد الكريم الجرافي

بيروت : دار الكتاب الحديث ، ط الأولى ١٩٩٠ – ١٩٩١ م

- ذيل الكاشف

الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ، ت ٨٢٦

تحقيق بوران الضناوي

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠٦

( ر )

- الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية

مجموعة رسائل للشوكاني في اعتقاد أهل السنة

طبع مكتبة القاهرة ١٤١١

- رسائل وفتاوى في ذم ابن عربي الصوفي

جمع وتحقيق د. موسى بن سليمان الدويش

بدون ناشر ، ط الأولى ١٤١٠

- الرسالة

الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، ت ٢٠٤

تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر

القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، سنة ١٣٥٨

- رسالة تتعلق بوجوب توحيد الله

محمد بن علي الشوكاني

المدينة النبوية بالجامعة الإسلامية . المكتبة المركزية . قسم المخطوطات

ميكروفيلم رقم ٩٢٥

- الرسالة الرادعة للمعتدين عن سب صحابة سيّد المرسلين

الإمام المؤيد يحيى بن حمزة ، ت ٧٤٩

د . ت

- الرسالة القشرية

عبدالكريم القشيري ، ت ٤٦٥

تحقيق د. عبدالحليم محمود ومحمود الشريف

مصر : دار الكتب الحديثة

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة

العلامة الشريف محمد بن جعفر الكتاني ، ت ١٣٤٥

دمشق : دار البشائر الإسلامية ، ط الرابعة ١٤٠٦

- رفع الأساطين في حكم الإتصال بالسلطين

قاضي قضاة اليمن شيخ الإسلام المجتهد محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠

دراسة وتحقيق د. حسن محمد الظاهر محمد

بيروت : دار ابن حزم ، صنعاء : مكتبة الجيل الجديد ، ط الأولى ١٤١٣



– الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن ومصنفاتهم في كل فن

عبد الملك بن أحمد بن قاسم حميد الدين

الطائف : المؤلف ، ط الأولى ١٤١٥

– روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه

موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، ت ٦٢٠

القاهرة : المطبعة السلفية سنة ١٣٩٢

## ( ز )

– زاد المعاد

شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ٧٥١

حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرناؤوط ، وعبدالقادر الأرناؤوط

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الثلاثون ١٤١٧

– الزيدية

د. أحمد محمود صبحي

الاسكندرية : منشأة جلال حربي وشركاه ، ١٩٨٠ م

– الزيدية نشأتها ومعتقداتها

القاضي إسماعيل بن علي الأكوع

دمشق : دار الفكر ، ط الثالثة ١٤١٨

( س )

- سؤال في حديث الناس شركاء في ثلاث وجوابه

البدر الأمير محمد بن إسماعيل الأمير

ضمن ذخائر علماء اليمن

- سؤال في الوقف على الذرية

شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠

ضمن ذخائر علماء اليمن

- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

الإمام محمد بن إسماعيل الأمير ، ت ١١٨٢

علق عليه وخرّج أحاديثه فواز أحمد زمرلي ، وإبراهيم الجمل

بيروت : دار الكتاب العربي ، ط الأولى ١٤٠٥

- سلسلة الأحاديث الصحيحة

محمد ناصر الدين الألباني ، ت ١٤٢٠

بيروت : المكتب الإسلامي ، ط الرابعة ١٤٠٥

- سمط الجمان فيما أشكل من مسائل عقد الجمان

الحسين بن يحيى الديلمي

مخ. بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (١٥٠)

- السموط الذهبية الحاوية للدرر البهية

شيخ الإسلام أحمد بن شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٨١  
حققه إبراهيم حسن عبد المجيد  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤١٠

- السنن

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلي القرشي  
حقق وعلق عليه : د. خليل ملا خاطر  
جدة : دار القبلة ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، ط الأولى ١٤٠٩

- سنن ابن ماجه

الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ت ٢٧٥  
حققه محمد فؤاد عبد الباقي  
القاهرة : دار الحديث ، القاهرة ، سنة ١٤١٤

- سنن الدراقطني

شيخ الإسلام الحافظ الإمام علي بن عمر الدراقطني ، ت ٣٨٥  
بيروت : عالم الكتب ، ط الثالثة ١٤١٣

- سنن الدارمي

الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي ، ت ٢٥٥  
حقق نصوصه وخرج أحاديثه وفهرسه فؤاد أحمد زمري ، خالد السبع القلمي  
القاهرة : دار الريان للتراث ، ط الأولى ١٤٠٧

- السنن الكبرى

الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، ت ٤٥٨

تحقيق محمد عبد القادر عطا

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٤

- سنن النسائي

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي ، ت ٣٠٣

حققه ورقمه مكتب تحقيق التراث الإسلامي

بيروت : دار المعرفة ، ط الثانية ١٤١٢

- سِير أعلام النبلاء

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت ٧٤٨

أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط

- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأنهار

شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠

تحقيق محمود إبراهيم زايد

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠٥

( ش )

- شرح الأزهار

أحمد بن يحيى المرتضى

صنعاء : مكتبة غمضان ، سنة ١٤٠١

- شرح رسالة الصغائر والكبائر

زين العابدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم المصري الحنفي ، ت ٩٧٠

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٠١

- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختصر المبتكر شرح

المختصر في أصول الفقه

العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف

بابن النجار ، ت ٩٧٢

تحقيق د. محمد الزحيلي ، ود. نزيه حمّاد

دمشق : دار الفكر ، ط الأولى ١٤٠٨

- شرح التجريد في فقه الزيدية وهو شرح لفتاوى الإمام القاسم بن إبراهيم

الرسبي والهادي يحيى بن الحسين

المؤيد بالله أبو الحسن أحمد بن الحسين بن هارون ، ت ٤١١

مخ ، تصوير : مكتب عنبر بدمشق ١٤٠٥

- شرح الصدور في تحريم رفع القبور  
ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية للإمام الشوكاني

- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب  
للقاضي عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الأبيحي ، ت ٧٥٦  
القاهرة : نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، سنة ١٣٩٣

- شرح فتح القدير  
كمال الدين محمد عبدالواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام  
الحنفي ، ت ٦٨١  
بيروت : دار الفكر . ط الثانية د.ت

- شرح المحلّي على جمع الجوامع  
جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، ت ٨٦٤  
القاهرة : مطبعة دار إحياء التراث العربي ، عيسى الحلبي ، د.ت

- شرح معاني الأزهار  
أبو جعفر أحمد سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المغربي الطحاوي  
الحنفي ، ت ٣٢١  
حقّقه وعلّق عليه : محمد زهري النجار  
بيروت : دار الكتب العلمية ط الثانية ١٤٠٧

- شرح منتهى الإرادات

منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، ت ١٠٥١  
طبعة مُصححة على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب الأزهرية  
بيروت : دار الفكر . د.ت

- شرح النووي على مسلم

الإمام الحافظ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ت ٦٧٦  
القاهرة : دار الريان للتراث ، د.ت

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب

عبد الحي بن أحمد بن محمد العكبري الحنبلي المشهور بابن العماد ، ت ١٠٣٢  
دمشق : دار ابن كثير ، ط الأولى ١٤٠٦

- شفاء الأوام في أحاديث الأحكام للتمييز بين الحلال والحرام

السيد الحسين بن بدر الدين المتوفى سنة ٦٢٢  
قام بطبعه وإخراجه وتحقيقه جمعية علماء اليمن ، ط الأولى ١٤١٦

( ص )

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية

إسماعيل بن حماد الجوهري ، ت ٣٩٣  
تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار  
طبع القاهرة ، ط الثانية ١٤٠٢

- صحيح مسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ت ٣١١  
حققه محمد فؤاد عبد الباقي  
مطبعة دار إحياء الكتب العربية

- صحيح ابن خزيمة

إمام الإئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، ت ٣١١  
حققه وعلق عليه د. محمد مصطفى الأعظمي  
بيروت : المكتب الإسلامي ، ط الثانية ١٤١٢

- صحيح ابن حبان

الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، ت ٧٣٩  
حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٤

( ض )

- ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار

الحسن بن أحمد الجلال  
صنعاء : مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني  
نشر : مجلس الفقهاء الأعلى . ط الأولى ٤٠٥



( ط )

— طبقات الشافعية

تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ت ٧٧١  
تحقيق د. محمود ، د. عبد الفتاح الحلو  
القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، ط الثانية ١٤١٣

— طبقات الحنابلة

القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى ، ت ٥٢٦  
بيروت : دار المعرفة

— طبقات فقهاء اليمن

عمر بن علي الجعدي ، ت ٥٨٦  
تحقيق فؤاد سيّد  
بيروت : دار الكتب العلمية . ط الثانية ١٩٨١ م

— الطبقات الكبرى

محمد بن سعد بن منيع الزهري المعروف بـ ( ابن سعد ) ، ت ٢٣٠  
دراسة وتحقيق : محمد عبد القادر عطا  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٠

– الطرق الحكمية في السياسة الشرعية

شمس الدين أبو عبدالله محمد ابن قيم الجوزية ، ت ٧٥١

تحقيق بشير محمد عيون

بيروت : مكتبة المؤيد ، ط الأولى ١٤١٠

( ظ )

– ظفر اللاطي فيما يجب في القضاء على القاضي

محمد صديق خان بن حسن خان القنوجي ، ت ١٣٠٧

بھادر الهند : مطبعة بھوبال ، سنة ١٢٩٥

( ع )

– عقود الزبرجرد في جيد مسائل علامة ضمد

محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠

علق عليه وخرج أحاديثه محمد صبحي حسن حلاق

القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة ، ط الأولى ١٤١٥

– العَلَمُ الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايع

صالح بن مهدي المقبل ، ت ١١٠٨

طُبِع بإشراف عبدالرحمن بن يحيى الأرياني

دمشق : مكتبة دار البيان

– العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم

محمد بن إبراهيم بن علي بن الوزير ، ت ٨٤٠

تحقيق شعيب الأرناؤوط

بيروت : دار الرسالة

## ( غ )

– الغظمم الزخار المطهر لرياض الأزهار من آثار السيل الجرار

محمد بن صالح بن هادي المعروف بابن حريوة ، ت ١٢٤١

تحقيق محمد يحيى سالم غران

عمان : مطابع شركة الموارد الصناعية الأردنية ، ط الأولى ١٤١٥

## ( ف )

– فتح الباري شرح صحيح البخاري

الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢

علق عليها عبد العزيز بن باز ، ورقمها فؤاد عبد الباقي

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الثانية ١٤١٨

– فتح العزيز شرح الوجيز

أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ، ت ٦٢٣

مطبوع مع المجموع شرح المذهب . دار الفكر

د.ت

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية

محمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠

اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش

بيروت : دار المعرفة . ط الأولى ١٤١٥

- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، ت ٩٠٢

القاهرة : مكتبة ابن تيمية

- فُرْجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن

عبدالواسع بن يحيى الواسعي اليماني ، ت ١٣٧٩

القاهرة : المطبعة السلفية ١٣٤٦

- الفرق بين الفرق

عبدالقاهر بن طاهر البغدادي ، ت ٤٢٩

تحقيق لجنة إحياء التراث العربي

بيروت : دار الآفاق الجديدة . ط الخامسة ١٤٠٢

- الفروع

شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي ، ت ٧٦٢

تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٨

– الفصل في الملل والأهواء والنحل

أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي الظاهري ، ت ٤٥٦

وضع حواشيه أحمد شمس الدين

بيروت : دار الكتب العلمية . ط الثانية ١٤٢٠

– الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة النبوية .

القاضي إبراهيم بن محمد بن عبد الله الهادي ( ت ق ١١ )

تحقيق وتعليق عبد المجيد عبد الحميد الديباني

ليبيا : الدار الجماهيرية ، ط الأولى

– الفقه الإسلامي وأدلته

د. وهبة الزحيلي

دمشق : دار الفكر ، ط الثالثة ١٤٠٩

– الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار

السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير ، ت ٩١٤

حققه وعلق عليه محمد بن يحيى سالم غران

صعدة : مكتبة التراث ، ط الأولى ١٤١٥

– الفنون مما سأل عنه القاضي محمد بن سليمان الكوفي الإمام الهادي إلى

الحق يحيى بن الحسين بن القاسم

محمد بن سليمان الكوفي ، ت ٣٠٩

صنعاء : دار الحكمة اليمانية ، ط الأولى ١٤١٤

- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت  
عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري  
بولاق مصر : المطبعة الأميرية ، سنة ١٣٢٢

( ق )

- قاعدة المثلي والقيمي في الفقه الإسلامي وأثرها على الحقوق والالتزامات  
مع تطبيق معاصر على نقودنا الورقية  
علي مُحي الدين علي القرّة داغي  
دار الاعتصام ، سنة ١٤١٣

- القاموس المحيط

العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، ت ٨١٧  
تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤٠٧

- قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة

د.عبدالعزیز المقالح  
بيروت : دار العودة سنة ١٩٨٢ م

– القصيدة اللامية في رثاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب

القاضي محمد علي الشوكاني

ضمن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، عدد ٤ رجب ١٤١١

ص ٢٢٩

– قواعد الأحكام في مصالح الأنام

عز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام ، ت ٦٦٠

القاهرة : دار الشرق للطباعة والنشر ، سنة ١٣٨٨

– القواعد والفوائد الأصولية

ابن اللحام البعلي الحنبلي علاء الدين أبي الحسن علي بن عباس ، ت ٨٠٣

تحقيق محمد حامد الفقي

القاهرة : السنة المحمدية سنة ١٣٧٥

– القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد

القاضي محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠

تحقيق وتخريج محمد صبحي حلاق

صنعاء : دار الهجرة . ط الأولى ١٤١٠ م

( ك )

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة  
للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي ، ت ٧٤٨  
تحقيق محمد عوامه ، أحمد نمر الخطيب  
جدة : دار القبلة ، مؤسسة علوم القرآن ، ط الأولى ١٤١٣

- الكاشف لذوي العقول من وجوه معاني الكافل  
أحمد بن محمد بن لقمان بن شمس الدين بن المهدي لدين الله ، ت ١٠٣١  
صنعاء : مطبعة الحكومة المتوكلية بدار السعادة ، ١٣٤٦

- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل  
أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، ت ٦٠٧  
تحقيق زهير الشاويش  
بيروت : المكتب الإسلامي ، ط الخامسة ١٤٠٨

- كشاف القناع عن متن الإقناع  
منصور بن يوسف بن إدريس البهوتي ، ت ١٠٥١  
راجعه وعلّق عليه هلال مصيلحي مصطفى هلال  
دار الفكر ، د.ت



- الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل  
أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ت ٥٣٨  
بيروت : دار المعرفة ، توزيع : مكتبة المعارف بالرياض . د.ت

- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي  
علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ، ت ٧٣٠  
استانبول : مطبعة ( درسعادت ) ، سنة ٣٠٨

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية  
أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، ت ١٠٩٤  
تحقيق : د. عدنان درويش ، محمد المصري  
بيروت : دار الرسالة . ط الثانية ١٤١٣

## ( ل )

- لسان العرب  
جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور ، ت ٧١١  
تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرون  
بيروت : دار صادر ، د.ت

- لسان الميزان  
الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢  
القاهرة : دار الكتاب الإسلامي

- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولى العلم والأنظار

مجد الدين بن محمد بن منصور الحسيني المؤيدي

صعدة : مكتبة التراث الإسلامي ، ط الأولى ١٤١٤

- اللمعة بتحقيق شرائط الجمعة

البدر المنير العالم الكبير السيد محمد بن إسماعيل الأمير ، ١١٨٢

ضمن ذخائر علماء اليمن

( م )

- المبسوط

شمس الأمة محمد بن أحمد بن سهل السرحيني ، ت ٤٨٣

بيروت : دار المعرفة

د.ت

- المحصول في علم أصول الفقه

فخر الدين محمد بن عمر الحسين الرازي ٦٠٦

دراسة وتحقيق : د. طه جابر العلواني

بيروت : مؤسسة الرسالة . ط الثانية ١٤١٢

- المخلّى

علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري ت ٤٥٦  
تحقيق د. عبدالغفار سليمان البندار  
دار الكتب العلمية ، توزيع مكتبة الباز بمكة

- المجاني الزهرية على الفواكه البدرية

محمد صالح بن عبدالفتاح بن إبراهيم الجارمي ، ت بعد ١٣٢٦  
القاهرة : مطبعة النيل بشارع محمد علي

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي ، ت ٨٠٧  
القاهرة : دار الريان ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٧

- مجموع بلدان اليمن وقبائلها

جمعه العلامة المؤرخ القاضي محمد بن أحمد الحجري اليمني  
تحقيق وتصحيح إسماعيل بن علي الأكوع  
صنعاء : دار الحكمة اليمنية ، ط الثانية ١٤١٦

- المجموع شرح المذهب

للحافظ أبو زكريا مُحي الدين شرف النووي ، ت ٦٧٦  
حققه وعلق عليه وأكمّله بعد نقصانه : محمد نجيب المطيعي  
القاهرة : المكتبة العالمية بالفجالة

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية  
جمع وترتيب الفقير إلى الله عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي  
وساعده ابنه محمد

الرياض : المؤلف ، طبع إدارة المساحة العسكرية بالقاهرة ، ١٤٠٤

- المجموع الفقهي

محمد الأمير ، ت ١٢٣٢

القاهرة : المطبعة البهية الشرفية ، سنة ١٣٠٤

- المجددون في الإسلام

عبدالمُتعال الصعيدي

القاهرة : مكتبة الآداب .

د . ت

- مُحاضرات وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية

د.عبدالله الصالح العثيمين

الرياض : المؤلف . ط الأولى ١٤١١

- محمد علي الشوكاني وجهوده التربويّة

صالح محمد صغير مقبل

إشراف د.عبد اللطيف محمد بالطو

بيروت : دار الجيل . ط الثاني ١٤٠٩

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الدمشقي ، ت

١٣٤٩

القاهرة : مطبعة إدارة الطباعة المنيرية

- مرآة الحرمين

إبراهيم رفعت باشا ، ت ١٣٥٣

طُبع بمصر سنة ١٣٤٤

- المسائل المهمة فيما تعم به البلوي حكام الأمة

البدر الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني ، ت

ضمن ذخائر علماء اليمن

- المستدرك على الصحيحين

الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري

دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا

بيروت : دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١١

- المستصفى من علم الأصول

أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، ت ٥٠٥

بولاق مصر : المطبعة الأميرية ، سنة ١٣٢٢

### - المسوّدة في أصول الفقه

تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية : مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن عبد الله ( ت ٦٥٢ ) شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلّيم بن عبد السلام ( ت ٦٨٢ ) ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم ( ت ٧٢٨ ) ، جمعها وبيّضها : أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحرّاني الدمشقي ( ت ٧٤٥ )

القاهرة : مطبعة المدني ، سنة ١٣٨٤

### - المصباح المنير

العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ، ت ٧٧٠  
اعتنى بها الأستاذ يوسف الشيخ محمد  
بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط الثانية ١٤١٨

### - مُعْتَزَلَةُ الْيَمَنِ دَوْلَةُ الْهَادِي وَفَكَرِهِ

علي محمد زيد  
صنعاء : دار الكلمة . ط الثانية ١٤٠٦

### - معجم البلدان

أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، ت ٦٢٦  
تحقيق فريد بن عبد العزيز الجهمي  
بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت

- معجم المدن والقبائل اليمنية

إبراهيم أحمد المقحفي

صنعاء : دار الكلمة ، ١٩٨٥ م

- معجم مقاييس اللغة

أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، ت ٣٩٥

تحقيق وضبط : عبدالسلام محمد هارون

دار الفكر . د.ت

- المعجم الوسيط

قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون

إصدار مجمع اللغة العربية التابع للإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث بمصر

الناشر : دار الدعوة استانبول ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، ط الثانية ١٣٩٢

- المعونة في الجدل

أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي ، ٤٧٦

حققه وقدم له ووضع فهارسه : عبدالمجيد زكي

بيروت : دار الغرب الإسلامية . ط الأولى ١٤٠٨

- المغني

أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ، ت ٦٣٠

بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠٣

– مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج

شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني ، ت ٩٧٧

اعتنى به محمد خليل عتاني

بيروت : دار المعرفة ، ط الأولى ١٤١٨

– مقالات الإسلاميين

الإمام أبو الحسن الأشعري

عني بتصحيحه هلموت ريتز

د . ت ط الأولى

– ملحق البدر الطالع

السيد الحفاضة النسابة المؤرخ محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة اليميني ، ت

١٣٨٠

بيروت : طبع دار المعرفة ، د.ت

– الملل والنحل

محمد بن عبدالكريم الشهرستاني ، ت ٥٤٨

تحقيق محمد بن سعيد الكيلاني

بيروت : دار المعرفة ١٤٠٢

– المنار في المختار من جواهر البحر الزخار

العلامة المجتهد صالح بن مهدي المقلبي ، ت ١١٠٨

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٠٨



- منهاج العقول في شرح منهاج الأصول

الإمام محمد بن الحسن البدخشي

مصر : مطبعة السعادة

- المنتخب مما سأل عنه القاضي محمد بن سليمان الكوفي الهادي إلى الحق يحيى

بن الحسين بن القاسم

تأليف محمد بن سليمان الكوفي ، ت بعد ٣٠٩

صنعاء : دار الحكمة اليمنية ، ط الأولى ١٤١٤

- منهاج السنة النبوية

شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية ، ت ٧٢٨

تحقيق د. محمد رشاد سالم

الرياض : مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . سنة ١٤٠٦

- المنهاج في ترتيب الحجاج

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ، ت ٤٧٤

تحقيق : عبدالمجيد تركي

بيروت : دار الغرب الإسلامية . ط الثانية ١٩٨٧م

- منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول

أحمد بن يحيى بن مرتضى ، ت ٨٤٠

دراسة وتحقيق أحمد بن علي الماخي

صنعاء : دار الحكمة اليمنية ، ط ١٤١٢

– منهج الإمام الشوكاني في العقيدة

د. عبد الله نومسوك

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٤

– المنية والأمل شرح الملل والنحل

المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ت ٨٤٠

تحقيق د محمد جواد مشكور

دار الندى . سنة ١٣٨٠

– المذهب في فقه الإمام الشافعي

أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، ت ٤٧٦

تحقيق وتعليق : د. محمد الزحيلي

دمشق : دار التعليم . بيروت الدار الشامية ، ط الأولى ١٤١٢

– الموافقات

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ، ت ٧٩٠

ضبط نصّه وقدم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه أبو عبدة مشهور بن حسن

آل سلمان

الخبز : دار عفان للنشر والتوزيع ، ط الأولى ١٤١٧

– مؤلفات الزيدية

السيد أحمد الحسيني

رقم : مطبعة اسماعيليان ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

١٤١٣

– مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطّاب الرعيني ٩٥٤

ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات

بيروت : دار الكتب العلمية . ط الأولى ١٤١٦

– ميزان الاعتدال في فقه الرجال

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت ٧٤٨

تحقيق على محمد البحاي

بيروت : دار المعرفة ، د.ت

( ن )

– نُزْهَة النظر شرح نُجْبة الفكر

أحمد بن علي حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢

تعليق وشرح صلاح محمد عويضة

بيروت : دار الكتب العلمية . د.ت

- نشر العُرف

محمد بن زبارة اليميني ، ت ١٣٨٠  
صنعاء : مركز الدراسات والبحوث . ط الثانية

- نظرية العقد

أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، ت ٧٢٨  
قابل نُسخه وصحَّح أصله ناصر الدين نوح نجاتي الألباني  
طبع سنة ١٣٦٨

- نظم الفرائد لما تضمّنه حديث ذي اليدين من الفوائد

الحافظ أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي ، ت ٧٦٣ .  
حقّق وعلّق عليه بدر بن عبدالله البدر .  
الدمام : دار ابن الجوزي ، ط الأولى ١٤١٦ .

- نفحات العنبر بفضلاء اليمن الذين في القرن الثاني عشر

إبراهيم بن عبدالله الحوثي ، ت ١٢٢٣  
الرياض : جامعة الملك سعود ، المكتبة المركزية ، قسم المخطوطات ق ٧٩٤١ .  
مُصوّر عن مكتبة العبيكان

- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول

عبدالرحيم بن الحسن القرشي الإسنوي الشافعي ، ت ٧٧٧  
القاهرة : مطبعة السعادة

– النهاية في غريب الحديث والأثر

تأليف الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ، ت ٦٠٦ .

تحقيق محمود الطناحي ، طاهر الزاوي .

لاهور : أنصار السنّة الحمديّة ، د.ت .

– نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج

شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي ، ت ١٠٠

بيروت : دار الكتب العلمية ، سنة ١٤١٤

– نيل الأوطار شرح مُنتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار .

للشيخ الإمام المُجتهد العلامة الرباني قاضي قُضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ت ١٢٥٠ .

خرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا .

طبع دار المعرفة ببيروت ، توزيع دار المؤيد بالرياض ، ط الأولى ١٤١٩ .

– نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر

محمد بن محمد بن زبارة اليمني ، ت ١٣٨٠

تحقيق ونشر : مركز الدراسات والأبحاث اليمنية بصنعاء ، د.ت .

( هـ )

- هجر العلم ومعاقله في اليمن  
القاضي إسماعيل بن علي الأكوخ .  
بيروت : دار الفكر ، ط الأولى ١٤١٦ .

- هدي الساري مقدمة فتح الباري  
الحافظ أحمد بن علي بن حجر ، ت ٨٥٢  
تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، محمد الدين الخطيب  
تعليق : الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز  
دار الفكر . د.ت

( و )

- وبل الغمام على شفاء الأوام  
محمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠  
حققه حسن صبحي حسن خلاق .  
القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة ، ط الأولى ١٤١٦ .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان  
تأليف العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر خلكان ، ت ٦٨١ .  
حققه د. إحسان عباس .  
بيروت : دار صادر ، د.ت .

( ي )

- اليمن

محمد أنعم غالب

بيروت : دار الكتاب العربي . سنة ١٩٦٦ م

## الفهارس

و تشمل عشرة فهارس :

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣ - فهرس الآثار السلفية .
- ٤ - فهرس الأبيات الشعرية .
- ٥ - فهرس غريب اللغة .
- ٦ - فهرس الألفاظ والمصطلحات العلمية .
- ٧ - فهرس الأعلام .
- ٨ - فهرس الكتب .
- ٩ - فهرس الأماكن والقبائل .
- ١٠ - الفهرس الموضوعي .



## أولاً : فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾	البقرة	٣٠	٨٢٧
﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾	فصلت	٤٠	٧٢٣
﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ ﴾	البقرة	٢٤٧	٨٢٧
﴿ إِنِّي أَنَا فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	آل عمران	١٩٠ ٢٠٠	٢٩٨
﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾	المائدة	٢٧	٣٥٧
﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	الزمر	١٠	٦٢٠
﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾	القصص	٨٣	٤٧٧
﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾	التوبة	١٠٣	٤٥٧

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ عَلَى الْمَوْسَىٰ قَدْرُهُ وَعَلَى آلِ مُوسَىٰ قَدْرُهُ ﴾	البقرة	٢٣٦	٦٠٧
﴿ فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾	النساء	٣٥	٥٥٧
﴿ فَإِنِ ءَانَسْتُمْ مِّنْهُمْ رُّشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾	النساء	٦	٦١٢
﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾	الأنعام	٣٥	٦١٤
﴿ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	الحجرات	٩	٨٢٤

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَمَنْ أَبْغَىٰ وَرَأَىٰ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	المؤمنون	٧	٥٧٥
﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	البقرة	١٩٤	٧٨٠
﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُّوَصِّرٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	البقرة	١٨٢	٦٧٣
﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾	آل عمران	٣٩	٤٧٠
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	آل عمران	٣١	٤٢٩
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾	البقرة	٨٠	٦٧٠

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾	آل عمران	٣٩	٤٧٢
﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾	الأنبياء	٢٣	٧٧٧
﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾	طه	١٥	٧٨٠
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	الأحزاب	٢١	٤٢٩
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	البقرة	٢٨٦	٧٨٠
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾	النساء	١١	٦٦٣
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَارٍّ﴾	النساء	١٢	٦٧٣

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَّيْتُ﴾	البقرة	٢٢٣	٥٧٦
﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾	الرحمن	٦٠	٧٢٦
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	الأنفال	٢٥	٧٦٦
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	البقرة	٣٤	٨٢٤
﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾	الحشر	١٠	٦٨٧
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۖ﴾	المؤمنون	٧-٥	٥٧٥

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ <sup>ع</sup>	النحل	١٢٦	٧٨٠
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ <sup>ج</sup>	البقرة	٢٨٠	٥٩٥
﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾	النجم	٣٩	٦٨٥
﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾ <sup>ج</sup>	الشعراء	١٦٦	٥٨٥
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ <sup>ع</sup>	الشورى	٤٠	٧٨٠
﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ <sup>ج</sup>	النساء	١٩	٥٩٤
﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ <sup>ع</sup>	البقرة	٢٣٣	٦١٠
﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾	البقرة	٢٣٨	٤٢٠
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ <sup>ع</sup>	الأنعام	١٦٤	٧٨٠
﴿وَلَا تُضَارَّوهُنَّ﴾	الطلاق	٦	٥٩٤

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾	البقرة	٢٨٠	٥٩٥
﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾	النساء	٥	٦١٢
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾	الحشر	٧	٤٢٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾	الجمعة	٩	٣٦٧
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾	النساء	١١	٦٧٠

## ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٦٨٨	الدارقطني	الآن بردت عليه جلده
٤٨٣	مسلم وأحمد وأبو داود	أتى على امرأة مجج
٧١٣	مسلم	اتقوا الله وأعدلوا
٤٦٥	سنن البيهقي الكبرى	اتقوا هذه المذابح
٥١٥	البخاري ومسلم	إذا بايعت فقل لا خلافة
٦٨٧	مسلم وأهل السنن	إذا مات الإنسان انقطع عمله
٦٨١	أبو داود وابن ماجه وابن حبان والبيهقي	أحججت عن نفسك
٦٨١	ابن ماجه والنسائي	أرأيت لو أن أباك
٧١٥	مسلم	أشهد عليه غيري
٣٠٥	أبو داود	أصلى الغلام
٧١٤	أبو داود والنسائي	اعدلوا بين أولادكم
٥٩٨	أبو داود	أعطها درعك
٥٩٧	أحمد وأبو داود والنسائي	أعطها شيئاً
٦٩٦	أحمد وأبو داود والنسائي	اكروا بالذهب والفضة
٧١٣	الشيخان	أكل ولدك نحل
٥٩١	البخاري ومسلم	التمس ولو خائماً من ذهب



موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٢٩٨	أبو داود	اللهم اجعل في قلبي نوراً
٥٩٨	أبو داود ( لا يصح )	أمرني رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - أن أدخل امرأة
٤٥١	مسلم	إنا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة
٤٥٢	مسلم	إنا لا نأكل الصدقة
٦٨٥	مسلم	إن أبي مات ...
٦٩٠	البخاري	إن أحق ما أخذتم
٥٩٢	البخاري ومسلم	إن أحق ما يلزم الوفاء به
٦٨١	البخاري	إن אחتي نذرت أن تحجّ
٧١٢	مسلم	أن امرأة بشير قالت
٦٨٦	الشيخان	إن أمي اقتلتت نفسها
٦٦٦	الشيخان	إن أنفس أموالي إليّ بيرحاء
٤٨٤	أحمد والترمذي	إن رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - حرّم وطء السبايا
٤٥١	مسلم والبخاري	إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد
٤٥٢	_____	أن العباس بن عبدالمطلب قال : إنك حرّمت علينا صدقات الناس
٤٢٢	البخاري ومسلم	إن في الصلاة لشغلاً

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٤٢٢	أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان	إن الله يُحدث من أمره ما يشاء
٦٦٤	ابن ماجه	إن الله قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم
٧٧٣	أحمد	أن النبي حمى النقيع للخيّل
٦٩٩	البخاري	إن النبي لم ينه عن المخابرة
٧٠٠	الترمذي	إن النبي لم يحرم المزارعة
٥٤٨	مالك وأحمد والنسائي	إنما قولي لامرأة كقولي لمائة امرأة
٧٠٠	مسلم	إنما كان الناس يؤجرون
٧٤٤	الترمذي	إنما كنت تُرزق بمواظبة صاحبك
٤٤٠	مسلم	إنما هذه الصدقات أوساخ الناس
٦٨٧	الدرقطني	إن من البر بعد البر
٤٢٦	أحمد ومسلم وأبو داود	إن هذه الصلاة لا يصح فيها
٣٠٥	أبو داود	أنه صَلَّى إحدى عشر ركعة
٢٩٤	الجماعة	بتُ عند خالتي ميمونة...
٢٩٧	أبو داود	بتُ عند خالتي ميمونة...
٤٨٦	البخاري وأحمد	بعث النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - علياً إلى اليمن

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٥١٦	البخاري ومسلم	البيعان بالخيار
٥٦١	الترمذي	البينة على المدعي
٧٩٢	أحمد وأبو داود والترمذي	تركتكم على الواضحة
٣٠٢	_____	ثم قام فصلى سجدة
٦٤٨	ابن ماجه	حبس الأصل وسبل الثمرة
٦٥٠	الدارقطني	حبس مادامت السماوات والأرض
٥٨٤	البخاري	حق العلم بما أنت لاق
٥٤٨	ليس له أصل	حكمي على الواحد حكمي على الجماعة
٦٠٢	البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأحمد	خذي ما يكفيك وولدك
٥٧٨	الحسن بن عرفة في جزئه ( لا يصح )	سبعة لا ينظر الله إليهم
٦٨٧	مسلم	السلام عليكم أهل الديار
٧١٦	ابن عدي والخطيب	سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً لفضلت البنات
٤٩٦	أصله في البخاري	ظاهرنا علينا
٥٦٥	أحمد وأصحاب الكتب الستة	عامل أهل خير

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٥٦٥	أحمد وأصحاب الكتب الستة	عامل أهل خير
٥١٦	أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم	الغلة بالضمان
٢٩٧	أبو داود	فأخذ برأسي أو بذؤابتي
٥١٥	البخاري ومسلم	فإن تلقاه إنسان
٦٧٩	البخاري	فدين الله أحق أن يُقضى
٦٨٣	البخاري	فدين الله أحق بالقضاء
٦٨٣	البخاري	فدين الله أحق بالوفاء
٣٠٦	_____	فصلى ركعتين أطل فيهما
٣٠٦	أبو داود	فقام رسول الله بعدما سكت المؤذن
٤٥٧	مسلم	فيما سقت الأنهار والغيم العشر
٤٥٧	البخاري	فيما سقت السماء والعيون
٥١٨	أحمد والسنن الأربعة	قضى أن الخراج بالضمان
٧٤٤	الترمذي	كان أخوان على عهد ...
٦٩٨	النسائي	كانت المزارع تكرى
٧٠١	البخاري	كان يكرى الأرض

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٦٧٤	الشيخان	كل أمر ليس عليه أمرنا
٦١٩	البخاري ومسلم	كل عمل ابن آدم تُضاعف الحسنة
٧٠٠	الكتب الستة	كنّا أكثر الأنصار
٧١٧	مسلم	لا أشهد على جور
٤٦٥	ابن أبي شيبة	لا تزال أمتي بخير ما لم يتخذوا مذابح...
٤٨٩	الحاكم وأصله في النسائي	لا تسقي ماؤك زرع غيرك
٧١٣	أحمد	لا تشهدني على جور
٥١٣	البخاري ومسلم	لا تصروا الإبل والغنم
٧٧١	ابن ماجة	لا تمنع الماء والنار
٧٧١	الشيخان	لا تمنعوا فضل الماء
٤٨٣	أحمد وأبو داود والحاكم والطبراني	لا توطأ حامل حتى تضع
٦٥٠	البيهقي	لا حبس بعد سورة النساء
٧٧٣	الشيخان	لا حمى إلا لله ورسوله
٣٥٦	البخاري ومسلم	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
٦٥٩	أحمد وأهل السنن	لا وصية لوارث
٦٦٥	الدارقطني	لا وصية لوارث ، إلا أن شاء الورثة
٥٢٦	أحمد ومسلم	لا يبيع حاضر لباد

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٧٦٣	أحمد وابن ماجه	لا يجن جاني
٧٦٣	أحمد وأبو داود والنسائي	لا يجن عليك
٥٢٥	أحمد	لا يحل لأحد أن يبيع شيئاً
٧٤٧	أحمد والدارقطني والبيهقي	لا يحل مال امرء مسلم
٣٥٧	البخاري ومسلم	لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
٤٨٨	أحمد والطبري	لا يقعن رجل على امرأة...
٦٣٦	ابن حبان	لا يعلق الرهن
٤٢٦	البخاري وأحمد وأبو داود والنسائي	لقد تحجرت واسعاً
٤٦١	البيهقي وابن ماجه	لم تُفرض الصدقة إلا في عشرة
٤٦١	البيهقي	لم تكن الصدقة في عهد رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - إلا في خمسة
٤٥٨	الأثرم في سننه	ليس في ذلك صدقة
٧٥١	أهل السنن إلا الترمذي	مرحباً بأخي وشريكي
٥٢٥	ابن ماجه	المسلم أخو المسلم
٧٦٧	أحمد وأبو داود	المسلمون شركاء في ثلاث
٤٠٢	أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي	مفتاح الصلاة الطهور

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٥٧٧	مروي في كتب الفقهاء ( لا يصح )	ملعون من نكح يده
٣٧٩	الموطأ والنسائي وابن ماجة والحاكم والدارقطني	من أدرك ركعة من صلاة الجمعة
٣٦٣	البخاري ومسلم	من أدرك ركعة من الصلاة فقد ...
٣٧٥	البخاري ومسلم	من أدرك من صلاة العصر ركعة
٣٧٥	البخاري ومسلم	من أدرك من صلاة الفجر ركعة
٣٧٥	البخاري ومسلم	من أدرك من الصلاة ركعة قبل خروج وقتها
٣٧٦	البخاري ومسلم	من أدرك من الصلاة ركعة مع الإمام
٥٩١	الدارقطني والبيهقي	من اشترى ما لم يره
٤٢٦	أحمد والنسائي	من تكلم بالكلمة
٧٧٤	أبو داود	من سبق إلى ما لم يسبق
٦٩٦	أبو داود	من لم يذر المخابرة
٦٨٥	الشيخان	من مات وعليه صوم
٧٧٢	أحمد والطبراني	من منع فضل ساقه
٦٩٥	الشيخان والنسائي	من كانت له أرض

موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٤٨٨	أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والدارمي والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي وابن حبان والبزار	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
٤٨٥	أحمد وأبو داود	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح
٤٩٦	ليس بحديث كما في الفوائد الموضوعة	نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر
٦٨٠	البخاري	نعم حجي عنها
٤٨٤	ابن أبي شيبة	نهى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن توطأ حامل حتى تضع
٣٤٤	الدارقطني	نهى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يقوم الإمام
٦٩٤	الشيخان وأهل السنن	نهى عن المخابرة
٥٧٩	ابن عساكر ( لا يصح )	نهى عن نكاح اليمين
٤٧٦	أحمد وأبو داود وابن ماجة	النهي عن إيطان المساجد



موضعه	مخرجه	طرف الحديث
٤٢٠	البخاري ومسلم	نُهِينا عن الكلام
٥٢٤	ابن ماجه والترمذي والبخاري ( تعليقاً )	هذا ما اشترى العداء بن خالد
٦٨٢	الدارقطني	هذه عنك وحج عن شبرمة
٤٥٨	الدارقطني والحاكم	وأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب معفو عفا عنه رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم -

## ثالثاً : الآثار السلفية

الأثر	صاحبه	مخرجه	موضعه
" اتقوا هذه المذابح "	عبدالله بن مسعود	ابن أبي شيبة	٤٦٥
" أن ابن عباس إذ ذاك - أي في حال مبيته عند ميمونة - في عشر سنين "	ابن عباس	أخرجه الجماعة	٢٩٧
أن ابن عمر وابن الزبير كانا يلقيانه	عبدالله بن هشام	البخاري	٧٥٢
أن معاذ بن جبل أكرى الأرض	طاووس	ابن ماجة	٦٩٩
" إن من أشراط الساعة أن تُتخذ المذابح "	أبو ذر	ابن أبي شيبة	٤٦٦
" إنه صلّى على ظهر المسجد بصلاة الإمام "	أبو هريرة	أخرجه البخاري تعليقا وسعيد بن منصور والشافعي والبيهقي	٣٣٨
" سئل ابن عباس عن الخضخضة "	ابن عباس	السنن الكبرى للبهقي	٥٦٩
عامل عمر الناس ...	أبو جعفر	البخاري	٦٩٩
كان أصحاب محمد يقولون : أن من أشراط الساعة	ابن أبي الجعد	ابن أبي شيبة	٤٦٦

الأثر	صاحبه	مخرجه	موضعه
كان يكره الصلاة في الطاق	إبراهيم النخعي	ابن أبي شيبه	٤٦٧
كره الصلاة في الطاق	علي بن أبي طالب	ابن أبي شيبه	٤٦٦
كره المذبح في المسجد	كعب	ابن أبي شيبه	٤٦٧
لا تتخذوا المذابح في المساجد	سالم بن أبي الجعد	ابن أبي شيبه	٤٦٧
لولا أني ذكرت صدقي لرسول الله لرددتها	عمر	الطحاوي وابن عبدالبر	٦٤٩
ما بالمدينة أهل بيت ...	أبو جعفر	البخاري	٦٩٩

## رابعاً : فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	الشعر
٥٠٦	أربعة هم عندي هم ما هم
٧٩١	دعوا كل قول عند قول محمد
٧٧٨	لم أكن من جناهما
٧٧٨	وجرم جرّه سفهاء قوم
٧٩٠	يأبى الفتى إلا اتباع الهوى

## خامساً : فهرس غريب اللغة

الصفحة	الكلمة
٥٤٤	قصعة
٨٠٩	قطمير
٧٩٢	كدورات
٨١٦	كوشف
٦٤٠	لبن
٥٨٢	اللدود
٧٠١	الماذيانات
٤٨٣	مبح
٨٠٢	محجر
٥٠٨	المداجنة
٥٠٤	المرام
٦٤٠	مشاع
٥١٠	المصرّاة
٥٢٦	المماحكة
٥٥٥	المماكسة
٥١٠	ناجز
٨٠٩	نقير

الصفحة	الكلمة
٥٤٩	أنيط
٥٩٩	البسط
٧٩١	بيّاك
٧٨٦	البيع
٦٠٧	التلينة
٥٨٩	التعين
٧٨٦	تغور
٧٠١	الجداول
٨١٦	حوقق
٥١٥	جلب
٦٩٨	الربيع
٥٨٩	الرقم
٦٠٨	السليط
٥٥٤	الصاهلية
٣٩٤	صدّر
٥٥٣	العرضيات
٥١٨	الغلة

الصفحة	الكلمة
٣٩٤	ورد
٦٧٢	وزان

الصفحة	الكلمة
٣٩٦	النقيض
٧٨٤	النهور

## سادساً : فهرس الألفاظ والمصطلحات العلمية

اللفظ	الصفحة
تنبيه النص	٨١٢
تصروا	٥١٣
تضمن	٥٦٠
التغريز	٥٥٣
التقسيم	٥٣٧
التولية	٥٠٨
الجدل	٣٩٤
الحكم	٥٥٧
الحطيمية	٥٩٨
حيوان	٥٥٤
خارج	٥٠٩
خيار الاحازة	٥٠٤
خيار الخيانة	٥٠٨
خيار التردية	٥١٠

اللفظ	الصفحة
الإباحة	٤٤٦
الإرسال	٣٧١
استحقاق	٤٤٩
استحلال	٤٤٩
الأصل	٦٣٠
إعضال	٣٧١
الأميال	٨٢١
أهل البيت	٦٩٤
أهل النظر	٣٩٩
أهل النقل	٤٢١
التزام	
أولياء	٥٣٨
بقشة	٥٥٣
التدليس	

اللفظ	الصفحة
شركة الأبدان	٧٣٤
الشركة العرفية	٧٣١
شركة العنان	٧٤٨
شركة المفاوضة	٧٤٨
شركة الوجوه	٧٤٨
عاشوراء	٦٧٢
عموم السلب	٣٩٢
عموم المقتضى	٦٦١
الغرر	٥٣٥
فحوى الخطاب	٣١٠
فرسخ	٨٢١
قروش فرائصه	٦٢٢
قواعد أصولية	٦٣١
قواعد فروعية	٦٣١
القيمة	٥٠٥

اللفظ	الصفحة
خيار الشرط	٥١١
خيار العبرة	٥٠٩
خيار العيب	٥١٠
خيار فقد الصفة	٥٠٧
خيار المجلس	٥١٦
خيار المغالبة	٥٠٩
الديوان الإمامي	٨١٥
الذاتيات	٥٥٣
الرجولية	٥٢٣
الرهن	٧٢٦
الرياضات	٦٢٠
الضمان	٦٢٧
الظاهر	٦٣٠
السبر	٥٣٧
سلب العموم	٣٩٢



اللفظ	الصفحة
المناسب	٧٧٠
المناسب الملائم	٨١٤
المناسب الملغى	٧٧٠
المناسب المؤثر	٨١٤
المناط	٢٩٥
المنظرة	٣٩٥
المناقضة	٣٩٧
النسخ	٦٧١
النكول	٧٩٥
الهامة	٧٦٥
وصف طردى	٥٤٩
الياسا	٧٨١

اللفظ	الصفحة
الكلية	٦٣١
لحن الخطاب	٣١٠
الماهية	٤٠٣
الماهيات الوضعية	٤٠٣
المثلي	٥٤٣
المحقق	٧٨٤
المُخابرة	٦٩٣
المُدّ	٦٠٤
المدقق	٧٦٥
المصادرة	٤٠٩
المطابقة	٥٦٠
المعارضة	٤٩٧
الممانعة	٥٥١

## سابعاً : فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم
٥٠٤	إسماعيل بن أحمد الكبسى	٦٥٧	إبراهيم بن محمد بن إسحاق
٧٧٥	أسمر بن مضرس	٤٦٦	إبراهيم النخعي
٥٦٨	أيوب السختياني	٥٧١	أجلح بن عبد الله بن جحيّة
٤٨٧	البيّ ( الفقيه )	٥٣٥	أحمد بن إدريس القرافي
٦٦٧	بشير - رضي الله عنه -	٤٦٥	أحمد بن الحسين البيهقي
٥٦٩	أبو بكر القاضي	٧١٤	أحمد بن سليمان
٧٦٩	بهيصة الفزارية	٧٣٨	أحمد بن علي الشامي
٧٨٧	تيمور لنك التتري		أحمد بن علي المقريزي
٥١٧	ابن الجارود ( المحدث )	٤٨٩	أحمد بن عمرو البزار
٥٧٠	جعفر بن عون	٥٦٦	أحمد بن محمد بن حنبل
٥٧٨	جعفر الفريابي	٦٤٨	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
٤٦٦	جندب بن جنادة (أبو ذر)	٦٠٢	أحمد بن يوسف زبارة
٧٨٢	جنكيز خان		
٥٦٩	حاجب بن أحمد الطوسي		
٧٧٨	الحارث بن عباد		

الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم
٥٢٧	أبو سباع	٧٦٧	حبان بن زید (أبو خدّاش)
٦٨٦	سعد بن أبي وقاص	٥١٤	حبان بن منقذ
٦٨٦	سعد بن عبادة	٣٢٣	الحسن بن أحمد الجلال
٤٨٨	سعيد الدارمي	٧٣٧	الحسن بن أحمد الشبيبي
٦٨٣	سعيد بن منصور	٧٤٠	الحسن بن يحيى حابس
٥٦٩	سفيان الثوري	٨٠٠	الحسن بن يحيى الديلمي
٦١٩	سفيان بن عيينة	٥٣١	الحسن بن يحيى الكبسي
٤٦٥	سليمان بن أحمد الطبراني	٥٤٠	الحسين بن مسعود البغوي
٥٩١	سهل بن سعد	٤٨٧	داود الظاهري
٦٨١	شبرمة	٦٩٦	رافع بن خديج
٦٤٨	شريح	٦٤٨	زفر بن الحارث الهذيل
٧٧٣	الصعب بن خثامة	٧٥٢	زهرة بنت معبد
٧٧٠	عامر الذماري	٥٧١	زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ابن نجيم الحنفي)
٤٧٠	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٧٥١	السائب بن أبي السائب

الصفحة	اسم العلم
٥٣٨	عبد الله بن محمد النجدي
٦٨١	عبد الله بن الزبير
٥٧٨	عبد الله بن زيد المعافري
٧٣٥	عبد الله بن يحيى الناظري
٦٨٢	عبدة بن سليمان
٥٢٤	العداء بن خالد بن هودة
٦٧٥	عطاء بن أبي رباح
٦٧٦	عطاء الخرساني
٤٨٤	العرباض بن سارية
٦٧٦	عكرمة مولى ابن عباس
٤٧٢	علي بن أبي بكر الهيثمي
٦٨٠	علي بن أبي طالب
٤٧٢	علي بن أحمد بن الحسن الحرالي
٥٦٥	علي بن عقيل

الصفحة	اسم العلم
٥٦٩	عبد الرحمن بن منيب
٤٦٧	عبد الرحمن بن مَعْرَا
٥٦٨	عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعائي
٥٧٢	عبد السلام بن عبد الله
٥٩٩	عبد العظيم بن عبد القوي المنذري
٦٠٨	عبد الكريم بم محمد الرافعي
٤٦٦	عبد الله بن أبي الجعد
٤٦٥	عبد الله عمرو
٦٤٩	عبد الله بن عون
٥٧٨	عبد الله بن لهيعة
٤٦٥	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة

الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم
٦٨١	مالك بن أنس	٧٠٢	علي بن محمد بن حزم
٥٦٨	مجاهد بن جبر	٤٦٧	علي بن المديني
٤٧١	مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ( ابن الأثير )	٥٦٩	عمار بن معاوية الدهين
٥٣٥	محمد بن أحمد الأزهري	٧١٠	عمر بن علي الفاكهاني
٧٦٥	محمد بن أحمد مشحم	٦٤٨	عمر بن الخطاب
٥٦٥	محمد بن أبي بكر ابن الهيثم	٧١٣	عمرة بنت رواحة
	محمد بن إدريس الشافعي	٥٦٨	عمرو بن دينار
٥١٧	محمد بن إسحاق بن قرين	٤٧٥	عمرو بن شبة
٦٥٧	محمد بن إسماعيل الأمير	٦٤٨	عيسى بن إبّان
٦٥٠	محمد الأنصاري القرطي	٥٢٦	عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان الرازي
٦٨٢	محمد بن بشير	٨٠٠	القاسم بن محمد
٤٦٧	محمد بن حبان	٤٦٧	كعب بن مانع الحميري
٦٤٩	محمد بن شهاب الزهري	٤٧٣	الكمال بن الهمام الحنفي
		٦٨٣	الليث بن سعد

الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم
٥٦٩	مسلم بن عمران البطين	٥٧٠	محمد بن عبد الوهاب
٥٦٨	معمر بن راشد	٦٨٢	محمد بن عبيدالله
٤٦٥	موسى الجهني	٥٦٤	محمد عابد السندي
٧٧٠	الناصر بن عبدالحفيظ	٤٦٩	محمد بن عبد الرؤوف المناوي
٦٥٠	نافع مولى ابن عمر	٨٠٩	محمد بن علي الذماري ( الشكايزي )
٦٨٢	نبيشة	٤٧٤	محمد بن عمر الوافدي
٧١٥	النعمان بن بشير	٦٤٨	محمد بن عيسى الترمذي
٦٠٥	النعمان بن ثابت	٦٩٦	محمد بن موسى الحازمي
٥٧٤	هاشم بن يحيى الشامي	٥٦٩	محمد بن محمد بن مخشن
٧٨٧	هولاكو التتري المغلي	٥٧٠	محمد بن مسلم بن تدرس
٥٧٠	يحيى بن ابراهيم المزكي	٣٢٩	محمد بن يحيى بن بمران
٣٨٤	يحيى بن الحسين الهادي	٥٦٩	محمد بن يعقوب
٥١٧	يحيى بن سعيد بن القطان	٤٧٣	محمود بن عمر الزمخشري
٤٧٠	يحيى بن شرف النووي		
٦٧٩	يحيى بن مطهر بن إسماعيل		

الصفحة	اسم العلم	الصفحة	اسم العلم
٦٤٩	يوسف بن عبدالله بن عبدالبر	٥٦٩	يزيد بن هارون
٦٧٦	يونس بن راشد	٥٧٢	يوسف بن أحمد كج
		٦٤٨	أبو يوسف صاحب أبي حنيفة

## ثامناً : فهرس الكتب

مكان وروده	اسم الكتاب
٥٧٨	الترهيب
٣٤٤	تلخيص الجبير
٦٩٥	التيسير
٧٤٢	جامع زيد
٤٦٧	الجامع الصغير
٥٧٩	جمع الجوامع
٤٧٥	الخطط والآثار
٤٧٠	الدر المنثور
٤١٥	زيادات مسند الإمام أحمد
مكرر	سنن ابن ماجه
مكرر	سنن الترمذي
مكرر	سنن أبي داود
	سنن النسائي

مكان وروده	اسم الكتاب
٦٩٠	الأذكار
٣٢٨	الأثمار
٣١٧	الأزهار
٤٧٣	الأساس
٤٩١	إطلاع أرباب الكمال
٦٩٦	الاعتبار
٦٥٨	إقناع الباحث للصنعاني
٦١٠	الانتصار
٨٠٠	البدر الطالع
٦٨٩	البحر الرائق شرح الكثر
٣٣٦	البحر الزخار
٥٦٥	بدائع الفوائد
٧٣٨	البيان الشافي
٦٨٩	تبيين الحقائق



مكان وروده	اسم الكتاب
٤٧١	فيض القدير
٤٧٣	القاموس المحيط
٤٧٢	الكشاف
	المحرر
٤٨٩	المختارة
مكرر	مختصر سنن أبي داود
٦٧٥	المراسيل لأبي داود
٧٣٥	المسائل المرتضاة
مكرر	مسند الإمام أحمد
٤١٥	مسند البراز
٤٨٨	مسند الداري
مكرر	مصنف ابن أبي شيبة
مكرر	مصنف عبد الرزاق
مكرر	المعجم الأوسط
مكرر	المعجم الصغير

مكان وروده	اسم الكتاب
٤٧٣	شرح فتح القدير
٤١٦	شرح مسلم
٤٥٩	شرح المنتقى
٣٢٩	شرح ابن بهران
	شرح ابن مفتح
٦٩٠	شرح المنهاج
مكرر	شعب الإيمان
٣٨٤	الشفاء
مكرر	صحيح البخاري
مكرر	صحيح ابن حبان
مكرر	صحيح ابن خزيمة
مكرر	صحيح مسلم
٣٢٣	ضوء النهار
٧٢٠	غاية السؤل
٦٧٥	فتح الباري

مكان وروده	اسم الكتاب
٣٣٥	المهذب
٤٥٣	الميزان
٤٧٣	النهاية في غريب الحديث

مكان وروده	اسم الكتاب
٧٢٠	معيار العقول
مكرر	المعجم الكبير
٧٩٩	المقصد الحسن
٣٣٣	المنتخب
٧٠٦	منتقى الأخبار

## تاسعاً : فهرس الأماكن والقبايل

الصفحة	المكان
٨١٨	بلاد عبس
٤١٣	فسطاط
٣٤٢	المدائن
٧٨٤	مصر
٧٧٣	النقيع

الصفحة	المكان
٤٣٤	بكيل
٧٨٣	الجراكسة
٤٣٤	حاشد
٧٨٦	خوارزم
٧٨٦	سمرقند

## عاشراً : الفهرس الموضوعي ( محتويات البحث )

الصفحة	الموضوع
٢٢-٥	مقدمة البحث
٢٩٠ - ٢٣	القسم الأول : الدراسة
١٦٥ - ٢٤	الباب الأول : المؤلف عصره ، وحياته ومُصنفاته .
٨٨ - ٢٥	الفصل الأول : المؤلف عصره ، وحياته ، ومُصنفاته .
٢٦	عصر المؤلف .
٢٧	المبحث الأول : الحالة السياسية .
٤٢	المبحث الثاني : الحالة الدينية .
٦٧	المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية .
٨٠	المبحث الرابع : الحالة العلمية .

الصفحة	الموضوع
١٦٥ - ٨٩	الفصل الثاني : حياة المؤلف
٩٠	المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وألقابه .
٩٩	المبحث الثاني : سيرته العلمية والعملية .
١١٥	المبحث الثالث : عقيدته ، ومذهبه الفقهي .
١٤٦	المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه .
١٥٤	المبحث الخامس : جهوده في التصنيف ( مؤلفاته ) .
١٦٣	المبحث السادس : وفاته ومكانته .
٢٩٠ - ١٦٦	الباب الثاني : دراسة لكتاب الفتح الرباني
٢٠١ - ١٦٧	الفصل الأول : أصل الكتاب ، وأهميته
١٦٨	المبحث الأول : أصل الكتاب .
١٨٩	المبحث الثاني : أهمية كتاب ( الفتح الرباني ) .
٢٥٠ - ٢٠٢	الفصل الثاني : منهج المؤلف ، ومصادره
٢٠٣	المبحث الأول : منهج المؤلف في كتابه (الفتح الرباني) .
٢٣٤	المبحث الثاني : مصادر المؤلف ونهجه في عرضها

الصفحة	الموضوع
٢٧٦-٢٥١	الفصل الثالث : نقد الكتاب
٢٥٢	المبحث الأول : ما يتعلق بترتيب الكتاب .
٢٥٤	المبحث الثاني : ما يتعلق بأسلوب الكتاب .
٢٥٨	المبحث الثالث : ما يتعلق بالمنهج .
٢٦٧	المبحث الرابع : ما يتعلق بالنقل والتوثيق .
٢٩٠-٢٧٦	الفصل الرابع : عملي في التحقيق ، ونسخ الكتاب
٢٧٨	المبحث الأول : عملي في تحقيق الكتاب .
٢٨٠	المبحث الثاني : نسخ الكتاب .
٢٨٥	صورة نسخة ( ج )
٢٨٧	صورة نسخة ( هـ )
٢٨٩	صورة نسخة ( ك )
٨٣٠-٢٩١	القسم الثاني : التحقيق
٢٩١	رفع الأساس لفوائد حديث ابن عباس
	تحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الإمام والمؤتم من
٣١٦	الارتفاع والانخفاض والبعد والحائل

الصفحة	الموضوع
٣٥١	اللُّمعة في الاعتداد بإدراك الركعة من الجمعة
٣٨٦	الدُّفعه في وجه ضَرْبِ القرعة
٤١١	كشف الرين عن حديث ذي اليدين
٤٣٣	بحث في تحريم الزكاة على الهاشمي
٤٦٥	بحث في المحارب
٤٧٩	وبحث في الاستبراء
٤٩١	بحث في العمل بالرقومات
٥٠٣	إيضاح الدلالات على أحكام الخيارات
٥٣٠	دفع الاعتراضات على إيضاح الدلالات
٥٦٥	بلوغ المني في حُكم الاستمناء
٥٨٨	بحث في امتناع الزوجة حتى يُسمى المهر
٦٠١	بحث في نفقة الزوجات
٦١٤	وبحث في الطلاق المشروط
٦١٩	وبحث في الصوم لي وأنا أجزي به
٦٢٢	وبحث في اختلاف النقد المتعامل به
٦٢٦	الأبحاث الحسان المتعلقة بالعارية والشركة والتأجير والرهان
٦٣٩	بحث في بيع المشاع من غير تعيين
٦٤٥	وبحث فيمن وقف على أولاده دون زوجته

الصفحة	الموضوع
٦٥٢	وبحث في إنشاءات النساء
٦٥٦	إقناع الباحث بدفع ما ظنه دليلاً على جواز الوصية للوارث
٦٧٨	بحث في حديث " فدين الله أحقّ أن يُقضى "
٦٩٢	المُخابرة
٧١١	بدر شعبان الطالع في سماء العرفان
٧٢٩	المباحث الوفيّة في الشركة العُرفيّة
٧٦٤	عقد الجُمان في شأن حدود البلدان
٧٩٨	إرشاد الأعيان إلى تصحيح ما في عقد الجُمان
٨٧١-٨٣١	ملاحق البحث
٩٢٦-٨٧٢	مراجع البحث
٩٦٨-٩٢٧	فهارس البحث